الباب الثانى

البحث فى مصير ليبيا

بدأ التفكير فى مصير ليبيا منذ أن انهزمت جيوش المحور وأرغمت على إخلاء البلاد فى أوائل عام ١٩٣٤، ومنذ أن أنشئ مجلس وزراء خارجية الدول بعد ذلك بعامين (١٩٤٥) لوضع مشروعات الصلح مع إيطاليا (وغيرها من دول المحور التى حلت بها الهزيمة، أى رومانيا وبلغاريا وفنلنده)، بدأ البحث فى مصير ليبيا كواحدة من المستعمرات الإيطالية السابقة، التى وجب أن تنص معاهدة الصلح المنتظرة مع إيطاليا على الطريقة التى يكون بها الفصل فى مصير مستعمراتها، ولقد شاهدنا كيف أبرمت هذه المعاهدة مع إيطاليا فى ١٠ فبراير ١٩٤٧، وكيف أن مجلس نواب وزراء الخارجية قرر الاستماع إلى آراء الدول "المعنية بالأمر" ومنها مصر، وإرسال لجان تحقيق إلى ليبيا وسائر المستعمرات الإيطالية السابقة فى إفريقية للوقوف على آراء أهلها بشأن مستقبل أوطانهم. وكان من أجل الاستعداد لتوضيح وجهة نظر مصر فى قضية ليبيا أمام مؤتمر نواب وزراء الخارجية، أن أعدت المذكرات والبحوث التى سبق إثباتها. كما كان الغرض من هذه البحوث والمذكرات بيان الأسس التى استندت عليها مطالب الأمة الليبية فى الوحدة والاستقلال لتنوير الرأى، ولجمع كلمة الشعب على هذه المطالب أمام لجنة التحقيق المنتظر ذهابها إلى ليبيا.

ولقد قام بمهمة توضيح مطالب الليبيين المشروعة وفد مصر إحدى الدول "المعنية بالأمر" لدى مؤتمر نواب وزراء الخارجية، بينما تولت هيئة تحرير ليبيا - وكانت قد تأسست منذ عام مضى تقريبًا وعقب عقد معاهدة الصلح مع إيطاليا - مهمة تكتيل الشعب الليبى وجمع كلمته، وكذلك تعتبر المرحلة التالية من وقت أن أدلت مصر بوجهة نظرها فى مصير المستعمرات الإيطالية

السابقة أمام مؤتمر رلندن فى نوفمبر سنة ١٩٤٧، إلى الوقت الذى غادرت فيه هيئة تحرير ليبيا مصر إلى طرابلس فى أواخر فبراير من العام التالى (١٩٤٨)، امتداد المرحلة البحث فى مصير ليبيا السابقة. ولقد انعقدت الآمال الكبار وقتئذٍ على قيمة الجهود التى سوف تبذل سواء لدى مؤتمر نواب وزراء الخارجية، أو فى ليبيا ذاتها أمام الجنة التحقيق الدولية، من حيث إن الدول الأربع الكبرى وإن اختلفت فيما بينها على مصير ليبيا بسبب أطواعها المتشعبة ومنافساتها، فقد تجد فى الاستجابة لرغبات الليبيين حلا لقضية بلادهم، يكفل تحقيق أمانيهم القومية، وذلك إذا اتضح لها أن الليبيين مجمعون على التحرر والخلاص من كل سيطرة أجنبية عليهم، ومتمسكون بحقهم فى وحدة بلادهم واستقلالها.

إن المقصود من الفصول التالية هو بيان نشاط وفد مصر لدى مؤتمر نواب وزراء الخارجية المنعقد فى لندن منذ أكتوبر ١٩٤٧، ثم ذكر الخطوات التى تم بها تأليف هيئة تحرير ليبيا برئاسة السيد بشير السعداوى، تمهيداً لذهابها إلى طرابلس الغرب.

وقد رافقت وفد مصر مستشاراً له، كما اختارتنى هيئة تحرير ليبيا بعد ذلك مستشاراً لها.

***

الفصل الأول
مؤتمرات لندن

تمهيد:

كان فى يوم ٨ نوفمبر ١٩٤٧ أن عرضت وزارة الخارجية أن أرافق الوفد الذاهب إلى لندن مستشاراً له. وفى مساء ١٢ نوفمبر غادرنا القاهرة إلى لندن بطريق الجو فبلغناها بعد ظهر اليوم التالى، وبدأ العمل فور وصولنا، لأن الموعد المحدد لاستماع مؤتمر نواب وزراء الخارجية لآراء الوفد المصرى بشأن مستعمرات إيطاليا السابقة فى إفريقية، كان يوم ٢١ نوفمبر، ولم يكن قد تم بعد إنجاز مذكرة الوفد النهائية التى سوف تقدم إلى هذا المؤتمر. وكان الوفد برئاسة السيد عبد الفتاح عمر وسفير مصر وقتئذٍ فى لندن، ويتألف من السادة المرحوم حسين محمد سعيد وزير مصر المفوض بها، وألبير منصور القنصل المصرى العام، وعمر لطفى ومحمد عوض القونى وكلاهما من رجال وزارة الخارجية. وقد بدأنا عملنا رسميًا فى صبيحة اليوم التالى (١٣ نوفمبر) وسرعان من اتضح أن الحاجة ماسة لإعداد بعض المذكرات فى الموضوعات التى تريد مصر إثارتها فى المؤتمر، لا سيما وحدة ليبيا وتعديل الحدود الليبية المصرية، وضم أرتريا إلى السودان، وكانت الحبشة تريد الاستيلاء على هذه الأخيرة وكان طبيعيًا أن يقع على كاهلى بوصفى مستشار الوفد، التنبيه إلى بعض النواحى التى يجب أن يدور حولها البحث فى هذه الموضوعات، حتى إذا اتفق "الوفد" على نوع الحجج التى ينبغى الاعتماد عليها فى توضيح وجهة نظره وتأييد مطالبه استطاع مستشار الوفد فى ضوء ما وصل إليه هذا الاتفاق وإعداد المذكرات اللازمة.

ولكن شيئًا لم يكن متوقعًا حدث فى أول اجتماع عقده الوفد لهذه الغاية، وهو اجتماع يوم ١٣ نوفمبر السالف الذكر ذلك أن الوزير المفوض لم يشأ أن يكون هناك ملاحظات ما على النقاط التى تضمنها مشروع (المذكرة)

المزمع تقديمها للمؤتمر. وكان من رأيه أنى بوصفى (مستشاراً) وليس (عضواً) فى الوفد لا يحق لى الاعتراض على شىء، مما جعلنى أجمع أوراق وأغادر الاجتماع طالبًا العودة فوراً إلى القاهرة، فلم يلبث أن تدخل سائر الأعضاء وسويت المسألة وصار على أن آتى من دار محفوظات وزارة الخارجية الإنجليزية بصورة من المعاهدات التى أبرمت فى ٣ يونيه ١٨٨٤ بين الملكة فيكتوريا والنجاشى يوحنس، والخديوى توفيق لإزالة الخلافات على الحدود السودانية الحبشية بين مصر والحبشة، وأعددت كذلك مذكرة عن حقوق مصر على أرتريا، ثم أخرى عن التنظيم الإدارى فى ليبيا من أقدم الأزمنة، وأخرى عن واحات أركنو والعوينات ومطعن سارة.

وكان مشروع (المذكرة) الذى أعدته السفارة المصرية غفلا من ذكر مثلث سارة، ولم يطلب المشروع تعديل الحدود المصرية السودانية الليبية من هذه الناحية، وقد شاء رئيس الوفد أن يرجع إلى القاهرة فى هذا الموضوع، فأجابه (تليفونيًا) المرجوم السيد محمود فهمى النقراشى رئيس الوزارة ووزير الخارجية وقتئذ، بأن "لديكم مستشاراً فنيًا فخذوا بكلامه" وبناء عليه أضيف إلى طلب تعديل الحدود ضم مثلث سارة إلى الأراضى السودانية ولو أن (المذكرة) عندما عرضت مطالب تعديل الحدود بصورة إجمالية قبل الدخول فى التفصيلات، ذكرت هضبة السلوم، وواحات الجغبوب وأركنو والعوينات، وصمتت عن (مطعن سارة) مكتفية بالقول بأن هناك مطالب أخرى بشأن بعض "التعديلات الضئيلة الأهمية"، ,ذلك بالرغم من "أهمية" منطقة مثلث سارة الكبيرة، وهى الأهمية التى جعلت (المذكرة) لا تستطيع إغفال الكلام عنها على حدة، عند تفصيل مطالب تعديل الحدود بعد (المقدمة) الإجمالية.

ولما كان يعنينا الآن مسألة ليبيا فحسب، فسوف لا نذكر شيئًا عن وجهة نظر مصر فى مستقبل أرتريا والصومال، أو البحوث التى أعدت وألحقت بمذكرة الوفد المصرى إلى المؤتمر عن مصير المستعمرات الإيطالية السابقة والتى

تناولت موضوع أرتريا خصوصًا. وقد استطعت المساهمة فى ذلك بكتابة بحث مطول عبارة عن (عرض تاريخى لمسألة أرتريا) استندت عليه مذكرة الوفد عند الكلام عن مطلب مصر الخاص بأرتريا، وقد طبع هذا البحث على حدة ووزع يوم الاجتماع على أعضاء المؤتمر ومعه صورة معاهدة ٣ يونيه ١٨٨٤ السالفة الذكر، ومما يجدر ذكره، أنه كان بناء على المعلومات التى تضمنها هذ البحث أن تمكن الوفد من المطالبة بضم أرتريا إلى السودان بعد أن تأكد لديه ما لمصر والسودان من حقوق ثابتة على هذه الأصقاع من القرن الماضى. وكان هذا المطلب مفاجأة للمؤتمر على نحو ما سيأتى ذكره.

تحضير مذكرة الوفد المصرى:

وأما عن البحوث التى وضعتها عن ليبيا، فقد كانا اثنين: أحدهما عن (أركنو والعوينات ومطعن سارة)، والثانى عن (وحدة ليبيا واستقلالها من أقدم الأزمنة). وقد ضم هذا لابحث الأخير إلى مذكرة الوفد كأحد ملاحق هذه المذكرة تحت رقم (٦)، وأفاد البحث المتعلق بواحات أركنو والعوينات ومطعن سارة فى تحديد الأسباب التى استند عليها مطلب تعديل الحدود الجنوبية الغربية مع ليبيا.

(أ) واحات أركنو والعوينات ومطعن سارة:

تم إعداد هذا البحث فى ١٥ نوفمبر، وهو غير البحث الذى سبق عن هذه الواحات بتاريخ ١٠ - ١١ نوفمبر فى القاهرة. وكان الغرض من المذكرة الحالية بيان الأسباب التى تستند عليها مصر فى مطالبتها بهذه الواحات. فيما يلى ترجمة هذا البحث عن الإنجليزية:

تقوم مطالب مصر لضم واحات أركنو والعوينات وآبار سارة، أساسًا على اعتبارات اقتصادية واستراتيجية يمكن إيجازها فيما يلى:

١ - إن أركنو والعوينات ومطعن سارة حلقات هامة واقعة على طرق

القوافل والبتجارة تربط واحات الكفرة وفزان بمديريات السودان، لا سيما دنقلة ودارفور وكردفان، وتعديل الحدود فى هذه المنطقة تدعو إليه الضرورة الجغرافية والاقتصادية، حيث إن استبدال الحدود الطبيعية بتلك الصناعية من شأنه أن يدمج أركنو والعوينات وسارة فى الأراضى المصرية - السودانية - وبذلك يضع سكان هذه المنطقة تحت حكم موحد، مما سوف يشجع على التوطن فى الأرض، وبسبب نموًا سريعًا للتجارة خصوصًا بين ليبيا والسودان.

٢ - ولما كانت أركنو والعوينات وسارة تحتل مكانًا يسيطر على الحدود المصرية والسودانية. فهى ذات أهمية استراتيجية عظيمة وبخاصة بعد التقدم السريع الذى حصل فى الحرب الجوية، وفى يد المعتدى من السهل أن تصبح أركنو والعوينات وسارة مراكز خطيرة للعمليات العسكرية وعلى وجه الخصوص ضد الصعيد والنوبة ودرافور وكردفان ومن الحقائق الثابتة أن الإيطاليين فى الحرب العالمية الثانية لو أنهم نجحوا فى غزوهم لكسلا فى السودان الشرقى لكان من المؤكد قطعًا أنهم يستخدمون هذه الواحات كقواعد لعملياتهم العسكرية ضد السودان الغربى والصعيد.

لذلك فمن الواضح أن تعديل الحدود فى هذه المنطقة من شأنه أولا أن يساعد مساعدة كبيرة على تحسين أحوال سكانها، وثانيًا أن يجمى الأراضى المصرية والسودانية ضد هجوم من العدو عليها.

وعلاوة على ذلك، فإذا كان هناك حاجة لزيادة دعم مطالبة مصر بهذه الواحات، يكفى أن نذكر أن مستكشفًا مصريًا، المرحوم أحمد حسانين باشا كان أول من استكشف أركنو والعوينات فى عام ١٩٢٣، وأن مصير آخر، الأمير كمال الدين حسين استطاع أن يقوم بعمليات كشفية فى هذه المنطقة ذاتها فى سنوات ١٩٢٤، ١٩٢٥ - ١٩٢٦

أضف إلى هذا أن الحدود الحالية قد أوجدتها ظروف سياسية معينة نشأت من رغبة الإيطاليين بعد احتلالهم الكفرة فى إغلاق كل الطرق المؤدية

إلى الجنوب، وذلك حتى يحولوا دون هرب الليبيين إلى السودان للنجاة بأنفسهم. ولقد حصل الإيطاليون بفضل "معاهدة" وقعت عليها معهم إنجلترا ومصر (والمقصود هنا المذكرات المتبادلة التى سبق ذكرها وبيان محتوياتها) فى ٢٠ يوليو ١٩٣٤ - على أركنو بأجمعها، وعلى أطبر جزء من العوينات وعلى آبار سارة، وذلك فى وقت كانت فيه "التهدئة والتسكين" هما قوام السياسة التى اتبعها السياسيون الذين ارادوا المحافظة على السلم والأمن العالمى. ومع ذلك فإن التنازل عن هذه الأراضى وإقطاعها إلى إيطاليا لم يفد شيئًا فى تهدئة وتسكين هذه الدولة. أما وقد أنهت هذه الحرب الأخيرة كل هذه الادعاءات المبنية على الأطماع الأشعبية والتى صار لا وجود لها بين أساليب العلاقات الدولية الجديدة، فالواجب طبيعيًا وإحقاقًا للحق أن تعاد لأصحابها الشريعيين هذه المراكز الثلاثة: أركنو والعوينات ومطعن سارة، ذات الأهمية الجغرافية والاقتصادية والاستراتيجية".

(ب) خريطة تعديل الحدود:

ولما لم تكن هناك خريطة معدة لتوضيح مطالب مصر فيما يتعلق بتعديل حدودها الغربية، فقد جرى تخطيط الحدود (المعدلة) على خريطة عربية من خرائط "المساحة المصرية" وعهد إلى بهذه العملية "تحت مسئوليتى" ففعلت ذلك بأن رسرمت على خريطة (مصلحة المساحة) الحدود "المعدلة" بالصورةالتى تبين حدود الإقليم الذى تطالب مصر بضمه إليها على طول حدودها الغربية لتأمين هذه الحدود ذاتها، وقد ضمت هذه الخريطة كأحد ملاحق مذكرة الوفد تحت رقم ١.

(جـ) وحدة ليبيا واستقلالها من أقدم الأزمنة:

ويختلف هذا البحث عن المذكرة التى وضعت سابقًا عن (تاريخ ليبيا من أقدم الأزمنة إلى نهاية العصر العثمانى)، فى أن الغرض من البحث الحالى كان إقامة الدليل على أن ليبيا قد احتفظت بوحدتها الإدارية على مر العصور،

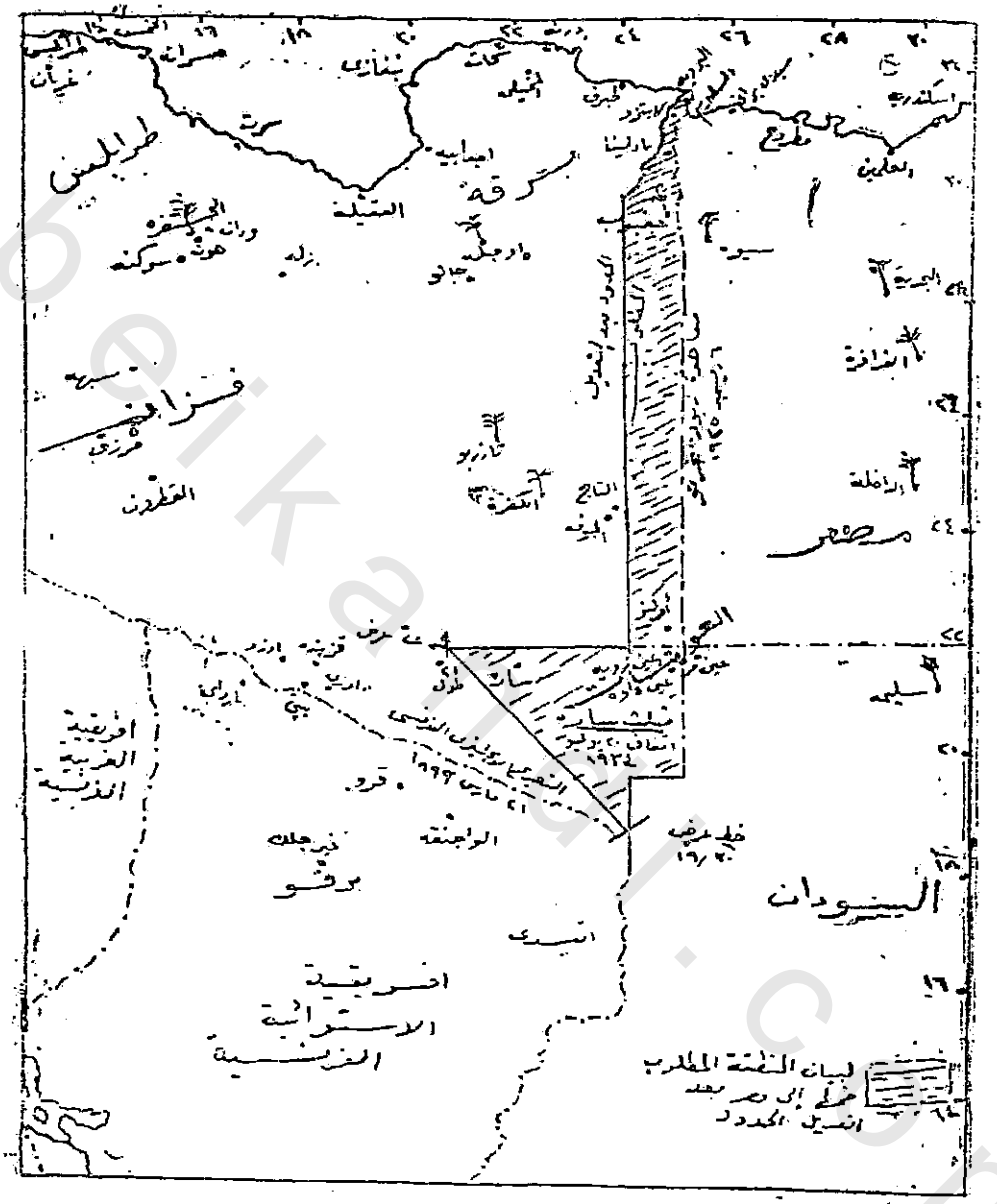
طرابلس
برقة
فزان
مصر
السودان
الجغبوب
واحة الكفرة
أوجلة
جالو
مرزق
القطرون
تازربو
الكفرة
التاج
البيضة
الواحات
قرو
بير حلفة
بوكرو
أنيدي
أفريقية الاستوائية الفرنسية
أفريقية الغربية الفرنسية
سلوم
السلوم
العلمين
مطروح
الضبعة
الظاهرة
الداخلة
سيوه
مارسا
بنغازي
سرت
اجدابيه
المقيلة
خط عرض ٢٢
خط عرض ١٦
حدود ليبيا الشمالية المطلوب جعلها الى مصر بعد انفصال الجنوب

وأن الليبيين كانوا يتمتعون بحكومة ذاتية، وفى بعض أدوار تاريخهم باستقلال يكاد يكون تامًا، ولذلك إذا نالت ليبيا استقلالها ووحدتها، فلن يكون ذلك إلا تسليمًا بحقوق كانت للشعب الليبى من قبل.

وفيما يلى نص هذه المذكرة، وهى بعنوان: (تاريخ وحدة ليبيا واستقلالها من أقدم الأزمنة إلى نهاية الاحتلال الإيطالى)

١ - استطاع العرب التوطن فى ليبيا (حوالى ٧٤٠ م) بعد أن تعاقبت على ليبيا حكومات أجنبية على يد الفينيقيين، واليونان، وبطالمة مصر، والرومان. ولم ينجح العرب فى مد سلطانهم على برقة وطرابلس فحسب، بل إنهم أخضعوا لحكمهم فزان، الإقليم الجنوبى. ولقد جرى إدارة البلاد بأسرها عندئذ كجزء لا يتجزأ من الحكومة الإسلامية، مع تمتعه بالحكومة الذاتية، وذلك سواء أكان مقر الخلافة المدينة المنورة أم دمشق أم بغداد أم القاهرة. ولم ينشئ العرب حدود إدارية تفصل بين الأقاليم الليبية، بل بقيت برقة وطرابلس وفزان مرتبطة بعضها ببعض سياسيًا واقتصاديًا، ولأغراض الإدارة تحت حكم حاكم عام واحد، أو (وال) يعينه الخليفة.

٢ - وهذه الإدارة (أو الحكومة) العربية القائمة أساسًا على التسامح، لم يلبث أن بادر بقبولها الليبيون الذين تعاونوا مع الوافدين الجدد إلى البلاد، وتكلموا لغتهم، واعتنقوا دينهم، وحملوا شعلة الإيمان الجديد إلى قلب القارة الإفريقية المجهولة والوثنية. وعلى ذلك فقد أحرز العرب نجاحًا فيما أخفق فيه الفينيقيون والرومان من قبل، وذلك من حيث إنشاء ليبيا بلدًا عربيًا موحداً ومتماسكًا.

٣ - ولكن بعد قرون من الحكومة العادلة على يد العرب، طغت على البلاد موجات من الاعتداء الأجنبى، ولم تلبث أن سقطت ليبيا، أو بمعنى أصح أقاليمها الشاطئية تحت حكم ضار وغير مستقر على يد النورمانديين من صقلية (١١٤٧ - ١١٥٨) والإيطاليين من جنوة (حوالى ١٣٤٨) والأسبان

(١٥١٠ - ١٥٣٠) وفرسان القديس يوحنا الأورشليمى الذين أعطاهم الإمبراطور شارل الخامس ليبيا ومالطة فى سنة ١٥٣٠ تعويضًا لهم عن الخسائر التى تكبدوها بعد أن أجبرهم الأتراك العثمانيون على إخلاء رودس. ولكن هؤلاء الفرسان سرعان ما طردهم الأتراك من ليبيا فى عام ١٥٥١. وذلك أن الليبيين الذى قاسوا كثيراً على أيدى الأسبان وفرسان القديس يوحنا قد طلبوا من السلطان العثمانى بوصفه خليفة المسلمين أن يعمل لإنقاذهم، وقد استجاب السلطان لملتمسهم وبادر بتجنيدهم يدفعه - ولا شك - إلى ذلك ايضًا ما كان هنالك من أسباب المنافسة بينه وبين الأسبان على السيطرة فى البحر الأبيض المتوسط.

٤ - ولقد بقيت ليبيا مقاطعة عثمانية حوالى ٣٦٠ سنة. وبدأ الأتراك حكمهم بأن جعلوا من ليبيا (أى برقة وطرابلس وفزان) باشوية. وعين السلطان العثمانى باشا لحكومة البلاد بأسرها، أقام بمدينة طرابلس، وذلك بينما تركت عمليًا الإدارة فى داخل البلاد فى أيدى الزعماء ورؤساء القبائل الليبيين.

٥ - وكان فى أثناء هذا العهد العثمانى أن استطاعت أسرة القرة مانليه أن تؤسس نوعًا من الحكم الوراثى استمر القره مانليه بفضله يحكمون تحت سيادة تركيا الاسمية من سنة ١٧١١ إلى سنة ١٨٣٥. وفى عهد القره مانليه، خضعت طرابلس وبرقة وفزان لنظام إدارى يسير بنفس الطريقة التى ابتدعها الأتراك وحافظوا على أتباعها. وصدر (فرمان) من الأيستانة إلى كل ابشا (أو حاكم) من الباشوات القره مانليه الذين خولوا السلطات العسكرية والمالية والقضائية. وكان لتسهيل أعمال الحكم ولإدارة أن قسمت البلاد إلى ثلاث مديريات، كانت مراكزها فى طرابس، ومسراته وبنغازى.

٦ - وعندما أخذ بدب دبيب الانحلال، وتبين أن القره مانليه صاروا عاجزين عن المحافظة على الأمن والسلام فى البلاد، تقدم الليبيون مرة

أخرى، يطلبون النجدة من الخليفة أو السلطان العثمانى، وحصلوا على هذه النجدة. فأعيدت ليبيا "باشوية" سنة ١٨٣٥، وفى هذه المرة صارت تتألف من المديريات الخمس الآتية: طرابلس، الخمس، بنغازى، الجبل، فزان، ولقد أبقى النظام الإدارى على ما كان عليه فى عهد القره مانليه، فظل يجرى العمل به حتى عام ١٨٤٣ عندما أعيد تقسيم ليبيا إلى مديريتين هما ولاية طرابلس، ومتصرفية بنغازى، ولو أن هذا الترتيب لم ينل شيئًا من مبدأ وحدة الإدارة. فقد شغلت متصرفية بنغازى مرتبة أقل من ولاية طرابلس، بينما كان من نصيب والى طرابلس أو بمعنى أدق، حاكم ليبيا العام الفصل فى جميع المسائل المتعلقة بالضرائب والجمارك والتجنيد والبريد ومع ذلك فقد كان على والى طرابلس ومتصرف بنغازى إحالة كل المسائل الهامة على الآستانة، لتفصل هذه فيها نهائيًا.

٧ - ولقد وجد دائمًا تحت بناء الإدارة التركية الأعلى. قدر كبير من الحكم الذاتى يمارس السلطة بمقتضاه الزعماء المحليون ورؤساء القبائل.

٨ - وأما هذا النظام الإدارى "العثمانى" الذى كان طابعه الجمع بين المركزية واللامركزية فى شئون الحكم والإدارة، قد ظل قائمًا ومعمولا به، خصوصًا من حوالى سنة ١٨٤٣ إلى وقت غزو الطليان لليبيا فى سنة ١٩١١.

٩ - وعندما غزا الطليان ليبيا، أنشأوا من برقة وطرابلس وحدتين إداريتين منفصلتين عن بعضهما بعضًا. وعلى كل منهما حاكم بحيث يقيم حاكم برقة فى بنغازى. وحاكم طرابلس فى مدينة طرابلس. ولكن هذا لم يكن إلا إجراء مؤقتًا لجأ إليه الإيطاليون حتى يتسنى إخضاع البلاد إخضاعًا أتم وأكبر لسلطانهم. وكان لتحقيق ذلك أيضًا أنهم أنشأوا ميزانية لكل من هذين الإقليمين على حدة. ومع ذلك فقد كان هناك (حاكم عام) يقيم فى طرابلس. ونائب حاكم فى بنغازى (١٩٢٨) وبعد سنوات قليلة لم يلبث أن

جمع الإيطاليون بين رقـة وطرابلس فى عام ١٩٣٥ فوضعـوهما تحت حكومة (حاكم عام). وبقى فقط جزء البلاد الجنوبى بما فى ذلك فزان والكفرة لتتألف منه (منطقة عسكرية) وفى إبريل ١٩٣٧ غـدت ليبيا سياسيًـا وعسكريًا امتدادًا لحكومة روما. وأنشئت المناطق الأربع: طرابلس مسراتة. بنغازى. درنة. إلى أربع (ولايات) إدارية على غـرار نظام الولايات فى شـبه الجـزيرة الإيطاليـة. وذلك بالرغم من أن ليـبيا قـد بقيت فى الوقت نفسـه يما يتـعلق بالأغراض الإدارية والسيـاسية والعسكرية تابعـة لوزارة إفريقية الإيطاليـة فى روما. وفى نيابر وفبراير ١٩٣٩. اتحدت المناطق الأربع: طرابلس، مسراتة، بنغازى، درنة مع أراضى مملكة إيطاليا. ولم تحتفظ بوضعهما كمستعمرة إلا المنطقة العسكرية فى الجنوب التى سميت الآن (المنطقة العسكرية الجنوبية).

١٠ - ولقد دل ذلك عـلى أن الإيطاليين قـد انتفعـوا من الدرس الذى لقنتهم التجـارب إياه بعد أن اتخذوا إجراءات إدارية مختلفـة لجأوا إليها على وجه الخصوص لتسهيل عملياتهم العسكرية ضد الأهالى الثائرين، هذا الدرس هو أنه لا مناص من المحـافظة حتمًـا على وحدة ليـبيا لإنشـاء نظام حكومى أفضل.

١١ - وفضلا عن ذلك فقد كان لهـذه التجارب التى أجراها الإيطاليون فى فن الإدارة والحكم أثر فى تـلقين هـؤلاء درسًا آخـر لا يقل عن سـابقـه أهمية، هو ضرورة أن تترك الحكومة المحلية فـى أيدى الليبيين أنفسهم. وبيان ذلك أن (قانونًا أسـاسيًا) كان قد أعطى من وقت مـبكر، فى عام ١٩١٩ إلى طرابلس الغرب، ثم لم يـلبث بعد شهـور قليلة أن امتد إلى برقـة، وتضمن إنشاء المجالس الأهلية، والبرلمانات "المحلية" ولكن هذا القانون الأساسى بقى قصاصـة من ورق ولم ينفذ فى طرابلس الغرب، بينما جرى تنفـيذه فى برقة عندما دفع اليـأس السيد محمـد إدريس السنوسى إلى عقد اتفـاق الرجمة مع الطليان فى ٢٥ أكتـوبر ١٩٢٠. وعلى ذلك فقد أقيمت إمارة تشـمل ولايتها

أجدابية وتمتد صوب الجنوب حتى واحة الكفرة. ولكن الطليان دون مسوغ ما لم يلبثوا أن ألغوا هذا الاتفاق بعد الانقلاب الحكومى (الفاشى) فى أكتوبر ١٩٢٢، فنجم عن ذلك صراع دموى ثابر عليه الليبيون فى شجاعة عظيمة وإرادة وعزم حتى عام ١٩٣١ عندما استطاع الإيطاليون بإجراءاتهم البربرية والمجازر التى أوقعوها بالأهلين لإبادتهم أن "يهدئوا" البلاد فى النهاية. ولقد أرغمت فوق ليبيا بعد ذلك على الاشتراك فى الحرب العدوانية التى شنها الإيطاليون على الحبشة، ولكن الحرب مع الحبشة سرعان ما ورطت إيطاليا فى نزاعات مع الدول الغربية، ووضح من ذلك الحين أن امتلاك ليبيا "هادئة" من أعظم الأمور أهمية بالنسبة للإيطاليين إذا شاء هؤلاء أن تكون السيطرة العليا فى حوض البحر الأبيض المتوسط من نصيبهم، ولقد كان ذلك هو السبب الذى جعل ممكنًا فى عام ١٩٣٧ - على نحو ما ذكرناه فى الفقرة التاسعة السابقة - تنظيم ليبيا فى ولايات إدارية، وهو نظام أجاز إدخال الليبيين فى إدارة البلديات المحلية. وعدما ضمت أو اتحدت المناطق الأربع: طرابلس، مسراتة، بنغازى، درنة مع أرض المملكة الإيطالية فى عام ١٩٣٩، صارت هذه الإدارة الوطنية المحلية ذات استقلال ذاتى كامل.

١٢ - وبناء عليه، تتضح حقيقتان مما سبق عرضه هما:

أولا - أنه بغض النظر عن نوع الحكومة التى أنشئت في ليبيا، ومهما كان حالها، فقد بقيت الوحدة الإدارية محتفظًا بها على مر كل العصور العربية والتركية (والقره مانليه) وكذلك فى عهد السيطرة الإيطالية.

وثانيًا: وأن قوة ما لم تستطع تحطيم روح الليبيين، التى شبت وترعرعت وسط تقاليد الحياة الحرة والمستقلة خلال العصور الطويلة.

وحتى فى عهد الطليان المتسلطين، أرغم هؤلاء إرغامًا فى آخر الأمر على النزول عن قدر كبير من الاستقلال الذاتى والحكومة الذاتية لهؤلاء الليبيين الأبطال والشجعان".

مؤتمر لنكستر هاوس Lancaster House

فى ٢٠ نوفمبر عقد الوفد اجتماعًا بدار السفارة المصرية لقراءة (المذكرة)، والبيانات التى سوف يلقيها رئيس الوفد فى المؤتمر قراءة أخيرة. وفى اليوم التالى (٢١ نوفمبر) أدلى الوفد بوجهة النظر المصرية بشأن مصير المستعمرات الإيطالية السابقة أمام المؤتمر، وكان المتحدث رئيسه (السيد عبد الفتاح عمرو)، فألقى بيانًا شفويًا، يلخص ما جاء (بمذكرة) الوفد، جاء فيه يتعلق بليبيا أنه يجب إعلانها على الفور دولة مستقلة ذات سيادة، وقال إن الاستقلال هو مشيئة الشعب الليبى الذى حاربت قواته جنبًا إلى جنب مع القوات المتحالفة فى معارك شمالى أفريقية، وإن ليبيا تؤلف وحدة اقتصادية، وإن انفصال أحد أقاليمها ومناطقها الثلاث عن الإقليمين الآخرين لابد أن يؤدى إلى مشاكل تهدد بتحطيم ليبيا كلها. وقد يكون من الفائدة إثبات وجهة النظر المصرية فى موضوعى الصومال وأرتيريا كذلك، فطالب الوفد المصرى بأن يكون لشعب الصومال (الإيطالى) حق تقرير مصيره، واعتبر أن أريتريا امتداد طبيعى لشرقى السودان تجاه البحر، وعندما سأل المندوب الأمريكى (بالمؤتمر) رئيس الوفد عما إذا كانت مصر تكتفى بضم جزء من أريتريا، أجاب هذا الأخير بأن مصر تطالب بضم أريتريا "ككل" فإذا وفق على طلب انضمامها فإن مصر ستقدم التسهيلات اللازمة لمنح الأراضى الحبشية "المقفلة" منفذاً على البحر عن طريق ميناء مصوع، وقد فوجئ المؤتمر بهذا المطلب غير المتوقع مفاجأة كبرى، وقد أيد الوفد مكالبه لا بما ضمنه من حجج وأسانيد فى (مذكرته) التى قدمت المؤتمر فحسب، بل وزع على الأعضاء فى نفس الجلسة (المذكرة) التاريخية التى وضعت لبيان حقوق مصر الشرعية على الأقاليم التى صارت تؤلف (أريتريا) الحديثة. كما وزع عليهم صورة المعاهدة التى أبرمت بين مصر وإنجلترا والحبشة فى ٣ يونيه ١٨٨٤، وأودع لدى المؤتمر الخريطة المخططة عليها الحدود بالصورة المطلوبة بعد تعديلها، وبعد انفضاض

الجلسة أذاعت السفارة المصرية "بيانًا" عن المطالب التى تقدم بها الوفد فى المؤتمر وفيما يلى الوثائق الموضحة منقولة عن الإنجليزية.

أ - مذكرة الوفد المصرى (١٧ نوفمبر ١٩٤٧)

مذكرة مقدمة إلى مؤتمر نواب وزراء خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، لبيان وجهة نظر الحكومة المصرية بشأن مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة.

لقد سبق أن أظهرت مصر مبلغ اهتمامها الحيوى بمسألة تقرير مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة، وأوضحت آراءها خلال المراحل المختلفة التى مر بها تطور دراسة هذه المسألة.

أ - فقد قدمت الحكومة المصرية مذكرة بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٤٥ إلى مجلس وزراء الخارجية عند اجتماعه الأول المنعقد فى لندن فى ١١ سبتمبر ١٩٤٥ (انظر ملحق رقم ١).

ب - وفى ٢١ أغسطس ١٩٤٦، أدلى رئيس الوفد المصرى لدى مؤتمر الصلح فى باريس ببيان شفوى شمل الكلام فيه التعويضات. ويؤكد المذكرة المصرية السابقة المؤرخة فى ١٢ سبتمبر ١٩٤٥. (انظر ملحق رقم ٢).

جـ - وقد تبع مذكرة مكتوبة بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٤٦، قدمها الوفد المصرى لدى مؤتمر الصلح، تؤكد وتتناول بتوسع ماجاء فى البيان الشفوى بتاريخ ٢١ أغسطس ١١٩٤٦ الناس عند تفكيرهم فى معنى الحياة القومية. ومما تجدر ملاحظته هنا أن هذا الاتجاه مما يجب تشجيعه لأنه متفق مع أمانى كل الجادين من المفكرين السياسيين الذين يريدون خير العالم من صميم قلوبهمه والذين يدور تفكيرهم حول وحدة هذا العالم فى صورة من الصور. وليس فى تجزئته. وهو الذى يعيش مجزءًا دون حاجة إلى زيادة هذه التجزئة.

د - الناحية الاقتصادية:

ويربط بين الليبيين علاوة على ذلك روابط اقتصادية لا يمكن فصمها. ويجعل اعتماد كل جزء على غيره من الأجزاء الأخرى فى المنطقة بأسرها وحدة اقتصادية واحدة. وكل تدخل سيء فى أمر هذه الوحدة الاقتصادية سوف يثير حتمًا مشتقات اقتصادية لا يلبث أن يترتب عليها فى النهاية نزول الخراب التام ببلاد تعانى الآن من فقر مواردها. فبرقة تمد منطقة طرابلس الغرب - ضمن أشياء أخرى - بالمسلى والعسل والقمح والشعير والحيوانات. وتمد منطقة طرابلس الغرب منطقتى برقة وفزان بالزيت والمصنوعات الصوفية والمنسوجات القطنية والآلات الزراعية. وتمر فزان الوافر يعد عنصرًا هامًا فى حياة ليبيا الغذائية بأسرها. وفى سنوات الجفاف أنقذ التمر حياة مئات الألوف من سكانها. وحقيقة الأمر أو واحدًا من هذه الأقاليم الثلاثة لا يمكن أن يعيش اقتصاديًا إذا فصل من الإقليمين الآخرين.

استقلال ليبيا:

والحكومة المصرية إذ تطلب أن ليبيا يجب أن تعلن على الفور دولة مستقلة ذات سيادة، إنما يحدوها إلى ذلك ليس ما تشعر به فحسب من العواطف الطبيعية المتولدة من شعور حسن الجوار خلال القرون الطويلة، وهى العلائق التى بلغ من أثرها أن صارت مصر وليبيا فى بعض الفترات متحدتين تحت سيادة واحدة لما هنالك من صلات الجنس واللغة والدين والثقافة، بل وتحدوها إلى هذه المطالبة الحقيقة الواقعة المستندة على اعتبارات تاريخية وسياسية، وهى أن الاستقلال ليس جديداً فى حياة الشعب الليبى. فقد تمتع الليبيون فى واقع الأمر بقسط من الاستقلال خلال العصور كلها "فى السنوات الأخيرة ناضلوا نضال الأبطال فى سبيل استقلالهم بدرجة تقتضى أن يتوج الاستقلال تلك الجهود التى استمروا يبذلونها دون كلل أو ملل، وأن يكافأوا على التضحيات الجسيمة التى تكبدوها.

وبالرغم من الحكومة العاتية التى أقامها الإيطاليون الذين ارتكبوا الفظائع والأعمال الوحشية لإخضاع شعب ليبيا لسلطانهم، فقد بقيت حية أبدًا روح الليبيين الأبطال المعنوية، واستطاعوا بفضل مقاومتهم أن يضيقوا على العدو تضييقًا شديدًا، حتى الحرب العالمية الأخيرة، عندما اتخذت مقاومتهم شكل المساعدة المنظمة التى أسديت للحلفاء لمعاونتهم على هزيمة المعتدين وطردهم من أوطانهم. (انظر ملحق رقم ٦).

وليس هناك أدل على نضج الروح القومية لدى الليبيين، من ذلك النضال الذى أثاروه زمنًا طويلا دون أن يلقوا مساعدة من أحد، وحينما تكاتفت الظروف ضدهم، وليس فى وسع أمة أن تستند فى مطالبتها بحقها فى الاستقلال عليمقدار أكبر من التضحيات التى تحملتها الأمة الليبية كى تظفر باستقلالها.

وإذا خامر إنسانًا أى شك فى قدرة الشعب الليبى على ممارسة شئون الإدارة، فالجواب الحق على ذلك يكمن فى حقيقة أن الليبيين قد أرادوا شئون بلادهم قبلا، وأنه كما يقع فى غيرها من البلدان التى اغتصب فيها المعتدون السيادة الوطنية كما حدث فى ليبيا، قد وجدت أفضل العناصر التى تتألف منها الزعامة بها أن تغادر البلاد بمحض اختيارها للالتجاء إلى مكان أمين بالخارج، فهناك ليبيون فى قدرتهم تمامًا الاضطلاع بإدارة شئون بلادهم على خير وجه بمجرد أن يستعيدا مراكزهم الشرعية. وفضلا عن ذلك فهناك أمثلة لبلدان عديدة استعانت بخبراء فى فروع معينة من الإدارة دون أن يطلب أحد إليها أن تتنازل عن حريتها العزيزة عليها واستقلالها. وفى الواقع الأمر إذا قورنت ليبيا من ناحية المقدرة الإدارية البحتة بكثير من البلدان التى لم يتعرض أحد مطلقًا لاستقلالها، لكانت هذه المقارنة فى صالح ليبيا.

(عن التفصيلات التاريخية والسياسية لتقدير هذا الموضوع، انظر ملحق رقم ٧: مذكرة مقدمة من الجبهة الوطنية المتحدة بليبيا، وملحق رقم ٨: مذكرة لهيئة تحرير ليبيا).

أما إذا وجد ضروريًا فى مـرحلة انتقالية قصيرة، أن الليبـيين فى حاجة إلى من يسدى المعونة لهم، فنحن على يقين من أنهم سوف يطلبون من مصر أو من الجامعـة العربية أن تقدم هذه المعاونة. وتعـتبر مصر من واجـبها إعطاء المساعدة المـطلوبة لإعادة وضع إدارة البلاد فى ايدى أبنائها. وإن مـصر لعلى استعـداد لأن تقوم بذلك إما منفـردة وإما مشتـركة مع أعضاء جامـعة الدول العربية الآخرين.

ومصـر تؤمن بأنها أهل للقيـام بهذه المهمـة خصوصًا وذلك للأسـباب الآتية:

أولا: أن من الشرائط التى ينـبغى توفرها بادئ ذى بدء لنجـاح أيا كان فى المهمة التى سوف تضطلع بها، كسب ثقة أهل ليبيا. وتشعر مصر أن لديها ما يؤكد أن شعب ليبيا بـسبب الروابط القديمة والصلات التى تربطهم بمصر، لا يخـامرهم أى شك فى تأديتـها لواجـبهـا بصدق ودون أن تكون لهـا نوايا خفية. فـالليبيون عاشوا بين ظهرانينا، وهم قـد ظلوا متصلين بنا خلال تلك الأيام الحالكة مـن نضالهم ضد المعـتدين عليـهم، ويعرفون مـقدار شـعورنا العميق نحوهم، وكيف كنا نرجو مخلصين تحريرهم ونعمل لهذه الغاية.

ثانيًا: أن المشكلات التى تكتنف ليـبيا من كل جانب ليـست غريبة على مصر، فقـد كان علينا أن نكافح صعوبات مماثلة لما تصادفه ليـبيا، وفى وسعنا أن نضع تحت تصرف جيراننا الشىء الكثير فيما نبذله لهم من نصيحة مستمدة من الخبرة التى كسبناها عند معالجة مثل هذه الصعوبات للتغلب عليها.

ثالثًا: أن هذه المهـمة سوف يكون الاضـطلاع بها أكثـر سهولة بالنسـبة لمصـر والبلدان العربيـة من أى دولة أخرى، بـفضل حـقيـقة أننا نتكلم لغـة واحدة، وتدين بدين واحد، ولنا تقاليـد واحدة، وعادات واحدة، وتربط بيننا أقوى الروابط الثقافية.

وفى كل ما تقدم، نحن على يقين من أننا لم نفعل أكثر من التعبير عن رغبات الليبيين أنفسهم والإفصاح عن شعورهم. (انظر ملحق ٧: مذكرة عن الحكم الإيطالى فى ليبيا وطلبات للمستقبل).

ونحن على يقين من أن استفتاء يجرى فى ليبيا سوف يبرز هذه الحقائق التى ذكرناها. ولليبيين الحق فى إبداء رغائبهم بمطلق الحرية، مثلهم فى ذلك مثل سائر أمم العالم التى لها هذا الحق عملا بمبدأ تقرير المصير. لقد أوضحنا يقينًا نضج الليبيين السياسى وذلك فلا يجب أن يكون هناك ما يدعو لحرمانهم من استخدام حقهم فى تقرير مستقبلهم.

مطالب مصر بشأن تعديل الحدود:

طلبت مصر تعديل حدودها الغربية، بحيث تضم هذه بعد تعديلها هضبة السلوم، وواحة جغبوب، وواحتى أركنو والعوينات مع تعديلات أخرى ضئيلة الأهمية مبنية فى (الخريطة رقم ١) الملحقة بهذه المذكرة.

ولقد أخذت مصر عند تقدمها بهذا المطلب بعين الاعتبار تمامًا المصلحة المشتركة التى لمصر وليبيا فى أسباب الدفاع المشترك عن كل منهما ضد الاعتداء عليهما، لأنه بقدر تمكن مصر من الدفاع عن حدودها الغربية بصورة أحسن، بقدر ما يقل إغراء ليبيا للغير للاعتداء عليها فى أرضها هى ذاتها، كخطوة أولى للهجوم على مصر. ولقد قام الدليل الكافى على صدق هذه الحقيقة بفضل ما وقع من حوادث الحرب الأخيرة القريبة العهد. ونحن على يقين من أن الليبيين يحسون بالفائدة المتبادلة التى سوف تترتب على ذلك.

فقد زادت الخبرة المكتسبة من الحرب الأخيرة، تأكيد البديهية العسكرية أكثر من ذى قبل، وهى أنه للدفاع عن حدود مصر الغربية، يلزم أساسًا ألا يسمح بوقوع هضبة السلوم وواحة الجغبوب، وواحتى أركنو والعوينات فى يد المعتدى. وتلك هى النقطة الاستراتيجية الرئيسية فى خط الدفاع، ومما يزيد فى قيمتها أن المنطقة بأكملها صحراوية.

وسوف نتناول كلا من هذه النقط الثلاث بالتوالى لإظهار أهمية كل منها منفصلة عن الأخرى، وبالاشتراك فيما بينها جميعًا.

أ - هضبة السلوم: تسيطر هضبة السلوم من ارتفاع يبلغ ٣٠٠ متر (تقريبًا) على خليج السلوم من ناحية الغرب والجنوب الغربى. وعلى هذا الخليج يوجد ثغر السلوم وهو المرفأ الوحيد الهام لمصر فى البقعة الممتدة من مرسى مطروح إلى الحدود الغربية، وتمتد هضبة السلوم نحو الغرب إلى البردية، والموارد الوحيد للماء العذب هو بئر الرملة فى أعلى الهضبة.

والحدود الحالية كما صار تخطيطها فى عام ١٩٢٥، أعطت مصر من هذه الهضبة شريطًا ضيقًا فحسب يجعل الدفاع عنها يكاد يكون مستحيلا. فليس هناك عمق يسمح بالقيام بمناورات، ووقع الهضبة بأكملها فى يد العدو سوف يجعل متعذرًا فى آخر الأمر الاحتفاظ بمركز الجنود فى السلوم. ويفتح سقوط السلوم الطريق إلى مرسى مطروح وإلى ناحية مريوط ويهدد واحة سيوة من الشمال بالسيطرة على الطريق الصحراوى من هذه الواحة إلى السلوم. ولذلك يتضح تمامًا أنه حتى يتسنى الدفاع جديًا عن هذا الموقع، يجب أساسًا أن يكون تحت سيطرة الجيوش المدافعة عن مصر كل هضبة السلوم إلى رأس الملح. ومما يجدر ذكره فى هذا الشأن أن امتلاك مصر لهضبة السلوم، ولو أنه مطمئن إلى استطاعة الدفاع عن مصر بصورة جدية فى هذه النقطة. فهو لن يكسبها ميزة فى العمليات الهجومية.

(ب) واحة الجغبوب:

تقع واحة جغبوب على الطرف الغربى المنخفض فى الصحراء الليبية. وتقع فى نفس المنخفض الطرق الصحراوية إلى البحر بين مرسى مطروح والسلوم. وهذا المنخفض يتلاشى فى منخفض القطارة إلى الشرق حيث تخرج منه الطرق الصحراوية إلى واحة البحرية وإلى مديرتى المنيا والفيوم.

ويتضح من هذا الوصف الجغرافى مقدار ما لواحة جغبوب من أهمية إذا جاء هجوم على مصر بطريق هذا المنخفض. والعدو الذى يحتل جغبوب سوف يهدد مباشرة سيوة التى منها سوف يستطيع فى النهاية الهجوم على مصر الوسطى، والالتفاف فى الوقت نفسه حول القوات القائمة بالدفاع عن الخط الساحلى. ولقد جعل تطور الحرب الميكانيكية تهديد مصر من هذه الناحية أكثر وأشد خطورة.

وكما هو الحال فى امتلاك هضبة السلوم، بينما يسد امتلاك مصر الجغبوب حاجة ماسة وملحة إلى مركز للدفاع، فهو لن يكسبها أية ميزة للهجوم".

(جـ) واحتا أركنو والعوينات:

تقع على الحدود بين مصر والسودان من جانب وبين ليبيا من جانب آخر المنطقة التى تشمل واحتى أركنو والعوينات. هذه المنطقة إقليم جبلى يتراوح ارتفاعه عن سطح البحر بين ٥٩٨ و ٦٦٠ متراً وفى هذه الواحات عيون مائية هامة تحيط بها أراضى المراعى وتقع ثلاثة أرباع واحات العيونات فى داخل الحدود المصرية والسودانية.

وتتضح بصورة محققة من هذا الوصف الجغرافى الأهمية التى لهذه المنطقة من وجهة النظر العسكرية. فى الإمكان جعلها منطقة عسكرية يمكن القيام منها بهجوم على حوض النيل ودارفور ويبدأ طريق من هذه المنطقة إلى الفاشر جنوبًا، ولقد أبرز تاريخ الحرب الأخيرة أهمية هذه المنطقة الاستراتيجية وذلك عنما استخدمها الإيطاليون كالطرف الغربى لحركة (الكماشة) التى كانت كسلا طرفها الشرقى. ولو قدر للهجوم من كسلا النجاح لكان السودان الغربى بأسره ولكانت مصر الجنوبية قد صارت مهددة تهديداً خطيراً بهجوم يأتيها من منطقة أركنو العوينات.

(د) منطقة سارة:

وهناك منطقة أخرى تشمل آبار سارة تقع على وجه التقريب بين خطى عرض ٣٠ دقيقة و ١٩ درجة و ٢٢ شمالا، وخطى طول ٢١ و ٢٤ شرقر جرينتش. هذه المنطقة كانت حتى عام ١٩٣٤ جزءاً من الأراضى السودانية. وبالنظر إلى ما سبق قوله عن منطقة أركنو والعوينات فإن هذه مكملة للدفاع عن السودان من الجهة الشمالية الغربية. فتخرج طرق صحراوية هامة من هذه المنطقة إلى مديريات السوادان الغربية. وإرجاع هذه المنطقة إلى السودان كذلك لا يكسب ميزة العمليات الهجومية، ولا يعود بأية فادة اقتصادية. بل على العكس من ذلك سوف يستمر الحال على ما هو عليه الآن كثيراً من وجهة النظر الاقتصادية لأن هذه المنطقة مع منطقة أركنو والعوينات تقطن بها نفس القبائل البدوية، وسوف يعود بفوائد كثيرة على هؤلاء الناس وجودهم تحت إدارة واحدة. (انظر خريطة رقم ١).

لقد تناولنا حتى الآن الأهمية الاستراتيجية لتعديل الحدود الليبية - المصرية لنفع البلدين معًا. وقد يكون مفيداً أن نزيد على هذا أن سد مطالب الضروريات الاستراتيجية البحتة لا يتعارض والاعتبارات الاقتصادية والسياسية.

فالحقيقة الواقعة أن الحدود الحالية بين مصر وليبيا حدود صناعية بحتة. فالعرب الذين يعيشون فى الصحراء غرب حوض النيل ينتمون إلى القبائل التى تمتد بعيداً إلى ما وراء الحدود المصرية متوغلة توغلا كبيراً فى ليبيا. وهؤلاء البدو يتجولون فى أنحاء هذه المنطقة بحثًا وراء المرعى، وينقلون التجارة بين ليبيا ومصر ذهابًا وإيابًا. ولقد بلغ من قوة هذا الارتباط الطبيعى أن صار الاعتراف فى كل ما عقد من اتفاقات بحرية الحركة هذه عبر الحدود.

وفيما يتعلق بجغبوب، فقد يذكر أن التنازل عنها لإيطاليا لم يحدث إلا فى عام ١٩٢٥، وأنه قد ترتب على هذا التنازل نتائج أنزلت الكوارث بأهل ليبيا. وألحقت الأذى بوسائل الدفاع عن مصر.

ومما يجدر ذكره هنا، إذا ترك جانبًا ما لتعديل الحدود من أهمية استراتيجية أن مصر لا تستطيع الحصول على فوائد اقتصادية لأن هذه المنطقة تكاد تكون صحراوية بحتة، وعدد سكانها ضئيل.

وعن موضوع الحدود بين مصر وليبيا، انظر ملحق رقم ٣ الجزء الثالث: مذكرة عن حدود مصر الغربية، الجزء الثانى مذكرة عن جغبوب.

وملحق (بالمذكرة) خريطة تظهر خط الحدود بين الأراضى المصرية والسودانية من جانب وبين الأراضى الليبية من جانب آخر، كما تطلب (به أى بتخطيطه) الحكومة المصرية، ذلك إذا ما جاء بمذكرة ١٧ نوفمبر خاصًا بليبيا وتعديل الحدود المصرية الليبية. وفيما عدا ذلك تضمنت (المذكرة) الكلام عن مطالب مصر الأخرى ووجهة نظرها فى مستقبل أريتريا والصومال مما يخرج عن موضوع هذه الرسالة.

(ب) ملاحق مذكرة الوفد المصرى:

وأما ملاحق المذكرة فعددها ثمانية. الملحق الأول عبارة عن المذكرة التى قدمها السيد عبد الحميد بدوى "بشأن طرابلس" فى ١٢ سبتمبر ١٩٤٥، إلى مجلس وزراء الدول الخمس فى لندن، وقد سبق إثبات هذه المذكرة عند الكلام عن (مصر وقضية ليبيا) فى الفصل الأول من الباب الأول لهذا الكتاب. والملحق رقم (٢) عبارة عن الخطاب الذى ألقاه السيد واصف غالى رئيس الوفد المصرى لدى مؤتمر الصلح المنعقد فى باريس وذلك فى ٢١ أغسطس ١٩٤٦ وقد سبق إثبات هذا الخطاب كذلك فى نفس الفصل والباب السالفى الذكر، والملحق رقم (٣) مذكرة مقدمة من الحكومة المصرية بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٤٦، إلى مؤتمر الصلح فى باريس عن مشروع معاهدة الصلح مع إيطاليا، والقسم الثانى من هذه المذكرة بعنوان "مذكرة عن جغبوب" بينما عنوان القسم الثالث منها: "مذكرة بشأن حدود مصر الغربية" وسبق إثبات هاتين المذكرتين أيضًا فى الفصل الأول من الباب الأول من هذا

الكتاب. وأما القسم الأول من المذكرة فهو خاص بالتعويضات التى تريدها مصر من إيطاليا، بينما اختص القسمان الرابع والخامس ببيان الحقوق التى لمصر على مصوع. والملحق رقم (٤) هو خطاب واصف غالى (باشا) رئيس الوفد المصرى لدى مؤتمر الصلح فى باريس أمام اللجنة السياسية والإقليمية فى ٢٥ سبتمبر ١٩٤٦، ويتناول الكلام عن مصوع وأريتريا، والملحق رقم (٦) مذكرة عن وحدة ليبيا واستقلالها من أقدم الأزمنة، وهى نفس المذكرة التى أعدت خصيصًا لإلحاقها بمذكرة الوفد، وقد تقدم إثباتها فى هذا الفصل، والملحق رقم (٧) عبارة عن مذكرة الجبهة الوطنية المتحدة بطرابلس الغرب "عن الحكم الإيطالى فى ليبيا وطلبات للمستقبل" بتاريخ ٢٨ يونيه ١٩٤٦، والملحق رقم (٨) المذكرة التى قدمتها هيئة تحرير ليبيا إلى وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى فى شأن استقلال ليبيا بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٤٧.

(أ) الجبهة الوطنية المتحدة: مذكرة عن الحكم الإيطالى فى ليبيا وطلبات للمستقبل

مقدمة:

ليبيا إقليم عربى يقع بين تونس ومصر والسحراء الكبرى والبحر الأبيض المتوسط مساحته ما يقرب من مليون كيلومتر مربع ونفوسه اليوم مام يقرب من مليون نسمة، وأقسامه الرئيسية طرابلس وبرقة وفزان.

وقد اكتسب هذا القطر صبغته العربية منذ سنة ٢٢ هجرية عندما دخله العرب على يد عمرو بن العاص.

وقد كانت نفوس هذا القطر قبل الاحتلال الإيطالى مليونى نسمة، ولكن الحرب الإيطالية الليبية والفتن التى أشعلتها السلطات الإيطالية فى ليبيا ذهبت بنصف هؤلاء السكان تقريبًا إذ قتل البعض منهم فى ميادين الوغى دفاعًا عن وطنهم وهاجر قسم كبير من الليبيين إلى الأقطار العربية وتركيا فرارًا من الاضطهاد الإيطالى.

أما حالة البلاد الاقتصادية فهى كما هو معلوم فى درجة العدم إذ معظم أراضيها قاحلة وأمطارها قليلة وليس بها أنهار ولا بحيرات ومعظم اعتمادها على تربية المواشى والزراعة فى سنى الخصب. أما الصنائع فتكاد تكون مفقودة إذا استثنينا بعض صناعات محلية قليلة الأهمية وتجارة خارجية لا بأس بها. ومع فقر البلاد الليبية هذه فإن شعبها منذ الأزمان الغابرة لم يترك فرصة للنضال عن حريته واستقلاله. ومن تتبع تاريخ ليبيا تتبعًا منصفًا يظهر له عيانًا. وترجع إلى هذه الحروب والثورات الناشئة من أجل الاستقلال والحرية فى ليبيا حالة ليبيا الراهنة.

إيطاليا وليبيا

حاول الإيطاليون بعد تكوين وحدتهم أن يجعلوا لهم مستعمرات وأرادوا الاستيلاء على تونس متذرعين بوجود جالية كبيرة هناك وبأن لهم فى تونس مصالح هامة. وحاولت إيطاليا الاستعانة بحزب الأحرار التونسى إذ ذاك ولكنها فشلت على أثر وثبة فرنسا على تونس واستيلائها عليها. ولما رأت إيطاليا إفلات تونس من يدها بادرت إلى العمل لاحتلال طرابلس وبرقة.

وعقدت مع فرنسا اتفاقًا فى ديسمبر سنة ١٩٠٠ نالت به موافقتها على الاستيلاء على ليبيا بشرط أن لا تعارض إيطاليا بدورها احتلال فرنسا للمغرب الأقصى، وعقدت الدولتان المتآمرتان اتفاقًا ثانيًا فى شهر نوفمبر سنة ١٩٠٢ عززتا به الاتفاق الأول. ثم عرض الاتفاق على بريطانيا فلم تعترض عليه. ووافقت أيضًا حكومة النمسا على الاتفاق المذكور.

وبعد أن مهدت إيطاليا الطريق لغزو ليبيا بهذه الصورة شرعت فى تنفيذ خططها لغزو هذا البلد العربى ومهدت طريقه بسلسلة من المشروعات، فأنشأت المدارس والمستشفيات والمصارف والبريد كما أرسلت بعثات ظاهرها علمية وباطنها للتجسس.

وفى سنة ١٩١١ قررت إيطاليا تنفيذ مشروعها لاحتلال ليبيا وباشرت العمل بعد أن عجمت من جديد عود الدول العظمى ذات الشأن. وفى ٢٧ سبتمبر من تلك السنة بعث وزير خارجية إيطاليا سان جوليانو إنذاراً إلى الحكومة العثمانية يعلم فيها الباب العالى بأن إيطاليا قررت احتلال ليبيا حفظًا لمصالحها التى تعرقلها السلطات التركية فيها. وحاولت تركيا أن تقنع إيطاليا بحل المسألة سلميًا، ولكن إيطاليا كانت مصممة على الاحتلال، فرفضت اقتراحات تركيا وسلم سفيرها فى استانبول دى مرتينو يوم ٢٩ سبتمبر إعلان الحرب على الدولة العثمانية.

وهاجم الأسطول الإيطالى طرابلس يوم ٣ أكتوبر ١٩١١ وبدأت الحرب بين قوات غير متعادلة فى القوى. إذ كانت حملة الإيطاليين العسكرية الأولى تزيد على ٢٥ ألف جندى مجهزين بأحدث الأسلحة بينما القوات العثمانية لا يزيد عددها فى ذلك الوقت عن ٣٠٠٠ جندى وليس لهم من المدافع سوى أربعة. ولكن رجال ليبيا العرب قاموا قومة واحدة فى وجه المعتدى وأسرعوا إلى الدفاع عن بلادهم دفاع الأسود، وهب السنوسيون فى برقة وجمعوا أتباعهم ومريديهم تحت قيادة السيد أحمد الشريف السنوسى وقابلوا الإيطاليين بقلب مملوء الإيمان والبسالة للذود عن حياض الوطن. وقد جرت عدة ملاحم ومعارك أثبت عرب ليبيا فيها شجاعتهم وبطولتهم ضد عدو يفوقهم عدداً وعدة، وهب العالم الإسلامى بمديد المساعدة إلى المجاهدين وتسربت الأسلحة والمؤن من تونس إلى المجاهدين، وساهم عمر طوسن باشا فى إرسال الإعانات من طريق مصر، وتطوع ضباط من المصريين والتونسيين فى جيش المجاهدين الليبيين وكان من بينهم الدكتور عبد الرحمن عزام.

ولكن تفاقم الأمور الداخلية فى تركيا وإعلان حرب البلقان اضطر تركيا إلى مصالحة إيطاليا وتوقيع معاهدة أوشى فى ١٨ أكتوبر من سنة ١٩١٢. وقد كانت لهذه المعاهدة ملاحق خاصة جاء فى أول ملحق منها الذى باسم

السلطان محمد رشاد "قد منحتكم استقلالا داخليًا مطلقًا وتامًا بما لى من حقوق السيادة عليكم". ويشير هذا الملحق أيضًا إلى تعيين شمس الدين باشا نائبًا للسلطان، وإلى أن قاضى القضاة يعين من قبل الخليفة. وقد اعترفت إيطاليا فى الملحق الثانى من معاهدة أوشى بنيابة شمس الدين للسلطان ومراعاة القواعد الإسلامية، كما اعترفت فى المادة الرابعة من الملحق نفسه بأن "التراتيب" الدينية لسكان ليبيا المسلمين توضع باقرتاح من لجنة مكونة من بعض أعيان البلاد مستمدة من البمادئ الحرة وقائمة على احترام أخلاق البلاد وعوائدها.

ولكن إيطاليا لم تحترم فيما بعد هذه الوعود التى قطعتها على نفسها فى معاهدة رسمية. وقد وقعت تركيا على المعاهدة مع إيطاليا بدون أخذ رأى زعماء ليبيا وسكانها الذين قامت الحرب الإيطالية التركية على أكتافهم وضحوا فى سبيل الوطن بكل رخيص وغال وأرسل نائب السلطان شمس الدين فدعا القوات إلى الاستسلام وأمر الضباط والأفراد الترك بمغادرة ليبيا فغادروها، إلا أن هذا الأمر لم يفت فى عضد مجاهدى ليبيا ولم يحملهم على اليأس والقنوط، وأسرع الزعماء الوطنيون إلى عقد اجتماعات هامة فى مختلف مراكز ليبيا وإعلان استقلالهم، وقرروا إنشاء حكومة وطنية تحت رئاسة سلمان البارونى مستندين فى ذلك على الفرمان السلطانى الذى جاءت الإشارة إليه فى الملحق الأول من معاهدة أوشى والذى يمنح الليبيين استقلالا داخليًا مطلقًا، وحرر الزعماء وثيقة بهذا المعنى فى شهر ذى القعدة من سنة ١٣٣٠، أبلغها سليمان باشا البارونى إلى الدول والصحف الكبرى.

وأما فى برقة فقد نهض السنوسيون نهضة واحدة تحت لواء السيد أحمد الشريف ووقفوا فى وجه الإيطاليين وقفة الأسود. استمرت المعارك بطرابلس بكل شدة بين المجاهدين والإيطاليين حتى معركة الأصابعة، التى دارت رحاها بين قوات الجنرال ليكوبو البالغ عددها ١٥٠٠٠، وقوات البارونى التى لا

يزيد عددها على ٢٠٠٠. فاضطر العرب إلى التراجع وعقدت الهدنة، وحرت مفاوضات بين سليمان باشا البارونى وإيطاليا انتهت بالسماح له بالخروج من طرابلس وعقد صلح، وأخذ الإيطاليون يوسعون احتلالهم فى البلد حتى سنة ١٩١٤ عندما اشتعلت نار الحرب العالمية الأولى، فهب المحاهدون الليبيون من جددى لمقاومة إيطاليا وطردها من بلادهم، وزودهم الترك والألمان بعدد من الضباط فهاجموا المراكز الإيطالية أينما كانت، ودحرت القوات العربية فى "قصر أبى هادى" قوات إيطالية كبيرة وقضت عليها بهمة البطل المغوار رمضان الشتيوى والمساعد الترهةنى وعبد النبى بن الخير وغيرهم من الزعماء، ولم يبق بيد الإيطاليين سوى طرابلس والخمس تحميهم الأسوار، وقد استطاع الوطنيون إنشاء حكومة وطنية من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٩ تسير دفة الأمور حربيًا وإداريًا فى ظروف كانت على غاية من الصعوبة.

وفى سنة ١٩١٩ عقدت إيطاليا صلحًا مع الليبيين على أساس أن تمنحهم قانونًا أساسيًا مستندًا على أسس برلمانية، إلا أنها عدلت عن وعدها هذا فيما بعد وألغت القانون الأساسى. وحاول الزعماء الاتفاق مع إيطاليا وحل الخلاف سلميًا ولكن إيطاليا لم تخضع للحق، وفشلت المفاوضات التى جرت يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٢ بين إيطاليا وزعماء الحركة الوطنية الليبية، وأسرع الزعماء إلى عقد مؤتمرات فيما بينهم، واتفقوا فى (مؤتمر غريان) وأعلنوا حكومة جمهورية انتخبوا لرئاستها أحمد بك المريض، وقرروا مواصلة القتال وبدأوا فعلا فى مهاجمة المراكز الإيطالية وأرسلوا إلى روما وفدًا للمفاوضة مع الحكومة المركزية هناك مؤلفًا من خالد بك القرقنى (أحد مستشارى الملك ابن السعود الآن) والمحامى عبد السلام بك البوصيرى (المؤلف بوزارة الخارجية التركية اليوم) ومحمد فرحات بك الزاوى والصادق بك الحاج، وبالرغم من مساعدة الحزب الاشتراكى الإيطالى للوفد فشلت

مفاوضات روما كما فشلت مفاوضة ثانية جرت فى "فندق الشريف" يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢، فاستمرت الحرب فى طرابلس، وقد اتفق الطرابلسيون فيما بعد على الدخول فى مفاوضات مع السيد إدريس السنوسى فجرى اجتماع بسرت كان رئيس الوفد الطرابلسى فيه بشير بك السعداوى (المستشار الخاص لجلالة الملك ابن السعود اليوم) وقبل الأمير رغبة الطرابلسيين ورد على اقتراحهم برسالة مؤرخة ٢٥ أغسطس ١٩٢٢، وعلى أثر ذلك حررت البيعة الطرابلسية للسيد محمد إدريس السنوسى وأرسلت إليه بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٢٢، وقد حملها بشير بك السعداوى نفسه، وقد نصت هذه البيعة بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٢٢ تحت عنوان: مبايعة الأمير السنوسى.

وعلى أثر هذه البيعة عم القتال برقة أيضًا وعادت إيطاليا إلى استخدام النار والحديد ضد الشعب الليبى المطالب بحقوقه وحريته فقابلها الليبيون بكل شجاعة وبقلب ملؤه الإيمان الوطنى والكرامة القومية وهزموها فى عدة معارك بالرغم من الفرق الكبير فى العدد والعدة بين الطرفين المتحاربين، ولم تتمكن إيطاليا من القضاء على مقاومة الليبيين إلا بعد أن ركنت إلى سياسة فرق تسد، وزرعت بذور الفتنة بين القبائل لا سيما بين العرب والبربر، فنشبت فتن واسعة النطاق بين القبائل وجندت إيطاليا من البائل الموالية لها وهكذا تمكنت من التغلب على أمر الليبيين قاموا الاستعمار الإيطالى مدة تزيد على ربع قرن.

سياسة إيطاليا فى ليبيا:

إن إيطاليا فى سياستها الاستعمارية فى ليبيا اتبعت خطة فاسدة جلبت الدمار عليها وعلينا، فعوضا عن أن تبرر الاستعمار بماتدخل على البلاد من إصلاح مادى ومعنوى واجتماعى تنفع به أهل البلاد وتنتفع هى منه بعد، فإنها لم ترقى ليبيا إلا مزرعة للاستعمار بعد إقصاء صاحبها عنها. هذا هو تاريخ الثلاثين سنة الماضية فى بلادنا وهو يرينا بأجلى بيان ما عملته إيطاليا بنا.

لم تكتف إيطاليا فى ليبيا بدحر الليبيين بالحديد والنار فى المعارك الحربية، بل دبرت أيضًا طرقًا أخرى لإفناء الليبين إفناء تامًا وإحلال الإيطاليين محلهم، وقد بدأت عملها هذا بالقضاء على الزعماء والرؤساء والمفكرين من أهل البلد، فشكلت محاكم خاصة لمحاكمة الزعماء الذين دافعوا عن وطنهم وحكمت عليهم جملة بالإعدام شنقًا ورميًا بالرصاص وهى تقصد بذلك أنه متى جردت الشعب الليبى من رءوسه يسهل عليها التصرف فى الباقين كيفما شاءت.

والقسم الثانى من برنامج إيطاليا فى القضاء على العرب فى ليبيا هو تجريدهم من أملاكهم داخل المدن وخارجها، فكل مقار ذى قيمة حاضرة أو مستقبلة تنزع ملكيته بأبخس الأثمان، وهكذا انتقلت أحسن الأراضى من أيدى أصحابها الشرعيين للإيطاليين مجانًا.

وقد كنا أشرنا فى مقدمة هذه المذكرة إلى أن ليبيا تعتمد فى حياتها على تربية المواشى والزراعة، ولما انتزعت إيطاليا الأراضى من أيدى العرب ظل هؤلاء بدون أرض المرعى فماتت مواشيهم ونقصت زراعتهم فأفقروا وأصبحوا عمالا بأجر زهيد للمعمرين الإيطاليين وهذا ما كانت ترمى إليه إيطاليا فى سياستها الاستعمارية. أما المعمرون الإيطاليون فكانت تمدهم الحكومة الإيطالية بالآلات الزراعية وبالمساعدات النقدية. فأثرى معظم هؤلاء الفلاحين الإيطاليين الذين جاءوا ليبيا عراة حفاة، وافتقر العرب أصحاب الأراضى وأصبحوا خدامًا لهم مهانين. ومن الغريب أن بنك صندوق التوفير الذى أنشأته إيطاليا إن المزارعين الإيطاليين بالمساعدات اللازمة كان رأس ماله الأصلى من ثمن الأملاك المنقولة وغير المنقولة التى حجزتها إيطاليا من الزعماء الليبيين الذين حكمت عليهم بالقتل أو بالسجن. وقد بلغ عدد الزعماء الذين قتلتهم إيطاليا على أثر الأحكام الصادرة عليهم من المحاكم الخاصة المنعقدة بالزاوية والعزيزية ومصراتة، عدة عشرات نذكر من بينهم

الهادى كعبار وابنه محمد وخليفه بن عسكر وصالح بن تنتوش وزكى مقيقق ومحمد عبيدة بن زكرى.

محاولة إيطاليا القضاء على الروح العربية فى ليبيا:

من ضمن الجرائم التى لن يغفرها الليبيون لإيطاليا محاولة إيطاليا المستمرة لقتل الروح العربية والشعور الوطنى بين الأهالى. وتوصلا إلى أغراضها اتبعت خطة يمكن أن نسميها خطة الإخراج من البيئة والتى قوامها أن تنتزع العربى من بيئته وأن تقطع الروابط بينه وبين ثقافته العربية والوطنية: فبعد أن عرت العربى من أملاكه وجعلت منه متشرداً وكانت تجمده إجباريًا فى جيشها ولم يعد عربيًا ولا أوروبيًا. ولا زلنا نشاهد فى ضواحى مدينة طرابلس آثار وبقايا تلك المعسكرات التى أنشأتها إيطاليا لجنود الليبيين وجعلت منها بؤرة فساد وتفسح أخلاق بين العرب وكادت تسوقهم إلى الفناء المحتم لو لم تتلاف العناية الإلهية هذا الشعب وتقذه من براثن الاستعمار الإيطالى المفنى. وقد أصبح هؤلاء الجنود وأبناؤهم غير قادرين على العودة إلى مهنتهم الأصلية وظلوا هائمين على وجوههم بدون عمل.

إهمال التعليم ومحاولة قلب العرب إلى إيطاليين:

كان التعليم فى ليبيا فى العهد الأخير من الحكم التركى قد بلغ درجة لا بأس بها إذ كانت هناك مدارس عالية بجانب المدارس الابتدائية كالمدرسة الإعدادية الملكية والمدرسة الإعدادية العسكرية. وكان التعليم يسير بخطوات واسعة نحو التقدم وكانت هناك نهضة علمية تبشر بتطور مبارك فى ليبيا لو لم يفاجئها الاحتلال الإيطالى.

ولما جاءت إيطاليا سنة ١٩١١ فتحت مدارس إيطالية.

غير أن هذه المدارس لم تلق أى إقبال من قبل العرب الذين لجأوا إلى الكتاتيب القرآنية والمعاهد الدينية. وقد حاولت إيطاليا إغراء العرب على

المواظبة على مدارسها ولكنها لم تنجح. وقد سعى بعض الوطنيين الليبيين إلى إنشاء مكاتب أهلية، فأنشأ حزب الإصلاح الوطنى مدرسة، وأنشأت جمعية أخرى مدرسة العرفان، ولكن حياة هاتين المدرستين كانت قصيرة جداً إذ قضت عليها إيطاليا بسرعة، فأغلقت الأولى على أثر انحلال حزب الإصلاح الوطنى، وأغلقت الثانية على أثر سحب معلميها بإغراء من السلطات الإيطالية إلى مدارس الحكومة. ومع ذلك كله لم يقبل العرب على المدارس الإيطالية العربية، وظلت مقفرة من التلاميذ العرب حتى سنة ١٩٢٤ - وفى هذه السنة التجأت الحكومة الإيطالية إلى طريق جديد وهو إكراه الناس على إرسال أبنائهم إلى المدارس الإيطالية.

وقد أنشأت مدارس فى عدة مراكز من القطر الليبى. وكان التعليم بهذه المدارس باللغة الإيطالية فى أغلب المواد، ولم يترك للمعلمين العرب سوى القرآن والدين يعلمونهما تعليماً جزئياً، وكان محرماً عليهم تعليم أى شىء من التاريخ العربى أو الحضارة الإسلامية والأدب العربى. ولم تتجاوز المدارس الإيطالية العربية الدرجة الابتدائية.

ولم تنشأ مدرسة ثانوية للعرب. وبالرغم من أن هناك أمراً بإنشاء مدرسة إسلامية عليا على غرار الأزهر والجامع الزيتونى منذ سنة ١٩٣٥، وكان ذلك من مال الأوقاف. والغرض من تأسيسها منع الليبيين من السفر إلى الخارج بنية إكمال دراستهم الدينية وكانت السلطات الإيطالية تنظر إلى الأزهر منبع للنشاط الإسلامى العربى المناوئ لسياستها. وكانت تبذل كل جهد لعرقلة سفر الليبيين غلى هذا لاجامع الكبير. والذين يصلون إليه كانت إيطاليا تعمل للحصول على صداقتهم وإرشادهم حتى ينضموا إلى صفها. ولكنها كانت تفشل فشلا ذريعاً فى ذلك.

وبسبب معارضة إيطاليا للتعليم فى طرابلس تدهورت الثقافة العربية والإسلامية تدهوراً محسوساً، ولولا وجود بعض عناصر مثقفة من مدارس

تركيا العليا وجامعة الأزهر والزيتونة لكانت ليبيا اليوم قفراً من أى ثقافة عربية أو إسلامية، ولو بقيت إيطاليا عشر سنوات أخرى فى ليبيا لطمست اللغة العربية والثقافة الإسلامية طمسًا تامًا ولمحيت معالمها. والزائر لطرابلس اليوم يلاحظ حالا كيف طغت اللغة الإيطالية على العربية حتى بين أبنائها، وكيف أصبحت لغة القرآن غريبة فى بلد عربى قح. ومن محاولاتها لقتل اللغة الفصحى أنها كانت قد أنشأت جريدة باللغة الدارجة وإذاعة داخلية بنفس اللغة. ,هكذا حاولت إيطاليا قتل روح الليبيين معنويًا حتى فى صميم لغتهم وثقافتهم.

إبعاد الليبيين من الصنائع:

كانت السياسة الإيطالية ترمى ألى حصر النشاط العربى فى الأعمال الوضيعة كعمال بأجرة وخدمة وغير ذلك. ولذلك كانت تمنعهم من مزاولة الصناعات الراقية الميكانيكية وغيرها، حتى ن مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية التى هى مؤسسة عربية ثرفة أسست سنة ١٨٩٧ قد احتوت عليها إيطاليا ولم تترك التعليم حراً فيها، فنزعت منها قسم الميكانيك والطباعة وبعض نصائع فنية أخرى. وأنشأ بالبو فيها قسمًا لخدم المنازل والمطاعم (كامريرى) وبيعت مطبعتها بثمن بخس إلى إيطالى يدعى بلينيو ماجى كانت نواة فى مصنع طباعته الواسع اليوم الذى تبلغ قيمته عشرات الملايين كما بيعت أملاكها التى هى فى أحسن الأماكن من المدينة وبأبخس الأثمان للإيطاليين حتى أصبحت المدرسة فقيرة عاجزة عن القيام بمهمتها، كما بيعت الأسرة التى ينام عليها الأطفال بحجة أنهم عرب لا يجب أن ينامو على الأسرة.

كما أنها لم تحول لأى عربى حق العمل الحر فى مهنة كالهندسة والمحاماة والطب ولو كان حاملا شهادة ما لم يكن متجنسًا بالجنسية الإيطالية.

تدخل السلطات الإيطالية فى المحاكم الشرعية ومحاكم الأحبار:

لم تكتف إيطاليا بإدخال قانونها المدنى والجزائى فى ليبيا بدون أى تعديل يتفق مع عادات أهل البلد وديانتهم، بل تجاوزت الحد وتدخلت أيضًا فى القوانين الشرعية وحدت من سلطتها ولم تترك فى يد القضاء سوى مسائل النكاح والطلاق والشركة، وأحالت كل ما بقى إلى المحاكم المدنية الإيطالية.

وكان تعيين القضاة الشرعيين يجرى بإدارة ملكية من روما بينما الوعد الإيطالى حسب الملحق الأول من معاهدة أوشى كان ينص عليتعيينهم من قبل الخليفة. هذا وإن السلطات الإيطالية كثيرًا ما كانت تتدخل بفوذها لدى المحاكم الشرعية فتؤثر على بعض القضاة فى إصدار أحكام منافية للشرع إرضاء لبعض رغبات السلطات الإيطالية فقط.

وأما خطة المحاكم المدنية الإيطالية تجاه العرب فقد كانت غير عادلة.

فالأعضاء المحلقون العرب لا يحضرون الجلسة إلا إذا كان المدعى والمدعى عليه مسلمين. أما إذا كان أحدهما إيطاليًا أو حتى إسرائيليًا ليبيا فل يحضر الجلسة أى عضو محلف عربى. وكانت محاباة القضاة الإيطاليين لبنى جنسهم ظاهرة فى كل قضية بين عربى وإيطالى. زد على ذلك أن أحكام الشرعية لا يمكن تنفيذها إلا بعد مصادقة رئيس

متممًا للآخر. فبرقة تزود طرابلس بالصوف والسمن والعسل وتارة بالشعير والقمح والحيوانات، وليس لطرابلس وفزان غنى عن هذه الموارد الضرورية، وترسل طرابلس إلى برقة وفزان الزيت والمصنوعات الصوفية والحلى الفضية والمنسوجات القطنية والحريرية والآلات الزراعية والمواد العطرية وغير ذلك، وليس لبرقة وفزان غنى عن هذه المواد الضرورية أيضًا، وترسل فزان تمرها الوافر إلى طرابلس وبرقة، وتمر فزان فى ليبيا يعد عنصرًا هامًا لا فى حياتها الاقتصادية فحسب بل وفى حياتها الغذائية أيضًا إذ كثيرًا ما أنقذ تمر

فزان مئات الألوف من السكان الليبيين فى سنى الجفاف حيث تضن الحبوب فيعوضها الليبيون بتمر فزان.

الأسباب التاريخية:

عاشت ليبيا منذ العصور القديمة حياة مشتركة فى أقسامها الثلاثة سواء فى عهعد الرومانيين أو العرب أو العهود السابقة لهذين العهدين. وقد أثبت التاريخ أن الهناء والرخاء ساد أقسام ليبيا الثلاثة متى كانت خاضعة لحكومة واحدة وليس بينها حواجز، ومتى ظهرت هذه العوارض تفاقمت الأزمة فى كل هذه الأقسام واعتراها شىء من الفوضى والوهن كما حدث فى عهد بنى الخطاب فى فزان عند انقراض العبيديين.

زد على ذلك أن هناك صلات قوية بين سكان هذه الأقسام الثلاثة بدرجة أنه توجد أملاك كثيرة يملكها طرابلسيون فى برقة وأخرى يملكها برقاويون فى طرابلس، ولا سيما أغلب أراضى فزان وتخيلها وهى ملك قبائل الزنتان والمقارحة والمشاشية من سكان القطر الطرابلسى.

لهذه الأسباب القوية فإن أقسام ليبيا الثلاثة لا يمكن فصلها بعضها عن بعض بل يجب أن تبقى وحدة لا تنقسم إذا ما أريد حياتها. وكل عمل يرمى إلى قطع جزء منها بسبب شللا كبيرًا فى حياتها الأدبية والمادية.

الأعمال التى قامت بها إيطاليا فى ليبيا لصالح الإيطاليين فقط:

تدعى إيطاليا أنها قامت بأعمال عمرانية كبيرة فى ليبيا فشيدت المبانى وعبدت الطرق وأسست المدارس والمستشفيات وغير ذلك. نعم إن إيطاليا عملت هذا كله ولكن لم تعمل ذلك لليبيين بل خصت به أبناءها الإيطاليين وحدهم. بنت العمارات ليسكن فيها الإيطاليون، ونزعت بساتين الليبيين لتبنى فيها بيوتًا للعمال الإيطاليين، بينما طردت أصحاب البساتين إلى خارج المدينة يقيمون فى أكواخ.

نعم عبدت الطرق ولكن استخدمت هذه الطرق فى صالح أعمالها العسكرية فى صالح أعمالها العسكرية وبناء قرى لزراعها الإيطاليين الذين بعثت بهم أفواجًا إلى ليبيا ليحلوا محل العرب بعد إفنائهم وكان الغرض أيضًا من الطرق كالطريق الساحلية مثلا استخدامها فى مهاجمة الجارتين تونس ومصر كما فعلت فى هذه الحرب. وكان المهاجرون الإيطاليون قد أتوا إلى طرابلس لغرضين أساسيين: أولا: ليحلوا محل العرب ويتمتعوا بأراضيهم، ثانيًا: ليكونوا جنودًا متأهبين فى الفرقة الخامسة الإيطالية عند نشوب الحرب.

أنشأت إيطاليا المدارس حقًا ولكنها لتحول الليبيين إلى إيطاليين، ولتجردهم من عروبتهم وقوميتهم، ولاستخدامهم جنودًا مسخرة فى صالح الإيمبير يالزم الفاشى. وإن جميع الأعمال العمرانية التى قامت بها إيطاليا فى ليبيا لم ترجع بأدنى فائدة على الليبيين أهل البلد الأصليين ب لكانت كلها ترمى إلى أهداف شيطانية هادمة بعيدة المدى. ومن العبث أن تحاول إيطاليا الادعاء بغير هذه الأغراض العسكرية والاجتماعية التى ترجع فائدتها على إيطاليا وحدها ومضرتها على الليبيين وحدهم.

طلب متصرف الزاوية أن تزود صرمان بجهاز للماء والنور فردت عليه الحكومة بتحريرات رقمها ٣١١٢ - مؤرخة ٩/ ١١/ ١٩٣٢ قالت فيها: بما أنه لا يوجد عدد لا بأس به من الإيطاليين فى هذه الناحية فإنا لا نرى لزومًا لتزويدها بالماء والنور.

وهذا وحده يثبت لنا أن الإيطاليين إنما يقومون بأعمال العمران لا لصالح الليبيين وإنما لصالح الإيطاليين وحدهم.

فظائع إيطاليا فى ليبيا:

قد يتبادر لذهن من يجهل أعمال إيطاليا فى ليبيا أن كل المظالم التى ارتكبتها فى طرابلس وبرقة هى مظالم إيطاليا الفاشستية، والحقيقة هى أن إيطاليا بدأت مظالمها فى ليبيا منذ أن وطئت أقدامها التربا الليبى.

فقد بدأ الإيطاليون أعمالهم الشنيعة فى طرابلس ليلة ٢٣ أكتوبر ١٩١١ عندما فتكوا بأهالى المنشية فوضعوا فيهم السيف رجالا ونساء وشيوخًا وأطفالا، وقد أباح الجنرال كنيفة لجنوده "المنشية" لمدة ثلاثة أيام.

وقد شهد هذه المأساة شهود أجانب من مراسلى الصحف كالمسيو كوسير مراسل جريدة الإكسيلسيور، والمسيو توماس مراسل جريدة الديلى ميرور، والمستر واليس سميت مراسل شركة رويتر، والمستر دانيس مراسل جريدة المور نتغوست. وقد سجل هؤلاء وثيقة وقعوها فى داشرة رسمية إنجليزية. وقد جاء فى هذه الوثيقة: "صادفنا بمجرد خروجنا من المدينة (طرابلس) جماعة بين رجال وأولاد لا يقل عددهم عن ٧٠ قتلوا بدون محاكمة".

وقد جرت مظالم فظيعة على يد الجنود الإيطاليين فى سنة ١٩١١ حتى اشمأز منها مرسال الإنكليز المستر "فرنسيس ماكولا" وأبى البقاء مع "جيش لا هم له إلا ارتكاب جريمة القتل كما يقول المراسل فى الرسالة التى بعث بها إلى الجنرال كنيفة.

وقد شهد عدة مراسلين آخرين مثل هذه الفظائع وكتبوا عنها فى وقتها، وهذا يدل على أن الإيطاليين لم يرتكبوا المظالم فى العهد الفاشستى فقط.

وأما الفظائع التى ارتكبها الإيطاليون فى العهد الغاشم فى ليبيا فلا حصر لها.

إنما نشير بصورة موجزة إلى بعضها كى يتصور العاقل درجة القساوة التى كان يستعملها هؤلاء الإيطاليون ضد شعب ضعيف أعزل.

والأعمال الوحشية التى قام بها الجنرال غراسيانى فى زمن دكتاتوريته فى ليبيا قد بلغت أقصى أنحاء المعمورة، فإن أفعاله فى معسكر الاعتقالات فى بنينة والعقيلة سببت موت آلاف من المجاهدين الليبيين الأماجد. وقتله عمر المختار المجاهد الأكبر وعده ثائرًا وتعذيبه له قبل القتل لما تشعشر منه الأبدان.

ومن فظائع إيطاليا فى ليبيا نهبها فى إبريل سنة ١٩٢٤ مخازن اليهود فى أسواق بنغازى وقتل الأوراح وهتك الأعراض، وفى شهر يونيو من السنة نفسها اعتقلت الحكومة الإيطالية جميع يهود برقة وأرسلهم إلى معتقل بجادوا (جبل نفوسة) بدون أى سبب مشروع. وقد مات منهم هناك تعذيبًا وجوعًا ما يزيد على ٥٤٠ شخصًا، ومن جور الفاشيست على اليهود فى ليبيا أيضًا إصدار حاكم ليبيا العام أمرًا بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٤٢ يقضى بتشغيل اليهود فى المصالح الحربية تشغيلا إجباريًا يشمل الذكور منهم من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٤٥ سنة وحشدت ألوفًا من هؤلاء اليهود وأرسلتهم إلى بقبق قريبًا من جهة القتال وإلى سيدى عزيز بالقرب من الخمس حيث عوملوا من قبل السلطات الإيطالية معاملة شاقة، ولم يتحرروا من هذا الشقاء إلا عند قدوم جيوش الحلفاء.

ومن الأضرار التى أصابت يهود ليبيا على أيدى الإيطاليين الفاشست إصدار حاكم ليبيا أمرين - الأول بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٤٢ رقم ١٠٥، والثانى بتاريخ أول أكتوبر ١٩٤٢ رقم ١١٤٠، يقضيان بمنع الانتقالات العقارية فيما بين اليهود وغيرهم من العناصر الأخرى وبتحديد مقدرتهم فى سائر المقاولات التجارية والاقتصادية. غير أن الاحتلال البريطانى حال دون تطبيق بعض مواد القانون المذكور. وخلاصة القول أن كلا من إيطاليا الديمقراطية السابقة للعهد الفاشستى وإيطاليا الفاشستية الغاشمة لم يدخروا جهدًا فى تعذيب الشعب الليبى بأنواع العذاب والظلم حتى كاد أن يفنى.

مساهمة الليبيين فى مجهو الحلفاء الحربى:

كان المجاهدون الليبيون المهاجرون إلى مصر وتونس وغيرهما من الأقطار العربية الشقيقة يتربصون الفرص للكيد لإيطاليا ولتحرير وطنهم من براثن الفاشستية الغاشمة، ولذلك بمجرد تعكر الجو السياسى سنة ١٩٣٩ وظهور شبح الحرب بدأ الزعماء الليبيون فى مصر العمل والاتصال بالمراجع

السياسية لكل من فرنسا وبريطانيا والتشاور معهم حول إشراكهم فى الأعمال العسكرية ضد إيطاليا وحلفائها. وقد اتصل المجاهدان الطرابلسيان عون بك سوف والشيخ محمد الغريانى بالسفارة الفرنسية بالقاهرة واتفقا معها عن طريق مستشارها مسيو "دولار"، وسافرا يوم ١٠ يونيو ١٩٤٠ أى يوم أعلنت إيطاليا الحرب على الحلفاء - إلى الجزائر للاتصال هناك بالجنرال "نوجس" وإعداد حملة يقوم بها المهاجرون الطرابلسيون فى الجزائر وتونس لمهاجمة إيطاليا من الغرب.

وقد اجتمع الزعماء الليبيان فعلا بالجنرال "نوجس" واتفقا معه على مباشرة العمل، وقد باشر فعلا إعداد الحملة فى ققصه بتوزيع السلاح على المجاهدين الليبيين الذين تقاطروا للانخراط فى النضال ضد المحور إلا أن استسلام فرنسا حال دون إخراج هذا المجهود إلى حيز الوجود فاضطر عون بك سوف وتوفيق الغريانى إلى مغادرة الجزائر والرجوع إلى مصر عن طريق السودان بعد أن عاينا مشاق جمة.

وبينما كان عون بك سوف وتوفيق الغريانى يعملان فى الجزائر اجتمع باقى الزعماء الليبيين القاطنين بمصر وعقدوا اجتماعًا فى أغسكس ١٩٤٠ بفندق فكتوريرا تحت رئاسة السيد محمد إدريس السنوسى وقرروا تأليف جيش ليبى يشترك مع الحلفاء فى النضال ضد المحور. وسرعان ما بدأ التجنيد وتأليف الجيش الليبى السنوسى وبلغ عدد أفراده ما يقارب ١٤٠٠٠ نفر و ١٢٠ ضابطًا ليبيًا عدا الضباط البريطانيين، وقد عمل هذا الجيش الليبى تحت قيادة الكولونيل براملى المشهور بخبرته وسعة اطلاعه بالشئون العربية.

وخاض الجيش الليبى بجانب جيوش الحلفاء غمار جميع المعارك التى دارت رحاها فى الصحراء الغربية ولال سيما فى معارك خلف خطوط العدو والتى كان لها فضل كبير فى انهزام جيش رومل فى إفريقيا الشمالية.

وقد اشتركت عناصر كثيرة من الليبيين فى أعمال الكومندوس ونزلوا

فى البيضاء واشتركوا فى محاولة اختطاف رومل، وقد نزل الليبيون أيضًا بالمظلات فى محلات فى ليبيا وأدوا خدمات استخبارية قيمة وآوى بعض الليبيين جنود الحلفاء الهابطين بالمظلات والقادمين بالسيارات الصغيرة من مصلحة المخابرات وقدموا لهم مساعدات قيمة وحسبنا الإشارة إلى الأفعال التى قام بها الليبى الساكت أبو غالية الذى آوى الميجر البريطانى "هيرست" لمدة ستة شهور كان يعمل فيها لإعطاء المعلومات عن حركات العدو. وقد كافأت بريطانيا هذا الليبى فى الأيام الأخيرة فمنحه جلالة الملك وسام الإمبراطورية البريطانية.

إن هذه المساعدة الضئيلة التى قدمها الليبيون للحلفاء لم يقوموا بها إلا لاعترافهم بمشروعية قضية الحلفاء قضية العدل والإنصاف ومناصرة الشعوب الضعيفة ولرغبتهم الصادقة فى إنقاذ وطنهم من براثن الظلم الفاشستى. ولا يزال الشعب الليبى موقنًا بعدالة الحلفاء وبأنهم سيحرمون العهود التى قطعوها للشعوب ومن بينها الشعب الليبى.

ملخص:

إن الثلاثين سنة التى استمرها الاحتلال الإيطالى كانت سنى سفك دماء وتشريد وبؤس. نزعت فى أثنائها ملكية الأراضى والعقارات من أصحابها الشرعيين لتعطى للإيطاليين وحصر التعليم والتقدم المادى فى الإيطاليين دون غيرهم وحاول الإيطاليون بكل جهودهم أن يجعلوا من العربى أميًا متشردًا، الأراضى لهم، وبعد ثلاثين سنة احتلال لن تجد عربيًا واحدًا كطبيب أو مهندس أو محام حتى ولا أجزجى.

وهذه هى المأساة التى لن ينساها العرب، واقتراح عودة الحكم الإيطالى إلى طرابلس يشابه اقتراحًا يرمى إلى إرجاع هتلر إلى ألمانيا وموسولينى إلى إيطاليا.

ولذلك طلبات الشعب الليبى هى:

١ - المحافظة على وحدة ليبيا بما فيها فزان.

٢ - الاستقلال تحت حكم ديمقراطى دستورى تحت إمارة السيد إدريس السنوسى.

٣ - قبول البلاد فى عضوية الجامعة العربية التى تربطنا بها روابط الدين واللغة والثقافة.

إن ما سبق وقيل لهم يشر إلى أهلية ليبيا للاستقلال حالا، ولكن يمكن استنتاج ذلك من المقاومة العنيفة والمستمرة التى بذلتها البلاد لكل تدخل أجنبى وما وصل إليه من علو المكانة المهاجرون الليبيون فى الخارج كما ذكرنا باختصار لأكبر برهان على مقدرة هذا الشعب.

لا ننكر أن المعاونة الخارجية ضرورية ولابد منها ولكن نقرر بأجلى بيان أن هذه المعاونة يجب أن تكون للمساعدة لا للسيادة.

أما الإيطاليون الموجودون بين ظهرانينا فمنهم من وجود نافع ومن وجوده لا فائدة منه ولا يخطر فى بال أحد منا أن يعترض على وجود المزارع الإيطالى الذى نفع البلاد بما جلبه إليها وما يزال يجلبه من تحسينات فى الأساليب الزراعية، ولن يلقى لاهور ولا غيره منا إلا كل معاملة حسنة ما دام وجودهم فى ليبيا مشروعًا.

٢ - مذكرة

من ممثلى الشعب الليبى إلى وزراء خارجية الدول الكبرى فى شأن استقلال ليبيا.

أولا: ليبيا وحدة لا تتجزأ.

١ - ليبيا بلاد عربية، تقع بين مصر وتونس، وبين البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى، ومساحتها حوالى مليون كيلومتر مربع، وأقسامها

الرئيسية هى برقة وطرابلس وفزان، وعدد سكانها وفق إحصاء سنة ١٩٣٨ قرابة المليون من الأنفس. منهم ثلاثون ألف إسرائيلى وفد أغلبهم إلى هذه البلاد من أسبانيا على أثر اضطهاد دينى أصابهم فى سنة ١٤٩٢، وجاء الباقون منهم تحت ضغط عوامل مماثلة من لوفورتو فى سنة ١٨٢٠، ومنهم ٤٥ ألف طليانى دخلت غالبيتهم هذه البلاد بعد سنة ١٩١٢.

أما الباقون وهم الغالبية فهم عرب مسلمون اسقروا فى هذه البلاد منذ القرن السابع الميلادى، ومن كانوا منهم بأصلهم من البربر فإنهم قد خالطوا العرب، وتزاوجوا فيما بينهم، فجعلت بينهم أقوى الروابط.

وسكان هذه البلاد جميعًا - مسلمون ويهود - يتكلمون اللغة العربية وتجمع بينهم عوائد متماثلة وروابط ثقافية مشتركة.

فالليبيون شعب واحد، تجمع بينهم روابط الجنس والدين واللغة.

٢ - وتجمع بينهم فوق ذلك عوامل اقتصادية لا انفكاك لها:

فبرقة تزود أهل طرابلس بالصوف والسمن والعسل. وأحيانًا بالقمح والشعير والحيوانات.

وتزود طرابلس أهل برقة وأهل فزان بالزيت والمنسوجات الصوفية والقطنية وآلات الزراعة.

وترسل فزان إلى برقة وطرابلس تمرها الوافر.

ولا غنى لأى من هذه الأقسام الثلاثة فى حياته الاقتصادية عن منتجات القسمين الآخرين، بل كل منهما يعتمد فى حياته الغذائية - فى ذات وجوده - على ما يمد به أهل القسمين الآخرين.

ولا أدل على ذلك من أن مؤتمر فزان قد أنقذ - فى سنى الجفاف حيث تقل الحبوب - مئات الألوف من أهل ليبيا.

٣ - فليبيا بأقسامها الثلاثة وحدة لا تتجزأ، بلل إنها وحدة لا تقبل التجزئة، إذ من شأن هذه التجزئة أن يفنى بها سكان كل قسم من أقسامها الثلاثة فناء لا قيام بعده، وهذه الحقيقة - وهى وليدة عوامل اقتصادية ملحة - كانت دائمًا بارزة للعيان، وكانت كذلك مرعية طوال تاريخ هذه البلاد.

فمنذ استنجد أهل طرابلس الغرب (على ما كنت تعرف به ليبيا فى الماضى) بالدولة العثمانية لتدفع عنهم عدوان جنوه، ومنذ أنجدهم السلطان سليمان القانونى فى سنة ١٥٢٠ وضمهم إلى ولايات الدولة العثمانية، والبلاد وحدة لا تتجزأ، لا من الناحية الإدارية فحسب، بل وأيضًا فى كيانها الذاتى كشعب موحد له ميزاته الخاصة.

ولما أغار الطليان على هذه البلاد فى سنة ١٩١١، أبقوا على وحدتها الإدارية، ولم يلجأوا إلى تجزئتها إلى ولايتى برقة وطرابلس إلا تحت ضغط عوامل عسكرية مؤقتة، على أنهم عادوا بعد ذلك إلى إنشاء حكومة موحدة يمتد سلطانها على البلاد جميعها، ويشرف عليها حاكم عام مقره فى مدينة طرابلس.

٤ - فالمطلب الأول للشعب الليبى هو وحدة البلاد من حدود مصر إلى حدود تونس والجزائر.

ولذلك لا يسع هذا الشعب وممثليه إلا أن يستنكروا الأعمال الجارية الآن فى بلادهم والتى يخشى أن تكون من قبل التمهيد لتقسيمها.

فالفرنسيون يحتلون الجزء الجنوبى من طرابلس - من غدامس على الحدود التونسية إلى فزان.

والإنجليز يحتلون برقة وطرابلس، ويطبقون فى برقة أنظمة تختلف عن النظم المطبقة فى طرابلس، إفتراهم فى برقة قد رفعوا الرقابة عن المكاتبات وأباحوا التصدير والاستيراد كما أباحوا لأهل برقة السفر إلى الخارج العودة إليها، أما فى طرابلس فلا شىء من هذا على الإطلاق.

ومن هذا ومما يتردد فى الصحافة العالمية بين حين وحين ترتسم فى أذهان أهل ليبيا جميعًا علامة استفهام كبيرة هى: هل يدبر أمر تقسيم البلاد بين الدول الكبرى، فتكون برقة من نصيب إنجلترا، وفزان من نصيب فرنسا، وطرابلس لقمة لإيطاليا، أو توضع تحت وصاية الولايات المتحدة الأمريكية؟.

وأهل ليبيا جميعًا من برقاويين وطرابلسيين يعلنون على الملأ أنهم يستنكرون كل فكرة ترمى إلى أى تقسيم يقع فى بلادهم، وهم يعلنون كذلك أنهم قد وطنوا النفس على أن يقاوموا بكل الوسائل أى تقسيم يجرى فى بلادهم، وأن يقاوموه ما وسعتهم المقاومة، وذلك أيا كان الوضع القانونى الذى يفرع فيه هذا التقسيم.

ثانيًا: ليبيا تطالب بالاستقلال

٥ - والشعب الليبى وهو يطالب بالإبقاء على وحدة بلاده، يطالب كذلك بكل قوة بتحريرها من الاستعمار والاستغلال وتمتعها بالاستقلال.

وليس الاستقلال غريبًا على أهل هذه البلاد - على ما قد يبدو لأول وهلة. فمنذ انضمت ليبيا (طرابلس الغرب) إلى الدولة العثمانية فى سنة ١٥٢٠ وهى تتمتع بكيان سياسى مستقل. ذلك أن نظام الخلافة فى الإسلام الذى كان يجمع بين البلاد العربية والدولة العثمانية ما كان يعرض لنهج الحكم وأساليب الإدارة فى أى بلد من البلاد العربية، بل كان على العكس من ذلك يبقى على تلك المناهج والأساليب، ويمدها بما يحقق لها أسباب النمو والرقى ما دامت تهدف جميعًا إلى إقامة العدل بين الناس.

وهكذا قامت فى طرابس الغرب منذ أن انضمت إلى الدولة العثمانية مجالس وطنية كانت تتولى الإشراف على إدارة البلاد، كما أن أبناء البلاد كانوا هم الذين يتولون شئون القبائل والعشائر، وكان منهم كذلك المديرون ورؤساء البلديات فى المدن الكبرى، وهكذا أيضًا بقى حكم البلاد موكولا إلى

أسرة وطنية واحدة (أسـرة قره مانلى) مدة طويلة من الزمن (من سنة ١٧١١، إلى سنة ١٨٣٥).

وأخيراً عندمـا تجحت الحركة الدسـتورية فى الدولة العثمـانية فى أوائل هذا القرن كان لليبيين ممثلون فى البرلمان العثمانى.

وهكذا يكون أهل ليبـيا قد تمتعوا بالاسـتقلال الذاتى، ومارسـوا القيام بوظائفه وتكاليفه ردحًا من الزمن. وقد نزل هذا النظام من نفوسهم واطمأنت إليه قلوبهم، لأنه لا يخرج بهم من مألوف عاداتهم وتقاليدهم الموروثة، ذلك أنهم - وهم فى غالـبيتـهم من قبائل عـربية بدوية - مطبوعـون بالفطرة على التحرر من كل قيد، والاعتزاز بالكرامة والاستقلال.

٦ - ولذلك قاوم أهل ليبيـا اعتداء الطليان على بلادهم فى سنة ١٩١١ أشد المقـاومة واستـمروا على مـقاومتـهم طوال الثلاثين سنة الماضـية إلى أن ساعدتهم جيوش الحلفاء أخيراً (فى يناير سنة ١٩٤٣) على الخلاص من العهد الطليانى البغيض.

وإن تاريخ جهاد الليبيين فى الذود عن بلادهم واسـتشهادهم فى سبيلها المعروف ومنشود وإن تاريخ فظائع الاستعمار الطليانى والوسائل الوحشية التى اصطنعهـا لإخضـاع البلاد وإذلالها لمنقـوش فى الصدور، وليس هذا مـجال تعداد هذه الفظائع الوحشية التى تقشعر منها الأبدان.

ولذلك نكتفـى هنا بان نقرر أن تلك الوسائل الـوحشيـة قد ولدت فى نفوس الليبيين جميعًا شعـوراً شديداً بالكراهية نحو الطغيان يجعل التفكير فى إعـادة أى شبـر من أرض البـلاد إلى إيطاليـا من أتعس الحلول وأبعـدها عن الصواب، بل ومن غير ممكن تنفيذه فعلا لأن أهالى ليبيا سيقامونه جميعًا بقوة السلاح.

٧ - وإذا كان الليبيون قد قاوموا إغارة الطليان على بلادهم وقاوموا كل

ما أنزلوه بهم من صنوف العذاب، وقاوموا فى غير هوادة ولا مهادنة، فلذلك لأنهم أهل كرامة وأهـل استقلال طبعت عليـه نفوسهم منذ أجيـال، وأجيال فاستشـهد منهم فى سبيله من استشهد، وهاجـر منهم من لم يستطع أن يقيم على الضـيم، وبلغ من أثر هـذين العـاملين أن نزل تعـداد سكان البـلاد فى الثلاثين سنة الأخيرة من مليونين إلى قرابة مليون واحد من الأنفس.

٨ - وقد ظل المجاهدون الليبيون يعـملون فى البلاد العربية وخاصة فى مصر على استخلاص بلادهم من قبـضة الطليان فما أن دخلت إيطاليا الحرب فى يونيه سنة ١٩٤٠ حتى شـرعوا فى العمل، فاتصل فريق منهم بالمفـوضية الفرنسيـة فى القاهرة، ثم سافروا إلى الجـزائر حيث اتصلوا بالجنرال نوجس، واتفقوا معه على أن يجهزوا حـملة من الليبيين الموجودين فى الجزائر وتونس تعمل ضـد الطليان فى ليبيـا، غير أن استسـلام فرنسا قضى على تنـفيذ هذا المشروع. أما الـفريق الثانى - وكان يعـمل تحت رئاسة السيد مـحمد إدريس السنوسى - فقـد قرر تأليف جـيش ليبى يشتـرك مع الحلفاء فى الحـرب ضد إيطاليا، وقد تم تأليف هذا الجيش فعلا وبلغ عدد أفراده ١٤ ألف نفر و ١٢٠ ضابطا ليـبيًا، وخاض تحت قـيادة الكولونيل براملى الإنجليزى جمـيع المعارك التى دارت فى الصحراء الغربـية إلى جانب جيوش الحلفاء - وقد كـان نصيبه خاصـة العمل خلف خطوط الـعدو حيث قـدم المساعـدات ما كـان له فضل مذكور فى انهزام جيوش روميل.

٩ - ولهذه الاعـتبارات مـجتمـعة يتسـمك أهل ليبيـا بحق بلادهم فى التحرير والاستقلال وأهليتهم لإدارة شئونهم وحكم أنفسهم بأنفسهم ثابتة لهم منذ قرون وقرون، فـضلا عن أن منهم من يشغل فى البـلاد العربية الشقـيقة وفى تركيا أعلى الوظائف السياسيـة والإدارية والتعليمية، وهؤلاء كثرة، وهم جميعًـا ينظرون إلى اليوم الذى تستعيد فـيه بلادهم استقلالها فيـعودون إليها يخدمونها بما توافر لهم من معلم وخبرة.

ثالثا - ليبيا والجامعة العربية

١٠ - ليبيا بلاد عربية، شأنها شأن سائر البلاد العربية التى كونت تجامعة الدول العربية، فهى جميعها شعوب تجمع بينها روابط وثيقة من الجنس والدين واللغة. وتجمع بينها كذلك روابط اجتماعية وثقافية مشتركة. وهى إلى جانب ذلك بلاد متجاورة لها مصالح اقتصادية متماثلة أو متقاربة.

لذلك ينظر أهل ليبيا إلى جامعة الدول العربية ةعلى أنها مناط آمالهم، ومن ثم فقد عهدوا إليها - وهم يعهدون اليوم إليها مرة أخرى - أن تسعى إلى استقلال بلادهم فى وحدتها التى لا تقبل التجزئة ما وجدن إلى العمل سبيلا.

١١ - وتتحصل وجهة نظر أهل ليبيا من ناحية وضعهم السياسى فى أن إيطاليا قد تنازلت فى معاهدة الصلح عن كل حق لها فى بلادهم وإن كانوا لم يسلموا لها يوم ما بأى حق ما.

ولما كانت الدولة العثمانية قد تنازلت من قبل هى الأخرى عن كل حق لها فى بلادهم وذلك فى معاهدة لوزان المعقودة بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ ومعاهدة لوزان التالية فى ٢٤ يوليه ١٩٢٣. فقد تحررت بذلك بلادهم من كل سلطان أجنبى واستعادت سيادتها واستقلالها.

وقد أقاموا الدليل فيما تقدم على أهليهم لإدارة شئون بلادهم وحكم أنفسهم بأنفسهم غير أن مجلس وزراء الخارجية قد قرر على الرغم من ذلك أيفاد لجنة للبحث والتحرى فى شئون البلاد.

ولما كنا قد عهدنا إلى جامعة االدول العربية أن تسعى إلى تحقيق استقلال بلادنا ما وجدت إلى ذلك سبيلا. فإن رغبتنا الاجتماعية هى أن تشترك هذه الجامعة فى أعمال اللجنة التى توفد إلى البلاد. هذه رغبتنا نعلنها إليكم مرة أخرى.

ونطلب إليكم العمل على إنفاذها تطبيقًا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة.

بل إننا إنا نعلن إليكم فوق ذلك - على ما سبق لنا القول - أننا قررنا عدم الاعتراف بأعمال أية لجنة لا تشترك فيها جامعة الدول العربية.

جـ - بيان سفارة مصر عن المؤتمر

جاء فى البيان الذى أذاعته السفارة المصرية عقب حضور جلسة ٢١ نوفمبر ١٩٤٧:

إن الحكومة المصرية تعتقد اعتقادًا جازمًا أن ليبيا خليقة بأن تنادى بها فى الحال بلدًا مستقلا متمتعًا بالسيادة، وأن تظل وحدتها سليمة من كل وجه. وهذه هى أيضًا إرادة شعب ليبيا الذى ظلت مصر على اتصال دائم به عبر الأجيال وبخاصة فى الأيام الحالكة التى ناضل خلالها فى سبيل حريته والخلاص من العدوان الإيطالى.

ولا نحسب أن شعبًا يمكن أن يزهى ويفخر أكثرها يزهى الشعب الليبى ويفخر بتلك الجهود الجبارة المتواصلة التى قام بها فى سبيل استعادة استقلاله ووحدته. وقد بسط الوفد المصرى على الوجه الأكمل فى مذكرته المكتوبة والتصريح الشفوى الذى أدلى به سعادة السفير الأسانيد التاريخية والأدلة العنصرية والبراهين السياسية والاقتصادية التى تثبت حق شعب ليبيا فى أن يحيا حياة أمة مستقلة موحدة الكيان.

وقد عاشت ليبيا عبر التاريخ كوحدة قائمة بذاتها وتمتع أهلها بقدر كبير من الاستقلال فى تدبير أمورهم وإدارة دفة شئونهم حتى عندما كانت جزءًا من الدولة العربية الإسلامية والدولة العثمانية، بل لقد كان مسموحًا لها فى أيام السيطرة الإيطالية الغاشمة بقدر من الاستقلال الذاتى وإن لم يمكث غير فترة قصيرة من أثر ضغط الحركة الوطنية التى لم يقض عليها قضاء تامًا بل ظلت حية قائمة إلى أن اتخذت شكلا كان خير عون عمل قوى للحلفاء فى

طرد العدوان الإيطالى الألمانى من أفريقيا. فقد حاربت القوات الليبية مع قوات الحلفاء فى شمال إفريقيا وناضلت معها.

وقد سرد الوفد المصرى حق ليبيا فى الحياة كوحدة اقتصادية بحجج وأسانيد قائلا:

إن أقطارها الثلاثة متشابكة من الناحية الاقتصادية تشابكًا بجعل كل محاولة فى سبيل صدعها أو تمزيقها سببًا فى قيام صعاب اقتصادية تقضى فى النهاية على القطر كله وتؤدى به إلى هاوية الخراب.

وقد عنى الوفد المصرى بالتدليل على أن ليبيا لها من الحق فى الاستقلال من الناحية الإدارية البحتة ما لكثير من الأقطار التى لم يكن استقلالها موضع شك أو تساؤل، وأن ما يقال عن بعض الأقطار من أنها بحاجة إلى مساعدة فنية ومشورة لم يكن فى يوم من الأيام حجة على الأقطار التى تتمتع باستقلالها.

وأما عن أريتريا فقد عرض الوفد المصرى الحجج الجغرافية والأدلة العنصرية والأسانيد الاقتصادية إلى تثبيت أن هذا القطر هو امتداد طبيعى لشرق السودان إلى البحر.

وقد استندت مصر أيضًا فى تعزيز مطالبتها به إلى رغبة سعب أريتريا التى لا نزاع فيها.

وأما الصومال الذى يعد العرب غالبية سكانه، فإن صلته بمصر فى التاريخ الحديث ترجع إلى عام ١٨٧٥. وهى لهذا تصر على أن تحترم رغبة هذا الشعب فى تقرير مصيره.

وفى ٢٥ نوفمبر عقد الوفد اجتماعًا بدار السفارة المصرية لوضع التقرير النهائى عن أعماله، وكان فى هذا الاجتماع أن أراد الوزير المفوض أن يدون فى التقرير أن المطالبة بمثلث سارة كانت بناء على مشوراتى وأنى متحمل

لمسئولية هذه المطالبة ولمسئولية رسم الحدود على الخريطة، فاعترض أحد أعضاء الوفد (السيد عمر لطفى) على ذلك بقوله: إن الوفد بأكمله ما دام قد قدم المذكرة التى اشتملت على هذه المطالبة باسمه فقد صار هو كذلك مسئولا عنها، ولا محل لذلك لتحميل لصاحب المشورة مسئولية ما قبله الوفد عمل به. فاقتنع الحاضرون بهذا الكلام. وفى ٢٩ نوفمبر غادرت لندن بطريق الجو إلى القاهرة فوصلتها فى مساء اليوم التالى.

وفى القاهرة كانت الاستعدادات تجرى تأهبًا لذهاب تحرير ليبيا إلى طرابلس الغرب، حتى تستقبل هناك لجنة التحقيق الدولية عند حضورها، وكان مؤتمر نواب وزراء الخارجية قد فرغ من تأليف هذه اللجنة، فغادرت لندن منذ ٨ نوفمبر عام ١٩٤٧ فى طريقها إلى مستعمرات إيطاليا السابقة فى إفريقية ومنها ليبيا.

***

الفصل الثانى
لجنة التحقيق الدولية

تمهيد:

يرجع منشأ لجنة التحقيق الدولية إلى معاهدة الصلح مع إيطاليا فى ١٠ فبراير عام ١٩٤٧ والصريح الملحق بهذه المعاهدة فى التاريخ نفسه حيث صار لنواب وزراء خارجية الدول والتصريح الملحق بهذه المعاهدة فى التاريخ نفسه حيث صار لنواب وزراء خارجية الدول الأربع (أمريكا، إنجلترا، فرنسا، روسيا) التى عقدت الصلح مع إيطاليا وعهد إليها بالنظر فى مصير مستعمراتها السابقة، أن يرسلوا لجانًا إلى أية مستعمرة منم هذه المستعمرات الأفريقية لتزويد نواب وزراء الخارجية بالمعلومات التى يريدونها عنها وللوقوف على رغبات سكان هذه المستعمرات فى مصيرهم. وقد تألفت بالفعل لجنة للتحقيق عن ممثلين عن الدول الأربع السالفة الذكر، قامت بالمهمة التى أنشئت من أجلها خلال سبعة شهور تقريبًا من نوفمبر عام ١٩٤٧ إلى مايو سنة ١٩٤٨، ونشرت تقريراً مفصلا عن أعمالها فى كل من أريتريا والصومال وليبيا وهى المستعمرات الثلاثة الإيطالية السابقة فى أفريقية، وسوف نتحدث الآن عن تأليف هذه اللجنة حتى وصولها إلى ليبيا مع إثبات المذكرات التى أعدتها الإدارة العسكرية البريطانية "المؤقتة" بطرابلس الغرب، لتزويد أعضاء اللجنة الذين فى "زيارة" البلاد بالمعلومات التى قد تزيدهم تنوراً فى أحوال البلاد (ليبيا) التى "يزورونها".

على أنه يجب ذكره قبل بيان هذه الوسائل أن جامعة الدول العربية من جانب وإيطاليا من جانب آخر، قد طلبنا الاشتراك فى لجنة التحقيق الدولية، والجامعة العربية على اعتبار أن اللجنة سوف "تحقق" فى بلاد يهم مصيرها الشعوب العربية بسبب الصلات الوثيقة التى تربط بين هذه الشعوب وبين أهل المستعمرات الإيطالية السابقة فى أفريقية. وفيما يتعلق بليبيا على وجه

الخصوص طالبت الجامعة العربية وطالب الليبيون أنفسهم بان تشترك الجامعة العربية فى لجنة التحقيق، وقد سبقت الإشارة إلى هذه المسألة عند الكلام عن (جامعة الدول العربية وليبيا) وفى الفصل الأول من الباب الأول فى هذا الكتاب، وأما الإيطاليون فقد تقدموا بهذه الرغبة منذ أن نصت المادة الثالثة والعشرون من معاهدة الصلح مع إيطاليا (فى ١٠ فبراير عام ١٩٤٧) والملحق الحادى عشر لهذه المعاهدة على تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة فى ضوء رغبات سكانها وصار منتظراً تشكيل لجان التحقيق لهذه الغاية.

ومنذ أوائل مارس ١٩٤٧ أيدت الولايات المتحدة الأمريكية مطلب إيطاليا أن تشترك فى لجنة "الاستفتاء" المزمع إرسالها إلى مستعمراتها السابقة: أريتريا والصومال وليبيا وحدث ذلك فى الوقت الذى وافقت فيه الولايات المتحدة الأمريكية كذلك على إعطاء هذه المستعمرات الإيطالية السابقة إلى إيطاليا لإدارتها "كمنتدبة" من قبل هيئة الأمم المتحدة، وفى حالة عدم إمكان ذلك إشراك إيطاليا فى أى نظام بوضع "لوصاية دولية" على تلك المستعمرات. ولكن حتى أكتوبر من نفس العام كان مجلس وزراء الخارجية لم يصل - كما عرفنا - إلى حل بشأن هذه المستعمرات، فلم ينفذ شىء من الوعود التى قطعتها أمريكا على نفسها لإيطاليا أو من الرغبات التى أبدتها فرنسا خصوصًا من حيث وضع المستعمرات السابقة تحت الوصاية الإيطالية، وكان من الواجب تنفيذاً لنصوص المعاهدة "استفتا" سكان المستعمرات فى مصيرهم قبل الفصل نهائيًا فى المسألة سواء بالاتفاق فيما بين الدول الأربع، أو بإحالتها على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة إذا انقضى العام وحل شهر سبتمبر من عام ١٩٤٨، ولم تكن الدول الأربع قد وصلت إلى اتفاق فيما بينها. وعند تشكيل لجنة التحقيق الدولية لم يكن من نص معاهدة الصلح أو من تفسيرها أو تكييفها القانونى أن يشترك الطليان فى اللجنة التى سوف تستفتى الأهلين فى قبولهم أو رفضهم "لإدارة" هؤلاء الطليان أنفسهم، الأمر

الذى هو حتمًا بمثابة استصدار حكم عيل (العهد الإيطالى) السابق، ولما لم تكن جامعة الدول العربية من "الدول" التى وقعت معاهدة الصلح مع إيطاليا ولم يكن لها آنئذ الكيان المعترف به دوليًا حتى يمكن على الأقل اعتبارها "معنية بالأمر"، فقد تألفت لجنة التحقيق بطبيعة الحال وعلى نحو ما كان منتظرًا من غير إشراك إيطاليا وجامعة الدول العربية بها.

تشكيل اللجنة:

بدأ مجلس نواب وزراء الخارجية اجتماعه فى ٣ أكتوبر ١٩٤٧، وفى ٢٠ أكتوبر شكل المجلس لجنة التحقيق الرباعية، أى التى تضم مندوبين عن الدول الأربع التى يمثلها مجلس نواب وزراء خارجية هذه الدول (الولايات المتحدة الأمريكية، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتى، والمملكة المتحدة - إنجلترا، فرنسا)، فضمت لجنة التحقيق وفودًا عن الدول الأربع، وكان رئيس الوفد الأمريكى (جون أرلنجتون أتر) John Arlington Utter ورئيس الوفد الروسى (أرتيمى فيودورو فيتش فيودورف) Feodorovith Feodorot Artemy الوفد الإنجليزى (فرانك إيدموندستافورد) Frank Emond Stafford ورئيس الوفد الفرنسى (إتيين بوران دى روزبيه) Etienne Burin Des Roziers كان للوفد الروسى رئيس آخر يتولى العمل عند ذهاب اللجنة إلى برقة وفزان، هو "خبير" هذا الوفد (نيكولاى إيفانوفيتش كليموف) Nicolai Ivanovich Klimof.

وفى ٢١ أكتوبر عام ١٩٤٧ عقدت لجنة التحقيق أول اجتماعاتها فى لندن لدراسة المهمة التى كلف بها من قبل مجلس نواب وزراء الخارجية، وفى ضوء التعليمات التى أصدرها لها هذا المجلس، ولم تلبث أن قامت صعوبة عند تقرير نفقات هذه اللجنة، فاعترضت روسيا على ما وصفه سفيرها فى لندن حينذاك (زاروتين) "بالفقات الباهظة" حيث كان مقدرًا أن تتكلف رحلتهم الجوية فحسب خمسة وسبعين ألفًا من الجنيهات، ولكن هذه

الصعـوبات وأمثالها لم تلبث أن ذللـت على اعتبار أن هذا الرقم ومـا يماثله ليس إلا "مجرد تقـدير" وأن اللجنة نفسها فريدة فى نوعهـا و "لم يسبق لها مثيل"، وكان من رأى الإنجليز وجوب تذليل كل شىء فى سبيلها حتى يتسنى للجنة أن تعرف ما يهمـها معرفته عن الأحوال المحلية فى المسـتعمرات وتفظر بصورة دقيقة عنها وتلم آراء شعوبها ووجهة تفكيرهم.

تعليمات اللجنة وأسلوب العمل

وفيـما يلى التعليمـات التى صدرت إلى هذه اللجنة لتحـددى مهمتـها وطريقة عـملها فى المستـعمرات الإيطالـية السابقـة التى سوف تزودها، وهى منقولة عن الإنكليزية.

أولا - "تعليـمات للجنة التـحقـيق الدولية الرباعـية فى المسـتعـمرات الإيطالية السابقة".

١ - تأليفها

١ - تشكيل اللجنة من وفـود عن كل من الدول الأربع وكل وفد مـنها يتألف من رئيـس للوفد ومن مسـتشارين لا يزيدون عن ثـلاثة. و (سكرتير) للوفد، ومما لا يزيد عن أربعة مترجمين ومساعدين كتابيين.

٢ - مهمتها

٢ - ومهمة لجنة التحقيق جـمع المعلومات اللازمة عن مسألة ما يجرى بشأن المستعمرات الإيطالية السابقة وتزويد النواب (نواب وزراء الخارجية) بهذه المعلومـات، والوقـوف على آراء السكان المحليـين، حسب الـتصـريح الذى أصدرته حكومـات الاتحاد السـوفيتى، والمـملكة المتحدة (إنجلـترا) والولايات المتحدة الأمريـكية وفرنسا فيما يـتعلق بممتلكات إيطاليا الإقليميـة السابقة فى أفريقيـة. وعلى أن تشمل هذه معلومات عن الأحـوال السياسية والاقـتصادية والاجتماعيـة فى كل مستعمرة وكذلك رغبات السكان، ومـا يحقق رفاهيتهم ويحفظ صالح السلام والأمن.

ولتأدية هذا العرض تزور اللجنة كل واحدة من المستعمرات الإيطالية السابقة، أى ليبيا، وأريتريا، والصومال الإيطالى، وتقوم بتحقيقاتها فى المكان الذى تزوره.

٣ - وتقوم اللجنة بعمل أية تحقيقات قد يطلبها نواب وزراء الخارجية بشأن مسائل من نوع المتعلق منها بتعديل الحدود وغير ذلك من الأمور التى قد يريد النواب معلومات عنها.

٤ - وعند الانتهاء من تحقيقاتها فى كل مستعمرة من هذه المستعمرات، تعد اللجنة تقريراً عن هذه المتسعمرة تقدمه إلى نواب وزراء الخارجسة، يشمل نوع المعلومات والبيانات التى تطلبها هذه التعلميات. وتقوم اللجنة بعد الفراغ من تحقيقاتها فى كل الأقاليم بإضافة ما قد تدعو الضرورة إلى إضافته إلى هذه التقارير أو بالتوسع فيما ينبغى التوسع فيه. وهذه التقارير لا يجب أن تشمل أية توصيات بشأن الفصل نهيائيًا فى مصير الأقاليم.

٣ - أسلوب العمل

٥ - تقوم اللجنة نفسها برسم خط سيرها أولا، فيوافق عليه نواب وزراء الخارجية، وللجنة أن تعدل خط سيرها عند الضرورة.

٦ - لا تقوم اللجنة بتحقيق فى أية شئون تقع خارج حدود المستعمرات الإيطالية السابقة إلا إذا صدرت لها تعليمات بذلك من نواب وزراء الخارجية.

٧ - للجنة الحق فى المداولة مع الإدارة والموظفين والهيئات المنظمة والسكان فى المستعمرات دون نظر إلى جنيساتهم، كما أن لها أن تستقى معلومات عن أى مصدر فى المستعمرات ترى اللجنة أنه ضرورى لتزويدها بالبيانات المتصلة بتحقيقها.

٨ - (أ) يجب بأوسع قدرة ممكنة إعطاء كل أقسام السكان المحليين الفرصة ليعبروا عن آرائهم، وحتى تتأكد اللجنة من ذلك عليها أن تزود المراكز التى يسهل كثيراً تجمع الناس فيها عن غيرها.

(ب) – وتقوم اللجنة متعاونة فى ذلك مع السلطات المحلية بإعداد جدول مواعيد الانتقالات وخط السير المحلى والترتيبات الفنية.

٩ – تنهى اللجنة أعمالها بما فى ذلك تقديم تقاريرها إلى نواب وزراء الخارجية فى مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على سبعة وذلك من وقت مغادرة اللجنة لندن.

١٠ – مجرى العمل وإثبات تحقيقات اللجنة بلغات رسمية ثلاث: الإنجليزية والفرنسية والروسية.

الرئاسة والسكرتارية

١١ – فى أثناء إقامة اللجنة بلندن، يكون رئيس اللجنة هو رئيس وفد البلد التى نائب وزير خارجيتها يكون فى هذا الحين مترئسًا لاجتماعات نواب وزراء الخارجية.

١٢ – وعندما لا تكون اللجنة (موجودة فى لندن) يتولى رئاستها ورؤساء الوفود الذى يقوم كل منهم بهذا العمل لمدة سبعة أيام تقويمية بالتناوب، ويكون الدور فى هذه المناوبة حسب ترتيب الحروف الأبجدية اللاتينية فى اللغة الإنجليزية، أى فرنسا، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتى. المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

١٣ – تقيم اللجنة هيئة سركاتارية مشتركة تتألف من سكرتيرى الوفود مضافًا إليهم ما قد تدعو الضرورة إلى تعيينه لهذا الغرض من الكتبة والمترجمين، وتعين اللجنة أحد السكرتيرين كبيرًا لهؤلاء سوف يكون مسئولا لذى رئيس اللجنة عن سير الأمور فى السكرتارية المشتركة.

١٤ – وتحفظ اللجنة لعرضه على نواب وزراء الخارجية ما يلى:

(أ) ملخص محاضر اجتماعات اللجنة.

(ب) ملخص تسجيلات ما يدور فى المقابلات التى تقوم بها اللجنة لأخذ أقوال من تقابلهم.

(جـ) ملخص تسجيلات التحقيقات التى تقوم بها اللجنة فى الأماكن التى تقصد إليها أو أعضاء خصصوا لهذا الغرض.

(د) فهرس للمادة المستخدمة كوثائق مما حصلت اللجنة ومما سوف يضاف إليها كالوثائق التى ترى اللجنة أنها مفيدة لتأدية مهمتها على الوجه الأكمل.

ثانيًا - أحكام يجرى العمل بمقتضاها:

وفى أثناء تحقيقاتها وما يجرى به العمل يومًا بعد يوم تسترشد لجنة التحقيق الرباعية الدولية بالتعليمات التى أصدرها نواب وزراء الخارجية (ويلى رقم هذه التعلميات) وغير ذلك من قرارات النواب الخاصة باللجنة المذكورة.

١ - لا تعقد اللجنة اجتماعًا إلا إذا كان حاضرًا كل واحد من رؤساء الوفود الأربعة أو حضر من يعينه هؤلاء لينوب عنهم فى حضور الاجتماع، ولا يشمل سجل اللجنة الرسمى أية محاضر عن اجتماعات أو مقابلات لأخذ أقوال من تجرى المقابلة معهم، أو أى نشاط آخر، ما دام أغفل العمل بهذه القاعدة.

٢ - تعد اللجنة برنامجًا للعمل المحلى عند وصلها إلى أسمرا، مقديشيو، مرزق، وبنغازى.

٣ - مثل هذا البرنامج للعمل المحليل يجب أن يشمل الاستماع إلى آراء السكان المحليين، وجمع ووزن المعلومات الأخرى المتلة بالأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٤ - فى كل جلسات الاستماع إلى الآراء، وفى كل الاجتماعات التى تقوم بها اللجنة، يجب أن يقوم رئيس اللجنة فقط أو رؤساء الوفود بناء على إذنه لهم بذلك بإلقاء الأسئلة.

٥ - تنعقد اللجنة بعد كل جلسة اجتماع كى ترتب وتفحص المعلومات التى حصلت عليها لغرض استخدامها فى تقريرها، وكى تستعد لجلسات الاستماع والاجتماعات التالية.

٦ - يجب أن توزع بأقل تأخير ممكن على رؤساء الوفود الأربعة كل المعلومات المتصلة بالأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية: ومعها ترجمتها إلى اللغات الرسمية المناسبة.

وتحتفظ السكرتارية المشتركة تحت مسئولية كبير السكرتيريين باللجنة بكل أصول الوثائق والخرائط والمادة الإضافية المساعدة، ولرؤساء الفود ولمن يخزلهم ذلك من أعضاء الوفود حق الاطلاع فى أى وقت على كل الوثائق والمادة الأصلية.

٧ - ورئيس اللجنة، فى حدود التعليمات الصادرة للجنة والأحكام المبنية أعلاه مسئول عن تقديم خطة منفصلة للعمل إلى اللجنة لتوافق عليها.

٨ - إجراءات اللجنة وكل جلسات الاستماع إلى الآراء التى تعقدها يجب أن يحتفظ بسريتها. ولا يدلى عنها بشىء إلى الصحافة.

نشاط اللجنة:

وفى ٨ نوفمبر ١٩٤٧ غادرت لجنة التحقيق الرباعية لندن بطريق الجو إلى إريتريا، وفى ١٢ نوفمبر اتخذت مقرها فى (أسمرا)، وأنشأ لجنة سياسية واجتماعية تتألف من ممثلين عن كل وفد من الوفود الأربعة، مهمتها جمع المعلومات عن الأحوال السياسية والاجتماعية فى إريتريا وتقديم تقرير بها إلى لجنة التحقيق وفق خطة للعمل معينة سبقت الموافقة عليها، وقد حصلت لجنة التحقيق على المعلومات التى تضمنها تقريرها عن إريتريا بطريق أعضاء اللجنة السياسية والاجتماعية بفضل الوثائق التى قدمت إليها، كما حصلت لجنة التحقيق فى معلوماتها من البيانات التى قدمتا إليها المنظمات والهيئات المختلفة

(الأحزاب) والأفراد كذلك ثم من إجابات الإدارة العسكرية البريطانية على قائمة الأسئلة التى قدمت إليها، ومن مقابلات مع الموظفين البريطانيين وأفراد غيرهم للاستماع إلى ما لديهم من معلومات.

وفى ٣ يناير ١٩٤٨ غادرت لجنة التحقيق (أسمرا) بطريق الجو، وفى يوم ٦ يناير وصلت إلى (مقديشيو) فى الصومال حى تجعلت مقرها، وكان فى (مقديشيو) أن أتمت تقريرها عن إريتريا. وفى أثناء وجود اللجنة فى (مقديشيو) وقعت اضطرابات خطيرة بها قتل فى أثنائها واحد وخمسون إيطاليًا وأربعة وطنيًا وقد كلفت اللجنة السياسية والاجتماعية التى تألفت فى إريتريا، بأن تجمع كذلك المعلومات اللازمة عن أحوال الصومال السياسية للاستعانة بها فى وضع تقرير لجنة التحقيق عن هذه البلاد، فحصلت هذه اللجنة (السياسية والاجتماعية) على معلومات من الإدارة العسكرية البريطانية فى صورة إجابات عن قائمة بأسئلة معينة، وجهتها اللجنة للإدارة، كما حصلت على معلومات من الهيئة الممثلة للإيطاليين بالصومال بنفس الطريقة، وقد لقيت اللجنة صعوبات كثيرة فى الحصول على المعلومات التى تريدها من مختلف المصادر وعلى الخصوص من الإدارة البريطانية العسكرية، حتى إنها شكت من أن عملها قد تأثر بهذه الصعوبات وتعطل بسببها، وحاولت اللجنة كلما أتيحت لها الفرصة أن تتأكد من صدق المعلومات التى تضمنتها الوثائق المقدمة إليها، بمقارنة هذه الوثائق بعضها ببعض من جهة، ومراجعة محتوياتها بما استطاعت أن تظفر به من معلومات عن طريق الاستماع إلى آراء وبيانات الأفراد واستجوا الأهلين، ولكنها ظلت تشكو من أن هذا "التمحيص" الذى قامت به للمعلومات التى جائمتها أو جمعتها لا يمكن القول بأنه كان كاملا أو دقيقًا.

وفى ٢٢ فبراير ١٩٤٨ غادرت لجنة التحقيق (مقديشيو) بطريق الجو إلى الأقصر بصعيد مصر، حيث راحت تعمل لإعداد تقريرها عن الصومال، ثم

غادرتها إلى طرابلس (ليبيا) فبلغتها يوم ٦ مارس. وقد بقيت فى ليبيا حتى يوم ٢٠ مايو ١٩٤٨، فمكثت فى طرابلس الغرب مدة أربعين يومًا، وفى فزان عشرة أيام، وفى برقة خمسة وعشرين يومًا وقبل العودة إلى لندن زار رؤساء الوفود (روما) حيث مكثوا بها ثلاثة أيام من ٢٠ إلى ٢٣ مايو يستمعون لممثلين عن الطليان الذين كانوا يقيمون فى الماضى فى المستعمرات الإيطالية السابقة، ولغير هؤلاء من الأفراد.

وكان أثناء وجود لجنة التحقيق بطرابلس الغرب أن استمرت تعمل فى وضع تقريرها عن الصومال. ومما تجدر ملاحظته أن لجنة التحقيق لم تعد تأليف اللجنة السياسية والاجتماعية التى أسسها فى إريتريا وعهد إليها بنفس المهمة فى الصومال. على ذلك فقد حصلت لجنة التحقيق على المعلومات التى أرادتها من الإدارة البريطانية العسكرية، ومن الأفراد والهيئات أو الأحزاب، ومن بين الذين استمعت لآرائهم ومطالبهم هيئات وأفراد يمثلون الإيطاليين فى طرابلس الغرب وغيرهم من الأقليات الأخرى، وفى الأسبوع الأخير من وجودها بطرابلس شكلت (لجانًا للعمل) من ممثلين للوفود الأربعة كى تقوم بأبحاث واستقصاءات مفيدة فى بعض الموضوعات الاقتصادية الهامة. وغادرت لجنة التحقيق طرابلس إلى فزان يوم ١٥ أبريل بعد أن تركت بطرابلس فريقًا من أعضائها (ممثلون الوفود الأربعة) للقيام بتحقيقات فى الجهة الواقعة إلى الشرق من مصراتة، وفى نفس اليوم (١٥ أبريل) وصلت اللجنة إلى فزان، واستطاعت خلال العشرة أيام التى قضتها بها أن تزور المراكز الهامة ما عدا واحة القطرون، لبعدها ولضيق وقت اللجنة، وقصدت بطريق الجو إلى غدامس ومرزق وغات وأوبارى وسبهة، وبراك، وزارت القرى المجاورة. وفى ٢٥ أبريل غادرت لجنة التحقيق فزان إلى برقة، ووصل رؤساؤها بنغازى يوم ٦ أبريل، وجعلوا بها مقر اللجنة، وكان قد سبقهم إليها فريق من الأعضاء زار العقيلة "أجدابية قبل وصوله إلى بنغازى. وفى ٢٠ مايو غادرت لجنة التحقيق برقة إلى روما وإلى لندن.

مذكرات الإدارة العسكرية البريطانية:

وقبل وصول لجنة التحقيق إلى طرابلس. أعدت الإدارة العسكرية البريطانية بها (مذكرات موجزة عن طرابلس الغرب) الغرض منها اطلاع الصحافيين الذين حضروا إلى ليبيا بمناسبة إجراء التحقيق بها لمعرفة أحوالها والوقوف على رغبات أهلها فى مصير بلادهم. وقد ذكرت "الإدارة" أن هذه المذكرات تتضمن معلومات مستقاة من المصادر الرسمية. ومما يجدر ذكره أن الكلان فى هذه المذكرات لم يكن مقصورا على طرابلس الغرب أو ليبيا بأسرها. بل شمل كذلك سائر المستعمرات الإيطالية السابقة فى إفريقية: أريتريا والصومال.

وفيما يتعلق بطرابلس الغرب أراد أصحاب المذكرات أن تكون "موضوعية" بمعنى أنها تتناول عرضًا للحقائق المتصلة بالوضع القائم فى طرابلس الغرب وفى ليبيا إجمالا من حيث حياة البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أثناء الحكم الإيطالى، ثم بعد زواله منها أى فى عهد الإدارة السعكرية البريطانية الراهنة، فتحدث المذكرات عن ذلك كله فى إيجاز لم يحل دون إلقاء الضوء الكافى على النواحى التى أرادت (الإدارة العسكرية البريطانية) تزويد الصحافى بالمعلومات عنها، ولكن هذا العرض لم يكن "موضوعيًا" فى الحقيقة عندما اختارت (الإدارة العسكرية) تنوير أذهان الصحافيين بالصورة التى تناسب أغراضها وذلك بالترويج لآراء معينة تدور جميعها حول فكرتين ظاهرتين: أولاهما أن إيطاليا فى عهد استعمارها السابق قد تكبدت نفقات جسيمة أنفقتها على المستعمرات الإفريقية عمومًا وعلى ليبيا خصوصًا، ولكنها أخفقت فى استثمار هذه البلاد استثمارًا يعود بالفائدة على الطليان أنفسهم وعلى أهل المستعمرات كذلك، الأمر الذى من شأنه - كما يشعر قارئ هذه المذكرات - أن يسوغ خسارة إيطاليا لمستعمراتها الإفريقية. وثانية الفكرتين أن الإدارة العسكرية البريطانية قد بذلت قصارى الجهد

لإصلاح ما أفسده الاستعمار الإيطالى ثم ما أفسدته الحرب بعد ذلك، وإنه قد يكون من الخير لو استطاعت هذه الإدارة العسكرية البريطانية البقاء مدة أطول فى ليبيا (طرابلس وبرقة) كى تتم ما بدأته من ضروب الإصلاح ويسير هذا كله جنبًا إلى جنب مع دفاع "مستر" عن استغلال الإدارة العسكرية البريطانية لموارد البلاد الباقية - على الأقل فى ليبيا - لصالح هذه الإدارة فحسب ودون تقدير لعواقب هذه السياسة السيئة والتى كان لا مناص من إلحاقها الأذى باقتصاد البلاد طالما بقيت هذه الإدارة العسكرية البريطانية.

فقد بدأت المذكرات بوصف طرابلس الغرب أنها الجزء الغربى من ليبيا المستعمرة الإيطالية السابقة، وبأن سكانها الأصليين من الغرب والبربر الذين اختلطوا وامتزجوا كثيراً ببعضهم بعضًا، ثم اليهود وبأن مساحتها فيما عدا فزان (٤٧١ و ١٠٦) ميلا مربعًا وأوضحت (المذكرات) أن ليبيا كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية منذ القرن السادس عشر الميلادى، حتى غزت إيطاليا "الإقليم الساحلى" واحتلته فى عام ١٩١٢، وقد أعقب ذلك خلال الثمانى عشرة سنة التالية قتال متقطع بين الطليان والليبيين حتى أمكن فى عام ١٩٣٠ إخضاع كل الأراضى الليبية، وفى الحرب الأخيرة أجليت جيوش المحور عن طرابلس الغرب بفى يناير ١٩٤٣. ومن ذلك الحين بقيت المنطقة الشمالية تحت الإدارة العسكرية البريطانية، بينما استرمت المنطقة الجنوبية - أى فزان - تحت إدارة الفرنسيين العسكرية، حيث أن الفرنسيين هم الذين قاموا بالعمليات العسكرية فى فزان وأضافت المذكرة أن بالمنطقة الشرقية لليبيا - أى برقة - إدارة عسكرية منفصلة تمام الانفصال عن زميلتها فى طرابلس، وعن الإدارة العسكرية الفرنسية فى فزان.

وعرضت (المذكرات) للأسباب التى أوجدت لجنة التحقيق الدولية، فقالت: إن إيطاليا بمقتضى معاهدة الصلح معها قد تنازلت عن كل أراضيها - أى مستعمراتها الإفريقية السابقة - وإن الملحق الحادى عشر من ملاحق هذه

المعاهدة قرر أن الدول الأربع هى التى تفصل فى مصير هذه الأراضى "فى ضوء رغبات السكان، وما يكفل رفاهيتهم ويحفظ صالح الأمن والسلام، على أن تأخذ بعين الاعتبار آراء الحكومات الأخرى التى يعنيها الأمر". وأمهلت الدول الأربع سنة واحدة من وقت نفاذ المعاهدة (١٥ سبتمبر ١٩٤٧) للوصول إلى اتفاق فيما بينها، وإلا عرضت المسألة على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة للاتخاذ قرار بشأنها. وقد عينت الدول الأربع لجنة للتحقيق سوف تقوم بزيارة المستعمرات الإيطالية السابقة فى أفريقية بالترتيب الآتى: إريتريا، الصومال (الإيطالى)، ليبيا وسوف تدرس اللجنة الأحوال المحلية، وآراء السكان، وتقدم للدول الأربع مذكرة "موضوعية" تشمل المعلومات فحسب التى استطاعت اللجنة الوصول إليها. وتاريخ وصول اللجنة إلى مدينة طرابلس هو ٧ مارس ١٩٤٨، ورؤساء وفودهم: (ستافورد) لإنجلترا، و (أتر) لأمريكا، و (فبودورف) لروسيا، و (بوران دى روزييه) لفرنسا.

وانتقلت (المذكرات) بعد هذه المقدمة إلى بيان عدد سكان طرابلس الغرب (أحد أقاليم ليبيا الثلاثة: طرابلس الغرب (طرابلس) وبرقة وفزان) فقالت: إنهم يبلغون على وجه التقريب (٨٢٦٨٠٠) نسمة، منهم (٥٦٠٠٠) من العرب والبربر، والبربر العرب، (٢٨٠٠٠) من اليهود (٤٠٠٠٠) من الإيطاليين، (٢٨٠٠) من الأجانب. ثم ذكرت أن الإقليم لأغراض إدارية قد قسم إلى ثلاث مقاطعات هى: مقاطعة طرابلس (وتشمل المنطقة الساحلية الغربية حتى حدود تونس)، والمقاطعة الشرقية وعاصمتها مصراتة، والمقاطعة الوسطى وعاصمتها غريان. وأما توزيع السكان على المدن الرئيسية فكما يأتى: مدينة طرابلس (١٢٥٤٥١) نسمة مسراتة (٧٠٠٠٢)، غريان (٤٩٠٤١)، الزاوية الغربية (٨٢٧٤٩)، والخمس (٤٤٦١٩). استمرت (المذكرات) تقول: إن المقاطعة الوسطى التى تشمل الأرض المرتفعة المسماة (بالجبل) بها نسبة كبيرة من العنصر البربرى بين سكان العرب. والبربر هم

سكان البلاد الأصليـون ولكنهم اعتـقوا الدين الإسلامى وعـادات العرب فى حياتهم ولو أنهم قد ظلوا محتفظين بلغتهم.

وتحدث (المذكرات) عن الإدارة العسكرية البريطانية فى طرابلس الغرب، فقالت إن رئيس الإدارة هو الأميرالاى (بلاكلى) T. R. Blackley، وصفته بأنه وضابـط ذو تجربة كـبيشـرة فى السـودان، وأن السكرتير العـام هو الكولونيل (مـرسـر) Mercer، وأن نائب السـكرتيـر العـام هو اللوتنانت كـولونيل (ساندیسون) Sandison، ووصفته بأه خبير فى شئون العرب، ويعاونهم طائفة كبيرة من الموظفين البريطانيين، والإيطاليين، والعرب ويهيمن على الإدارة فى المقاطعات خارج طرابلس كبار ضباط الشئون المدنية من رتبة لوتنانت كولونيل (قائمقـام)، ويدير المدن الرئيسية وأقسـام المقاطعات ضباط الشـئون المدنية من رتبة صاغ أويوزباشى، وكل هؤلاء يعاونهم مسـتشارون من العرب والطليان، ولليهود ممثلوهم الرسميون كذلك..

واعتذرت (المذكرات) أو بالأحرى بررت حـالة الركود العامة التى سوف يشاهدها الصحافيون عندما يزورون طرابلس من حيث عدم الإصلاح المنشآت التى خربتـها الحرب وعطلت نشاطهـا بقولها: إن الإدارة السعكرية البـريطانية طوال المدة التى قامت فى أثنائها بأعـباء الإدارة وهى أربعة أعوام ونصف، لم يكن فى وسعها إلا أن تـلتزم أحكام القانون الدولى بحيث لا تخرج مهـمتها عن مجـرد أتباع سـياسـية "الصـيانة والعناية" فـحسب. ولكن (المـذكرات) استطردت تقول: "ومع ذلك فهناك عملان أنجزتهما الإدارة لهما أهمية خاصة أحدهما إنشاء المحاكم الأهلية أو محاكم الشعب، يقوم بالعمل فيها قضاة من العرب واليهود، والثانى تدريب وتجهيز قوة بوليسية طيبة أعضاؤها من السكان العرب المحليين، وتزويد البلاد بنواة من الرجال المدربين والمسئولين".

وفى الجزء الثـانى من (المذكرات) أعـد (قلم الاستـعلامات البـريطانى) بطرابلس الغـرب ما سـماه (تقـريراً) لإرشاد الصـحافـيين عن الأوضـاع فى

مستعمرات إيطاليا السابقة فى أفريقية قال (قلم الاستعلامات) إنه مأخوذ من مجلة (شاتام هاوس) Chatham House Review عدد فبراير عام ١٩٤٨.

وقد بدأ هذا التقرير بالكلام عن "إيطاليا فى أفريقية" فجاء فى هذا القسم أن لجنة التحقيق الدولية الرباعية التى شكلها نواب وزراء الخارجية لزيارة المستعمرات الإيطالية السابقة قد غادرت لندن فى ٨ نوفمبر عام ١٩٤٨، فذهبت إلى أريتريا مباشرة حيث كان على اللجنة أن تبقى بهامدة شهرين، تذهب بعدها حسب البرنامج الموضع الآن إلى الصومال يوم ٦ يناير عام ١٩٤٨ وإلى ليبيا ٦ مارس، ثم تعود إلى لندن فى نهاية شهر مايو عام ١٩٤٨ وعندئذٍ عليهم أن يقدموا تقريرهم إلى نواب وزراء الخارجية حتى يدرسه هؤلاء، وهم الذين لا يزالون مستمرين الآن فى لندن يبحثون مصير المستعمرات الإيطالية السابقة ويستمعون إلى آراء الدول التى "يعنيها الأمر" بما فى ذلك الدول ذات المطالب الإقليمية: إيطاليا، مصر، والحبشة. والمسألة الاستعمارية هى التى لا تزال فى حاجة إلى تسوية من بين أقسام معاهدة الصلاح مع إيطاليا التى أربمت فى ١٠ فبراير عام ١٩٤٧ وتنفذت منذ ١٥ سبتمبر من العام نفسه عندما تم التصديق عليها نهائيًا من جانب الدول الحليفة الأربع الكبرى المويعة على المعاهدة. وقد جاء فى هذه المعاهدة فيما يتعلق بالمستعمرات الإيطالية، وذلك بمقتضى المادة الثالثة والعشرين (أولا) أن تتخلى إيطاليا عن كل حق لها أو لقب فى الممتلكات الأرضية الإيطالية فى أفريقية، أى ليبيا وأريتريا الصومال الإيطالى، (ثانيًا) تستمر فى الممتلكات المذكورة الإدارة الحالية وذلك حتى يتم التصرف فيها نهائيًا، (ثالثً) تقرر مصر هذه الممتلكات وبالاشتراك فيما بينها، حكومات الاتحاد السوفيتى، والمملكة المتحدة (إنجلترا)، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وذلك خلال عام من تنفيذ هذه المعاهدة، ويكون ذلك بالطريقة المنصوص عليها فى تصريح ١٠ فبراير من عام ١٩٤٧ المشترك الذى أصدرته الحكومات المذكورة والذى أعيد ذكره

فى الملحق الحادى عشر ولجنة التحقيق إنما تستمد وجودها من التصريح المشترك المذكور لأن الملحق الحادى عشر والذى أذيع كذلك كجزء من معاهدة الصلح، يجعل مسألة المستعمرات الإيطالية موضع بحث مستمر من جانب نواب وزراء الخارجية، ويجعل من حق هؤلاء إرسال لجان تحقيق إلى أية مستعمرة من مستعمرات إيطاليا السابقة لتزويد نواب وزراء الخارجية بالمعلومات التى يرون أنها لازمة لهم هذه المسالة، ولمعرفة آراء سكان المتسعمرات فى مصير بلادهم، ويزيد الملحق الحادى عشر، أنه إذا تعذر على الدول الأربع الوصول إلى اتفاق بشأن هذه المستعمرات خلال مهلة العام المعطاة لها، أحيلت المسألة برمتها إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لتوصى بالحلول التى تراها لها.

وقد انتقل (التقرير) من ذلك الكلام عن "الوضع قبل الحرب" الأخيرة فى المستعمرات الإيطالية، فبدأ بسؤال عن "طبيعة هذه المستعمرات الإيطالية السابقة التى أنضج أنها مسألة استعصى حلها فى تسوية الصلح"، شرع (التقرير) يجيب عنه بقوله: "إن ليبيا وأريتريا والصومال الإيطالى هى وحدها التى يتناولها الأمر حسب ما سبق ذكره فى المادة الثالثة والعشرين من مواد معاهدة الصلح، وفى موضع آخر تتناول هذه المعاهدة نبذ إيطاليا ادعاءات لها فى أثيوبيا (أو الحبشة) وذلك فى المواد ٢٣ - ٣٨، وتنازلها عن جزر الدوديكانيز Dodecanse إلى اليونان (المادة الرابعة عشرة). وعلى ذلك لم تكن المستعمرات الإيطالية فى شمال أفريقية وشررقها، والتى هى موضوع النظر من الممتلكات التى استولت عليها إيطاليا حديثًا، بل كانت فى حوزة إيطاليا فى واقع الأمر من مدة سابقة على قيام الحرب العالمية الأولى، وسوف يكتفى هنا أن نحاول فى إنجاز ذكر معالم مراحل امتلاك إيطاليا لهذه المستعمرات.

ولنبدأ أولا بأقدم المستعمرات فى أفريقية الشرقية: أريتريا والصومال. فقد ابتاعت شركة إيطالية، هى شركة (روباطينو) البحرية التجارية من وقت

مبكر فى عام ١٨٦٩ قطعة أرض عبارة عن شريط ساحلى يجاور قرية (عصب) على البحر الأحمر. وفى عام ١٨٨٢ نقلت هذه المنطقة مع مناطق أخرى ملاصقة لها إلى الدولة الإيطالية. وفى عام ١٨٨٥ نزل الإيطاليون إلى البر فى مكان آخر هو مصوع، ومن ذلك الحين أخذ يتحدد تدريجيًا وضع أريتريا بفضل سلسلة من الحروب الاستعمارية الصغيرة. وفى عام ١٨٨٥ كذلك استأجرت إيطاليا من سلطان زنجبار ساحل (بنادر) Benadir على المحيط الهندى فى جزء الصومال الجنوبى، وفى عام ١٨٨٩ وافق سلطان (أوبيا) Obbia و (ميغيورتينى) Migiurtini اللذان كانا مسيطرين على جزء الصومال الشمالى، وافقا على فرض حماية إيطالية على هذا الإقليم. وقد خططت الحدود بين الصومال البريطانى وإيرتيا فى الشرق والصوماب الإيطالى فى الغرب ثلاثة اتفاقات (بروتوكلات) إنجليزية إيطالية فى سنتى ١٨٩١، ١٨٩٤. وقد وقعت عند هذه المرحلة اصطدامات مع الحبشة أسفرت عن هزيمة الطليان فى (عدوة) فى سنة ١٨٩٦، وقد أنهت هذه الهزيمة كل ادعاء لإيطاليا على الحبشة، وبهذه الصورة تركت ممتلكات إيطاليا الاستعمارية فى أفريقية الشرقية دون اتصال أرضى (أو إقليمى) ومجزأة فى إقليمين أحدهما على البحر الأحمر والآخر على المحيط الهندى، وفى عام ١٩٠٥ صار إنشاء الصومال الإيطالى رسميًا مستعمرة خاضعة مباشرة للإدارة (الإيطالية).

ويرجع تاريخ الأمانى الإيطالية (فى الاستيلاء) على ليبيا إلى الثمانينات من القرن الماضى، ولكن إيطاليا لم تأخذ ليبيا إلا نتيجة للحرب الإيطالية التركية فى عام ١٩١١ - ١٩١٢، وقد توقف تدعيم وتنظيم الفتوح خلال حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ وفى أثناء هذه الفترة جعل الإخوة السنوسيون أنفسهم أصحاب السلطان الفعلى فى برقة. ولقد تكلفت الحكومة الفاشية فى أوائل العشرينات من هذا القرن، بإعادة فتح ليبيا فى سلسلة من الحملات التى أديرت بوحشية بالغة تحت قيادة الجنرال غرزيانى. ولم تتم فعلا تهدئة البلاد

إلا فى عام ١٩٣٢ . وبقيت المقاطعتان الغربية الشرقية، وهما طرابلس الغرب وبرقة منفصلين حتى عام ١٩٣٤ عندما جمع بينهما تحت حاكم عام.

وانتقل "التقرير" بعد ذلك إلى الكلام عن أريتريا، ثم عن الصومال، ثم قال عن ليبيا ما يأتى:-

لقد كانت إمكانيات مستعمرة ليبيا فى أفريقية الشمالية أعظم بكثير من إمكانيات ممتلكاتها فى أفريقية الشرقية. وقد ذكر الطليان ان ليبيا فى وقت من الأوقات كانت مشهورة بأنها مخزن غلال رومة الإمبراطورية، فبنوا خططهم لنمو البلاد وتقدمها الزراعى على رجائهم أن يحتل الشريط الساحلى الخصب هذا المركز مرة أخرى بفضل أعمال الرى وإصلاح التربة. وبدأ استعمار الأرض من إيطالى فى أوائل العشرينات من هذا القرن عندما خصصت فى عهد حكومة (فولبى كونت مصراتة) Volpi de Misurata أصقاع كبيرة من الأرض وأعطيت لعدد قليل من الملتزمين الكبار لاستصلاحها، ولكن اتضح أن هذه الطريقة بطيئة الثمرة، زيادة على ذلك فى أوئل الثلاثينات عندما تم تهدئة برقة وصارت هذه متهيئة لأن تسير فى طريق التقدم والنمو، كانت الحكومة الإيطالية قد بدأت تركز جهودها على الاستفادة من إمكانيات ليبيا كمركز لهجرة فائض السكان الإيطاليين إليها على الأقل بالقدر الذى قد تحتمله طاقتها فى معاونة تغذية الوطن الإيطالى. وفى واقع الأمر ما كانت ليبيا أو أى واحدة من الممتلكات الأخرى التى كانت لإيطاليا قبل الحرب، فى وسعها أن تقبل (أو تمتص) أكثر من نسبة صغيرة من فائض السكان فى إيطاليا، وهم الذين يرتفع معدل زيادتهم زيادة طبيعية، وشجع عليها الفاشيون بوسائل اصطناعية. ولا يحل هذه المعضلة التى هى دائمة ومستمرة بالنسبة لإيطاليا غير هجرة أبنائها فى أعداد عظيمة إلى أراض عبر البحار لها القدرة الكافية على استيعابهم، وخصوصًا بعد أن فرضت الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأمريكية اللاتينية القيود على الهجرة إلى بلادها بعد الحرب الأخيرة

"ومع ذلك فقد كان الفاشيون قد صح عزمهم على اتباع سياسة إكثار التناسل بين الإيطاليين، ثم استخدام هؤلاء لإنشاء مركز "للإيطالية" على الشاطئ المقابل للبحر الأبيض المتوسط. وفى ضوء هذه السياسة إذا كان واضحًا أن منح المتساز على الأراضى الواسعة لعدد قليل من المعمرين أمر غير مرغوب فيه، وعلى ذلك فقد بدأ توزيع قطع الأرض الصغيرة فى عام ١٩٣٣. وفى عام ١٩٣٨ كانت هذه السياسة الجديدة قد قطعت شوطًا كبيراً فى الحقيقة عندما بدأ حاكم ليبيا العام الجنرال بالبو Balbo بتشجيع من موسولينى مشروعه العظيم لاستطيان وترسيخ (الشاطئ الرابع) Quarta Spanda

وليس ممكنًا هنا أن تأتى بكل تفاصيل هذا المشروع الذى اتسم بقدر عظيم من الخيال الذى هو طابع التفكير الإيطالى، ولقد قام بوصف هذا المشروع وصفًا جيداً وكاملا (مارتن نور Martin Moore الذى سرد قصته والذى قد يستطيع المرء أن يقول أن الكتاب الذى تضمن هذه القصة قد نشر "بعد وفاة" المشروع فى عام ١٩٤٠ لأن هذا الكتاب عندما خرج من المطبعة كان الأجل قد حم للقضاء على أمانى الطليان فى ليبيا، والمشروع فى خطواته الواسعة كان يهدف إلى إحضار حوالى العشرين ألف معمر إيطالى إلى ليبيا كل سنة لمدة خمس سنوات (١٩٣٨ - ١٩٤٢) على أن يختار هؤلاء المعمرون بدقة وعناية حسب المعايير الموضوعية بأن يكونوا فلاحين يحذقون الفلاحة وآباء طيبين (بمعنى أنهم أرباب أسر كبيرة)، وفاشيين طيبين. وعلى أن يهاجر هؤلاء إلى ليبيا للتوطن بها فى وحدات عائلية، وأن يكون لكل عضو من أعضاء الأسرة من الذكور والإناث عمل معين يقوم به فى إدارة شئون المزرعة، وأن يختلف حجم هذه المزارع بحيث تبدأ من مزارع صغيرة مساحة كل واحدة منها ٣٥ فدانًا (إنجليزيًا) فأكثر وذلك فى طرابلس الغرب ذات التربة الرقيقة الرملية والتى تجرفها الرياح، وتنتهى إلى مزارع أكبر من هذه مساحة كل واحدة منها ٧٤ فدانًا (إنجليزيًا) وذلك فى برقة ذات التربة الأكثر

خصوبة. ولقد زودت الدولة فى الحالة الأولى المعمرين بكل شىء: منازل للسكنى، أثاث، مبانى المزرعة، الأدوات، الحيوان. ويمتلك المعمر أرضه فى السنوات الأولى على أساس المشاركة (مع الدولة) فى المحاصيل، ثم يرهن أرضه للدولة بعد ذلك، وكان المقرر أنه يستطيع سداد قيمة الرهن فى خلال مدة تتراوح بين خمسة عشرة وعشرين عامًا. وذلك بقدر نجاحه فى عمله، حتى إذا تم سداد هذا الرهن صارت المزرعة ملكًا خالصًا له.

ووصفت (المذكرات) المبالغ الأولية التى وجب أن يتكلفها تنفيذ هذا المشروع بأنها كانت جسيمة حقًا، لأن هذه شملت ما ينفق على دفعات متتالية خلال سنوات كثيرة كما هو الحال فى مشاريع الرى وشق الطرق، وبناء المزارع والقرى، ثم ما يجب إنفاقه سنويًا على تزويد المزارع بالأدوات والحيوان وما إلى ذلك. ولقد تم وضع الخطط اللازمة لكل ذلك "على الورق" بمنتهى الدقة، وعرف أصحاب المشروع أنهم لن يجنوا ربحًا أو فائدة منه إلا بعد مضى سنوات طويلة، وذلك فيما يزيدونه من هذا المشروع العظيم من حيث التخفيف من حدة مشكلة كثافة السكان المتزايدة فى إيطاليا، ومعاونة الوطن الأصلى (إيطاليا) على تحقيق (الأوتاركية) أو الاكتفاء الذاتى - الاقتصادية. وكان من سخرية القدر أن يعتبر ممكنًا أكثر من سابقيه الانتفاع مباشرة من تحقيق الغرض الثالث المتمثل فى المزايا الاستراتيجية. ومع ذلك فقد كانت هذه كلها مسائل من نصيب المستقبل وحده. أما فيما يتعلق بتنفيذ المشروع نفسه، فقد بلغ عدد الأسرات التى استقدمت الدفعة الأولى منها من إيطاليا إلى ليبيا فى خريف عام ١٩٣٨ ألفًا وثمانمائة أسرة من حوالى العشرين ألف معمر. وذلك فى وقت بلغ فيه عدد سكان ليبيا حسب التقديرات التقريبية (٨٨٨,٤٠٠) نسمة، من هؤلاء (٨٩,١٠٠) إيطاليون، و (٧٦٣,٢٠٠) مسلمون، و (٣٠,٠٠٠) يهود. وكان أكثر تجارة ليبيا مع إيطاليا، حيث تألفت تجارة الوارد من الأغذية، والمنسوجات، والآلات وأدوات البناء، كسلع

رئيسية، بينما كانت تجارة الصادر من الحبوب، وسمك التون، والجلود، والإسفنج من طرابلس الغرب، والإسفنج والصوف الخام والجلود من برقة.

وأتت (المذكرات) بجدول لبيان قيمة تجارة إيطاليا مع مستعمراتها السابقة: ليبيا وأريتريا والصومال الإيطالى قبيل الحرب الأخيرة. وذلك فى سنوات ١٩٣٦، و١٩٣٧، ١٩٣٨، ويتضح منه أن ليبيا صدرت إلى إيطاليا فى هذه السنوات بالتوالى ما قيمته: ٥١,٤، ٥٩٠,٩، ٥٥,٥ مليون ليرة إيطالية، وإلى أريتريا: ٣٢,٢، ١٠٩,٤ و ٢٣,٨، وإلى الصومال الإيطالى. ٥٥,٧، ٦٤,٧، ٨١,٠، وأما ما استوردته هذه المستعمرات من إيطاليا فى سنوات ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨. فكان قيمة ما استوردته ليبيا بالتوالى: ٨.٣٣٣، ٣٩,٦، ٥٢٦,٢ ليرة إيطالية، وإريتريا: ١,٠٦٣,٢، ١,٣٣,٦,٠، والصومال الإيطالى: ٢١٦,٠، ٢٢٤,٤، ٢١٧,٣. ولا يدخل فى هذه الأرقام قيمة السبائك والمعدن النفيس، واستطردت (المذكرات) تقول: إن هذه المستعمرات كانت جميعها من الناحية المالية عبئًا على ميزانية الدولة (إيطاليا). فبعد عام ١٩٢٥ بلغ مقدار ما استطاعت طرابلس الغرب تأديته من الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات المستعمرة حوالى الثلث، وبرقة، أقل من هذا، حوالى الربع أو الخمس فقط وأما أريتريا والصومال الإيطالى فقد استطاعت كل منهما تأدية الربع فقط، ودفعت روما فى كل حالة من هذه الحالات من (مالها) لسد هذا العجز الواقع فى ميزانية هذه المستعمرات.

ذلك إذًا فى خطوطه العريضة كان الوضع فى مستعمرات إيطاليا القديمة عندما قامت الحرب وإذا حاول المرء أن يخلص العوامل التى تألفت منها عهد ما قبل الحرب هذا، لا يسعه إلا أن يعجب من سلسلة تلك الدعاوى المقامة على قضايا خاطئة، والتى وضعت العربة قبل الحصان، والتى أراد بها السنيور موسولينى تبرير سياسة التوسع الاستعمارى التى جرى عليها، ولقد جعلت سياسة الديموغرافية التى أراد أن يحدث بها زيادة فى السكان بطرق صناعية،

ولدرجة إعطاء الإعانات لبلوغ هذه الغاية - وسيلة ممهدة لإعلان حاجة إيطاليا إلى منافذ لهجرة سكانها إليها. وقد جيء بسياسته الأوتاركية سببًا لإغراق أموال طائلة فى مستعمرات لا يمكن ان ينال أحد منها إلا القليل من المواد الخام والأغذية، والتى لا يمكن إطلاقًا أن تكون إلا عبئًا من الناحية الاقتصادية على الوطن الأم (أى على إيطاليا المستعمرة لها)، وأخيرًا فقد كانت أطماعه من النوع الذى سمح بأن يجعل إيطاليا تنقاد إلى الحرب مهددة بذلك أمن مستعمراتها وسلامتها، وذلك على وجه التدقيق فى اللحظة التى كان لا يمكن فيها اعتبار هذه المستعمرات إلا بمثابة استثمار المبالغ جسيمة من رأس المال الذى لا أمل فى الحصول منه على فائدة محققة إلا بعد سنوات من الهدوء والسلام يتم فى أثنائها دعم هذه المستعمرات.

وانتقلت (المذكرات) إلى الكلام عن "آثار الحرب" فقالت: إن قصة حملة أفريقية الشرقية كان شيئًا يدعو للعجب والدهشة، فإنه لم يمض عام من وقت بداية هذه الحملة فى يونيه ١٩٤٠ عقب دخول إيطاليا الحرب مباشرة حتى كان القتال فى هذا الإقليم قد انتهى، حيث دخلت جيوش الإمبراطورية البريطانية (أديس أبابا) فى ٥ إبريل ١٩٤١، ورجع الإمبراطور (هيلاسلاسى) إلى عاصمة ملكة فى الشهر نفسه) وفى ١٦ مايو سلمت القوات الإيطالية بقيادة دوق أوستا Aosta فى (أمبا ألاجى)، وفى ١١ يونيه سقطت (عصب) آخر موانى الإيطاليين فى أفريقية الشرقية. ولكن ليبيا كان عليها أن تقاسى حربًا سجالا أطول، ثم إن الطريق الطويل الساحلى الذى أتم إنشاءه الطليان فى عام ١٩٣٨ ليربط بين برقة وطرابلس، لم يلبث أن صار ميدانًا للقتال بين الزاحفين والمتقهقرين مرات عدة فى حرب استمرت من ديسمبر ١٩٤٠ لغاية آخر يناير ١٩٤٣. وقد دخل الجيش الثامن مدينة طرابلس يوم ٨ يناير ١٩٤٣، وفى آخر هذا الشهر كان القتال قد انتقل إلى تونس حيث تم بها تسليم العدو أخيرًا فى ١٣ مايو ١٩٤٣.

وتحدثت (المذكرات) عن الإيرادات العسكرية البريطانية التى قامت لتتسلم إدارة هذه المستعمرات عقب خروج الطليان منها، وحاولت "الاعتذار" عن تفاهة المبالغ التى "أنفقتها" هذه الإدارات البريطانية لتدبير شئون المستعمرات الإيطالية السابقة، ومما أصاب الحياة الاقتصادية بركود وشلل ألحقا الأذى بأهل هذه المستعمرات، فقالت:

إن المستعمرات الثلاث: (ليبيا، أريتريا، الصومال الإيطالى) قد وضعت عند تسليم الطليان تحت الإدارة العسكرية البريطانية. وهذا الوضع مستمر إلى الوقت الحاضر: (أى إلى وقت مجيء لجنة التحقيق إلى هذه المستعمرات)، وسوف يظل كذلك حتى يحين موعد تقرير مصيرها - وذلك فى واقع الأمر هو ما تعنيه عبارة الإدارة الراهنة، المشار إليها فى المادة الثالثة والعشرين من معاهدة الصلح التى سبق اقتباسها منها. أما طبيعة وواجبات إدارة الاحتلال فذلك ما حدده القانون الدولى. فيقوم بهذه الإدارة سلطات عسكرية تحت رئيس للإدارة خاضع للقيادة العسكرية العليا (وفى الحالة القائمة، كانت هذه حتى وقت قريب: قيادة إفريقية الشرقية (G. O. C. East Africa) والآن قيادة الشرق الأوسط (G. in C. Middle East) وغرض الإدارة يجب أن يكون المحافظة على "الوضع الراهن" بقدر الإمكان، ولذلك تخضع لقيود شديدة أية تغييرات فى الإدارة والتشريع وفرض الضرائب. وإدارة الاحتلال فى واقع الأمر من المفروض أنها تقوم بوظائفها على قاعدة مجرد "الصيانة والعناية" فحسب - وهذا هو الاصطلاح المعترف به - وأن تقوم عند نهاية مدة هذا التعهد بالصيانة والعناية بتسليم الإقليم وشئون الإدارة بع غير متوقفة أو متعطلة وإنه لمن الواضح أن هذا التشريع الذى وضع ليطبق على احتلال مؤقت ولشهور معدودة إذا ذكرنا إلى جانبه أن النفقات تكون حتمًا مقصورة على مجرد الضرورات الرئيسية فقط لا يمكن أن يكون إلا عاجزًا عن سد حاجة إدارة وجدت أنها مرغمة على البقاء أكثر من ست سنوات، ولو أن

قاعدة (الصيانة والعناية) - كما يجدر ذكره - قد جرى التوسع توسعًا لا بأس به فى تفسيرها.

ولقد اختلفت فى واقع الأمر آثار الإدارة العسكرية البريطانية فى كل واحدة من المستعمرات الإيطالية عن الأخرى. وفى كل حالة، أغلقت المؤسسات الفاشية، ووضع موظفوها فى المعتقلات، وتسلم حارس على أموال الأعداء عمله، انتقل إليه الإشراف على كل محال الأعمال . . . الخ، واستبعد كل من يحتمل أنهم يعكرون صفو الأمن العام. وعند هذه الأمور انتهت وجوه الشبه بين ما حدث. فهناك مسألة اختلاف نسبة الإيطاليين الذين بقوا فى كل مستعمرة. فقد نظمت الحكومة الفاشية فى أريتريا والصومال بموافقة الحكومة البريطانية ترحيل عدد كبير من الإيطاليين إلى أوطانهم، بما فى ذلك النساء والأطفال، وقد استمر ترحيل عدد آخر فى عهد الحكومة الجمهورية الإيطالية، والنتيجة هى أنه لا يزال فى الوقت الحاضر حوالى (٣٠.٠٠٠) إيطالى فى أريتريا وحوالى (٣٠٠٠) فى الصومال الإيطالى، ويكاد الأخيرون يقيمون جميعًا فى (مقديشيو). ولقد أجليت فى ليبيا كذلك نسبة كبيرة من السكان الإيطاليين قبل الاحتلال، ويشمل هؤلاء كل الذين فى برقة تقريبًا، حيث لا يزال الآن يقيم بها - إلى جانب أولئك الذين فروا إلى طرابلس الغرب - حوال مائتى إيطالى فحسب. أما فى طرابلس الغرب فلا يزال بها (٤٠.٠٠٠) إيطالى تقريبًا، بينما يحسب الذين صار ترحيلهم إلى بلادهم مساوين لهم فى العدد. ومعظم الباقين من المتورطين الزراعيين وأسرهم ولو أنه لا يزال باقيًا كذلك عدد من الموظفين.

وتحدثت (المذكرات) عن الحالة الاقتصادية خصوصًا فى أريتريا والصومال، وانتقلت من ذلك إلى الكلام عن ليبيا فقالت: "إن انخفاض عدد السكان الطليان بها قد أدى إلى نائج خطيرة لا يمكن عدم تلمسها على كل الأحوال فى برقة، حيث أن رخاء البلاد الذى بدأ من عهد قريب فقط كان

مبنيًا بحالة غير أكيدة على استمرار الإعانات والخدمات التى تؤديها (الدولة) - أى الحكومة الإيطالية فى روما - وبرقة من بين الإقليمين - (أى فى برقة وطرابلس الغرب) - مشكلتها هى المشكلة الأقل تعقيداً، فمن الناحية السياسية حيث أن الطليان جميعهم تقريبًا قد تركوا هذا الإقليم، فقد انتفى بحكم ذلك وجود أقلية عنصرية أو دينية. بل وجدت رغبة إجماعية ملحوظة فيما يتعلق بالمستقبل. ولكن الموقف أكثر صعوبة من الناحية الاقتصادية، فقد عاد العرب فى حالات كثيرة إلى امتلاك الأرض التى أقيمت عليها المزارع الإيطالية الاستعمارية الجديدة. ولكن هذه الأراضى التى صار استصلاحها استصلاحًا لا يمكن أن تبقى منتجة إلا بمساعدة فنيين مدربين، وهو مما لا يوجد بالبلاد، وقبل كل شىء بالإبقاء على مشاريع حفظ المياه ورعايتها بصورة مستمرة.

وطرابلس الغرب هى المشكلة الكبرى، فقد كانت هذه المكان الذى تفخر به إيطاليا والمقابلة بينها وبين برقة كانت حادة. وفى طرابلس كذلك التى كانت صلاتها فى الماضى مع إيطاليا أشد توثقًا مما كان عليه الحال فى المستعمرات فإفريقية الشريقية وهى الأكثر انفصالا بشئونها وانطواء عليها، كان الشعور أشد بوطأة القيود التى فرضت على استعادة النشاط التجارى (بين ليبيا وإيطاليا) وعلى عودة - مثلا - الطليان الذين لهم أملاك فى إيطاليا. وكما هو الحال فى برقة، ليس فى قدرة الإدارة العسكرية البريطانية أن تتحمل النفقات الضرورية للنهوض بالزراعة حتى تقف على قدميها مرة ثانية ولوقف جرو الصحراء على الأراضى المستصلحة حديثًا. وثمة صعوبة خطيرة أوجدها فى عام ١٩٤٧ احتباس الأمطار الشديد الذى أهلك المحصولات والحيوان، ونشر المجاعة فى البلاد، ولم تخف وطأتها جزئيًا إلا بفضل الغلال التى استودرت بأثمان غالية دفعها العرب.

وتحت عنوان "مستقبل المستعمرات"، عرضت (المذكرات) فى إيجاز التطورات السياسية التى طرأت على مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة، من

وقت أن لاح فى الأفق انهـزام إيطاليا فى الحرب الأخـيرة، إلى وقت انعـقاد مؤتمر نواب وزراء الخارجية فى لندن وصدور قرار هؤلاء بإرسال لجان التحقيق إلى أريتريا والصـومال وليبيا. فـبدأت (المذكرات) الحديث بقـولها: "هذه إذًا هى المستعمرات التى كان على البـلاد الأربع الكبرى أن تفصل فى مصيرها"، ثم استطردت تقول: "وليس ممكنًا فى هذا المقال المحدد تناول النواحى الدولية والاستراتيجـية المعقدة التى لا مفر من أن يتـأثر بها قرار (هذه الدول)، وعلى هذا فقد بدأت بالحديث عن آراء ووجهات نظر الدول الأربع فيما يتعلق بمصير هذه المستعـمرات، فقالت عنها أنهـا قد بدأت تبرؤ تدريجيًا خلال المبـاحثات التى دارت حـول معـاهدة الصلح عمـومًا، وهى المبـاحثـات التى دارت فى المؤتمرات التى عـقدت فى لندن ى سبتـمبـر ١٩٤٥، وفى باريس فى إبريل ١٩٤٦، وفى نيويورك فى نوفـمبر - ديسمبـر ١٩٤٦. وظهرت الآراء الآتية: إما أن توضع المستعمرات تحت الوصـاية سواء كانت هذه دولية أم وصاية دولة واحدة، وإما أن تعطى المستعمرات قدرًا من الاستـقلال، وإما أن تعاد جميعها أو بعضـها إلى إيطاليا. ومن الدول الأربـع كانت فرنسـا الدولة التى اتخذت خلال السنتين الماضيـتين موقفًا ثابتًا فى مسألة المسـتعمرات وأيدت على طول الخط مطلب إيطاليا أن تـكون لها الوصاية على مـستعمـراتها السابقـة، ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تميل إجمالا لهذا الحل، ولو أنها فى المراحل الأولى كـانت قد اقـترحت مـشورعـات لوضع المسـتعـمرات تحت الوصـاية الدولية، قوبلت بالمعارضة من جانب الاتحاد السوفيتى، وكانت بريطانيا مقيدة بالتـصريح المحـدد الذى أعلنته أيام الحـرب، وهو البيـان الذى أدلى به وزير خارجـيتـها وقتـئذ المسـتر أيدن Eden فى مجلـس العموم فى ٨ ينـاسر سنة ١٩٤٢، بأن السنوسيين فى برقة لن يوضعوا بأى حال من الأحوال عند انتهاء الحرب تحـت السيطرة الإيطاليـة، وقد كـان هناك تفاهم أقل تحـديدًا من هذا التصريح بشأن الحبشة - وعلى ذلك - فـقد اقترح المستر بيفن Bevin فى أول

الأمر أن تنال ليبيا استقلالها - وأن توضع بلاد الصومال بعد توحيدها تحت الوصاية البريطانية على أن تشمل (أوجادن)، وعلى أن تكون (عصب) ومن المحتمل كذلك بعض أجزاء من أريتريا من نصيب الحبشة - ثم حدث بعد ذلك أن أشار المستر بيفن إلى أن بريطانيا قد توافق على وضع طرابلس الغرب (أى إقليم واحد من أقاليم ليبيا الثلاثة) تحت وصاية إيطاليا، ولكن بريطانيا يجب أن تصمد فى رفضها لأى سيطرة للطليان على برقة. وأما اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فقد بدأت بأن طلبت أن تكون لها الوصاية على طرابلس الغرب، كما أنها أظهرت اهتمامًا بساحل أريتريا على البحر الأحمر، ولم تلبث هذه الفكرة أن ظهرت مرة أخرى فى شكل اقتراح لإنشاء وصايات أربع منفردة يكون لكل دولة من الدول الأربع على حدة (أمريكا، بريطانيا، روسيا، فرنسا) الاضطلاع بالمسئولية الكبرى فى كل مستعمرة من المستعمرات، ولكن هذين المقترحين لم يلقيا قبولا من الدول الثلاث الأخرى، وعلى ذلك فقد تحول الاتحاد السوفيتى فى آخر الأمر إلى الاشتراك مع الفرنسيين فى تحبيذ وضع كل المستعمرات السابقة تحت وصاية إيطالية منفردة وقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك بشريطة ضمان أن تنال هذه المستعمرات استقلالها فى نهاية عشر سنوات من تاريخ الوصاية.

وتكلمت (المذكرات) عن وجهات نظر ومطالب "الدول المعنية بالأمر" - مصر والحبشة فقالت: إن هذه المطالب ووجهات النظر قد قدمت إلى نواب وزراء خارجية الدول الأربع فى نوفمبر ١٩٤٧ وتؤيد مصر أن تنال ليبيا استقلالها، وتطلب لنفسها رقابة - أى سيطرة على أريتريا "كامتداد طبيعى للسودان الشرقى" مع إعطاء الحبشة منفذًا على البحر، وأما الحبشة فقد طالبت بأريتريا والصومال الإيطالى، ورفضت كل فكرة تدعو إلى إنشاء "الصومال الكبرى" المتحدة وتؤيد جامعة الدول العربية أن تنال ليبيا استقلالها ولكنها ترى إذ فرضت الوصاية على ليبيا أن تكون هذه إما لمصر وإما للجامعة العربية ذاتها.

ثم استطردت (المذكـرات) تقول: وقد يـتضح أن الوقوف على رغـبات السكان أنفسهم مهمة شاقة فى الوقت القصير الذى عليلجنة التحقيق أن تنجز أعمـالها فـى أثنائه، وأخذت (المذكـرات) تبين بإيجـاز المصاعب التـى سوف تواجهها لجنة التحقيق فى أريتريا والصومال، ثم انتقلت إلى الكلام عن برقة، فقـالت: إن المسألة تبدو على جانب كـبير من الوضـوح "فالسكان ولو أنهم مفتقرون إلى التربية السياسـية والوعى السياسى (!) فهم متحدون فى ولايتهم للأمير إدريس رئيس الطريقة السنوسية الذى كان قد انسحب من البلاد للإقامة بالقـاهرة مدة الاحـتلال الإيطالى العنيف لليـبيـا، والذى كان بالقـاهرة أثناء الحروب "وقوبلت عودته إلى موقفه فى نوفمبر ١٩٤٧ بفرح عظيم من جانب أتباعـه، وحزبه المسمى بالجـبهة الوطنية البـرقاوية هو الحزب السـياسى المنظم الوحيد، ويطلب الحزب تأسيس دولة سنوسية ذات استقلال ذاتى تحت رئاسته وتربط معاهدة بينها وبين بريطانيا رباطًا وثيقًا (كذا).

وأما عن طرابلس الغرب فقد جـاء فى (المذكرات): أن جميع الأحزاب السياسية بها، وهناك على الأقل خمسة أحزاب - تبدو أنها تؤيد توحيد ليبيا، وهدف بعض هذه الأحـزاب إلى إنشاء تعاون وثيـق مع السنوسيـين فى برقة لتحقيق هذه الغاية. وبعض الأحزاب تريد استقلالا تامًا، وبعضها الآخر يؤثر أن تكون ليبيا الموحدة تحت التاج المصرى، ولكن الأحـزاب جميعها يبدو أنها متفقـة على معارضة عودة السـيادة الإيطالية فى ليبيا أو حـتى فرض الوصاية الإيطالية عليها.

وعرضت (المذكرات) لموقف إيطاليا من هذا كله، فـبدأت بالتساؤل عن وجهة النظر الإيـطالية فى مصير مـستعمـرات إيطاليا السابقة فى أفـريقية، ثم أجابت على هذا السؤال بـقولها: إن مسألة المسـتعمرات أثناء مناقشـة معاهدة الصلح مع إيطاليـا لم تسترع إجـمالا انتبـاه الإيطاليين مثلـما فعلت مـشكلتا العويضات والحـدود الشررقية، لأنهـما كانتا أكثـر أهمية مباشـرة من مشكلة

المستعمرات. ومع ذلك فهناك رغبة قوية لدى الإيطاليين فى ضرورة الاحتفاظ بقدر من الفوذ فى مستعمراتهم السابقة، لأن هذه مسألة سمعة من جهة، ومن جهة أخرى مرده إلى بقايا رغبة لدى دولة بحرية فى حوض البحر الأبيض المتوسط مكشوفة، وتبغى تأمين سلامتها ربما بالصورة المصطلح عليها فى عهد ما قبل الحرب بمعنى إيجاد حلقة تربط بينها وبين الشاطئ الرابع، ومن جهة ثالثة بسبب الامتناع عن ترك الأقاليم التى كلفت إيطاليا جهداً كبيراً وأنفقت عليها أموالا طائلة خلال الخمسين سنة الماضية، والتى لا يزال فى قدرتها القيام بدورها كمفذ فائض من سكان إيطاليا (ولو أن هذه الحجة - كما سبق بيان ذلك - ليست بالحجة القوية كما يدعى كثيرون من الطليان). ولقد حاول متطرفو الجناح الأيمن والقوميون من الطليان فيما أذاعوه من آراء أن يفيدوا لصالحهم فائدة عظيمة من هذه المسالة الاستعمارية، وكذلك من النقائص المعزوة إلى الإدارة العسكرية البريطانية وذلك بالتقدم بمطالب باهظة من أجل إرجاع السيطرة الإيطالية على المستعمرات. ولكن الرأى لدى الإيطاليين الأكثر حكمة والأكثر اعتدالا، ويضم هؤلاء بعض الذين كانت لهم سابقًا صلات بالمستعمرات كرجال أعمال وأصحاب أملاك فى المستعمرات .. الخ .. ويدرك أن العهد الذى كانت فيه المستعمرات ملك يمين دولة واحدة قد مضى، ويدرك إلى جانب هذا أن فى حالة إيطاليا المالية الراهنة، يحق للبلاد أن تتردد فى استئناف التزامات لا يمكن بحال من الأحوال القيام بها فى مثل النطاق المسرف الذى كان فى الماضى. ومع ذلك فأصحاب هذا الراى يريدون الاحتفاظ بالصلة الاستعمارية فى صورة من الصور، ويبدو أن ما يحفظ لهم ذلك أن تخضع ليبيا للوصاية سوءا كانت هذه فردية أم دولية طالما كان لإيطاليا نصيب فى هذه الوصاية.

وكان وفقًا لهذه الخطوط أن قدم السفير الإيطالى فى لندن (الدوق جلاراتى سكوتى) Gallarati Scotti إلى نواب وزراء الخارجية بلندن فى ١٩

نوفمبر ١٩٤٧ مطلب إيطاليا بوصايتها على ليبيا، وأريتريا والصومال وقد راح يؤكد أن إيطاليا كانت امتلكت هذه المستعمرات امتلاكًا شرعيًا نال تصديقًا دوليًا، وبنى المطلب الإيطالى هذا على الأعمال التى قامت بها إيطاليا فى هذه المستعمرات ومن أجلها، وعلى حاجة إيطاليا الإفريقية كمنفذ جرين من بلادهم.

الخطر على مستقبل ليبيا:

وعلى ذلك فقد كان واضحًا فى الوقت الذى حان فيه مجيء لجنة التحقيق الدولية إلى ليبيا أن ثمة تيارات معينة كانت تتقاذف البلاد، تهدد بتمزيق وحدتها، إذا أسفر "التحقيق" أو التعرف على رغبات الليبيين فى مصير أوطانهم - عن تأييد السياسة الإنجليزية التى قامت فى هذه الآونة، كما رأينا من الفصول السابقة، وكما يؤخذ مما جاء فى (مذكرات) الإدارة البريطانية العسكرية فى طرابلس الغرب كذلك، على أساس الاحتفاظ ببرقة تحت "الإشراف" أو السيطرة البريطانية سواء أتى ذلك عن طريق فرض وصاية منفردة بريطانية على برقة أم اشتركت بريطانيا فى أى نظام لوصاية دولية يفرض على هذا الإقليم وحده أو على ليبيا بأسرها، و١لك كله بدعوى التزام بريطانيا بالعهد الذى قطعته على نفسها من حيث عدم إدخال السنوسيين - الذين لم يزيدوا فى نظرها حسبما جاء فى (المذكرات) الآنفة عن أصحاب طريقة، والأمير السنوسى عن رئيس لهذه لطريقة فحسب - تحت السيطرة الأخرى ثانية. ومن قبيل تمزيق الوحدة كذلك أن تتاح للاتحاد السوفيتى الفرصة لوضع طرابلس الغرب تحت وصايته، فى نظير أن تنفذ بريطانيا ما وعدت به السنوسيين و "رئيسهم". وكان التيار الثانى أن تنال إيطاليا الوصاية على ليبيا بأسرها - وإذا تعذر ذلك بسبب "العهود" البريطانية - على طرابلس وحدها، وكان ذلك أحب الحلول وأقربها إلى قلب فرنسا التى قالت (المذكرات) - وقولها صحيح - إن الفرنسيين اتخذوا موقفًا لا تغيير ولا تبديل

فيه، يؤيدون وضع المستعمرات بأجمعها تحت وصاية إيطاليا وحدها، والسبب فى ذلك أن فرنسا تنتظر أن تنال ثمنًا على مزازرتها لإيطاليا، هو بقاؤها فى فزان التى ما كانت تنوى بحال إخلاءها والخروج منها. وأما التيار الثالث وهو أضعف التيارات إطلاقًا فكان وضع ليبيا تحت وصاية دولية، وهو اقتراح نال - كما رأينا - فى مبدأ الأمر تأييد الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذه لم تلبث أن انساقت وراء فرنسا فى تحبيذ وضع المستعمرات تحت الوصاية - أى السيطرة - الإيطالية. ولما كان هذا تأييدًا سفر الاستعمار بأبشع صورة من حيث أنه أخضع لدولة الاستعمار القديم فى ليبيا - على وجه الخصوص أمة جاهدت ضد المستعمرين الطليان سنوات عديدة وتكبدت خسائر فى الأرواح والأموال فادحة. ثم حاربت فى صفوف أعداء هؤلاء المستعمرين ضدهم، فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن تخفى هذه الصورة البشعة وراء اقتراح بتحديد مدة هذه الوصاية الإيطالية بعشر سنوات.

وصفوة القول أن التجزئة و الوصاية الأجنبية (الأوروبية، أو الأوروبية الأمريكية) هما كل ما كان ينتظر ليبيا فى حساب الدول الأربع الكبرى. ولم يمنع تنفيذ هذه الأغراض سوى اختلاف هذه الدول الأربع فيما بينها، وكان هذا الخلاف الذى ظهر من وقت مبكر، وعلى نحو ما شاهدناه، من أيام المؤتمرات التى عقدت لوضع مشروع المعاهدة مع إيطاليا وإبرام الصلح معها وللنظر فى مصير المستعمرات الإيطالية السابقة فى أفريقية، نقول إن هذا الخلاف الذى انتفى كل أمل فى نهاية أو تسوية بالتفام فيما بين هذه الدول وحدها، كان السبب الذى جعلها تسعى لمعرفة رغبات أهل البلاد - أو "سكانها" - فى مصير أوطانهم، وأرسلت لجنة التحقيق الرباعية إلى المستعمرات الإيطالية. وكان الخطر أن تلقى "الحلول" التى اقترحتها الدول، عند إجراء (التحقيق) والاستفتاء المنتظر قبولا لدى أهل البلاد أو لدى جماعات منهم. ولم يكن هذا الخطر وهما من الأوهام التى لا وجود لها،

ولكنه كان مائلا حقيقة بسبب السيطرة الفعلية التى كانت للإدارة العسكرية البريطانية فى مل من برقة وطرابلس الغرب، وللإدارة العسكرية الفرنسية فى فزان. ولقد أوضحنا فى الفصول السابقة كيف أنه للتغلب على هذا الخطر، اتفقت جهود حكومات الجامعة العربية وحكومة مصر - على وجه الخصوص - وهى من "الدول المعنية بالأمر" مباشرة على تنوير الراى فى جوانب قضية ليبيا المتعددة وجمع كلمة الليبيين حول مطلبى الاستقلال والوحدة وإبلاغ هذه المطالب إلى الدول وإذاعتها فى الأوساط الدولية، ثم أشرنا إلى أنه كان للتغلب على هذا الخطر كذلك أن تأسست هيئة تحرير ليبيا.

وعندما وصلت لجنة التحقيق إلى طرابلس فى ٦ مارس ١٩٤٨، كانت قد مضت أيام ثلاثة على وصول هيئة تحرير ليبيا برئاسة السيد بشير السعداوى إلى طرابلس (فى ٣ مارس سنة ١٩٤٨). واستأنفت الهيئة نشاطها فور وصولها. على أن الكلام عن نشاط الهيئة فى طرابلس سوف يكون موضوع الباب التالى (وهو الثالث) من أبواب هذا الكتاب، وأما الآن فسوف نتناول الكلام عن تأسيس هذه الهيئة التى بدأت النضال الجدى فى ليبيا من أجل وحدة البلاد واستقلالها.

الفصل الثالث

هيئة تحرير ليبيا

(١) أسباب تأسيسها

تمهيد:

تأسست هيئة تحرير ليبيا - كما سبق أن ذكرنا - لمحاولة جمع كلمة الليبيين على مطلبى الاستقلال والوحدة. وقد حدث تأسيسها خصوصًا بعد إبرام معاهدة الصلح مع إيطاليا فى فبراير ١٩٤٧، وصار متوقعًا أن تستفتى الدول الأربع الكبرى الموقعة على معاهدة الصلح الشعب الليبى كل تقف على رغباته الصحيحة فى مستقبل بلاده، وذلك قبل أن تصل هذه الدول إلى قرار نهائى - إذا استطاعت الاتفاق فيما بينها - بشأن المستعمرات الإيطالية السابقة، أو عرض قضية هذه المستعمرات على الجمعية العام لهيئة الأمم المتحدة إذا عجزت الدول الأربع عن الوصول إلى تسوية لها، وعلى ذلك فإنه لم يكد يمضى شهر واحد على توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا حتى بدئ فى تأسيس هيئة تحرير ليبيا، وتم ذلك فى ١٣ مارس ١٩٤٧.

ولكن صحب تأسيس الهيئة ظروف وملابسات كان لها ولا شك أثر ظاهر فى التعجيل بتكوينها، أو لها من ظهر من نشاط بين الأحزاب والهيئات التى تألف بعضها من مدة سابقة والبعض الآخر م وقت قريب فى طرابلس الغرب وبرقة، ومع أن الكلام عن نشاط هذه الأحزاب والهيئات سوف يجىء فى فصول الكتاب التالية. فتكفى الإشارة هنا إلى أن هذا "النشاط" فى مجموعه قد أوجد حالة من انقسام الراى خطيرة، سواء بين الأحزاب ذاتها فى طرابلس الغرب، أم بين هذه والهيئات القائمة فى برقة، أم بين الهيئات البرقراوية نفسها كذلك، وكان أبرز أسباب الخلاف ولا شك تلك التى دارت حول (موضوع الإمارة السنوسية) فكان الغرض من تأسيس هيئة تحرير ليبيا

مزدوجًا فى غـاياته المباشرة، وهى الوصول إلى تفاهم فى مـسألة الإمارة بين الجانبـين: محمد إدريس المهـدى السنوسى، والجانب الطرابلسى، وقد انعـقد الرجاء على أن يكون لجـهاد بشير السـعداوى وعلاقتـه التى لم تنقطع بالبلاد خلال السنوات التى قضـاها مبعدًا عنهـا بسبب الطغيان الفاشـستى، وصلاته برؤساء الأحزاب الطرابلسية، الأثر فى جـمع كلمة هذه الأحزاب حول مسألة الإمارة، فلا تكون (الإمارة السنوسية) الثغرة التى تنفذ منها الدول الطامعة فى اقتسام ليـبيا فيما بينها إلى تحطيم وحـدة ليبيا وتعطيل استقـلالها. وأما الغاية الثانيـة فهى أن تسوى هئيـة تحرير ليبـيا الخلافات التى ظهـرت بين الأحزاب الطرابلسية ذاتها، وأن تعمل على جمع كلمة الليبيين فى طرابلس الغرب أمام اللجـان المنتظر إرسالهـا لاسـتفـتاء الأهلين والوقـوف على رغـباتهم بشـأن مصائرهم، وقد توقع أهل البلاد والمشتغلون بقضية ليبيا وقتئذ أن الدول الأربع الكبرى سوف تبعث بلجان التحقيق إلـى المستعمرات الإيطالية السابقة، وذلك بوقت طويل قبل أن ينعقد مجلس نواب وزراء الخارجية وتيخذ قراره المعروف فى ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ بإرسال لجنة التحقيق إلى أريتريا وليبيا والصومال. وقد أخفـقت الأحزاب الطرابلسـية فى الاتفـاق على برنامج معـين للعمل تتـحد بفضله جـهود هذه الأحزاب، وتتوحد مطالـبهم أمام لجان التحـقيق المنتظرة، بحيث تقوم هذه المطالب على الاستقلال والوحدة.

ولذلك فقد كانت الأسباب التى أت إلى تأليف هيئة تحرير ليبيا ترتد فى أصولهـا فى الحقيـقة إلى الوقت الذى انهـزمت فيه جـيوش المحـور (إيطاليا وألمانيا) فى أفريقية الشماليـة، وطردت نهائيًا من ليبيا فى يناير ١٩٤٣. وذلك على اعتبار أن البحث الذى دار فى ذلك الحين بين الليبـيين أنفسهم فى مصير بلادهم كان مبعث الخلاف الذى ظهر حول (مـسألة الإمارة) المسألة التى تعتبر بحق الأصل الذى تفرعت عنه كل التطورات السياسـية التى حدثت بعد ذلك بما أسفرت عنه هذه التطورات من نتائج لا تزال تحكم "الوضع" فى ليبيا حتى

وقتنا الحاضر بل إن (مسألة الإمارة) هذه قد ظهرت منذ أن اشترك الليبيون فى القتال مع الحلفاء الديمقراطيين ضد إيطاليا بعد أن أعلنت هذه الحرب على هؤلاء الحلفاء الغربيين فى يونيه ١٩٤٠.

أصول مسألة الإمارة السنوسية:

لقد سبقت معالجة موضوع اشتراك الليبيين فى الحرب العالمية الأخيرة (الثانية) إلى جانب الحلفاء الديمقراطيين، وذلك فى كتابنا (السنوسية دين ودولة) الذى ظهر فى يونيه ١٩٤٨. وقد ذكرنا فى هذا الكتاب طائفة من الوقائع المتصلة بالموضوع منها: أن اجتماعًا عقد بالإسكندرية فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٩ منزل الأمير السيد محمد إدريس، وأسفر الاجتماع بعد مباحثات دارت ثلاثة أيام عن اتخاذ قرار بتفويض الأمير فى أن يقوم بمفاوضة الحكومة المصرية أو الحكومة الإنجليزية بشأن تكوين جيش سنوسى مهمته الاشتراك فى افتتاح الأقطار الليبية واسترجاع أرض الوطن عند دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا. وأكد المجتمعون وكانوا حواليل أربعين شيخًا من رؤساء الليبيين وزعمائهم الموجودين بمصر اختيارهم، (لسمو) السيد إدريس ووضعوا ثقتهم الكاملة فى شخصيته حتى يمثلهم تمثيلا كاملا فى كل ما يعرض من شئون ووقعوا على وثيقة بهذا المعنى فى ٢٣ أكتوبر ١٩٣٩. وقد أثبتنا هذه الوثقة فى الكتاب المذكور ونصها كالآتى: "بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله، قد اجتمع زعماء ومشايخ الجالية الطرابلسية البرقاوية المهاجرون بالديار المصرية فى اليوم السادس من شهر رمضان المعظم ١٣٥٨ بالإسكندرية وتشاوروا فى حالتهم الاستقبالية وقر قرارهم على انتخاب من يمثلهم فى كل الأمور ويعرب عن أرائهم، وبذلك وضعوا ثقتهم فى سمو الأمير السيد محمد إدريس النوسى الذى يمثلهم تمثيلا حقيقيًا لما له من المكانة الرفيعة فى نفوسهم حيث يرونه أحسن قدوة يقتدى بها. وقد قبل منهم ذلك على أن تكون هيئة منتخبة شورية مربوطة به ومربوط بها لتكون الإدارة المبلغة والمعربة عن

منتخبيـها وهى التى تمثل جميعهم تمثـيلا صحيحًا، وأن يعين وكـيلا لها يقوم مقامه فى حالة الغياب ويكون من أفراد الهـيئة فى حالة حضوره وللهيئة الحق فى تثبيـت هذا الوكيل أو رفضه بأغلبـية الأصوات. وعليه حرر هـذا التوقيع رؤساء القبائل الطرابلسـية البرقاوية. والمولى سبحانـه وتعالى يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه". والذين وقعوا على هذه الوثيقة كانوا من ترهونة، ومصراتة، وورفلة، وغيـريان، وبنغازى، والقصـور، والمنفه، والعواقـير، والبراعـصة، والعبيد، والمغـاربة، والحاسة، وغير ذلك من القبائل الطرابلسـية والبرقاوية، وبلغ عدد الموقعين واحدًا وخمسين شـيخًا، منهم عبد السلام الكزة، وصالح الأطيوش وعـبد الحيمـد العبار، وإبراهيم أحـمد الشريف السنيوسى، وعـبد الحميـد أو مطارى، ومحمد توفيق الغـريانى، وعون محمد سـوف، وأحمد شتيوى (السويحلى) ومحمد العيسوى أو خنجر.

والواقعة الثانية أن (جمعية الدفـاع البرقاوى) - التى أسسها أصلا السيد بشـير السـعداوى فى دمـشق فى عـام ١٩٢٨ - وكانت هذه تمثل المجـاهدين القدمـاء فى خارج القطر المصرى، لم تلبث بمجـدر أن علمت بخبر اجتـماع الإسكندرية أن عقدت اجتماعًا فى دمشق فى ١١ ديسمبر عام ١٩٣٩، أعلنت فيه تأييد "قرار إخوانم الطرابلسيين البرقاويين فى القطر المصرى بدون قيد ولا شرط. وكلفت الهـيئة - أى جـمعيـة الدفاع - تنظيم هذا القرار الإجـماعى للإعراب لسمو الأمير السيد محمد إدريس المهدى السنوسى عن الثقة التامة به والولاء الكامل له مـا دام متـمسكًا بكتـاب الله وسنة رسوله صلى الله عـليه وسلم...

والواقعة الثـالثة أنه عقب دخول إيطاليـا الحرب فى يونيه ١٩٤٠، وافق الإنجليـز على أن يبدأ "فـورًا تكوين فضـائل من القبـائل السنوسيـة العربـية لاسـترداد حريتهم واسـتخـلاص بلادهم من أيدى الإيطاليين الظلمـة وإعادة الاستـقلال مرة أخرى، وعلى ذلك فـقد دعا (الأمـير) السيد إدريس مـشايخ

القبائل وزعـماء المجاهدين الموجودين بالقطر المصـرى وأولئك الذين كانوا فى خارجه وذلك للاجتماع فى مكان بالقاهرة فى يوم ٨ أغسطس عام ١٩٤٠ من أجل المباحثة فـى تكوين هذه الفصائل السينوسية العـربية. وأعدت السلطات الإنجليزية مكانًا فى (جاردن سيتى) أحد أحياء القاهرة للاجتماع الذى بدأ قبل الموعد المعين بيوم واحد (٧ أغسطس)، وانتهى باتخاذ قرارات فى ٩ أغسطس عام ١٩٤٠ أثبتناها فى كتابنا السالف الذكر ونصها كالآتى:

١ - وضع الثـقـة فى دولة بريطانيـا العظمى التى مـدت يد المسـاعـدة لتخليص الوطن الطرابلسى البقاوى من براثن الاستعمار الإيطالى الغاشم.

٢ - إعلان الإمارة السنوسيـة والثقة التامة بالأمير السيـد محمد إدريس السنوسى المهدى المبايع له بالإمارة على القطرين.

٣ - تعيـين هيئة تمـثل القطرين: طرابلس وبرقة تكون مـجلس شورى للأمير المشار إليه.

٤ - خوض غمار الحـرب ضد إيطاليا بجانب الجيـوش البريطانية وتحت علم الإمارة السنوسية.

٥ - تعيين حكومـة سنوسية تدير الشئون اللازمـة فى الوقت الحاضر، مؤقتًا.

٦ - تعيين هيئة تجنيد يكون مقرها ضمن مقر الحكومة السنوسية.

٧ - التوسل لدى الحكومـة البريطانية بواسطة الأمير المـشار إليه بطلب المخصـصات اللازمة للتجنيـد ولإدارة الحكومة وتعيـين ميزانية خـاصة ونظام مؤقت مستمد من الميثاق الوطنى حسب عوائد وتقاليد العرب.

٨ - تقويض سـمو الأميـر بمراجعـة الدولة البريطانيـة لعقد الاتفـاقات والمعاهدات السيـاسية ولامالية والحربية الـتى توفى هذه الغاية وتضمن للوطن حريته واستقلاله.

ولقد كـانت هذه الوقائع ذاتها التى تخللت الفـترة بين ٢٠ أكتـوبر عام ١٩٣٩ و ٩ أغـسطس عام ١٩٤٠ هى منشـأ الخلاف الذى دار حـول مسـألة الإمارة السنوسية. بـين فريق من الطرابلسيين وبين البرقاويين المقـيمين بالقطر المصرى، وكان طبيعيًا أن ينبت هذا الخلاف فى القطر المصرى لأن الأمير الذى دار الخلاف حـول إمارته كـان مقـيمًا بمـصر، البلد الذى لجـأ إليه البـقاويون والطرابلسيون منذ الاحتلال الإيطالى لبـلادهم وخلال السنوات التالية كذلك، والمكان الذى شهـد مع سوريا نشاطهم من أجل تحـرير أوطانهم منذ هجرتهم من بلادهم، وكان قد مضى حوالى السبعـة عشر عامًا على أول بيعة بالإمارة قدمها الطرابلـسيون إلى الأمير السيد مـحمد إدريس فى سنة ١٩٢٢ وطد فى أثنائها الطليان أقدام استعمارهم فى ليبيا، ولم يكن ثمة ما يدعو فى هذه المدة إلى "التفكير" فى الإمـارة، ناهيك بإثارة النقاش حول خصائصهـا وشروطها والتزاماتها.

ولم يكن من شأن كتاب (السنوسية دين ودولة) التعرض لما صحب إثارة مسألة الإمارة منذ عام ١٩٤٠ من تيارات فى الرأى مختلفة، حيث أن الكتاب فى مـوضوع تشكـيل (الجيش الليـبى أو السنوسى) بـالذات، إنما قصـد إلى التدليل فحسب على اشتراك الليبـيين فى الحرب الدائرة كى يساهموا فى إنقاذ وطنهم، ولأنه كان من الخيـر إغفال الخوض فى مسـألة الإمارة ولما تنشر لجنة التحقـيق الرباعية تقريرها عن ليـبيا بعد، ومن المتـوقع أن تعهد الدول الأربع بمسالة المستعمرات الإيطالية السابقة للفصل فيها إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحـدة، وكذلك أغفل الكتـاب ذكر بعض الفظائع الأخـرى المتصلة مبـاشرة بموضوع الإمـارة، والتى ظهر أثرها فى اسـتفحـال الخلاف بين الليبـيين (من برقاويين وطرابلسيين) فى مـصر وفى ليبيا بمجرد أن صار متـوقعًا إرسال لجان التحقيق إلى المستعمرات الإيطالية الـسابقة لمعرفة رغبات أهلها - أو سكانها - فى مصير بلادهم.

من ذلك أن موضوع الإمارة كان من المسائل التى شغلت جديًا أذهان البرقاويين والطرابلسيين فى مصر منذ أن لاح فى الأفق احتمال دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا، واحتمال اشتراك الليبيين فى القتال ضد جيوش المحور، وكان الليبيون فى مصر بزعامة أميرهم السيد محمد إدريس قد توقعوا عند نشوب الحرب الإيطالية - الحبشية سنة (١٩٣٤ - ١٩٣٦) وتأزم العلاقات بين إيطاليا وإنجلترا بسبب هذه الحرب أن يالف منهم جيش لمحاربة الطليان إلى جنب إنجلترا فى ليبيا، ولكن الإنجليز لم يكن فى استطاعتهم وقتئذ إعلان الحرب على إيطاليا. فلم يلبث أن تجدد الأمل فى تحرير البلاد عند قيام الحرب العالمية الأخيرة.

وشكا فريق من المهاجرين الطرابلسيين بالقطر المصرى من أن دعاية واسعة يقوم بها "أنصار" السيد محمد إدريس لعقد البيعة بالإمارة له، وذلك استباقًا للحوادث وفى وقت يجب أن تتحد فيه الكلمة وتتضافر الجهود لتحقيق مقصد (المهاجرين) الأول بل والليبيين قاطبة، وهو إخراج إيطاليا من ليبيا. وكان مما أنذر ببذر بذور التفرقة وتوسيع شقة الخلاف أن رعاه (الإمارة) من البرقاويين اشترطوا على الطرابلسيين قبولها من غير قيد أو شرط أساسًا لأى إنفاق يبرم بين الجانبين. وكان من الطرابلسيين فى المهجر - أى مصر - الذين اعترضوا على هذا النشاط "غير الحكيم" - كما وصف آنئذ - المرحوم أحمدبك المريض، والسيد أحمد السويحلى (شتيوى). واقترح أحمد المريض على (الأمير) السيد محمد إدريس عقد الاجتماع الذى حدث فعلا بالإسكندرية فى ٢٠ - ٢٣ أكتوبر ١٩٣٩ للوصول إلى اتفاق يزيل أسباب الخلاف بين الطرابلسيين والبرقاويين، وأسفر الاجتماع عن التفويض اللذى خول السيد محمد إدريس الحق فى "تمثيل" أصحاب هذا التفويض "تمثيلا كاملا فى كل ما يعرض من شئون".

وكان المنتظر أن تنهى وثيقة (التفويض) الخلاف القائم، ولكن هذه

الوثيقة تضمنت علاوة على ذلك لالترتيب او النظام الذى يقوم عليه "تمثيل" السيد إدريس لهم، وهو نظام قيد هذا "التمثيل" يجعله مرتبطًا بهيئة شورية منتخبة من "زعمار ومشايخ الجالية الطرابلسية البرقاوية (المهاجرين) بالديار المصرية". فنصت وثيقة التفويض - كما رأينا على أن الأمير قبل منهم التفويض، على أن تكون منهم هيئة شورية منتخبة مربوطة به ومربوط بها لتكون الأداة المبلغة والمعبرة عن منتخبيها وهى التى تمثل جمعهم تمثيلا صحيحًا على أن هذه الهيئة الشورية المنتخبة المنصوص عليها فى الاتفاق لم تتألف فور التفويض أو قبول الأمير له، وظل الطرابلسيون الذين وقعوا هذا الاتفاق يشكون من ذلك ويفسرون الاتفاق بأنه إنما قام على قاعدة: الأمر شورى، والعمل مشترك، ومصلحة الوطن فوق الأشخاص، والإمارة موكول أمرها إلى الأمة الطرابلسية بعد الخرب نختار لما من تشاء وظلوا يشكون من أن الأمير لم يستشر أحداً منهم فى أى شأن من الشئون التى عرضت وذلك على وجه الخصوص بعد دخول إيطاليا الحرب فى الظروف التى عرفناها. ولقد استمر الحال على ذلك حتى أصدر السيد إدريس دعوته إلى الطرابلسيين (وإلى البرقاويين) ليحضروا ذلك الاجتماع الذى حدد لانعقاده بالقاهرة يوم ٨ أغسطس ١٩٤٠ للنظر فى تأليف (الجيش السنوسى)، وكان توجيه هذه الدعوة من الأمير رأسًا مع توقيع الكولونيل (برواملو) Bromlow الذى عين بعدئذ لقيادة الجيش السنوسى العامة - ودون إشراك أحد من ممثلى الطرابلسيين معه سعيًا فى اتشاع شقة الخلاف بين الجانبين.

وتفصيل ذلك أن كبار الطرابلسيين بالقطر المصرى لم يكن من رأيهم أولا تجنيد الليبيين (المهاجرين) للقتال مع الإنجليز فى ليبيا إلا إذا سبق ذلك تعهد مكتوب من جانب الإنجليز بأن ينال الليبيون حقوقًا محددة فى نظير معاونتهم لهم. كان من هذا الرأى أحمد السويحلى والمرحومان عون محمد سوف وأحمد المريض، ولم يشأ الإنجليز أن يتعهدوا بشىء وأرادوا أن يجرى

التجنيد على أساس دفع مرتب للمجند فحسب، شأن الليبيين المجندين فى ذلك شأن الجنود المرتزقة، الأمر الذى أغضب الطرابلسيين. ثم راح هؤلاء يشكون من أن الإنجليز الذين عجزوا عن تنفيذ مآربهم معهم، قد وجدوا بغيتهم لدى الجانب البرقاوى حيث نشط السيد صفى الدين السنوسى فى الدعوة بين (المهاجرين) الليبيين فى مصر للانضمام إلى الجيش الإنجليزى لقاء أجر معين، ثم لم يلبث أن بعث الأمير نفسه بالدعوة السالفة الذكر ليوم ٨ أغسطس ١٩٤٠.

وأخذ فريق الطرابلسيين على دعوة الأمير هذه أنها دعت "لتكوين فصائل من القبائل السنوسية العربية ففرت بين "السنوسية" والليبية كأنما شيئان مختلفان. وكان أقرب تفسير إلى الذهن لهذا "التعبير" ألذى أقل ما يوصف به أنه غير موفق، أن الأمير بالتفاهم مع الإنجليز، وقد تحلل الأول: (الأمير) من الارتباط بالهيئة الشورية التى نص عليها اتفاق التفويض فى ٢٣ أكتوبر ١٩٣٩، ولم يستشر أحداً من الطرابلسيين فى الدعوة التى أصدرها، وهذا بينما عجز الأخيرون: (الإنجليز) عن الوصول إلى اتفاق مع الطرابلسيين نقول إن الأمير بالتفاهم مع الإنجليز قد وجد لضمان سير الأمور فى هدوء ودون معارضة، أن يصف الفصائل المزمع تجنيدها بأنها من القبائل السنوسية، على اعتبار أن القبائل السنوسية تدين بالطاعة التامة للأمير، وبالصورة التى تجعل فى مقدوره الاتفاق باسمها فى أى أمر يشاؤه دون حاجة لمعرفة آرائها أو توقع أية معارضة من جانبها، ولا جدال مع هذا فى أن هذه الفرقة بين "السنوسية" وبين سائر القبائل الليبية، كانت مؤذنة من هذا الوقت المبكر بإلحاق قالأذى بمبدأ الوحدة الليبية، حيث يترتب على هذه التفرقة اعتبار القوات المحاربة إلى جانب الحلفاء جيوشًا سنوسية فحسب، واعتبار أن برقة وحدها دون طرابلس أو فزان - التى آزرت الحلفاء فى قتالهم ضد جيوش المحور وأن برقة وحدها - دون غيرها - هى التى يحق لها أن تنال عند النصر

فى صورة حقوق توعـد بها تعويضًا عن الجهود التى بذلتهـا والنضحيات التى تحملتـها. ومع ذلك فقـد ترتب على هذه "التفرقـة" أثر لا يقل فى خطورته (البـاشرة) عن هذا الأثر، هو أن فـريقًا من غـلاة الطرابلسيـين الذين عـرفوا لسبب أو لآخر بعـدائهم الشديد للإمارة السنوسية من أيام البيـعة الأولى قبل هذه الحوادث بأكثر من سـبعة عشر عامًا لم يلبثوا أن رأوا فـى عبارة "القبائل السنوسية" محـاولة مكشوفة لإظهار الطرابلسيين مجـرد أتباع للسنوسية. ولم يدر وقـتئـذٍ فى خلد هذا الفريق شـىء من الاحتـمالات البـعيـدة الأثر التى ذكرناها.

وكان مما زاد فـى شقة الخـلاف بين الجانبـين أن القرارات التى اتـخذها الجانب البرقاوى فى ٩ أغسطس ١٩٤٠، اشـتملت على مبادئ كانت فى نظر الجانب الطـرابلسى خطيرة، أو لهـا "إعلان الإمارة السنوسـية والثـقة التـامة بالأمير السيد محمد إدريس السنوسى المهدى المبايع له بالإمارة على القطرين، ولم يكن هناك فى نـظر الجانب الـطرابلسى مـا يدعو لإعـلان الإمـارة، لأن الحرب دائرة ولما يخرج الطاليـان بعد من ليبيا أو يسـتعيد الليبيـون حريتهم أو يتقرر استقلالهم حتى يبحثـوا - على حد رأيهم - فيما كانوا يعتبرونه الشكل والنظام الذى سوف يكون عليه الحـكم، وهو نظام أو شكل من سبق الحوادث محاولة تحديده قبل استقلال البلاد واستـشارة سائر مواطنيهم فى ليبيا ذاتها أو على الأقل فى طرابلس الغرب أضف غلى هذا أن قرار ٢٣ أكتوبر ١٩٣٩ وإن أكد ثقة أصحابه فى شخص الأمير وتفويضه فى التعبير عن آرائهم إلى آخر ما ورد بهذا القرار، فـإنه لم يتعرض لمسألة الإمـارة بل إن الجانب الطاربلسى لم يسع فى عـقد الاجـتمـاع الذى أسفـر عن اتخاذ هذا القـرار إلا ليضع حـدًا للدعاية التى كان يقوم بها أنصار الإمارة السنوسية من الجانب البرقاوى - على نحو ما سبقت الإشارة إليـه - وقد راح أنصار الإمارة فى قرارات ٩ أغسطس ١٩٤٠ يؤكدون الإمـارة السنوسية بقولهم فـى البند الرابع من هذه القرارات:

أن يخوض الجيش المؤلف من (المهاجر) غمار الحرب ضد إيطاليا بجانب الجيوش البريطانية "تحت علم الإمارة السنوسية".

وأما المبدأ الثانى الذى كان فى نظر الجانب الطرابلسى خطيراً فهو ان قرارات ٩ أغسطس أخذت بقاعدة تجنيد الليبيين للقتال إلى جانب الجيوش البريطانية من غير أن يسبق ذلك اتفاق مع بريطانيا تتعهد هذه بموجبه بأن تنال ليبيا فى نظير مساهمة أبنائها فى الحرب حقوقها المشروعة، وهذه الحقوق المشروعة هى الاستقلال ووحدة البلاد، فاقتصرت قرارات ٩ أغسطس على "وضع الثقة فى دولة بريطانيا العظمى" وبدلا من النص على أن يطالب من بريطانيا العظمى أن تتعهد بإعطاء هذه الحقوق المشروعة لليبيا، استمرت المادة الأولى من هذه القرارات تقول: "وضع الثقة فى دولة بريطانيا العظمى التى مدت يد المساعدة لتخليص الوطن الطرابلسى البرقاوى من براثن الاستعمار الإيطالى الغاشم، ثم تركت الادة الثامنة فى يد الأمير وحده الحق - بموجب تفويضه - فى "مراجعة الدولة البريطانية لعقد الاتفاقات والمعاهدات السياسية والمالية والحربية الت توفى هذه الغاية، وتضمن للوطن حريته واستقلاله". أما "الغاية" التى ذكرتها هذه المادة فقد أوضحتها المواد الخامسة والسادسة والسابعة، من حيث "تعيين حكومة سنوسية تدير الشئون اللازمة فى الوقت الحاضر مؤقتًا"، و "تعيين هيئة تجنيد يكون مقرها ضمن مقر الحكومة السنوسية، و "التوسل لدى الحكومة البريطانية بواسطة الأمير المشار إليه لطلب المخصصات اللازمة للتجنيد ولإدارة الحكومة، وتعيين ميزانية خاصة ونظام مؤقت مستمد من الميثاق الوطنى حسب عوائد وتقاليد العرب". ولم يجد الجانب الطرابلسى فى كل هذه النصوص ما يدل على أن الغرض من الاشتراك فى الحرب كسب حقوق الوطن الليبى بأسره أى برقة وطرابلس (ومع الأخيرة فزان) من حيث إعلان استقلال ليبيا والإبقاء على وحدتها، بل كان ظاهراً - فى نظرهم - من هذه النصوص أن الغرض الرئيسى من ناحية

الجانب البرقاوي من الاشتراك فى الحرب مع بريطانيا، وهو أن تعترف بريطانيا بصورة من الصور بالإمارة السنوسية، ولم يكن يتوقع الجانب البرقاوى عندما أدخر تعبير "القبائل السنوسية العربية" - كما جاء فى رسالته إلى "مشايخ القبائل وزعماء المجاهدين" بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٤٠، وهى التى يدعوهم فيها للاجتماع فى ٨ أغسطس، أو "حكومة سنوسية" أو حتى "إمارة سنوسية" بدلا من إمارة ليبية، أن اعتراف بريطانيا هذا إذا حصل سوف يشمل طرابلس الغرب وفزان كذلك، وعلى ذلك فهذه القرارات إلى جانب أنها سلمت بمطلب البريطانيين فيما يتعلق بتجنيد الليبيين وذلك دون الاشتراط بأن تحصل ليبيا على حقوقها المشروعة عند هزيمة العدو وإجلائه من أرضها فقد طعنت وحدة البلاد، ولم تأبه لمستقبل هذه الوحدة طالما تأيد فى المباحثات مع الإنجليز مبدأ (الإمارة السنوسية).

وأما المبدأ الخطير الثالث فى نظر الجانب الطرابلسى "فهو ما لابس قرارات ٥ أغسطس ١٩٤٠ من ظروف جعلت هذا الجانب يعتقد - سواء أكان محقًا أم مخطئًا فى اعتقاده - أن شوائب كثيرة من "التزوير والكذب"، قد شابت هذه القرارات.

من ذلك أن القرارات التى اتخذت فى ٩ أغسطس ١٩٤٠، صدرت باسم (الجمعية الوطنية الليبية)، وقال الجانب الطرابلسى: إن شيئًا لم يتأسس أبدًا باسم (الجمعية الوطنية الليبية) وإن الذين حضروا الاجتماع كانوا من الجانب البرقاوى فحسب، بل ومن الجانب الذى روج دائمًا لمسألة الإمارة بالذات. وقد حضر عند قرب انتهاء اجتماع يوم ٩ أغسطس من الطرابلسيين أحمد السويحلى (شتيوى) والمرحوم طاهر المريض، فلما قدمت إليهما "الوثيقة" التى تتضمن القرارات ووجداها لا تتحدث إلا عن (الإمارة السنوسية) وتغفل أى اشتراط على بريطانيا وحلفائها فى نظير تجنيد الليبيين، رفض أحمد السويحلى وطاهر المريض التوقيع عليها.

ومن ذلك أن الجانب البرقاوى أكد أنه قد نال وعوداً قاطعة من الإنجليز، هى التى تضمنتها (القرارات) السالفة الذكر، ووصف الجانب البرقاوى هذه القرارات بأنها (الشروط) التى تعد بها الإنجليز لهم، وكان هذا كلاماً وصفه الجانب الطرابلسى بأنه مجرد "تمويه". ودليل هذا الجانب على ذلك أن الجنرال ويلسون Wilson عندما حضر يوم ٩ أغسطس إلى مكان الاجتماع ألقى كلمة على المجتمعين قال فيها: إن اشتراككم مع قوات صاحب الجلالة فى سحق العدو المشترك هو تحرير لوطنكم واسترداد أملاككم وحريتكم واستقلالكم"، ثم أضاف أنه على استعداد لتزويد الجيش المجند من الليبيين بكل ما يلزمه من أسلحة وعتاد. وانتهى الأمر عند ذلك، ولم يعد البريطانيون بشيء إطلاقاً.

ولمسألة هذه "الوعود" البريطانية قصة طويلة، زادت من جفوة العلاقات بين جانبى المهاجرين (الطرابلسى والبرقاوى) فى القطر المصرى وقتئذ. فقد نفى البريطانيون أنفسهم وجود أية شروط بينهم وبين الأمير.

وتفصيل ذلك أن المرحوم عون محمد سوف (من الجانب الطرابلسى) لم يلبث أن كتب فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠ إلى مكتب الأراضى المحتلة Occupied Ememy Territory Administration يذكر ما يروج من "إشاعات" حول قرارات ٩ أغسطس ويعترض على توجيه الدعوة لعقد الاجتماع بتوقيع السيد محمد إدريس والكونولونيل (بروملو) الإنجليزى إلى الطرابلسيين "باسم مشايخ السنوسية"، لأن هذا - كما قال عون سوف - "مخالف للحقيقة"، وقال إن أحداً لم يتشاور مع الطرابلسيين قبل توجيه الدعوة إليهم عليتخلاف ما كان يجب فعله نزولا على أحكام الاتفاق الذى حصل فى ٢٣ أكتوبر عام ١٩٣٩، والذى أعطى بموجبه الأمير السيد محمد إدريس "التفويض" الذى عرفنا أنه كان "مربوطاً" باستشارة "الهيئة المنتجة" المنصوص على تكوينها فى نفس الوثيقة، وقد حرص عون سوف على إظهار أن امتناع الطرابلسيين لم

يكن مبعثه عدم الرغبة فى المساهمة مع الإنجليز ضد العدو المشترك، ولكن الاحتجاج على إغفال الأمير للاتفاق الذى حدث فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٩ بينه وبينهم وكان أساس التفويض الذى أعطى له. وعندما دار النقاش بعد ذلك فى محتويات هذه الرسالة وفى موضوع قرارات ٩ أغسطس عام ١٩٤٠ بين عون سوف ورئيس مكتب الأراضى المحتلة (الإنجليزى) وكان ضابطًا برتبة (يوزباشى أو كابتن)، والمرحوم عمر فائق شنيب (من الجانب البرقاوى) أكد الضابط الإنجليزى أنه لا توجد أية شروط بين الإنجليز وبين السيد إدريس، لا تلك التى تضمنتها قرارات ٩ أغسطس فى بنودها الثمانية ولا غيرها، بل وزاد على ذلك أن ليس (للسيد إدريس) صفة الإمارة عندهم". وتخلص عمر شنيب من الموقف عندما سئل عن مصدر هذه "الشروط" بقوله: إن السيد إدريس قد بعث بها إليه.

ولقد نهضت هذه المسألة دليلا على أنه للمحافظة على صالح الوطن ولمنع تشتت كلمة الليبيين (المهاجرين) يجب أن تبذل الجهود لإقامة ذلك النظام الشورى الذى نص عليه قرار ٢٣ أكتوبر عام ١٩٣٩، فبعث فريق من الجانبين (الطرابلسى والبرقاوى) برسالة إلى "صاحب السيادة . . السيد محمد إدريس المهدى السنوسى" موقعًا عليها من عون سوف وأحمد الشتيوى (السويحلى) والطاهر المريض ومحمد توفيق الغريانى (وهم طرابلسيون وصالح الأطيوش، وعبد الحميد العبار، وسعد الله النمر، وأحمد مفتاح، ونصر عبد السلام الكزة، وسعيد جربوع (وهم برقاويون)، وذلك فى ٣ يناير ١٩٤١، يلتمسون "اجتماع المجلس الاستشارى التنفيذى المنصوص عنه فى المادة الثالثة من محضر اجتماع ٩ أكتوبر عام ١٩٣٩ وذلك نزولا على إرادة أعيان البلاد والبحث المسائل الهامة التى يتطلبها الموقف، وهو الهيئة المنتجة التى ذكرها قرار ٢٣ أكتوبر. ويقول صاحب (الكتاب الأبيض) إن جواب السيد على ذلك "مشافهة" كان: "أما البرقاويون فلهم الحق فى تشكيل هذا

المجلس لأنهم قدموا المعاونة لبريطانيا، وأما الطرابلسيون فلا حق لهم فى ذلك لأنهم لم يقدموا شيئًا، ولا يمكن الاتفاق معهم إلا بعد التجنيد".

وقبول الأستاذ عبد السلام على المهدى أحد الذين عاصروا هذه الحوادث، وكان صاحب دور فيها، فى تفسير الطرابلسيين منذ أن بدأت الاتصالات لإنشاء (الجيش السنوسى): إنه بعد أن قبل الأمير السيد إدريس فكرة التعاون مع الإنجليز لتطهير البلاد من البر الإيطالى، "وجمع أتباعه من مشايخ القبائل والعشائر الليبية المهاجرين فى مصر، وطرح عليهم الأمر" لم يلبث أن "تلقفه" هؤلاء "بدورهم بحماسة منقطعة النظير . . . بقصد القضاء على العدو الألد". ويذكر الأستاذ المهدى ما حدث فى اجتماع ٧ أغسطس عام ١٩٤٠ - وكان من الذين حضروه - فيقول: إن الجنرال ويلسون قائد عام القوات المتحالفة فى الشرق قد اجتمع فى هذا اليوم بالسيد محمد إدريس السنوسى وبصفوة مشايخ القبائل البرقاوية الطرابلسية المهاجرين فى مصر على هيئة مؤتمر واستقر رأى المؤتمرين على وضع الخطوط الرئيسية لخطة التعاون بين الليبيين والقوات المتحالفة فى العمليات العسكرية واستطلاع مواقع العدو وتأليب القبائل البدوية الليبية للانقضاض على الطليان وعرقلة نقل إمداداتهم الحربية.

ثم يصف الأستاذ المهدى الخلاف الذى حدث فيقول: "وفى ذلك الاجتماع أثار بعض الطرابلسيين - وقد كانوا يمثلون الأقلية فى هذا المؤتمر - اعتراضًا حول هذا التعاون المقترح وطلبوا قبل أن يسروا فى ركب إخوانهم البرقاويين ويصادقوا على أسس هذا التعاون أن يقرر الحلفاء من الآن مصير البلاد الليبية وأحقيتها فى التمتع بالحرية والاستقلال. وقد أجاب الجنرال ويلسون على هذا الاعتراض بأن ليبيا تعتبر طبقًا لقرار عصبة الأمم بلادًا تابعة لإيطاليا، وبحسب قواعد القانون الدولى العام ليس فى الإمكان تغيير وضعية البلاد قبل معاهدة الصلح". وقد ردد الإنجليو نفس هذه الحجة بعد ذلك، فيقول الأستاذ المهدوى إن المستر (كمينج) Cumming والى برقة فى بيان له

نشرته جريدة بنغازى فى ٣٠ يوليو ١٩٤٤، لم يلبث أن "وجه الأنظار إلى أنه لا يصعب على العقول الرزينة فهم الموقف إذا تذكروا أن القانون الدولى يقضى بعدم إمكان تغيير وضعية البلاد قبل معاهدة الصلح.

ولكن هذا "المنطق" على حد قول الأستاذ المهدوى - لم يقنع "إخواننا الطرابلسيين الذين حضروا هذا الاجتماع". "لا لإيمانهم بصواب وجهة نظرهم - كما استمر يقول - ولكن لأن لهم اعتراضات شخصية أخرى أخفوها فى الاجتماع ولم يقووا على إثارتها، ثم صرحوا بها فى المباحثات التى دارت بعد ذلك للتوفيق بين وجهات النظر وثبت من الأحداث التى توالت بعد ذلك أنها الدافع الحقيقى الذى حال بينهم وبين إقرار هذا التعاون المقترح".

وعلى ذلك فقد "وقع السيد محمد إدريس السنوسى وأتباعه من البرقاويين على الميثاق الوطنى المتضمن أسس تعاون الليبيين مع القوات المتحالفة فى العمليات الحربية التى توشك أن تدور رحاها فى الأراضى الليبية بغية قهر العدو المشترك وطرده من ليبيا وتحريرها، وامتنع الإخوان الطرابلسيون عن التوقيع على الميثاق" وكان هذا بجلسة ٨ أغسطس ١٩٤٠.

ويعزو السيد عبد السلام المهدوى امتناع "الزعماء الثلاثة" الطرابلسيين، وهم عون بن سوف، وطاهر أحمد المريض، وأحمد شتيوى (السويحلى)، عن التوقيع على الميثاق الوطنى، وعن التعاون مع إخوانهم البرقاويين إلى تحريض محمد توفيق الغريانى وطاهر أحمدالزاوى، وقد بعث الأستاذ المهدوى بهذه التفصيلات إلى الكاتب من الإسكندرية بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٥٤ فى صورة مذكرة بعنوان: "كيف نشأت فكرة التعاون بيننا وبين الإنجليز، وكيف كان من أثرها تشكيل وحدات الجيش السنوسى" وفى هذه الرسالة يقول الأستاذ المهدوى: إن المسئول عن الموقف الذى اتخذه هؤلاء كان السيد عبد الرحمن عزام.

وأيا كان الأمر، فقد كانت المبررات التى استند عليها الطرابلسيون فى موقفهم سديدة، من حيث ضرورة "اجتماع المجلس الاستشارى التنفيذى المنصوص عليه فى المادة الثالثة من محضر اجتماع ١٩ أكتوبر ١٩٣٩، وأن يحصل الليبيون على ما يطمئنهم على مصير بلادهم قبل الاشتراك إلى جانب الحلفاء فى العمليات العسكرية المنتظرة فى ليبيا. ولكن "الأحداث، - كما يقول الأستاذ المهدوى - لم تلبث أن أثبتت - وعلى نحو ما صار يبدو لكثيرين وقتئذ - أن معارضة "الزعماء الثلاثة" الطرابلسيين، لم تكن معارضة جدية، أو أنها مستندة على "مبادئ" معينة حاسمة.

وقد يكون صحيحًا ما ذكره صاحب (الكتاب الأبيض) عن جواب السيد محمد إدريس، على المطلب الذى تقدم به رؤساء الطرابلسيين والبرقراويين معًا إليه فى ٣٠ يناير ١٩٤١ يلتمسون "اجتماع المجلس الاستشارى التنفيذى". من أن البرقاويين وحدهم هم الذين يحق لهم أن يطلبوا ذلك، وقد يكون الطرابلسيون على حق فى رفضهم التعاون مع الإنجليز قبل أن يحصلوا على وعد قاطع من هؤلاء بتحرير بلادهم واستقلالها بعد طرد الطليان منها، وقد يكون - لذلك - جديراً بالاعتبار لهذين السببين أن يظل الرؤساء الطرابلسيون ممتنعين عن الاتحاد مع مواطنيهم البرقاويين، ويرفضون الموافقة على تأسيس (الجيش السنوسى)، ولكن "المبررات" التى استند عليها هؤلاء فى موقف الانشقاق على مواطنيهم لم تلبث أن انهارت من أساسها عندما تأسس بالفعل (المجلس الاستشارى التنفيذى) من جهة، وقبل الرؤساء الطرابلسيون أن يتأسس مكتب لتجنيد مواطنيهم الطرابلسيين للاشتراك فى العمليات العسكرية مع الإنجليز، ومن غير أن يصدر من جانب هؤلاء أى تصريح يطمئن الطرابلسيين على مصير أوطانهم من جهة أخرى.

أما عن الأمر الأول: فقد بادر الأمير السيد محمد إدريس إلى تشكيل (المجلس الاستشارى) المطلوب فى القاهرة فى ٧ يوليه ١٩٤١، على أن يتألف

من "أعضاء طرابلسيين وبرقاويين، واستند السيد محمد إدريس السنوسى "أمير برقة وطرابلس الغرب" فى قراره تشكيل المجلس على أمور ثلاثة جديرة بإمعان النظر، أولها: أن سيادته اعتمد فى حقه أن يفعل ذلك على المبايعة الصادرة له بالإمارة من المؤتمر الوطنى البقاوى المنعقد ى (أجدابية) فى عام ١٩٢٠ ثم المبايعة الصادرة له بالإمارة كذلك من المؤتمر الوطنى الذى عقده الطرابلسيون فى (مسراتة) فى ٣ ذى الحجة ١٣٤٠ (٢٨ يوليه ١٩٢٢)، وثانيهما: أن تشكيل المجلس الاستشارى كان بناء على ما جاء بالوثيقة التى وقعها فى ٦ رمضان ١٣٥٨ (٢٣ أكتوبر ١٩٣٩) الحاضرون من رؤساء الطرابلسيين والبرقاويين فى اجتمع فيكتوريا برمل الإسكندرية، حيث اشترط الذين فوضوا السيد محمد إدريس فى "تمثيلهم" أن تتألف "هيئة منتخبة شورية مربوطة به ومربوط بها . . . " وهو التفويض كذلك الذى أقره المهاجرون فى خارج القطر المصرى وخصوصًا فى دمشق، حيث بادرت (جمعية الدفاع الطرابلسى البرقاوى) برئاسة بشير السعداوى مؤسسها بمجرد أن وصلتها أخبار اجتماع الإسكندرية بعقد اجتماع فى دمشق فى يوم ٢٩ شوال ١٣٥٨ (١١ ديسمبر ١٩٣٩)، وقد جاء فى تأييدها لما فعله إخوانهم بالقطر المصرى، أن جمعية الدفاع الطرابلسى البرقاوى قد اطلعت على صورة القرار الموقع عليه من زعماء ورؤساء المجاهدين فى القطر المصرى، فوجدت: "أن جميع الزعماء ورؤساء القبائل وكبار المجاهدين بدون استثناء انفقت كلمتهم وتعاهدوا جميعًا على ان يدينوا بالولاء والطاعة والإخلاص لسمو الأمير محمد إدريس المهدى السنوسى، وأنهم عقدوا عليه الآمال فى حالهم ومستقبلهم ليمثل أمام الحكومات والسلطات والهيئات أمانى القطر الطرابلسى البرقاوى تمثيلا حقيقيًا صحيحًا، ويتكلم باسم الجميع فى أن تكون له هيئة منتخبة منهم وله نائب يقوم مقامه عند مسيس الحاجة. وتليت التوقيعات فتبين أنها توقيعات من بأيديهم الحل والعقد فى القطر الطرابلسى البرقاوى من الأحرار الذين عاهدوا الله على الدفاع عن الوطن وحقوق الأمة. فكان لما

جاء فيه من الغاية السامية أبلغ الأثر فى نفوس الجميع لأنه حقق رغباتهم الصادقة فى توحيد الكلمة، وبرهن على ثبات هذه الأمة فى المطالبة بحقوقها وولائها لأميرها المحبوب. ولما كان الأمير المشار إليه مبايع له بالإمارة أولا وآخرًا، وهو محط آمال الجميع فى الحاضر والمستقبل لإخلاصه للوطن ودفاعه المجيد عنه، ولا يوجد من يشذ عن آرائه الصائبة ولا من يخالفه فى التضحية بالنفس والنفيس فى سبيل سعادة الوطن والأمة وإعلاء كلمة الله، قرر الجميع تأييد قرارر إخوانهم الطرابلسيين لابرقاويين فى القطر المصرى بدون قيد ولا شرط، وكلفت الهيئة تنظيم هذا القرار الإجماعى للأعراب لسمو الأمير محمد إدريس المهدى السنوسى عن الثقة التامة به والولاء الكامل له، ما دام متمسكًا بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، متخذًا التأهيبات اللازمة للقيام بعمل جدى حين تدعو الظروف إليه. وهذه توقيعنا تشهد أمام الله والوطن والأمة بعهدها هذا ومن ينكث فإنما ينكث على نفسه والله ولى الجميع.

وأما ثالث الأمور الجديرة بالملاحظة، فهو أن الأمير بنى قراره كذلك على ما "عرضه" عليه رؤساء القبائل وزعماء البلاد، أى أن هذا القرار ذاتهه مستند على مبدأ (الشورى) وهو المبدأ الذى نادى به دائمًا الليبيون فى كل القرارات التى اتخذوها منذ اجتماع فيكتوريا بالإسكندرية فى أكتوبر ١٩٣٩.

وبناء على ذلك وفى ضوء (الميثاق الوطنى) المبرم فى القاهرة فى يومى ٧، ٨ أغسطس ١٩٤٠ بشأن تنزيم التعاون بين الليبيين والأنجليز، صدر الأمر بتشكيل المجلس الذى سمى (مجلسًا استشاريًا أعلى)، ويتكون الأمر من مواد أربع، أهم ما يعنينيا فيها أنها نصت على أن يتألف المجلس من أعضاء برقاويين وطرابلسيين بقيت أسماؤهم فى كشف مرفق بالأمر الصادر نفسه بتشكيل المجلس، وعددهم اثنى عشر عضواً، كان من بينهم الرؤساء الطرابلسيون الثلاثة: عن بن سوف، وطاهر أحمد المريض، وأحمد شتيوى (السويحلى)، وكذلك اثنان من أصل طرابلسى هما حسين عبد الملك وعلى

لاغا، وكلاهما أصلا من (مسراته)، أما الباقون فبرقاويون، وهم: على باشا صالح العادبية، وعبد السلام على المهدى، وصالح باشا لطيوش، ونصر عبد السلام الكزة، وعبد الجليل سيف النصر، وعبد الحميد العبار، وبوقدوربو بريدان. وفضلا عن ذلك فقد أكد هذا الأمر سريان قرارات المجلس الاشتارى "على جميع طبقات الأمة البرقاوية الطرابلسية، بعد التصديق عليها من الأمير المبايع له من القطرين برقة وطرابلس. وواضح من هذا كله أن مهمة المجلس الاستشارى الأعلى لم تكن مقصورة على الشئون المتصلة (بالجيش السنوسى). حقيقة نصت المادة التى وصفت اختصاصات المجلس بأنها النظر فى كل ما يمس شئون بلاد برقة وطرابلس الغرب على أن مهمة المجلس هى كذلك "تنمية العلاقات الوطيدة بيننا وبين حليفتنا بريطانيا العظمى، وبذل المعونة الصادقة فى سبيل تحرير بلادنا من نير الذل والاستعباد"، ولكن الاشتراك فى الحرب إلى جانب الحلفاء عن طريق (الجيش السنوسى)، ليس وحده السبيل إلى تنمية العلاقات مع بريطانيا، أو إلى تحرير البلاد من الذل والاستعباد، بل كان من المنتظر إذا اتحدت كلمة الطرابلسيين والبرقاويين فى هذه "الجبهة" لم يعترض الإنجليز أنفسهم على تكوينها، أن يستطيع هذا المجلس الاستشارى الأعلى أن يتخذ لنفسه من "الاختصاصات" بوصفه الممثل الحقيقى للمواطنين الأحرار من أهل ليبيا تحت لواء أميرهم الشرعى، ما يجعله قادرًا على انتزاع تلك الوعود أو التصريحات التى ظل الرؤساء الطرابلسيون يطالبون بانتزاعها من الإنجليز لتطمينهم سلفًا على مصير أوطانهم قبل أن يتحدوا فى العمل مع إخوانهم من أهل برقة.

وهكذا، فمع أن تشكيل المجلس الاستشارى كان الطلب الذى أصر على تحقيقه الرؤساء الطرابلسيون من أيام اجتماع فيكتوريا فى أكتوبر ١٩٣٩، وظل إرجاء تأليفه مبعث الخلافات الرئيسى بين الفريقين، ومع أنه كان من المنتظر إذا نجح المجلس فى إظهاره قوة (الليبيين) الذين يعملون مع أميرهم واتحادهم، أن يظفر هؤلاء بوعود أو بتصريحات من (حليفتهم) بريطانيا فى

صالح بلادهم، فقد تغيب الرؤساء الطرابلسيون الثلاثة عن الاجتماع الذى انعقد عقب صدور الأمر بتشكيل المجلس الاستشارى الأعلى فى ٧ يوليه ١٩٤١، ونحن ننشر فيما يلى الأمر الصادر بتشكيل هذا المجلس، ثم محضر أولى جلساته، وذلك قبل المضى فى استكمال قصته، وتتبع الخلاف بين "أعضائه" الطرابلسيين - المتغيبين - وزملائهم البقراويين.

الأمر رقم (١)

الصادر بتشكيل المجلس الاستشارى الأعلى

نحن محمد إدريس المهدى السنوسى أمير برقة وطرابلس الغرب بعون الله

بناء على المبايعة الصادرة إلينا فى المؤتمر الوطنى المنعقد فى مدينة أجدابية من زعماء ومشايخ وممثلى برقة عام ١٩٢٠ ميلادية بامارتنا على هذه البلاد.

وبناء على المبايعة الصادرة إلينا فى المؤتمر الوطنى المنعقد فى مدينة مسراتة من زعماء ومشايخ وممثلى بلاد طرابلس الغرب فى ٣ ذى الحجة سنة ١٣٤٠ هجرية بإمارتنا على هذه البلاد.

وطبقًا للقرار الصادر برمل الإسكندرية فى ٦ رمضان المعظم سنة ١٣٥٨هـ من زعماء ومشايخ البلاد البرقاوية والطرابلسية المهاجرون بالديار المصرية والمصدق عليه بتاريخ ٢٩ شوال سنة ١٣٥٨ هـ من زعماء ومشايخ البلاد المهاجرين فى سوريا وفلسطين وشرق الأردن بمبايعتنا على بلاد برقة وطرابلس الغرب على أن تكون لنا هيئة استشارية تشاطرنا الإشراف على شئون البلاد:

وبعد الاطلاع على الميثاق الوطنى المبرم بالقاهرة فى يومى ٧، ٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ بتنظيم علاقاتنا الودية الوثيقة مع حليفتنا بريطانيا العظمى وبتأليف قوات عسكرية وطنية فى سبيل تحرير بلادنا برقة - طرابلس الغرب.

ونظراً لما تقضى به علينا الظروف الدقيقة التى تجتازها بلادنا العزيزة اليوم.

وبناء على ما عرضه علينا حضرات رؤساء القبائل وزعماء البلاد.

قررنا بمشئة الله ما يلى:

مادة (١) يشكل تحت رئاستنا مجلس استشارى أعلى من زعماء ورؤساء القبائل ومشايخ الجالية البرقاوية الطرابلسية فى مصر والأقطار العربية والإسلامية المبينة أسماؤهم بالكشف المرفق بهذا.

مادة (٢) يتولى هذا المجلى النظر فى كل ما يمس شئون بلاد برقة وطرابلس الغرب وماونتنا فى السهر على مصلحة وسعادة الوطن الليبى وتنمية العلاقات الوطيدة بيننا وبين حليفتنا بريطانيا العظمى وبذل المعونة الصادقة فى سبيل تحرير بلادنا من نير الذل والاستعباد.

مادة (٣) لهذا المجلس الحق فى ضم من يرى فيه الجدارة والإخلاص والهمة الوطنية للتعاون مع أعضائه على القيام بالأعباء الخطيرة الملقاة على عاتقهم، كما أن له الحق فى الاستعانة بمن يقع عليه اختياره من ذوى الرأى والحصانة والحنكة من المستشارين والخبراء والفنيين.

مادة (٤) تسرى قرارات هذا المجلس على جميع طبقات الأمة البرقاوية الطرابلسية بعد التصديق عليها منا.

صدر بسراى الزمالك بالقاهرة فى ١٢ جمادى الآخر سنة ١٣٦٠ هـ.

الموافق ٧ يوليه سنة ١٩٤١ م.

محمد إدريس المهدى السنوسى

(إمضاء)

عضو المجلس المقرر (عبد السلام على المهدى - إمضاء)

مرفق (١)

المجلس الاستشارى الأعلى

لإمارة برقة طرابلس الغرب

أعضاء المجلس المعينون بالأمر الصادر بتاريخ ٧ يوليه سنة ١٩٤١

أمر أميرى رقم (١)

حضرة العضو المحترم على باشا صالح العابدية.

حضرة العضو المحترم عبد السلام على المهدى

حضرة العضو المحترم صالح باشا لطيوش

حضرة العضو المحترم نصر عبد السلام الكزة

حضرة العضو المحترم عبد الجليل سيف النصر

حضرة العضو المحترم عبد الحميد العبار

حضرة العضو المحترم بوقدور بوبريدان

حضرة العضو المحترم عون بن سوف

حضرة العضو المحترم طاهر أحمد المريض

حضرة العضو المحترم أحمد شتيوى

حضرة العضو المحترم حسين عبد الملك

حضرة العضو المحترم على الاغا

٢ - مضبطة

الجلسة الأولى للمجلس الاستشارى الأعلى لإمارة برقة طرابلس الغرب

عقدت الجلسة الافتتاحية فى يوم الاثنين المبارك ١٢ جمادى الآخر سنة ١٣٦٠ الموافق ٧ يوليه سنة ١٩٤١، الساعة الخامسة والدقيقة العشرين برئاسة

obeikandl.com

حضرة صاحب السمو الأمير الأعلى للمجلس، ونودى على الأعضاء فتبين أن عدد الغائبين خمسة هم: حضرة على باشا صالح العابدية وقد أذن له سمو الأمير بالسفر إلى شرق الأردن بإنجاز مهمات تتعلق بخدمة قضية الوطن العامةلمدة شهر من تاريخ سفره، ثم حضرات: عبد الجليل سيف النصر بك، وطاهر المريض أفندى، وعون بن سوف، وأحمد شتيوى أفندى، وهؤلاء لم يستصدروا تصريحات بتغيبهم عن المجلس، وقد نمى إلى الهيئة أن الذى حال بين حضرة عبد الجليل سيف النصر بك وبين حضوره فى هذه الجلسة مرضه الفجائى، لذا فقد قرر المجلس أن يبعث لحضرته بكتاب استفسار عن صحته مع تمنياته الخالصة بالشفاء العاجل. أما الثلاثة المتغيبون الآخرون فقد فوض المجلس سمو الأمير فى اتخاذ ما يراه بشأنهم، فقرر سموه أن تترك لحضراتهم فرصة أخرى مداها شهر واحد يتبين فى خلالها موقفهم. تليت على الأعضاء صيغة اليمن القانونية فوافقوا عليها بالإجماع، وقاموا بتأديتها ونصها كالآتى:

أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصًا لوطنى برقة طرابلس الغرب وأن أتفانى فى سبيل خدمته وإسعاده وأن أ:ون مخلصًا لأميره المفدى السيد محمد إدريس المهدى السنوسى، وأن أخلص الشورى لسموه وأن أحافز على سرية ما يدور فى هذا المجلس من مداولات" "وأن أقر ما يصدره من قرارات والله تعالى على ما أقول شهيد".

وهنا اعترض حضرة العضو المحترم عبد السلام الكزة أفندى على لافقرة الأخيرة من هذا القسم وهى: (وأن أقر ما يصدره من قرارات)، فأفهم حضرته بأن الغرض من هذه الفقرة هو تعهد العضو المحترم قرارات المجلس التى يصدرها بأغلبية الأصوات ولو لم يكن من الموافقين عليها، وهذا ما يطابق لقانون المجالس الشورية، فاقتنع حضرته بذلك ووافق على صيغة القسم، وقام بتأديتها مع باقى الأعضاء.

ثم تليت أسماء هذا المجلس، هم: على باشا العابدية، وعبد السلام

على المهدوى، وصالح باشا لطيوش، ونصر عبد السلام الكزة، وعبد الجليل بك سيف النصر وعبد الحميد العبار، وعون بن سوف، وطاهر المريض، وحسين عبد الملك، وأحمد شتيوى وعلى لاغا، بوقدور بوبريدان، فوافق الحاضرون عليهم ولم يقدم ضد أحدهم مطعن، على أن يعفى حضرة عبد السلام على المهدى من التوقيع على قرارات الهيئة حفظًا على واجبات وظيفته بالحكومة المصرية. وتنازل كل من عبد الجليل سيف النصر وعبد السلام على المهدوى بمحض إرادتهما عن حقهما فى المكافآت المالية التى تصرف إلى الأعضاء من المكتب السنوسى.

تلا حضرة عبد السلام المهدوى العضو المقرر الأمر الصادر بتشكيل هذه الهيئة وبعد المناقشة فى اختصاصات الهيئة وافق الأعضاء بالإجماع على مشروع الأمر الصادر بتشكيل المجلس - وانتقل الأعضاء غلى جدول الأعمال، فعرض سمو الأمير ما تضمنته العريضة المرفوعة لسموه بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٤١ من حضرات أعضاء الهيئة بالتماس المفاوضة فى إعادة جوازات المرور للذين سحبت منهم من المواطنين الليبيين القاطنين بالصحراء الغربية وباتخاذ الاحتياطات اللازمة لتدبير مأوى لسكان مريوط والجهات الخطرة من الليبيين عند وقوع حالة الطوارئ، وبالتماس توفير الراحة لمرضى الجيش السنوسى الموجودين بمستشفى الهنود بالهرم، وبطلب أتباع مبدأ المساواة فى منح الإعانات المالية لأفراد اللاجئين الليبيين الذين هبطوا مصر بعد الزحف الألمانى الإيطالى - فأبدى سمو الأمير أن المخابرات لا زالت مستمرة بين سموه وبين الهيئات الرسمية المختصة فى صدد تحقيق هذه الرغبات جميعها، وسيفضى سموه إلى المجلس بما ستسفر عنه مساعيه الحثيثة فى هذا السبيل وعند انتهاء المناقشة هتف الأعضاء بحياة الوطن وبحياة سمو الأمير، ورفعت الجلسة الساعة ٨ والدقيقة ٣٥ على أن تعقد الجلسة الثانية الساعة ٥ من مساء باكر الثلاثاء الموافق ٨ يوليه سنة ١٩٤١.

الأعضاء الرئيس

وهكذا أسقط المجلس الاستشارى الأعلى بالصورة السالفة الذكر حجة الرؤساء الطاربلسيين الذين قال عنهم الأستاذ عبد السلام المهدوى إنهم ثلاثتهم: عون سوف، والطاهر المريض، وأحمد السويحلى، كانوا واقعين تحت تأثير محمد توفيق الغريانى. وطاهر أحمد الزاوى، فى معارضة العمل المشترك مع أقرانهم البرقاويين برئاسة الأمير السيد محمد إدريس السنوسى.

على أن الحجة الثانية التى اعتمد عليها هؤلاء فى الاختلاف مع زملائهم على العمل إلى جانب الحفاء، والموافقة على تشكيل الجيش السنوسى ما لم يسبق ذلك تصريح ووعد من جانب بريطانيا يطمئن الليبيين على مصير بلادهم محررة من كل سيطرة أجنبية، ومتمتعة باستقلالها وحريتها - نقول إن هذه الحجة لم تلبث أن سطقت هى الأخرى كذلك عندما نزل الرؤساء الطرابلسيون عن هذا "المبدأ"، وطلبوا من الإنجليز أن ينشئوا لهم "مكتبًا" للتجنيد منفصلا عن المكتب (الجيش السنوسى) - الذى كان قد تأسس بالقاهرة منذ ١٢ أغسطس ١٩٤٠، أى بعد قرارات ٩ أغسطس المعروفة بثلاثة أيام فقط - وأجابهم هؤلاء إلى رغبتهم وفتحوا لهم مكتبًا للتجنيد بالحلمية الجديدة فى القاهرة، لإمدادات القوات المحاربة الحليفة فى جبهة ليبيا بالمتطوعين "الطرابلسيين". واستمر هذا المكتب حوالى ستة شهور.

ويشرح الأستاذ عبد السلام المهدوى الأسباب التى أدت إلى اتباع هوة الخلاف بين الرؤساء الطرابلسيين والمجلس الاستشارى الأعلى، أو بالأحرى سائر مواطنيهم البرقاويين فيقول: إنه بوصفه "مقرراً" لهذا المجلس ومن الواقفين على أسباب الخلاف الحقيقية، قد استمر يبذل قصارى جهده فى محاولات متعددة للقيام "بدور حمامة السلام بين العسكريين: المعسكر الطرابلسى والمعسكر البرقاوى"، ولقى فى مسعاه كل تأييد من السيد محمد إدريس السنوسى وأعضاء المجلس الاستشارى الأعلى، وصار يؤازره فى مسعاه خصوصًا على باشا العابدية، حتى وفق فى أن يحمل للطرابلسيين

"قبول البرقاويين انضمامهم إلى الحركة بشرط عدم تقييدهم بأى قيد يمس جوهر أغراضهم. أى بالانضمام إلى الحركة مع استمرارهم فى الدفاع عن وجهة نظرهم.

وقد اقتنع الطرابلسيون الثلاثة فى بادئ الأمر بذلك الذى عرضه البرقاويون عليهم. ولكنهم لم يلبثوا أن نقضوا ما وافقوا عليه واستأنفوا سيرتهم القديمة ويقول الأستاذ المهدوى فى هذه المسألة: إنهم بعد أن قبلوا اقتراح البرقاويين، قد "خرجوا علينا بشروط ثلاثة اشترطوها أساسًا لقبولهم الانضمام إلى الحركة:

١ - دعم الاعتراف من جانبهم بأى حق للدول لمتحالفة فى حق الفتح والتعاون مع القوات المتحالفة على أساس تحقيق حرية البلاد واستقلالها التام" ويستطرد الأستاذ المهدوى فيقول تعليقًا على ذلك: وهذا شرط مسلم به من البرقاويين عمومًا دون منازع.

٢ - عدم الاعتراف من جانبهم بإمارة السيد محمد إدريس السنوسى حتى يتم البت فى مصير البلاد، ويرجع إلى أهل البلاد فى شكل استفتاء عام لاختيار رئيس الدولة" وهكذا، كما يقول الأستاذ المهدوى قد أنكروا بهذا الشرط جميع المبايعات التى سبق لهم الاعتراف بها.

٣ - تشكيل مجلس من الزعماء الليبيين للإشراف على وحدات الجيش السنوسى، وتنسيق العلاقات السياسية والحربية بيننا وبين الحلفاء، ويكون أساس تشكيله الثلثان للطرابلسيين والثلث للبرقاويين بالنسبة للتعداد الواقعى لسكان الولايتين، وأن يجرى صرف المكافآت الممنوحة من السلطات البريطانية إلى مشايخ القبائل على أساس هذه النسبة. ورفضوا قبول مبدأ اعتبار الطرابلسيين والبرقاويين عنصراً ليبيًا واحداً لا يتجزأ".

وفى هذين الشرطين الأخيرين: عدم الاعتراف بإمارة السيد محمد

إدريس حتى يتم البت فى مصير البلاد، ومراعاة النسبة العددية للسكان عند تشكيل أية هيئة، مع ما يستتبع مراعاة هذه النسبة من تفوق نفوذ "الطرابلسيين" دائمًا على إخوانهم البرقاويين فى الهيئات أو المنظمات التى تتشكل، ولو كان الجانب البرقاوى فى المهجر - أى فى القطر المصرى - وقتئذ يضم أمير البلاد المبايع له بالإمارة من جانب الطرابلسيين أنفسهم منذ عام ١٩٢٢، والذى تجددت الثقة فى شخصه على أساس هذه المبايعة فى أكتوبر عام ١٩٣٩، وبادرت (جمعية الدفاع الطرابلسى البرقاوى) بدمشق بتأييد ذلك كله - على نحو ما شهدنا - فى ١١ ديسمبر عام ١٩٣٩ ويضم فرقًا من كبار المجاهدين الذين ظلوا يحاربون الإيطاليين فى برقة، إلى أن قضى هؤلاء على مقاومة الشهيد عمر المختار فى سبتمر عام ١٩٣١، أى بعد انتهاء المقاومة الفعلية فى إقليم طرابلس الغرب بعد عشر سنوات تقريبًا - نقول إن فى هذين الشرطين كانت تكمن كل أسباب الخلاف بين الطرابلسيين فى مصر - والذين تألفت منهم (اللجنة الطرابلسية) فيما بعد، وبين إخوانهم البرقاويين، وهى الخلافات التى صارت تدور حول مسألة الإمارة من هذا الوقت المبكر، والتى انتقل ميدانها إلى برقة وطرابلس، فزادت حدة على حدتها، مما كان له أسوأ الأثر على مستقبل البلاد. فأفاد منها البريطانيون، والفرنسيون، و "الاستعماريون" الذين رأوا من صالحهم توطيد النفوذ الأجنبى فى ليبيا، على نحو ما سوف يتضح جميعية فى موضعه.

ومع ذلك، وعلى حد قول الأستاذ المهدوى، ليت الرؤساء الطرابلسيين استطاعوا الثبوت "على مبادئهم"، وهى المبادئ التى تضمنتها اشتراطاتهم الثلاثة السالفة الذكر، والتى قال المهدوى إن "مآلها كان الرفض بالطبع من جانب البرقاويين". فهم - كما أوضحنا - قد قبلوا إنشاء مكتب تجنيد للطرابلسيين بالحلمية الجديدة فى القاهرة، ودب الخلاف بينهم أنفسهم، فيقول المهدوى فى ذلك: "ولكنهم مع الأسف تنكروا لهذه المبادئ التى أثاروها،

فدب الشقاق بين صفوفهم، وارتمى محمد توفيق الغريانى فى أحضان البرقاويين، وسارع إلى خطب رد السيد إدريس السنوسى، وارتمى عون بن سوف وزميليه فى أحضان الإنجليز، فافتتحوا لهم (أى الطرابلسيين) مكتبًا بالحلمية الجديدة للمعاونة فى تجنيد الطرابلسيين للجيش السنوسى، وتراس هذا المكتب ضابط اتصال إنجليزى، وأجريت عليهم الكافآت المالية من جانب السلطات البريطانية . . " . وقد ذكرنا أن هذا لم يعمر أكثر من ستة أو سبعة شهور، واستمر المكتب المخصص للإشراف على نشاط (الجيش السنوسى) قائمًا حتى نهاية الحرب.

وأما المجلس الاستشارى الأعلى ذاته، فقد ظل عون بن سوف، وأحمد السويحلى (أو شتيوى) لا يحضران جلساته، ولم يقطع طاهر المريض كل صلته به، فحضر بعض جلساته. ونظرًا لاتساع شقة الخلاف بين هؤلاء الثلاثة وسائر أعضاء المجلس، فقد استمر بعض الأعضاء يطلبون إنهاء عضوية الثلاثة الطرابلسيين، ولكن كان فى كل مرة، يؤيد ضرورة اعتبارهم من ضمن المجلس بالرغم من انشاقهم عليه، وذلك محافظة على مظهر الوحدة وعلى أمل أن يعدل الرؤساء الطرابلسيون عن خطتهم - كان يؤيد بقاءهم عبد السلام المهدوى نفسه، ويلقى فى مسعاه هذا مؤازرة كثيرة من صالح باشا لطيوش، وفيما عدا تعذر التشاور فى كل الشئون التى تخص برقة - طرابلس الغرب، وتعذر سريان قراراته على قطر برقة - طرابلس الغرب، بسبب الانقسام الذى حدث، وإنشاء (المكتب) الذى يشرف على تجنيد الطرابلسيين استطاع المجلس الاستشارى الأعلى أن يقوم بالمهام التى نص عليها الأمر الصادر بتشكيل المجلس (المادة الثالثة)، - "تنمية العلاقات الوطيدة بيننا وبين حليفتنا بريطانيا العظمى، وبذل المعونة الصادقة فى سبيل تحرير بلادنا من نير الذل والاستعباد" . فكان من نشاط المجلس الاتصال الدائم بحركة المقاومة السرية ضد الطليان فى ليبيا، وإرشاد الوقات الإنجليزية الزاحفة إلى خير الطرق

والمغاوز، وتنظيم قبائل المهاجرون فى القطر المصرى، والمسعى لإنشاء الصلات بينهم وبين قبائلهم فى ليبيا واستشارتهم ضد الطليان، والاتفاق معهم على الخطط العدائية ضد هؤلاء: الإشراف على جرحى (الجيش السنوسى) الذين خصص لهم جانب من مستشفى الهنود فى القلعة تحت إدارة المجلس والإشراف على المرتبات التى تدفع للاجئين البرقاويين الذين حضروا إلى مصر بعد الزحف الإيطالى الألمانى، وقد حصل جميعهم على مرتبات ثابتة. ولعل أهم ما عنى به المجلس الاستشارى الأعلى، كان مسعاه لاستصدار تصريح من الإنجليز فى صالح استقلال البلاد بأسرها (برقة وطرابلس - مع الأخيرة فزان دائمًا) فى نظير هذه الخدمات التى يؤديها الأمير ومجلسه الاستشارى لقضية الحلفاء الغربيين.

ولكن المجلس الاستشارى الأعلى لم يعمر طويلا، ولذلك أسباب لعل من أبرزها أن المجلس بسبب النشاط الذى أبداه، وبالرغم من عدم اعتراف الرؤساء الطرابلسيين به، فقد صار له نفوذ ملحوظ بين المواطنين الليبيين فى القطر المصرى وبين المواطنين القائمين بالمقاومة السرية فى ليبيا ذاتها، وصار يعنى بمسألة مصير الوطن، ويلح فى استصدار تصريح مطمئن من الإنجليز فى هذه المسألة، ولكن كان هؤلاء لا يزالون فى حاجة إلى المجلس فإن قوات المحور كانت فى زحفها الأول بقيادة (روميل) قد وصلت إلى البردية (بردى سليمان) وحصن (كايتزو) فى إبريل عام ١٩٤١، أى قبل تشكيل المجلس، وتسلم (أو كنلك) قيادة الجيوش الحليفة فى شهر يوليو، وشهدت الشهور التالية نشاطًا كبيرًا للقيام بزحف جديد على ليبيا، وهو الزحف الذى بدأ فى نوفمبر من العام نفسه، واشتركت فيه القوات السنوسية مع الجيوش البريطانية، وانتهى بسقوط (أجدابية) فى ٧ يناير سنة ١٩٤٢. فاحتلها البريطانيون والسنوسيون، واستمرت العمليات العسكرية فى مناطق أخرى. وكان المتوقع - وكما حدث فعلا بعد أيام قليلة - أن شن (روميل) هجومًا

مضاداً على الجيوش الزاحفة. ولذلك، فقد سار مما يهم الإنجليز أن يستمر نشاط المجلس الاستشارى الأعلى، بل وصار يعينهم فوق ذلك أن يكسبوا رضاء هذا المجلس المهيمن بإشؤاف الأمير السيد محمد إدريس على (الجيش السنوسى) من جهة، والذى كان يراقب من جهة أخرى عمليات المقاومة وراء خطوط العدو. ولما كان المجلس لا يزال يطلب من البريطانيين استصدار تصريحات تطمئن البلاد على مصيرها - والمقصود بالبلاد هنا - كما يؤكد عبد السلام المهدوى والتصلون بنشاط المجلس فى ذلك الحين - إنما هو برقة - طرابلس الغرب، وليس برقة وحدها، وبدليل أن المجلس قد صدر الأمر بتشكيله (فى ٧ يوليه عام ١٩٤١) للنظر "فى كل ما يمس شئون برقة طرابلس الغرب"، وصار يعرف باسم المجلس الاستشارى الأعلى لإمارة برقة طرابلس الغرب، فقد صدر تصريح لوزير خارجية بريطانيا المستر أنطونى إيدن، فى ٨ يناير عام ١٩٤٢، قال فيه الوزير: "إنى أصرح بأن السيد إدريس المهدى السنوسى اتصل بالهيئات البريطانية المسئولة بمصر خلال شهر من انهيار فرنسا فى وقت لم يكن فيه الموقف العسكرى فى أفريقية ملائمًا لنا على الإطلاق فتألف فيما بعد جيش سنوسى يضم أتباعه الذين تخلصوا من نير الظلم الإيطالى بين حين وآخر فى خلال العشرين سنة الماضية. وقام هذا الجيش بمساعدات قيمة أثناء القيام بتلك العمليات الحربية الموفقة فى الصحراء الغربية فى شتاء ١٩٤٠. وهو الآن يقوم أيضًا بنصيب قيم فى الجملة العسكرية. فانتهز هذه الفرصة لأعبر عن التقدير التام الذى تحمله حكومة صاحب الجلالة البريطانية للنصيب الذى قام وما زال يقوم به السيد إدريس السنوسى وأتباعه فى المجهود البريطانى الحربى. وإننا نرحب بتعاونهم مع قوات صاحب الجلالة البريطانية فى مهمة سحق العدو المشترك. وقد وطدت حكومة صاحب الجلالة البريطانية عزمها على أنه متى انتهت الحرب لن تسمح بوقوع السنوسيين فى برقة تحت النير الإيطالى مرة أخرى بأى حال من الأحوال.

ومن الواضح أن هذا التصريح، إنما قصد من الإشادة بخدمات (الجيش السنوسى) الذى تألف من "أتباع" السيد محمد إدريس وحدهم، ومن الامتناع عن الإشارة بشىء إلى (الطرابلسيين) الذين تألف لجمع (متطوعيهم) ذلك المكتب الذى ذكرناه أنه ليس لهذا الغرض بالحملية الجديدة فى القاهرة - قصد إلى عدم الاعتراف (بجهود) أولئك الذين رفضوا الانضواء تحت لواء السيد السنوسى، وذكرنا أنهم أرادوا أن يجعلوا من مسألة الإمارة وإثارتها فى الحين الذى لاح فيه فى الأفق إمكان تحرير بلادهم، منذ أن بدأت الحرب فى سنة ١٩٣٩، وبات من المتوقع أن تخوض إيطاليا غمارها إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء الغربيين، مشكلة رئيسية يرتهن بحلها مصير أوطانهم. ولقد ذكرنا أن من بين البرقاويين والطرابلسيين الذين أثاروا مسألة الإمارة فى صورتها المتطرفة حسب وجهة نظر كل فريق من الجانبين، كانت جماعة فعلت ذلك دون أن تدرى ما سوف ينشأ عن موقفها من أخطار تهدد وحدة ليبيا واستقلالها، بينما خضعت جماعة كانت أكثر نشاطًا من الأولى بإيحاءات ونفوذ أصحاب المصلحة من الأجانب المستعمرين الذى كان يعنيهم أن ينالوا مؤازرة الليبيين لهم فى القتال، ولكن دون أن تكون هذه المشاركة فى المجهود الحربى سببًا لأن تتألف جبهة وطنية متحدة، لا مناص من أن يصبح لصوتها وزن عند الطالبة بتحقيق أمانى الليبيين المشروعة. ولقد كان تصريح إيدن النتيجة الأولى لهذه التفرقة، فلم يشأ الإنجليز أن يعترفوا إلا للسيد إدريس والسنوسيين "أتباعه" بأن لهم حقوقًا عليهم فى نظير اشتراكهم فى مجهود الحلفاء الحربى. ومع ذلك فقد كان موقف "السنوسيين" ضعيفًا فى أساسه أيضًا للأسباب ذاتها التى جعلت الإنجليز يتعمدون إغفال الإشارة إلى (مصير) الطرابلسيين إخوانهم، وذلك لأن الخلاف فالذى كانوا بأساليبهم المستورة - والظاهرة كذلك - مسئولين إلى حد كبير عن زيادة حدته، قد أضعف الأساس الشامل الذى يقامت عليه (الإمارة السنوسية) وهو تلك البيعة

المزدوجة التى أخذت للأمير السيد محمد إدريس فى أجدابية سنة ١٩٢٠، من جانب البرقاويين، وفى مسراتة فى سنة ١٩٢٢ من جانب الطرابلسيين. ولا جدال فى ان انشقاق الرؤساء الطرابلسيين على سائر مواطنيهم عندما حان العمل الجدى لكسب حقوق جديدة فى صالح الوطن، وذلك عن طريق الاشتراك فى المجهود الحربى البريطانى، إلى جانب أنه جرد الرؤساء الطرابلسيين أنفسهم من أية قدرة على الدخول فى مباحثات سياسية نافعة مع البريطانين، قد أضعف فى الوقت نفسه "السنوسيين" أمام البريطانيين، وذلك بالرغم من أن الأمير السيد محمد إدريس، كان ذا "وضع" يجعله قادرًا على القيام بما بعجز عنه هؤلاء، وذلك بوصفه الزعيم الفرد دون منافس أو منازع فى القطر البرقاوى بأسره من الناحيتين الدينية والسياسية إلى جانب أن كبار الزعماء الطرابلسيين أنفسهم الذين عرفوا بجهادهم المستمر فى المهجر، وخصوصًا فى دمشق الشام، والذين لم يخضعوا يومًا لحكم الطليان فى بلادهم، قد اعترفوا هم كذلك بزعامة الأمير، وتعاونوا معه تعاونًا كاملا، وتسمكوا فى جميع مراحل الجهاد بإمارته محافظة على وحدة ليبيا، ولضرورة بقاء هذه الوحدة لضمان تحرير ليبيا واستقلالها، ولقد كان بشير السعداوى على رأس هؤلاء الزعماء الطرابلسيين، ولا جدال فى أن وجود السعداوى وقتئذ - خلال سنى الحرب - بالمملكة العربية السعودية، قد حرم "الرؤساء" الطرابلسيين فى مصر ومن نسج على منوالهم من الانتفاع بما كان فى وسعه أن يبذله من نشاط قد يساعد على إنارة السبيل لهم.

وأما آثار ضعف موقف "السنوسيين" هذا، فقد ظهرت فى الأسلوب الذى صدر فيه تصريح أنطونى إيدن. فقد كان ما فعله هذا التصريح أنه وعد "بعدم وقوع السنوسيين فى برقة تحت النير الإيطالى مرة أخرى بأى حال من الأحوال" وواضح أن عدم السماح بوقوع السنوسيين تحت النير الإيطالى مرة أخرى، لا يعنى أن السينوسيين سوف ينالون استقلالهم. رد على ذلك أن

شيئًا ما لم يأت فى هذا التصريح عن "إمارة" سنوسية، بلى جرد التصريح السيد محمد إدريس من لقب "الإمارة" - وهو لقب وإن قال البريطانيون إنه لا سند قانونيًا له، فهل اعترف الإنجليز أنفسهم به، على الأقل منذ نشطت حركة التجنيد فى الجيش السنوسى، وصدرت باسم الأمير السيد محمد إدريس المهدى السنوسى الأوامر والرتب الموجهة إلى الضباط العرب. وعلى ذلك فقد كمنت أهمية هذا التصريح الحقيقية فى أن البريطانيين قد استأثروا لأنفسهم - والحرب لا زالت دائرة الرحى - بالهيمنة على شئون السنوسيين. وانفردوا دون سائر حلفائهم بتقرير أن لهم سلفًا الحق فى بحث كل ما يتصل بمصير إقليم برقة. ولا جدال فى أن تقرير هذا الحق كان ينطوى على خطر جسيم يتهدد وحدة ليبيا بأسرها، ولقد كان هذا الخطر الذى يتهدد وحدة البلاد، والكامن فى تصريح أنطونى إيدن، هو الذى جعل الرؤساء الطرابلسيين الثلاثة وأنصارهم يمنعون فى خصومتهم للأيمر السيد محمد إدريس السنوسى الذى عدوه المسئول الأول عن استصدار هذا التصريح الذى ترك طرابلس الغرب - كما يقولون - "معلقة فى الهواء"، أو سلعة للمساومة فى السوق الدولية عند النظر فى توزيع مناطق النفوذ فى ليبيا بين الدول الاستعمارية، زادت خصومتهم للسيد.

على أن الذى يعنينا الآن، هو أن المجلس الاستشارى الأعلى. بعد صدور تصريح إيدن، قد ظل يعمل فى نشاط وحماس، حقيقة لم يحقق هذا التصريح كل آمال المجلس الذى أخذ على عاتقه بحث الأمور المتصلة ببرقة - طرابلس الغرب. ولكن كثيرين من أعضاء المجلس كانوا يشعرون أنهم عاجزون عن الحصول على أكثر مما حصلوا عليه، طالما بقى الطرابلسيون منشقين على المجلس. واستمر الليبيون متفرقى الكلمة، وكان من اليسير عليهم إقناع أنفسهم بأن البريطانيين والحرب لا تزال دائرة. ولهم حلفاء لا يستطيعون أن يفصلوا فى أمر دون استشارتهم والحصول على مواقفهم، لم

يكونوا يقدرون على فعل شيء أكثر من إصدار هذا التصريح، ولقد كان من دعاوى البريطانيين التي أنس إليها أعضاء المجلس أن ليبيا قانونًا لا تزال معتبرة من أملاك الإيطاليين، بالرغم من هزيمة هؤلاء المنتظرة وطردهم من البلاد، وأن مؤتمر الصلح وحده هو صاحب الحق في تقرير مصيرها. وبطبيعة الحال لم يفسر البريطانيون لهذا المجلس كيف إذًا أمكنهم أن يعدوا السنوسيين "بعدم عودتهم للنير الإيطالي مرة أخرى بأي حال من الأحوال".

وفي الشهور القليلة التالية، انتهت الحاجة إلى المجلس الاستشاري الأعلى، فقد بدأ (روميل) هجومه الخاطف في ٢٣ يناير ١٩٤٢ على خط البريطانيين والسنوسيين الممتد من العقيلة إلى أجدابية، واستطاعت قواته الزحف بنجاح صوب الحدود المصرية، واخترقتها ووصل (روميل) في أول يوليه إلى القرب من (العلمين). ولكن البريطانيين والسنوسيين أوقعوا به هزيمة حاسمة في معركة العلمين الشهيرة في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٢، ولم يلبث أن سقط إقليم برقة في يد المنتصرين، وفي ٢٣ يناير ١٩٤٣ دخلت جيوش (مونتجومري) مدينة طرابلس، وفي ٧ فبراير أخلى (روميل) القطر الطرابلسي، وتحررت ليبيا نهائيًا من قوات المحور - أي من الطليان والألمان - فقد انتهت معركة شمال أفريقية بهزيمة هؤلاء في تونس في مايو من السنة نفسها.

وبدأت المساعي للتخلص من المجلس الاستشاري الأعلى، باتباع نفس الأساليب التي أدت إلى انقسام الليبيين إلى المعسكرين البرقاوي والطرابلسي، ووجد الساعون في التفرقة في قيام (المكتب) الخاص بشئون (الجيش السنوسي) تحت إدارة عمر فائق شنيب إلى جانب المجلس الاستشاري الأعلى، ومن مهام هذا المجلس الأساسية - كما رأينا - النظر في كل ما يتصل بموضوع التعاون مع بريطانيا الحليفة" - خير إدارة لإثارة الخلافات في داخل "المعسكر" البرقاوي نفسه. ومن الثابت أن هذه الخلافات بدأت تظهر ولما لم

يكن قد انقضى وقت طويل على إنشاء المجلس الاستشارى، وقد مهد لذلك ما بدا من جانب المرحوم عمر فائق شنيب من نزعة للسيطرة على إخوانه وزملائه، وميل للاستئثار لنفسه بكل الشئون المتصلة "بالتعاون" مع الدولة الحليفة، فدب النزاع بينه وبين أكثرية البرقاويين وأعضاء المجلس. واعتقد فريق منهم أن عمر شنيب إنما لا يبغى من نشاطه غير خدمة مصالح "الحليفة" فحسب. وخشى مقرر المجلس الأستاذ عبد السلام المهدوى أن يودى هذا الخلاف بالقضية الوطنية.

ثم سرعان ما زادت الخلافات فى (معسكر البرقاوى) حدة، عندما وفد لا جئًا إلى مصر، فى ذيل الجيش البريطانى المتقهقر من برقة بعد الزحف الأول خصوصًا، فريق من الشبان البقاويين الذى عرف عن أكثرهم أنهم ممن ايدوا الاستعمار الإيطالى فى بلادهم وعاشوا فى كنفه، ثم انضموا إلى البريطانيين عند دخولهم برقة فى فبراير ١٩٤١، وتعاونوا معهم، وخشوا من انتقام الطليان، فغادروا البلاد مع البريطانيين عند تقهقرهم أمام قوات (روميل) فى غبريل من السنة نفسها. وقد أسدى المجلس الاستشارى الأعلى كل معونة مادية لهؤلاء اللاجئين الشبان - فصرف لهم المرتبات الشهرية. ولكن (المجلس) لم يلبث أن اتخذ الحيطة ضد فريق من أبناء الوكن، ظل بعيداً عن ميدان الجهاد القومى طوال السنوات التى قاست فيها البلاد الشدائد والأهوال على يد الفاشيست الطليان، فقرر أن لا يقبل أعضاء به أحدًا من الذين سبق أن خدموا المستعمر الإيطالى سواء فى داخل البلاد أم فى خارجها. وكان أكثر الشبان "الطامحين" الذين جاءوا مع الجيش البريطانى المقهقر وقتئذ ممن انخرطوا فى سلك المنظمات الفاشستية الإيطالية، والتحقوا بخدمة رجال الحكم الطليان، فى بلادهم أو فى خدمة السفارات الإيطالية فى الأقطار العربية.

ولكن هؤلاء "الطموحيين" أرادوا الآن أن يضمهم المجلس الاستشارى الأعلى أعضاء به. ولقوا تأييدًا فى مسعاهم، من الذين صار يزعجهم أن

تتـزايد قوة هذا المجلـس. وكان فى هذا الوقت وبسـبب هذه المسـاعى إذًا أن صدر بالإسكندرية منشور باسم الحزب الوطنى الطرابلسى، (كنداء) موجه إلى المواطنين "الأعزاء أبناء برقة طرابلس الغرب" وذلك بعد صدور تصريح المستر إيدن المعروف فى يناير ١٩٤٢. وقد حمل فيه صـاحبه على عمر فائق شنيب من ناحيـة، وعلى الشـبـان الذين كـانوا يطالبـون بالانضـمـام إلى المجلس الاسـتشـارى، ومن المعروف أن من الذين أرادوا الدخـول فى المجلس عمـر شنيب نفسـه، وعبد الرازق شقلوف، وعلى أسعـد الجربى، وعلى نور الدين العنيـزى، وعبـد ربه الغناى، وصالح بوصـير، وغـيرهم. وأهاب صـاحب المنشور بمواطنيه أن يلتفوا حول أميرهم السيد محمد إدريس المهدى السنوسى، وأن يشدوا أزره، وأن يبذلوا له مشورتهم السـديدة خالصة لوجه الله والوطن وقد جاء فى هذا (النداء): "لا تجعلوا للضغائن والأحقاد سبيلا إى قلوبكم – (موجهًا الكلام إلى أبناء برقة طرابلس الغـرب) – وأنبذوا تلك النزعة الجامحة التى نشأتم عليهـا – كثر من آثار بيئتكـم – فى تشبثكم بعصبـيتكم وفى عدم مليكن للرضوخ لقـيادة فرد عامل مـخلص من بينكم. واعتصمـوا بحبل الله جميـعًا ولا تفرقوا، واقـضوا بعزيمـتكم الصادقة على الدسائس الدنيـئة التى يحاول أولئك الذين فى قلوبهم مرض إبقاء جذوتها فى صدوركم.

لا تولوا زمام قيادتكم أو إدارة شأن من شئونكم إلى السفهاء الذين نبتوا من أصل وضيع، ولم يؤدوا خدمات ممتازة للوطن يستـحقون عليها تقديركم، أولئك الذين يعمهون فى بحر من الجهالة تعوزهم الوطنية الحقة ولا يعبأون إلا بالجرى وراء مصالحهم الذاتية.

أيها العاملون المخلصون: اخرجوا عن احـتاجكم الصامت إلى مصارحة أميركم المحـبوب بما يجز فى نفوسكم وتجـيش به من رغبة صادقـة فى تطهير حركـتكم القومـية المبـاركة من الأدران المحيطة بهـا بحسن اختـيـار من يقود زمـامكم، وبإبعاد آفـة الشر ونذير الـسوء الذى أسـاء بحمـاقتـه وغطرستـه

لكرامتكم، وأضر بتصرفاته الغاشمة وبتشبثه بوسائل المحاباة الذميمة لقضيتكم حتى أجمعتم على نزع ثقتكم منه. وأقر أميركم المفدى فى قرارة نفسه ما أثار سخطكم عليه - وما كان له رغم هذا كله أن يظل باقيًا بين ظهرانيكم لولا التقارير الضافية التى دبجها فى مصلحة المندوب المشرف على مكتبكم (ويقصد صاحب النداء الضابط الإنجليزى أندرسون)، الذى اندفع بحسن نية فى تيار مؤازرته وتأييده بلا مبرر ولا مسوغ.

أيها العاملون المخلصون: لا تولوا ثقتكم الغالية إلا لمن طبع على عقيدتكم وترسم خطاكم من محماة الوطن الأبرار، وأقصوا عن حظيرة حركتكم أولئك الذين نشأوا وترعرعوا فى أحضان الحكومة الإيطالية المعادية، قضوا زهرة شبابهم فى حدمة مصالحها الاستعمارية البغيضة، حتى أذلت اضطهاداتها نفوسهم، وأفقدهم طغيانها روحهم المعنوية الوطنية، وانصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم، وما النصر إلا من عند الله يؤتى النصر من يشاء، والله ذو الفضل العظيم".

وبقى أن نذكر أنه لم يكن هناك ما يسمى (بالحزب الوطنى الطرابلسى)، وهو الاسم الذى ذيل به هذا النداء وأن صاحب هذا النداء كان الأستاذ عبد السلام المهدى نفسه.

ولكن عندما صدر هذا النداء كانت حياة المجلس الاستشارى قد أشرفت على نهايتها حيث جدد المتآمرون على المجلس سعيهم للانضمام إليه، فلما فشلوا فى مبتغاهم، صاروا يكيدون له. ورأى الإنجليز فى هذه المكائد والخلافات فرصتهم السائحة، بمجرد أن زالت حاجتهم إلى المجلس ليعملوا هم كذلك على هدمه. وفى حوالى شهر نوفمبر من سنة ١٩٤٢ انفض المجلس الاستشارى الأعلى، وانطوت صحيفته.

ولا جدال فى أن تأسيس هذا المجلس، كان حاولة جدية عندما حصل لإجابة مطلب الطرابلسيين الذين أرادوا دائمًا تشكيل تلك (الجمعية المنتجة

الشورية) التى نصت عليها وثيقة اجتماع فيكتوريا المعروف بالإسكندرية فى ٢٣ أكتوبر ١٩٣٩، كشرط أساسى لاتحاد الكلمة بزعامة السيد محمد إدريس، ولم يكن هناك مسوغ لامتناع الرؤساء الطرابلسيين عن تأييد المجلس، لا سيما بعد أن سقطت دعواهم بأنهم لا يقبلون التعاون مع البريطانيين حتى يطمئنوا على مصير أوطانهم، حيث أنشأ هؤلاء لهم - كما عرفنا - (مكتبًا) لتجنيد "متطوعيهم" منفصلا عن المكتب السنوسى، ودون أن يسبق ذلك ما يطمئنهم على مصير أوطانهم. وكان نتيجة هذا الانقسام أن صدر تصريح أنطونى إيدن الخاص بالسنوسيين فى برقة. وهو تصريح كان له أكبر الأثر السيء على قضية البلاد فى كل أدوارها المستقبلة، عدا ما ترتب على هذا التصريح من آثار مباشرة، كان أخطرها زيادة الخصومة عنفًا بين الجانب الطرابلسى ضد الأمير السيد محمد إدريس الذى ذكرنا أنهم صاروا يعتبرونه مسئولا عن استصدار تصريح ٨ يناير ١٩٤٢.

اللجنة الطرابلسية (فى القاهرة)

وكان أهم ما أراد أن يستخلصه الرؤساء الطرابلسيون من هذه الحوادث، أن إخوانهم البرقاويين إنما يعملون من أجل تأسيس (الإمارة السنوسية)، قبل أى شيء آخر، وجاء تصريح إيدن دليلا على أن النية مبيتة على اقتطاع برقة من جثمان الوطن الليبى لإنشاء نظام خاص بها تحت هذه الإمارة، لا يستطيع الإنسان القولل بأنه سوف يكفل الاستقلال لهذا الإقليم من أقاليم ليبيا، لأن البريطانيين لم يعدوا بتحقيق "أمانى" البرقاويين، غير تحريرهم من العودة تحت سيطرة الطليان مرة ثانية، وذلك مع ما ينطوى عليه هذا "الكسب" الزائف ن تقطيع لأوصال الوطن، وترك إقليميه الآخرين: طرابلس وفزان سلعة للمساومة عليهما بين الدول فى نظير قبولها للنظام الذى يريده الإنجليز فى برقة، وفات الطرابلسيين أنهم كانوا من جانبهم مسئولين كذلك عن نشوء الحالة التى كان من آثارها استصدار هذا التصريح الإنجليزى الذى شكوا منه.

على أن الطرابلسيين أمام هذا الخطر الداهم نفسه، ولأن التفاهم بينهم وبين إخوانهم البقاويين قد صار متعذراً بعد أن زادت حدة الخلاف بين الفريقين، لم يلبثوا أن صمموا على تنظيم صفوفهم على الأساس الذى ارتضوه رؤساؤهم دائمًا للعمل فى القضية الليبية منذ أن لاح فى الأفق احتمال هزيمة الطليان، وتحرير ليبيا من حكمهم، ونعنى بذلك تقديم مطلب الاستقلال والوحدة على كل ما عداه من أمور بما فى ذلك بطبيعة الحال (الإمارة السنوسية). فكانت هذه الرغبة لدى سواد الطرابلسيين، والخصومة الشديدة ضد الأمير السيد محمد إدريس لدى فريق من مواطنيهم الذين قادوا حركة المقاومة بين الطرابلسيين ضد الإمارة عمومًا وضد المجلس الاستشارى الأعلى خصوصًا، من بواعث تاسيس (اللجنة الطرابلسية) فى القاهرة فى أكتوبر ١٩٤٣.

فقد اجتمع فريق من هؤلاء "فى منزل الشيخ طاهر سبيطة والشيخ طاهر السبيطة والشيخ يوسف الجعرانى، لتأسيس اللجنة، ووقع اختيارهم على أحمد السويحلى والطاهر المريض وعون (محمد) سوف والشيخ سليمان الزوبى والشيخ الطاهر الزاوى ومحمد العيساوى أبو خنجر أعضاء تتألف منهم اللجنة. التى لم يلبث أن انضم إليها بعد ذلك كل من عمر الغويلى والهادى المسلاتى (الرويمى) وأحمد عون سوف ووأمين الحافى ومحمود البشتى وأبو القاسم البارونى. وقد غادر جماعة من هؤلاء مصر إلى طرابلس بعد أن تحررت البلاد من مقوات المحور، وكانوا: عون سوف، وظاهر سبيطة ومحمد العيساوى بوخنجر، بينما انضم إلى هيئة تحرير ليبيا عند تأسيسها فى أوائل سنة ١٩٤٧ كل من أحمد السويحلى والطاهر المريض، والهادى المسلاتى الرويمى.

وتقول (اللجنة الطرابلسية) فى رسالة نشرتها فى يناير ١٩٤٩ عن نشأتها، سياستها، مبادئها، أعمالها. تشرح فيها كيف تأسست فى أكتوبر عام

١٩٤٣ : إن المهاجرين الطرابلسيين منذ أن نزلوا مصر "وهم يفكرون فى مصير بلادهم" "وكثيراً ما حاولوا ان يكونوا لجنة أو جمعية أو ما يؤدى هذا المعنى للقيام بالدفاع عن قضيتم. ولكن النفوذ الإيطالى فى يالبلاد الشرقية كان يحولى دون تنفيذ هذه الرغبة، فنشط جماعة من هؤلاء المهاجرين "فى السر" يكتبون عن "فظائع الطليان فى طرابلس" ويكشفون عن حقيقة الاستعمار الإيطالى فى بلادهم، ونيشرون ما يكتبون "بأسماء مستعارة معروفة لدى المهاجرين الطرابلسيين الذين كانوا يناصرون هذه الحركة، ويجمعون من قروشهم القليلة ما يحتاج إليه من أموال، وفى مقدمتهم جماعة مصراتة برئاسة أحمد بك السويحلى . . . وكانت هذه الجماعة هى النواة الأولى للجنة الطرابلسية.

على أنه قبل الانتقال إلى ذكر نشاط (اللجنة الطرابلسية) بعد تأسيسها، يجدر أن نقف قليلا لاستعراض هذه الجهود التى أشارت إليها رسالة (اللجنة) التى نقلنا عنها هذا الكلام. ولعل أول ما سيترعى النظر، أن المهاجرين الليبيين (من طرابلسيين وبرقاويين) فى مصر فى السنوات التى سبقت قيام الحرب العالمية الثانية، كانت لم تفرق النزاعات صفوفهم، فائتلفوا على مقاومة الاستعمار الإيطالى فى ليبيا بالوسائل التى كان فى مقدورهم الاعتماد عليها فى نضالهم، وأهمها إماطة اللثام عن حقيقة الاستعمار الإيطالى، وتعريف العالم بالفظائع التى كان يرتكبها الطليان فى بلادهم لإبادة أهلها وإذلال الباقين على قيد الحياة منهم. وبين أيدينا بعض ما أمكن العثور عليه مما كان ينشره المهاجرون الطرابلسيون فى القطر المصرى فى الثاثينات الماضية لتنوير الرأى عن قضية أوطانهم. من ذلك (١) كتاب عمر المختار الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطنى فى طرابلس الغرب. وقد صدر هذا الكتاب فى عام ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤)، بقلم أحمد محمود، وهو اسم مستعار لمؤلف الكتاب الشيخ طاهر أحمد الزاوى، الذى ورد ذكر اسمه كثيراً فى موضوع (الإمارة السنوسية)، وقد قدم للكتاب السيد عبد الرحمن عزام. وقد عرض

صاحبه تاريخ الجهاد ضد الطليان فى ليبيا بمناسبة الكتابة فى سيرة عمر المختار، الذى استشهد فى سبتمبر ١٩٣١، وقد ذيل الكتاب بطاقة من المراثى التى قيلت فى المختار، منها (مرثية أمير الشعراء أحمد شوقى بك) و (مرثية شاعر القطرين خليل بك مطران). على أن الصورة التى رسمها الزاوى للجهاد، لم تكن دقيقة فى بعض نواحيها. حتى اعتبر فريق من البرقاويين أن الواجب يقتضى تصحيح هذه الصورة التى رسمها. فنشر الشيخ محمد الأخضر العيساوى بعد سنتين (١٩٣٦) ردًا على ما جاء محرفًا أو غير صحيح فى نظره فى كتاب الزاوى، وذلك بعنوان (رفع الستار عما جاء فى كتاب عمر المختار). ومع ذلك فقد كان التشكيك فى جدارة "الأمير" السنوسى أن يتزعم الجهاد، ومحاولة السنوسيين وأتباعهم أن يقيموا الحجة على خطل هذا الرأى، وتدعيم زعامة الأمير، لا يزال نزاعًا خفيًا، أو قل لم تبلغ حدته الدرجة التى تفرق صفوف المهاجرين الليبيين فى معسكرين متناوئين تحتدم بينهما الخصومة العنيفة السافرة. وواقع الأمر لم يكن هناك ما يدعو للتناحر إطلاقًا، طالما أن الحكم الإيطالى فى ليبيا كان وطيد الأركان بها، وطالما قد انقضت كل مقاومة فى برقة بعد استشهاد عمر المختار، وفى طرابلس قبل ذلك بثمانى سنوات تقريبًا عندما أرغم بشير السعداوى ورؤساء المجاهدين على مغادرة البلاد أمام الجيوش الإيطالية النظامية. فلم يكن ثمة ما يدعو للنقاش فى (الإمارة السنوسية) على اعتبار أنها مسالة لا وجود لها فى الظروف القائمة فعلا.

وكان من (المطبوعات) الأخرى التى أمكننا العثور عليها: (٢) بيان من مركز الكتلة الطرابلسية العام بالقطر المصرى لأفعال إيطالية الممقوتة بطرابلس الغرب وبسطها أمام الرأى العام. ولا يحمل هذا البيان - وهو فى شكل كتيب صغير من اثنى عشرة صفحة - أى تاريخ، ولو أن الغالب بفضل ما يحويه من أدلة باطنية، أن هذا البيان قد طبع فى عام ١٩٣٧. وكان الغرض من إصدار البيان، الرد على مزاعم "بعض المروجين" لآمال إيطاليا فى ليبيا

ولاذين ذكر البيان أسماء أفراد منهم. وقد اختتم هذا البيان (بنداء إلى الطرابلسيين) جاء فيه: يا أبناء الوطن ها إخوانكم الطرابلسيون يسمعون أصواتكم إلى جميع شعوب العالم الإسلامى، وخصوصًا شعوب الأمة العربية، وذلك بإصدار النشرات التى تشرح بها الخطوات التى تخطوها قضيتكم والمراحل التى تقطعها، كما تشرح أعمال المستعمرين وتفننهم فى الإيذاء حتى يكون العالم على بصيرة من أمركم وأمر بلادكم، كى لا ينخدع أحد فيما بعد بضروب الدعاية الكاذبة حيث يقف العموم على الحقائق التى لا مراء فيها.

وفى ٢ يوليه ١٩٣٨ صدر: (٣) بيان من الجمعية الطرابلسية بالقطر المصرى عن الحكم الإيطالى فى طرابلس الغرب. مقدم إلى ملوك العرب وأمرائهم ورؤساء الحكومات والأحزاب السياسية والجمعيات الإسلامية، ورجالات العرب السياسيين وأقطاب النهضة العربية وقادة الفكر العام، والبيان فى شكل كتيب من عشرين صفحة بدأته الجمعية الطرابلسية بخطاب موجه منها إلى الهيئات السالفة الذكر، تستغيث بها باسم الأمة الطرابلسية "وترجو (معونتهم) وتنتظر (نجدتهم) مما ألم بها من البلاء الشامل والفناء المحيق" حتى يدفعوا عنها عدوان الإيطاليين المتكرر على دينها وقوكيتها وأملاكها.

وفى يناير عام ١٩٣٩، أصدر المهاجرون الطرابلسيون بالقطر المصرى: (٤) فجيعة العرب فى طرابلس الغرب - الاستعمار الإيطالى يبيد الشعب العربى ويهين الدين الإسلامى والكتاب يقع فى ٣٢ صفحة، ومزود بمصورين جغرافيين، وهو مطبوع بالإسكندرية ولا يخرج فى واقع الأمر عن كونه نداء موجهًا من المهاجين الطرابلسيين إلى الهيئات التى ذكرها بيان سنة ١٩٣٨، إلى جانب "أساتذة العلم، وطلاب الأزهر والجامعات، (وكذلك) الشباب العربى وأبناء مصر الكرام" ويتناول فى إسهاب وتفصيل أوسع نفس الموضوعات التى عالجتها البيانات السابقة.

وفى أوائل العام نفسه (١٩٣٩) صدر عن دار المستقبل للطبع والنشر والإعلان فى القاهرة كتاب: طرابلس الغرب وبرقة تحت (أو فى براثن) الاستعمار الإيطالى - صحائف سود. وهو كتاب من القطع الصغير، يقع فى ١٦٠ صفحة ويبدأ برسم "لصاحب السيادة الحسيب النسب السيد محمد إدريس المهدى السنوسى زعيم لوبيا الأكبر ومناط آمال أبنائها، والرجل الذى تدين له قبائل لوبيا بالولاء والطاعة. ويتألف الكتاب من ثلاثة أبواب: الباب الأول - صفحات مدونة من فظائع الطليان فى طرابلس الغرب وبرقة ١٩١١ - ١٩٣١ منقولة عن مؤلف للأديب الأستاذ محمد على الشافعى. وذلك اسم مستعار، والثابت أن هذا الباب مأخوذ برمته من كتاب (الفظائع السود الحمر أو التمدين بالحديد والنار) الذى أصدرته فى دمشق فى عام ١٩٣٢ (جمعية الدفاع عن طرابلس - برقة) برئاسة بشير السعداوى. وأما الباب الثانى - أحوال طرابلس وبرقة الاجتماعية فى ظل الاستعباد الفاشيستى، فهو منقول عن كتاب (فجيعة العرب فى طرابلس الغرب) بينما اختص الباب الثالث بذكر ترجمة السيد عمر المختار - طرائف فى نشأته وجهاده ثم إعدامه وأوقال العرب فيه. وهو "مقتبس من كتاب عمر المختار لمؤلفه الأستاذ أحمد محمود أى الشيخ طاهر أحمد الزاوى.

على أن نشاط المهاجرين الطرابلسيين لم يكن مقصوراً على ما كان فى وسعهم أن ينشروه عن فعال الطليان فى ليبيا، بل حرصوا فى هذه السنوات الخوالى، وعندما كانت الجهود متحدة فى النضال ضد الاستعمار قبل أى شىء آخر على أن يتصلوا دائمًا بإخوانهم المهاجرين فى بلاد الشام خصوصًا حيث كان بشير السعداوى قد أنشأ مركزًا قويًا للنضال، بمختلف أساليب الدعاية والنشر وتأليب الرأى العام الإسلامى وفى الأمم المتحضرة عمومًا ضد الاستعمار الإيطالى فى ليبيا. وكان من المسائل التى عنى بها الطرابلسيون وقتئذ - وسوف يأتى ذكر هذه مفصلا فى موضعه - أن يكون لليبيين من يمثلهم فى المؤتمر الإسلامى الذى انعقد فى القدس فى ديسمبر سنة ١٩٣١،

وانعقدت كلمة المهاجرين - فى الشام والأقطار العربية الأخرى على أن يعهد بتمثيلهم فى المؤتمر الإسلامى إلى بشير السعداوى، الذى كان فى حقيقة الأمر عماد المقاومة خارج بلاده ضد تثبيت أقدام الاستعمار الإيطالى فى ليبيا ولقد رأى الطرابلسيون المهاجرون فى مصر كذلك أن تمثيل الليبيين فى المؤتمر الإسلامى ضرورى لرفع صوت "هذه الأمة المنكوبة". وإبلاغ ما يشكوه أبناؤها من فظائع الاستعمار الإيطالى فى بلادهم إلى العالم الإسلامى، وإذاعته فى كل أنحاء المعمورة، لعل ذلك - على الأقل - يفلح فى كبح جماح الطليان الذين أزمعوا وقتئذٍ على إبادة العرب الليبيين وإفنائهم إذا كان مستحيلا - وكما كان يبدو فى هذه السنوات البعيدة، والفاشية لا تزال فى عنفوانها - أن يطوى الحكم الإيطالى صحيفته فى ليبيا، واستقر رأى المهاجرين الطرابلسيين فى مصر على أن خير من يمثلهم فى هذا المؤتمر إنما هو بشير السعداوى نفسه، وقد اعترف هؤلاء للسيد السعداوى من هذا الوقت المبكر بالزعامة فى ميدان الجهاد - وبالوسائل التى كان فى وسع المهاجرين الوطنيين أن يحذفوها وهم "منفيون" من بلادهم - فالسيد السعداوى رئيس أول هيئة نظامية تأسست فى المهجر للدفاع عن قضية الوطن، بل قل إنها كانت الهيئة الوحيدة فى ذلك الحين التى أنشئت لهذه الغاية. وامتد نشاطها حتى شمل سوريا، ولبنان، وفلسطين، والحجاز، والهند، وتونس، والجزائر، فصار لها فروع أو مراسلون فى كل هذه الجهات. وفى مصر استمرت الصلات وثيقة بين السيد بشير السعداوى، وبين مواطنيه المجاهدين فى هذا القطر. وكان من المنتظر كذلك أن يطلب هؤلاء من بشير السعداوى أن يقوم بتمثيلهم فى المؤتمر الإسلامى. وعلى ذلك فقد كتب إليه من القاهرة الشيخ طاهر أحمد الزاوى كتابًا مطولا بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١ تتضح من مطالعته أمور ثلاثة: أولا أن المهاجرين فى القطر المصرى يقرون زعامة بشير السعداوى فى ميدان الجهاد، وهو ميدان للسعداوى فيه "صحيفة بيضاء"، ويقبلون هذه الزعامة بطيب خاطر. وليس ضروريًا أن تعقد مبايعة لتقرير

زعامة القادرين على قيادة الجهاد، فقد كان كافيًا أن تنعقد الآمال على قدرة الزعيم فعلا حتى تلتف القلوب حوله، ويطلب إليه موطنوه أن يقوم هو بما لا يقدر غيره - فى اعتبارهم - أن يقوم به. وتلك حقيقة يؤكدها ما جاء فى هذه الرسالة، وثانى الأ/ور واعتقاد المهاجرين فى مصر أن وطنية السعداوى إيمان راسخ لا يلبث بقوته أن يزيل من أمامه أية صعوبات مادية قد تعترض طريقه إلى المؤتمر لتمثيل أمته ومواطينه، وأما آخر هذه الأمور، فهو مبادرة المهاجرين فى هذا القطر إلى إرسال أية معلومات قد تصلهم من ليبيا أو أية منشورات أو رسائل قد يطبعونها فى مصر عن فظائع الاستعمار الإيطالى الفاشيستى فى بلادهم: إلى بشير السعداوى. وكان السعداوى - وكما سيأتى ذكره فى حينه - يهتم اهتمامًا بالغًا بالتنقيب عن هذه المعلومات التى تلقى ضوءًا ساطعًا على الاستعمار الإيطالى فى ليبيا، فتكشف عن حقيقة الفظائع التى يرتكبها الإيطاليون فى حق الشعب الليبى لإبادته، وذلك حتى يعمل بوسائله على إذاعتها وتنوير الرأى العام الإسلامى من جهة، ولدى أنصار الحرية فى أوروبا وسائر أنحاء العالم من جهة أخرى، ولدى فريق من الأمة الإيطالية نفسها من الذين نصبوا أنفسهم لمناهضة الفاشيست، ومحاربة طغيان موسولينى. فيذكر الشيخ طاهر الزاوى فى كتابه هذا أنه قد بعث إلى البشير بحوالى "العشرين نسخة من رسالة اشتملت على أكثر فظائع الإيطاليين.

وثمة حقيقة أخرى تتضح من ملاحظة جاءت فى هذه الرسالة، هى مقدار الضيق الذى كان يلقاه المهاجرون الليبيون فى مصر فى هذه السنوات التى سبقت الحرب العالمية الثانية، بسبب قوة "النفوذ الإيطالى" فى مصر والذى كان من آثار منع هؤلاء من الاحتفال بذكرى الشهيد عمر المختار الذى أعدمه الإيطاليون فى سبتمبر من العام نفسه. وكان المرحوم حمد (باشا) الباسل قد تهيأ لإقامة هذا الاحتفال يوم ١٣ نوفمبر.

وفيما يلى نص هذه الرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

حضـرة المحتـرم أخى العزيز بشـير أفندى السـعداوى، السـلام عليكم ورحمة الله.

أما بعـد فإنى أكتب إلى حضـرة الأخ فى الوقت الذى تتهيأ فـيه الأمم الإسلاميـة للاجتماع الذى سيـعقد فى السابع والعـشرين من رجب الحال (٨ ديسمـبر)، ونحن أمة تجـاذبتها أطـرتف الأرض، ومزقت شملهـا الحوادث، وتناولتها نكبات الدهر. ولست أدرى هل أبقت الأيام شيئًا يمكن أن يمثل فى هذا المؤتمر لتسرى فـيه تلك الأمة التى يحاول الإيطاليون أن يأتوا على بقـيتها الباقية.

وبمناسبة انعقاد هذا المؤتمر المبـارك جرت بين يوبين أحمد بك السويحلى مكاتبـات فى شأن من يمثل هـذه الأ/ة المنكوبة الحظ، وكانت المذاكـرة حول هذا الموضوع لم تتجاوز شخصكم وفى الوقت نفسه فكرنا فى جمع شىء من النقود - ولو قليلا - بعينكم على هذه المهمة. وقد تكفل أحمد بك أن يتذاكر مع بعض الطرابلسـيين فى هذا الشـأن، ولا زلنا فى دور العمل، والمقـدمات تدلنا على أنه إن وقفنا إلى شىء فسـيكون قليلا، لأن المهاجرون الذين يرجى منهم الخير فـى حالة فقر شديدة، والطرابلسـيون القدماء - وخـصوصًا الذين بمصر - لا يرجى منهم أى خير فى هذا الموضوع لما لهم من الصلة بإيطاليا.

وليت للطرابلسيين عشرة أمثـال أحمد بك السويحلى، وإنى أشهد الله أنه لو كان بيده قرش واحد يفضل بعد قوت عياله الضرورى لما بخل به.

وإنى على يقين من أن مثل هذه الفرصـة لا تفوتكم، وليس من المعقول أن تخلو منها صحيـفة جهادكم البيضاء ولكن أحببنا أن نتـعجل منكم البشارة باعتزامكم تمثيل الأمة الطرابلسية فى المؤتمر الإسلامى.

ولسنا نقصد من جـمع هذه الإعانة - إن صحت - أن نعنيك على هذه

المهمة، فقد اعتدت منا عـدم المعونة فى كل ما قمت به من خدماتك الجليلة، ولكن لتعلـم مقدار مـا بقى فى نفوس الناس من نشاط، ولـيزداد علمك بأن مجاورة الأموات تنيم الهمم وتميت الشعور.

ولا أطيل على حضرة الأخ، فـقد أصبحنا قـاب قوسين من هذا المؤتمر المبارك، وليـس من العار فقط عـلى الأمة الطرابلسـية ألا تمثل فيـه، بل ومن دلائل الانحطاط أيضًا وعدم الشعور بالكرامة.

وليس من الطرابلسـيين من تمكنه ظروفـه من تمثيل أمتـه فى هذا المؤتمر غيـرك لأمور أهمهـا قربك من موضع انعـقاد المؤتمر، وشهـرتك بين إخواننا الشاميين باشتغالك بقضية بلادك.

وربما كانت حالتك الماليـة أضيق منا، ولكن علو همتك، واتكالك على الله هما اللذان سـمكنانك من الوصول إلى هذه الغاية الشريفـة، وسيكرمك الله بسبب إخلاصك لأمتك ووطنك، والله يتولاك بعنايته.

وقد بلغنى حضرة الأخ الشيخ سعيـد الجزائرى سلامك، فسررت كثيرًا لوفائك، وزاد سـرورى إذ أخبـرتنى أنكم تلقيـتم دعوة بالحضـور إلى المؤتمر وشكرت الله على ذلك.

وقد أرسلت إليك نحـو العشرين نسخـة من رسالة اشتملت علـى أكثر فظائع الإيطاليين ولعلها وصلت، وإن كان الأمر يحـتاج إلى توكيل، فأخبرنا على الفور لنتدارك الأمر بسرعة.

وقد طلبت إلى أحد بك السويحلى أن يـكتب إليك بهذا المعنى، وخوفًا من أن لا تمكنه ظروفـه كتـبت إليك هذا، والغـرض واحد، وأرجـو سرعـة الإفادة بما اعتزمتم عمله، ونأمل أن يكون وفق رغبتنا.

سلامى على حضرات الإخوان نورى أفندى (السعداوى) وأحمد أفندى والشيخ خلفة شعـبان. فى يوم الخميس ١٢ رجب (١٣ نوفمبـر) أقام سعادة

حمد باشا الباسل احتفالا لذكرى عمر المختار، وبعد أن وزعت تذاكر الدعوى وأحضر الطعام للفقراء، جاءت الحكومة فمنعت الاحتفال، فانظر إلى أى حد بلغ النفوذ الإيطالى فى مصر.

٦ رجب سنة ١٣٥٠ الطاهر أحمد الزاوى

ذلك إذا كان نوع النشاط الذى يقوم به المهاجرون الطرابلسيون فى القطر المصرى فى السنوات التى سبقت الحرب العالمية الثانية. وقد تبدل الحال بعد ذلك، فدب الخلاف فى صفوف الليبيين، بمجرد أن نبتت (مسألة الإمارة) فى الظروف التى ذكرناها، وهو الخلاف الذى كان أحد آثاره تأسيس (اللجنة الطرابلسية) فى القاهرة.

ولقد تحدثت (اللجنة الطرابلسية) عن نشاط المهاجرين الطربلسيين فى سنوات الحرب - وهم الذين تألفت منهم اللجنة - وذلك فى رسالتها التى نشرتها - كما ذكرنا - فى يناير عام ١٩٤٩، فقالت: "ولمناسبة جلاء الجيوش الإيطالية عن طرابلس فى يناير عام ١١٩٤٣، أقام المهاجرون حفلا فى الجمعية الزراعية فى أكتوبر ١٩٤٣، ابتهاجًا بانكسار الجيوش الإيطالية وجلائها عن طرابلس، حضرها زعماؤهم وأعيانهم ودعوا إليها كثيراً من الساسة المصريين والمشتغلين بالقضايا العربية، وألقيت خطب أشيد فيها بجهاد الطرابلسيين المجيد. وقد رأوا فى هذا الحفل أكبر فرصة - لانتخاب هيئة تمثلهم فى الدفاع عن قضيتهم الوطنية المجيدة. وبعد اجتماعهم والتشاور فيما بينهم انتخبوا من بينهم هيئة سموها "اللجنة الطرابلسية". فتأسست من ثم (اللجنة الطرابلسية".

لقد بقى أن نقول: إن هذه اللجنة ظفرت بكل رعاية من جانب أمين الجامعة العربية السيد عبد الرحمن عزام، فتقول اللجنة فى رسالتها السالفة الذكر: "ولما أسست الجامعة العربية سنة ١٩٤٥، صارت تأخذ (والمقصود هنا اللجنة) وجهات نظرها، وتتحرى ميولها، وما تهدف إليه من سياسة عربية

ودولية، وتستشير المسئولين فى الأمانة العامة فيما يشكل عليها. وقالت: إنها "تفخر بصلتها بالجامعة العربية، وبثقة أمينها، وبما يحيطها به من رعاية أدبية وإعانة مادية، مكنتها من استئجار مكتب لتؤدى فيه ما يجب عليها للوطن من عمل . . . ".

وبمجرد تأسيسها فى أكتوبر ١٩٤٣ "أصدرت (اللجنة الطرابلسية) برنامجًا، بعنوان: مذكرة فى القضية الطرابلسية: شرح ومطالب. تشرح الأسس التى يقوم عليها نشاطها، ولعل أهم ما يلفت النظر فى هذه المذكرة: (أولا) أنها حددت مطالب "الطرابلسيين" بأنها الاستقلال التام، ووحدة البلاد من مصر إلى حدود تونس، والانضمام إلى جامعة الدول العربية، واستنكار تدخل أى دولة أجنبية بما يعارض رغبات الشعب أو توجيهه وجهات معينة، (ثانيًا) أنها اعترضت على (الحلفاء) والمقصود مباشرة الإدارة العسكرية البريطانية فى برقة وزميلتها فى طرابلس - أن يتدخلوا فى "شئون الطرابلسيين" للضغط عليهم، وتوجيه "أفكارهم" وجهة معينة فى صالح "الحلفاء" الذى هو فى نظر اللجنة الطرابلسية "مجاملة إيطاليا وفرنسا على حساب طرابلس ومساومة بعض الدول عليها" وما تستلزمه هذه المحاولة من إهمال رأى "الطرابلسيين" بما يتعلق بمصير وطنهم، (ثالثًا) أنها حاولت إقامة الدليل على جدارة الطرابلسيين لأن يمارسوا حقوقهم الطبيعية والمشروعة فى الاستقلال، وذلك بأن ذكرت الحكومات التى تأسست فى طرابلس الغرب (أى إقليم طرابلس) منذ قيام الحرب الإيطالية - الطرابلسية فى عام ١٩١١، إلى انتهاء المقاومة فى طرابلس الغرب عام ١٩٢٢، على النحو التالى:

١ - حكومة نشأت باشا من أول قيام الحرب فى أكتوبر سنة ١٩١١، إلى أكتوبر سنة ١٩١٢ وكان أعضاؤها: فرحات، والبارونى، وكعبار، وغيرهم من أعيان الطرابلسيين. وكانت قائمة بشئون الإدارة من جميع نواحيها خير قيام.

٢ - حكومة مصراتة فى سنة ١٩١٥، واستمرت قائمة إلى سنة ١٩٢٢.

٣ - حكومة الجمهورية فى سنة ١٩١٨، وصارت حكومة مصراتة عضواً فيها. وتولى أعضاؤها إدارة حكومات صغيرة فى ورفلة وترهونة ومصراتة والزاوية واستمرت إلى سنة ١٩١٩ حينما عقد صلح بليادم، ووضع القانون الأساسى. (وهو صلح شلية الزيتونى أو سودانى بنيادم فى أبريل ١٩١٩، وقد صدر رسميًا فى أول يونيه القنون الأساسى بعد هذا الصلح، وفى وسع القارئ الوقوف على تفصيلات أوفى بالرجوع إلى كتابنا "السنوسية دين ودولة" - الفصل التاسع).

٤ - الحكومة الوطنية التى أنشئت بمقتضى القانون الأساسى، وكان مقرها مدينة طرابلس وكان ممثلوها فى الأقاليم يرجعون إليها فى جميع الشئون الإدارية والسياسية والعسكرية، واستمرت نحو سنة، ثم نقض الطليان شروط القانونى الأساسى فاضطرت إلى مغادرة المدينة.

٥ - هيئة الإصلاح المركزية فى سنة ١٩٢١. وكان مقرها مدينة غريان، واستمرت إلى سنة ١٩٢٢.

ومع أن "اللجنة الطرابلسية" هذه أنها تود "أن تلفت نظر قراء العربية وكتابها إلى المحافظة على ذكر كلمة (طرابلس) فى كل ما يتعلق بهذا القطر العربى، (لأن) كلمة "ليبيا" دخيلة لا تمت إلى العربية بصلة "الأمر الذى يؤخذ منه أن "طرابلس" و "االطرابلسيين" إنما يقصد بهما فى المذكرة "ليبيا" و "الليبيون"، فلا تلبث أن تواجه قارئ هذه المذكرة صعوبة تحديد معنى "طرابلس" و "الطرابلسيين" بذلك الذى لفتت (اللجنة الطرابلسية) النظر إليه. فالحديث يشمل آراء ورغبات الطرابلسيين فى مصير طرابلس، واستنكار أن تضغط الإدارة المحتلة العسكرية بها على آراء ورغبات الطرابلسيين، ثم إن الأمثلة التى ذكرتها (اللجنة) عن الحكومات التى أنشئت فى طرابلس الغرب

(أى إقليم طرابلس) مأخـوذة من تاريخ هذا الإقليم وحده فحسـب، إلى غير ذلك من القرائن الـتى تدل على أن الذى كان يدور فى ذهن أعـضاء (اللجنة الطرابلسية) وبالرغم من المطالب "بوحدة البلاد من حدود مصر إلى تونس"، لم يتجاوز نطاق التفكير فى مستقبلل "وطنهم الإقليمى" طرابلس أو طرابلس الغرب أحـد أقاليم ليبـيا الثلاثة فى الاصطلاح الذى صـار تعريف هذا القطر به، وإن شئت من أيام الطليان وبابتداعهم أيضًا.

ولم يكن مستغربًا أن يدور تفكير (اللجنة الطرابلـسية) فى مستقبل إقليم طرابلس الغرب فى التفكيـر فى مستقبل ليبيا بـأسرها. ولذلك أسباب يمكن استخلاصها من مغزى الحوادث من تاريخ وثيقة ٢٣ أكتوبر ١٩٣٩، إلى وقت تأسيس الـلجنة الطرابلسيـة ذاتها، وهو المغـزى الذى فى استطاعـة القارئ أن يستشف معناه ممـا جاء فى مذكرة اللجنة ذاتها (فى القضـية الطرابلسية) وأول هذه الأسباب ما يبـدو أنه رنسخ فى ذهن أعضاء اللجنة عن استـحالة الاتفاق على العمل المشترك فى سبـيل قضية ليبيا - وقد آثرنا استخـدام كلمة "ليبيا" دائمًا دفعًا لأى لبـس أو إبهام فى قضية يدعو الكلام فيـها عن "الوحدة" إلى توضيح المعـانى وتحديدها ما سـاتطاع الكاتب إلى ذلك سبيـلا - على أساس الاستقلال والوحـدة طالما أن الجانب البرقاوى قد أثار مسـألة الإمارة السنوسية كقضـية لا يرضى أن تكون متفـرعة عن قضية البـلاد الأصلية، إذا صح هذا التعبير، بل أراد تقديمها على كل شىء آخر، حتى صارت "السنوسية" علمًا على نشـاط هذا الجانب، فالإمـارة التى ينادون بهـا سنوسية، والجـيش الذى أنشأوه سنوسى، والتـصريح الذى أدلى به (المسـتر إيدن) فى مجلس العـموم البريطانى، يخص القبـائل السنوسية، ولم يأت أى ذكر لطرابلس أو ليـبيا فى كل هذا النشاط.

وأما باقى هذه الأسبـاب، وهو مترتب على سابقـه فمبعثـه ما ظهر من قرائن تدل على أن الإنجليز والبرقاويين المتأثرين بنصـحهم وتوجيههم قد صح

عزمهم على اقتطاع برقة من الجثمان الليبى وإنشاء كيان خاص بها على أساس أنها موطن "القبائل السنوسية" التى أكد تصريح (إيدن) أنها لن تخضع لحكم الطليان مرة أخرى، فتقوم حينئذ الإمارة فى برقة، وهى الإمارة التى اعتقد البرقاويون أو منوا أنفسهم بأنها سوف تكون "مستقلة" أو تربطها على الأكثر ببريطانيا روابط لا يمكن أن تنال من استقلالها.

وكان وجه الخطر فى اتجاه (اللجنة الطرابلسية) هذا الاتجاه أن تتسع شقة الخلاف بين الطرابلسيين والبرقاويين، فيحتدم النقاش حول مسألة الإمارة فى الوقت الذى كان يجب أن تنصرف فيه الجهود إلى التكتل وجمع كلمة الليبيين سواء فى ليبيا أم فى المهجر على مطلبى الاستقلال والوحدة. وقد وضحت الحاجة إلى هذا التكتل عندما شرع الحلفاء المنتصرون فى الحرب يبحثون فى شروط الصلح مع إيطاليا (ورومانيا والمجر وبلغاريا وفنلدة) وعقدت المؤتمرات لهذه الغاية فى عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦، وهى المؤتمرات التى سبق الحديث عنها فى فصول هذا الكتاب. وبدأت التيارات السياسية المختلفة تتجاذب مصير ليبيا لتقطيع أوصالها ونقسيمها إلى مناطق نفوذ تحت الوصاية الأجنبية الأوروبية، على أن تحتفظ بريطانيا لنفسها - فى كل حال - بمنطقة برقة، نظسر أن تسترجع إيطاليا سيطرتها القديمة فى سائر الأقاليم لو أنها استطاعت استخلاص إقليم فزان من قبضة فرنسا، ولو أنها أقنعت الاتحاد السوفيتى بالاستجابة لمطلبها، ولو أن الاتحاد السوفيتى نفسه تمكن من إقناع "حلفائه" الغربيين بإنشاء وصاية دولية مشتركة على ليبيا بأسرها تشترك فيها روسيا، وكذلك إيطاليا وبفضل هذه الوصاية المشتركة كذلك لا تنفرد بريطانيا بالسيطرة فى برقة.

وجدير بالذكر أن كثيرين أدركوا وقتئذ خطورة هذا الخلاف حول مسألة الإمارة، منذ أن لاحت بوادره فى عام ١٩٤١، فبذلت عدة مساع للتوفيق بين الجانبين، وكان من الذين حاولوا حسم الخلافات بهذه الصورة المرحوم عبد

الستار بك الباسل، وتذكر (اللجنة الطرابلسية) فى (الكتاب الأبيض فى وحدة طرابلس وبرقة) الذى نشرته فى إبريل ١٩٤٩ أنه كان فـى حضوره أن اجتمع أبو بكر بدان وبس أبو المبرى (وهما برقاويان) بالمرحومـين عون محمد سوف الطاهر المريض، وحضـر كذلك على أسعد الجـربى وعلى نور الدين العنبرى ويمثـلان السيد إدريـس فى هذا الاجتمـاع. ودار البحث حول الطـريقة التى يمكن بها الاتفاق وجمع الكلمـة، ووافق الجانى لطرابلسى على كل ما يريده السيـد إدريس - أى أن هذا الجانب قـد أظهر اسـتعـداده للاعتـراف بالإمارة السنوسية - ولكن على شريطة أن تكون الشورى أسـاس العلاقة بين الجانبين فلا ينفـرد السيـد إدريس باتخاذ إجـراء من غيـر التشاور سلفًـا فى ذلك مع الجانب الطرابلسى، ويؤكد (الكتاب الأبيض) أن هذه المحاولة قد أخفقت لأن اللذين كانا يمـثلان السيد إدريس فى هذا الاجتـماع رفضا قـبول هذا الشرط الذى صاغه عون سوف فى قوله: "أن نحلف جـميعًا على المصحف على أن لا يترك أحد منا صاحبه، وأن نعـمل للمصلحة يدا واحدة، ونكون فى الخير سواء وفى الشر سواء، وأن لا يعمل واحد مـنا شيئًا بدون رضاء الآخر" ومن المحاولات كذلك فى سبيل الاتفاق ما ذكره (الكتاب الأبيض) عن جهود على باشا العـبيدى شيخ قـبيلة العبيـدات (برقة)، والسيد منصـور بن قدارة الذى "حضر من الـشام يبنى الصور والمطرحات من الآمـال" على إمكان الاتفاق، واعتـقد أنه يكفى لتذليل الصـعوبات أن "يأتى ببيـعة" للأميـر السيد محـمد إدريس من طرابلس. وكان الغرض من كل هذه المحاولات - كما هو ظاهر - المحافظة على وحدة البلاد قبل أى اعتبار آخر، إنقاذًا لها من التجزئة والوصاية الأجنبية. وقد ذهبت كل هذه الجهود سدى لتمسك كل فريق برأيه.

زيادة الخلاف على مسألة الإمارة:

ولكن عندما اتسعت شقة الخلاف بين الطرابلسيين والبرقاويين فى القطر المصرى حول مـسألة الإمارة، كان النقاش حول هذه المسـألة بالذات قد انتقل

إلى ليبيا: إلى برقة وإلى طرابلس الغرب، حيث كانت الأحزاب والهيئات السياسية قد بدأت تتشكل، فتأسست فى بنغازى جمعية عمر المختار (١٩٤٣) ثم الجبهة الوطنية البرقاوية (١٩٤٦)، بينما تأسس فى مدينة طرابلس الحزب الوطنى منذ (١٩٤٥)، ثم الجبهة الوطنية المتحدة وغيرهما من الأحزاب - وسوف يأتى الكلام عن هذه الأحزاب فى كل من برقة وطرابلس فى موضعه - ويكفى أن نذكر الآن أن النشاط السياسى الذى ظهر آنئذٍ فى ليبيا كان مبعثه اهتمام قادة الرأى بها بنوع المصير الذى ينتظر أوطانهم عندما وقف الليبيون فى طرابلس وبرقة على حقيقة ما تريده الدول الطامعة فى الوصاية على ليبيا والتى تبغى هدم وحدتها.

على أن هناك حقيقة جديرة بالملاحظة بصدد هذا النشاط السياسى فى ليبيا، هى أن الاتجاه فى طرابلس الغرب كان نحو المحافظة على الوحدة والمطالبة بالاستقلال والرغبة فى الانضمام بعد الاستقلال إلى جامعة الدول العربية. والسبب فى ذلك أن التيارات الخفية التى تأثرت بها فئات معينة فجنحت إلى المكالية بوصاية بريطانيا، أو إلى تحبيذ دعوة الإدارة الإيطالية السابقة، أو الانفصال بسطرابلس عن سائر أقاليم ليبيا تحت أى من أنواع الوصاية الأجنبية، قد جعلت مفطرى البلاد وأهل الرأى فيها يدركون أن خلاص الوطن مهون بتأييد وحدته ونيل استقلاله، ومما لا جدال فيه أنه كان لتعاون رؤساء الأحزاب التى تألفت فى طرابلس وقتئذٍ مع السيد بشير السعداوى، أكبر الأثر فى تحديد اتجاه هذه الأحزاب نحو التمسك بالوحدة، ذلك بأن البشير كان هو الذى تزعم قضية الوحدة منذ نيف وعشرين سنة، وكان من المسلم به أن التمسك بالوحدة إنما ينى قبول الإمارة السنوسية على ليبيا بأسرها. ومما يجب ذكره أن كل ما اهتم له أهل طرابلس الغرب وقتئذٍ (١٩٤٥ - ١٩٤٦) فيما يتصل بمسألة هذه الأمرة كان النظر فى قواعد الحكم التى يجب أن تقوم الإمارة عليها.

ومن الجلى أن هذا الموقف فى طرابلس الغرب، كان مغايراً لموقف (اللجنة الطرابلسية) فى القاهرة فى مراحل نزاعها الأخير مع الجانب البرقاوى: من حيث أن (اللجنة) أرادت إغفال مسألة الإمارة إغفالا تامًا على اعتبار أن الاستقلال يجب أن يكون مطلب الليبيين الأول، بينما أدرك الطرابلسيون (فى طرابلس الغرب) أن الاستقلال يجب أن يكون للقطر الليبى بأسره، وأنه لا استقلال من غير وحدة، وأنه لا وحدة من غير الإمارة السنوسية، وقد حدث فى غضون عام ١٩٤٦، عندما اشتد الخلاف بين (اللجنة الطرابلسية) والبرقاويين فى القاهرة، أن انحاز جماعة من أعضاء (اللجنة) الى اشتركوا أصلا فى تأسيسها إلى جانب إنخوانهم بأرض الوطن، وإلى الرأى الذى نادى به بشير السعداوى دائمًا، فصارا لا يقرون التشبث بإغفال مسألة الإمارة، خوفًا منهم إذا فعلوا ذلك أن تتهدم وحدة البلاد، وأن يقضى على كل أمل فى نجاح المسعى من أجل الحصول على استقلالها. فكان الرأى السائد لدى الطرابلسيين - ما عدا هذه القلة - وجوب التسليم بالإمارة من حيث المبدأ، ثم تقليب وجود فى الأسس التى يجب أن يقوم عليها نظام الحكم، واتخذ الرأى فى هذا الموضوع اتجاهين: أحدهما يريد بحث هذه الأسس مبدئيًا والاتفاق عليها مع البرقاويين لتعيين "نظام" الوحدة المنتطرة، على اعتبار أن من الخير المبادرة بتقرير شكل الحكم فى ظل الإمارة سلفًا كى تتوحد جهود البلاد فى مسعاها ولا تجد الدولة الطامعة فى ليبيا ثغرة فى صفوف أبنائها تنفذ منها لتحقيق أغراضها. وأما الاتجاه الثانى فكان نحو إرجاء البحث فى تفاصيل شكل الحكم فى ظل الإمارة إلى ما بعد الظفر بالاستقلال وتحرير الوطن من الاحتلال العسكرى البريطانى فى برقة وطرابلس والفرنسى فى فزان.

على العكس من ذلك كان موقف غلاة البرقاويين الذين أثاروا - فى القاهرة - أصلا مسألة الإمارة السنوسية، والذين زادوا إمعانًا فى موقفهم من

هذه المسألة متى باتت "الوحدة" مهددة تهديداً خطيراً، لم يكن بمعثه معارضة فريق من أعضاء (اللجنة الطرابلسية) لمبدأ الإمارة السنوسية، أو رغبة الطرابلسيين فى بحث نظام الحكم فى ظل هذه الإمارة، بقدر ما كان ناشئًا من اعتقاده دعاة الإمارة البرقاويين، أنه مهما اختلفت آراء الدول فى مصير ليبيا، وتباينت مطامعها فيها، ففى وسع برقة على كل حال، وبرقة وحدها فحسب، أن تنجو من الوقوع تحت السيطرة الإيطالية مرة ثانية، وذلك بفضل التصريح البريطانى - تصريح (إيدن) المشهور - الذى صدر بهذا المعنى فى يناير ١٩٤٢ من ناحية، وبفضل ما ظهر من تمسك بريطانيا بالوعد الذى تضمنه هذا التصريح فى المؤتمرات التى عقدت لوضع مشروع معادة الصلح مع إيطاليا والنظر فى مصير المستعمرات الإيطالية فى إفريقية من ناحية أخرى، ومع أنه لم يكن خافيًا بفضل ما أذيع وقتئذٍ وصار معروفًا عن نوايا بريطانيا وسائر حلفائها أن الوصاية هى ما تريده هذه الدول لأقاليم ليبيا الثلاثة مجزأة، فقد ظل البرقاويون يعتقدون أن فى وسعهم أن يعقدوا مع بريطانيا معاهدة تخيل إقليم برقة إمارة سنوسية ذات كيان خاص بها ومنفصل عن سائر الأقاليم الليبية. بل رسخ هذا الاعتقاد فى أذهانهم رسوخًا حمل مسئوليتهم على رفض الوصاية العربية أو المصيرية - إذا تعذر الاستقلال - مفضلين عليها "حليفًا قويًا فى البحر والبر والجو" للدفاع عنهم - كما قالوا - فلا حاجة بهم "إلى حليفة لا تملك أن تحمى نفسها". وهكذا عندما كانت "الوصاية" - والوصاية الأجنبية الأوربية - هى النظام الذى اتفقت كلمة الدول على أن يجرى العمل به فى ليبيا، ولم يحل دون تنفيذه سوى اختلاف الدول على نوع هذه الوصاية وعلى الذين سوف يعهد بها إليهم - استمر البرقاويون يتحدثون عن "محالفة" مع بريطانيا، ولا جدال فى أن ما كان يروجه الإنجليز فى برقة خصوصًا عن "نواياهم" نحو الإمارة السنوسية قد ترك أثرًا كبيرًا فى رسم الطريق الذى أرادوا أن يسير فيه نشاط قادة البرقاويين وكبارهم ثم ساعد المحليين فى ذلك، ما كان يجرى من مناورات سياسية فى

مؤتمر وزراء الخارجية وبخاصة عندما اقترح (بيفن) Bevin وزير خارجية بريطانيا فى إحدى جلسات هذا المؤتمر فى باريس فى ٣٠ إبريل ١٩٤٦ "إعلان استقلال ليبيا بجزأيها: طرابلس وبرقة وضمهما فى دولة واحدة فوراً.

ولا جدال فى أن موقف دعاة الإمارة السنوسية هؤلاء موقفًا انفصاليًا، تعذر عليهم أن يجهروا به كحقيقة مجردة فى وقت اتفقت فيه كلمة أكثرية الليبيين وزعمائهم والمشتغلين بالقضية العربية والقضية الليبية على وجه الخصوص وجامعة الدول العربية على ضرورة التمسك بوحدة ليبيا، ولذلك فقد صار لا مناص من "تكييف" هذا الموقف الانفصالى بإسناده إلى نوع من التفسير الذى يجيز معًا فى وقت واحد المناداة بمبدأ الوحدة والاستقلال لليبيا، والمسعى من أجل تأسيس الإمارة السنوسية فى برقة، فتفتقت أذهان دعاة الإمارة عن "اصطلاح" صار مشهوراً فى هذا الدور وفى أدوار قضية ليبيا التالية هو "إنقاذ ما يمكن إنقاذه" على أساس أن تظفر برقة أولا باستقلالها - والاستقلال فى عرف هؤلاء الدعاة هو إنشاء الإمارة فحسب ودون أى اعتبرا آخر - وأن تسعى طرابلس الغرب ما وسعها الجهد للفوز بمطلبها، وقد يكون الاستقلال، أو قد يكون الانضمام إلى برقة، وعندئذ لها أن تطلب هذا الانضمام من "الأمير" السيد محمد إديس، وعليها أن تقبل الاندماج فى الإمارة السنوسية من غير قيد أو شرط. وآمن البرقاويون ومسئولوهم بصحة هذا "التكييف" لموقفهم الذى دل - فى نظرهم - على حذق عظيم فى فنون السياسة، فلم يكن غريبًا أن يصدر عن كبار البرقاويين ومسئوليهم فى هذه الفترة التصريحات فى إثر بعضها بعضًا، تدعو إلى الوحدة والاستقلال، وحدة ليبيا واستقلالها، بينما تظل الدعوة لتأسيس الإمارة السنوسية فى برقة على أشدها، وتفشل - على نحو ما رأينا - كل الجهود التى بذلت وقتئذٍ - والتى سوف تبذل فيما بعد كذلك - لحسم الخلاف القائم بين البرقاويين والطرابلسيين حول مسألة الإمارة.

وانطوى "تكييف" البرقاويين لموقفهم الانفصالى بهذه الصورة على أخطار جسيمة لم يكن أثرها مقصوراً على إفساد كل مسعى لإنقاذ الوطن الليبى من الوصاية الأوروبية - الأمريكية الأجنبية فى الوقت الذى طرح فيه على بشاط البحث بين الدول مستقبل ليبيا، وارتبط فرض الوصاية عليها بتمزيق وحدتها. بل أدى إلى اتساع شقة الخلاف بين دعاة الإمارة السنوسية فى الإطار الذى رسموه لهذه الإمارة، وبين دعاة الوحدة الذين أرادوا قبل كل شىء إنقاذ ليبيا موحدة بأقاليمها الثالثة من الاحتلال الأجنبى الجاثم على صدرها ومن خطر الوصاية الأجنبية الذى يتهددها، وزيادة على ذلك فقد ظل هذا "التكييف" بحكم "مطالب" البرقاويين بعد عام ١٩٤٦، حتى صدر قرار هيئة الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٩ بإعلان ليبيا دول مستقلة ذات سيادة بعد فترة انتقال محددة - لا تزيد على عامين - ثم لم يتحرر دعاة الإمارة حتى يعد صدور هذا القرار من آثار "تكييف" موقفهم القديم، فظهرت هذه الدولة فى نوع الدولة الاتحادية التى أنشئت فى عام ١٩٥٢ باسم مملكة ليبيا المتحدة، وهى التى جاء على يدها عقد المعاهدة الليبية - البريطانية فى يوليه من عام ١٩٥٣، متمشيًا مع منطق "التكييف" الذى أعطاه دعاة الإمارة السنوسية لموقفهم، ولاذى ترتب عليه إنشاء الدولة "الاتحادية" ذاتها.

على أن الأثر المباشرة لظهور فلسفة "التكييف" هذه، كان أن اعتقد دعاة الإمارة البرقاويون أن فى وسعهم دون حرج - الترويج لحركة انفصالية تدعو لاستقلال برقة وحدها تحت الإمارة السنوسية، فتقدموا فى مارس ١٩٤٦ بوصفهم ممثلى "الأمة البرقاوية" بعريضة إلى الجهات المسئولة من الإنجليز وغيرهم "تحوى مطالب كان بعضها فريدًا فى بابه. ذلك أنهم - كما قالوا فى عريضتهم - قد استقر رأيهم على أن يطالبوا "مجلس هيئة الأمم المتحدة(!) بتحقيق (مطالبهم) الوطنية و (أهدافهم) القومية، و (حقوقهم) الشرعية الغالية "التى أثبتوها فى مطالب أربعة: أولها استقلال البلاد سياسيًا

وإداريًا (!) تحت إمارة سمو الأمير الجليل السيد محمد إدريس المهدى السنوسى، وثانيها تكوين حكومة دستورية وطنية (!) تدير شئون البلاد، وثالثها قبول هيئة وطنية تمثل الشعب فى مؤتمر الصلح للدفاع عن قضية شجعها سمو الأمير الجليل، ورابعها منح البلاد حقها فى التعويض عن الأضرار التى لحقت بها من جراء الحرب، وإذا كان مفهومًا أن يتألف وفد لمحاولة الدفاع عن حقوق البلاد - والمقصود هنا برقة وحدها فحسب - أمام مؤتمر الصلح المنعقد فى باريس، فلم يكن مفهومًا أن يطالب "ممثلو الأمة البرقاوية" مجلس (كذا) هيئة الأمم المتحدة بتحقيق مطالبهم القومية . . وهذا بينما لم يكن قد عقد الصلح بعد مع إيطاليا.

وكان فى هذه (العريضة) أن كشف دعاة الإمارة عن "منهجهم" عندما قالوا إنهم يتركون "للشعب الطرابلسى الشقيق بدوره تقديم مطالبه التى يرغبها إلى سمو الأمير الجليل محمد إدريسى المهدى السنوسى "رأسًا" بينما يطلبون هم "مجلس هيئة الأمم المتحدة" تحقيق استقلال برقة ولم يكلف أصحاب هذه العريضة أنفسهم مشقة توضح السبيل الذى سوف يستطيعون به تحقيق مطالب "الشعب الطرابلسى الشقيق" بعد أن يقدمها هذا إلى السمو الأمير "رأسًا" على فرض أن بوسعهم منفردين، وفى وجه التيارات الدولية الشديدة التى كانت تتجاذب وقتئذ قضية ليبيا بأسرها - الظفر بالاستقلال المنشود "لإمارة" برقة، سواء أكان مطلب الطرابلسيين الانضمام إلى برقة تحت تاج الإمارة، أم الاستقلال بالقطر الطرابلسى منفصلا هو الآخر عن سائر أقاليم ليبيا.

وقد كان تقديم هذه المطالب وحده كافيًا لتوسيع شقة الخلاف بين جماعة (اللجنة الطرابلسية" فى القاهرة على وجه الخصوص، وبين دعاة الإمارة، كما أثار مخاوف الأحزاب الطرابلسية فى طرابلس الغرب ذاتها من ذه "الاتجاهات" النفصالية "فى الوقت الذى كانت فيه هذه الهيئات تحتج على

مشروعات التقسيم والوصاية ونتمسك بوحدة ليبيا. وكان وجه الخطر فى ذلك أن اقترن فى ذهن اللجنة الطرابلسية النضال من أجل إنقاذ ليبيا، بمهاجمة "الأمير" السيد محمد إدريس نفسه، على أساس أنه "لم يعترض على هذا الرأى الانفصالى" الذى نادى به أصحاب عريضة مارس ١٩٤٦ "ولم يستنكروه"، بل ولأن هذه العريضة - كما قالوا - "قد كتبت على مرأى ومسمع" منه، وكان لا مناص من أن تبذل الجهود لحسم هذه الخلافات إذا كان ممكنًا، حتى تقف الأمة صفًا واحدًا وقد اجتمعت كلمة أبنائها فى كل أنحاء ليبيا على مطالب واحدة، ولا غنى عن تحقيقها لإنقاذ الوطن: هى استقلال ليبيا والتمسك بوحدتها.

مسعى بشير السعداوى:

وقع عبء تنقية الجو من الشوائب التى شابته، والتمهيد للقيام بعمل جدى من جانب الليبيين برقاويين وطرابلسيين، وسواء فى المهجر (مصر) أم فى ليبيا ذاتها (برقة وطرابلس) لبسط مطالب الشعب الليبى أمام الدول الكبرى الأربع التى كانت لا تزال تبحث قواعد الصلح المنتظر مع إيطاليا، وخصوصًا فى مؤتمر باريس الذى سقت الإشارة إليه، على كاهل المجاهد القديم السيد بشير السعداوى.

وكانت مهمة السعداوى متشعبة، وإن هدفت إلى غرض واحد ظاهر، هو جمع الكلمة حول مطالب محددة لا يختلف عليها الليبيون. ففى القاهرة النزاع على أشده بين (اللجنة الطرابلسية) ودعاة الإمارة السنوسية، وكانت خصومه (اللجنة الطرابلسية) للأمير السيد إدريس ذاته أمرًا معروفًا. وفى القاهرة لم تكن العلاقات بين الأمير وأمين الجامعة العربية العام السيد عبد الرحمن عزام على خير حال، لأسباب قد يفسرها أعضاء (اللجنة الطرابلسية) - أو الذين بقوا أعضاء بها - بأن مبعثها "سكوت" الأمير عن الحركة الانفصالية التى يقوم بها دعاة الإمارة السنوسية، فى الوقت لاذى تتضافر فيه

جهود دول الجامعة العربية على تحرير ليبيا واستقلالها وإنقاذها من الوصاية الأجنبية، وصون وحدتها. وقد يفسرها دعاة الإمارة السنوسية بأن منشأها معارضة أمين الجامعة العام لمبدأ الإمارة أصلا، وهو خلاف لا سبيل إلى نكران أنه كان موجودًا بين الأمير والأ/ين العام وقتئذٍ، بل واستمر قائمًا فى المراحل التالية، وقد يقف القارئ على أسبابه ثم آثاره من سياق هذا التاريخ فى الفصول التالية.

ذلك كان الحال فى القاهرة، وأما فى طرابلس الغرب، فقد تعذر أن تتفق كلمة الأحزاب أو الهيئات السياسية التى أنشئت بها حديثًا حول موضوع هذه الإمارة السنوسية. فبعضها يرفض الدخول فى مباحثة حول هذه المسألة قبل أن تنال البلاد - أى ليبيا بأسرها - استقلالها موحدة، والبعض الآخر لا يرى مانعًا من مباحثه البرقاويين فى موضوع الإمارة، ومعرفة رغباتهم وشرائطهم بشأنها رجاء الوصول إلى وقاعد للعمل المشترك حذراً من تشتيت قوى الأمة الليبية فى نزاعات من المتوقع حتمًا إذا استمرت أن تعرض البلاد لأخطار التجزئة والوصاية الأجنبية، ومن المحتمل كذلك - وعلى نحو ما عرف عن مشاريه الدول - أن يتمكن الطليان بفضلها من العودة إلى حكم ليبيا فى صورة من الصور.

وكان على السيد السعداوى إلى جانب هذا كله أن يعمل لإبلاغ صوت الليبيين من طرابلس وبرقة معًا إلى المسئولين عن مصير هذه البلاد، أى إلى الدول الغربية المنتصرة فى الحرب. والتى لم تفرغ بعد من وضع مواد الصلح مع إيطاليا، وكانت لا تزال آراؤها متضاربة فيما يتعلق بمستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة فى أفريقية، هذا من جهة. وإقناع المشرفين على الإدارات العسكرية المقتة فى أقاليم ليبيا الثلاثة: برقة، وطرابلس، وفزان، بأن من صالح دولتى الاحتلال (بريطانيا وفرنسا) وحلفائهما الغربيين التخلى عن الوصاية التى يردون فرضها على ليبيا، والتسليم بحق هذه البلاد فى وحدتها واستقلالها.

ولم يكن غير بشير السعداوى يستطيع النهوض بهذا العبء كله، لأسباب كثيرة تضافرت على خلق زعامته خلقًا من جهة، وسوف يأتى بيانها عند الكلام عن هذه الزعامة فى الفصل التالى. ويسرت له من جهة أخرى طرائق العمل للتقريب بين وجهات النظر المختلفة. فالسيد السعداوى قد نادى بالوحدة منذ نيف وعشرين عامًا عندما أخذ بيعة الإمارة من الطرابلسيين إلى السيد محمد إدريس (١٩٢٢)، وقد عرف عبد الرحمن عزام منذ أن ذهب هذا مجاهدًا إلى طرابلس. وعندما اضطر السعداوى إلى الخروج من طرابلس الغرب مهاجرًا إلى سوريا، أثار حملة كبيرة على الاستعمار الإيطالى فى ليبيا، ولم تفتر به همة فى هذا الميدان طوال السنوات التى بقى فيها (فى المهجر) منفيًا من بلاده، حتى قدر له هذا الجهاد مواطنوه الذين شهدوه وهو يتسلم قيادة الدفاع ضد الغزو الإيطالى (سنة ١٩١١) فى جهة الساحل (ساحل آل حامد)، ثم يسعى بعد ذلك لجمع شمل المجاهدين فى برقة وطرابلس فى جبهة واحدة ضد الطليان، ثم يغادر البلاد مرة ثانية (١٩٢٣) عند انتهاء المقاومة فى طرابلس الغرب، ثم يتولى وهو فى غربته الدفاع عن قضية الوطن. فنال ثقة الطرابلسيين، واعترف له بالزعامة رؤساء الأحزاب السياسية التى تشكلت حديثًا. ونال تقدير الأمير السنوسى وكبار الأسرة السنوسية وأهل برقة.

ولقد بدأ بشير السعداوى مسعاه لإزالة أسباب الخلاف وتقريب وجهتى النظر، منذ أن حضر إلى القاهرة مع المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود - وكان البشير مستشارًا له - فى زيادرة عاهل المملكة السعودية للقاهرة، وهى الزيارة المشهورة التى بدأت فى ١٠ يناير وانتهت فى ٢٢ يناير ١٩٤٦. وكان قد استأذن بشير السعداوى من الملك عبد العزيز أن يعمل "لإنقاذ بلاده من شر الاستعمار، وإيصالها إلى ما تصبو إليه من حرية واستقلال، وهذا بمجرد أن انهزمت إيطاليا فى (الحرب العالمية الأخيرة) ونزحت جيوشها من ليبيا.

ولما كانت (جالية) كبيرة طرابلسية - برقاوية تعيش فى القاهرة، ويتخذ الأمير السيد إدريس القاهرة مكانًا لإقامته، ومقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة كذلك، فقد عقد بشير السعداوى آمالا كبارًا على إمكان القيام بنشاط كبير ناجح فى القاهرة من أجل توحيد الجهود لإفساد خطط الدول الأربع: (إنجلترا، أمريكا، روسيا، فرنسا) التى تبغى تجزئة ليبيا وفرض الوصاية الأجنبية عليها، وذلك بأن تجتمع طلمة الأمة الليبية على مطلبى الاستقلال والوحدة. وواضح أن الاتفاق على تحديد أمانى البلاد المشروعة فى هذين المطلبين، إذا تم فى القاهرة، من شأنه توجيه نشاط الهيئات والأحزاب - من سياسة وغيرها - فى برقة وطرابلس نحو الاستقلال والوحدة. فى برقة حيث يصغى أهلها لتوجيه الأمير السنوسى، وفى طرابلس حيث يتطلع أهلوها إلى مؤازرة حكومات الدول العربى لقضية الوطن.

ولكن بشير لم يلبث أن روعه الخلاف الكبير الذى شاهده بين (اللجنة الطرابلسية) ودعاة الإمارة السنوسية، ومن هؤلاء الآخيرين - على وجه الخصوص - (المرحوم) عمر فائق شنيب، والسيد يوسف لنقى، وبدأ جهوده بان حاول إزالة أسباب الجفوة بين الأمير السيد محمد بين (اللجنة الطرابلسية) والجالية البرقاوية، وكان من اسباب النفور بين الأمير السنوسى والأمين العام للجامعة العربية أن هذا الأخير كان قد أدلى بعدة تصريحات فى العام السابق (١٩٤٥) عن القضية الليبية، وذكر فى المذكرة التى قدنها إلى وزراء خارجية الدول الكبرى باسم الجامعة العربة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٥ - وقد سبق إثبات هذه المذكرة - أن زعماء ورؤساء الليبيين قد "فوضوه" فى توضيح قضيتهم والدفاع عنها، وأنه إذا دعت الحال إليفترة انتقال، فمن الطبيعى "أن تسند مهمة إرشاد الشعب الليبى إلى تحقيق هدفه المنشود وهو الاستقلال التام إلى دولة عربية أو إلى الجاملعة بأجمعها واستطرد يقول: "ولا شك فى أن اختيار أمة عربية للوصاية على شعب عربى فى جوهره لما يتفق مع الروح التى تسود

المنظمة العالمية الجديدة، ولما كان أكثرية الليبيين قد وافقوا وقتئذ على هذه الوصاية العربية ما دام الاستقلال متعذراً، ولم يكن قد ظهر من جانب الأمير نشاط يوحى بأنه راض عن هذا الاتجاه أو غير راض عنه من جهة، أو أنه من جهة أخرى كان راضيًا عن ادعاءات الإنجليز على برقة، وهى الادعاءات التى استندت على تصريح (أنطونى إيدن) المعروف منذ يناير ١٩٢٤، أو أنه لا يرضى عن إنشاء الإمارة السنوسية فى برقة وحدها ومعتمدة على هذا "التصريح" الإنجليزى، فقد طلب مجلس بلدى بنغازى من الأمير فى نوفمبر من العام نفسه (١٩٤٥) "أن يصرح للأمة بما بينه وبين الإنجليز من اتفاقات بشأن مصير البلاد، وأن يوضح موقفه من الجامعة العربية، وهل وكل أحداً للدفاع عن برقة وطرابلس؟وهل كانت مقابلته لدولة النقراشى - وكا إذ ذاك رئيس الوزراء - لهذا الغرض؟ فأجاب الأمير على ذلك كله فى ديسمبر "بأنه لم يوكل أحدًا فى الدفاع عن طرابلس وبرقة، وأن مقابلته للنقراسى باشا كانت لمجرد السلام عليه، وأن بلاده فى حاجة إلى حليفة قوية فى البر والبحر والجو لتدافع عنها، لا إلى حليفة لا تملك أن تحمى نفسها، وقد تبادر إلى الذهن أن الأمير إنما يبغى الترعيض بمصر بقوله: إنه لا يريد حليفة "لا تملك أن تحمى نفسها"، وأنه يشير إلى بريطانيا فى قوله: "إن بلاده فى حاجة إلى حليفة قوية فى البر والبحر والجو لتدافع عنها". ولم يتعرض الأمير فى "تصريحه" هذا بشىء إلى الإنجليز، أو إلى اتفاقاته معهم التى استفسر عنها مجلس بلدى بنغازى إن كان هناك اتفاق بينه وبينهم.

وأدرك بشير السعداوى أن قضية الوطن تخسر خسارة محققة إذا بقيت الجفوة بين الأمين العام للجامعة العربية وبين الأمير السيد إدريس. وإذا استمر أعضاء (اللجنة الطرابلسية يعتقدون أنهم يلقون تشجيعًا من الأمانة العامة للجامعة العربية فى هجومهم ليس على دعاة الإمارة السنوسية فحسب، بل وعلى شخص الأمير نفسه أو إن شئت على "سياسته" هذا من ناحية، وظل من ناحية أخرى رجال الأمير مثل عمر شنيب ويوسف لنقى يطالبون بالإمارة

السنوسية فى برقـة، ولا يريدون توحيد الجهود مع الطرابلسـيين حول مطلبى الاستقلال لكل ليبيا ووحدتها غلا إذا سبق ذلك التسليم بالإمارة السنوسية من غير قيد أو شرط وبعد أن يتحقق إنشاؤها فى برقة.

ويصف بشير السـعداوى الحال التى وجد عليهـا الموقف فى القاهرة بعد وصوله إلـيها فى أوائـل ١٩٤٦، (بأنه وجد) ألخـلاف قائمًا بـين الجاليـتين: الطرابلسية والبرقـاوية فى مصر لا على إنقاذ البلاد من شر الاسـتعمار وطلب الاستـقلال، وإنما على أمور ثانوية، وهى من يتـولى رئاسة البلاد وإمـارتها. وهذا مما يمكن الأجنبى المحتل من الاسـتفادة من هذا الخلاف المسـتحكم بين الجاليتين بالبقاء فى البلاد، إما بالـوصاية (عليها) أو بأى شكل من الاستعمار المقنع.

أما عن العلاقة بين الأمـير السيد محمد إدريس، وأمين الجـامعة السيد عبد الـرحمن عزام فقـد استطاع بشير السـعداوى أن يعيد الشىء الكثـير من الهدوء إليها. فتحسنت الصـلات بينهما تحسنًا ملحوظًا، ولو أن كلا الرجلين - وكما هو معروف ومشهور - قد بقـيا يعجزان عن وضع ثقتهما الكاملة كل منهما فى الآخر. واسـتبشر على كل حال - كثيرون بتـحسن العلاقات الذى حدث وقتئذ. فكتب السيد وصـفى الدين السنوسى ابن السيد أحمد الشريف وابن عم الأمير السيد محمـد إدريس رسالة شكر وتقدير إلى بشير السعداوى من درنة فى ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ ويشيد فيها بمسـعاه هذا "لتوحيد الصفوف ونبذ الشقاق" قال فـيها السيد صفى الدين: إن قلبه قد مـلأه السرور وأفعمه الابتهـاج لمسعى بشـير السـعداوى النبـيل "خدمـة لمصلحة قـضيتنا الوطـنية المشتـركة، وهو المسعى الذى اعتـبره من حلقات الاتصـال البرىء فى سلسلة علاقات حضـرة صاحب السمو الأمير المعظم السيـد محمد إدريس السنوسى بأمين الجامعة العربية عبد الرحمن باشا عزام. ذلك المجهود وغيره من المساعى التى قمتم بها لتوحيد الصفوف ونبذ الشقاق اعتبرها خطوات فعالة مباركة فى

طريق إنجاز تحقيق آمال عظيمة جبارة خدمة لمصلحة الدين والعروبة والوطن". ثم استطرد السيد صفى الدين يقول: "وإزاء ذلك المجهود ومن ينطوى عليه من أهداف سامية ومعانى طاهرة لا يسعنى - يا صاحب السعادة - إلا أن أسجل لكم ذلك بأسمى آيات الشكر والامتنان، وأبلغ معانى الإعجاب والثناء.

وكان من مظاهر تحسن العلاقة بين الأمير وعبد الرحمن عزام، أن حضر السيج إدريس حفلا أقامه يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٤٦ (الشبان المسلمون) لتكريم وفود الجامعة العربية، خطب فيه عبد الرحمن عزام، فقال مرحبًا بالأمير ومشيدًا بمآثر السنوسية فى الجهاد: "ولنا جاء آخر شقيق عزيز علينا هو طرابلس الغرب الذى لا زالت الجامعة العربية منذ الصيف الماضى تكافح من أجله، ويلم المستعمرون شبكاتهم ليدفعونا عنه، ولكننا سننتصر عليهم بفضل جهود الجامعة وجهاد أهل طرابلس أنفسهم، وبيننا فى هذا الحفل سيد هونجل المجاهد العظيم السيد المهدى السينوسى الذى أصلى الاستعمار الفرنسى حربًا عوانًا لا من أجل طرابلس بل من أجل المغرب العربى كله. ولما امتدت أناق الطامعين من الطليان إلى طرابلس، قام الشعب العربى فيها بدفاعه المجيد عنها، وأبلت الأسرة السنوسية فى محاربة الأجنبى المجتاح بلاءها المعروف، والسيد الحاضر هو السيد إدريس السنوسى وارث رسالة ذلك البطل العظيم فى الجهاد، وتحدث عبد الرحمن عزام فى هذا الخطاب عن "الوصاية العربية" فقال: "فإذا ظن الفرنسيون أنهم بمقاومتهم تحريرها (أى ليبيا) سيؤمنون لأنفسهم بقاء استعمارهم فى تونس والجزائر ومراكش، وإذا ظن البريطانيون أن فى مقدورهم فرض وصايتهم على هذا القطر الأبى بدلا من الأشقاء والجيران من العرب، عندما تكون الوصاية أمرًا لابد منه، وإذا طمع غيرهم من وراء البحار، فيجب أن يفهموا جميعًا أنهم لن ينالوا ذلك إلا عند مرورهم فوق أجسام صرعى الجهاد من أبناء ليبيا الذى ناضلوا عن استقلالهم عشرين عامًا فى وجه إيطاليا الفاشيستية.

وأما عن العلاقة بين (اللجنة الطرابلسية) والجالية البرقاوية، فقد تحدث بشير السعداوى مع الجنبين كثيراً، وطلب من الأمير أن يجتمع ببعض أفراد الجالية لاطرابلسية، لإزالة أسباب الخلاف فوافق الأمير، ويقول السيد بشير السعداوى: إن الأمير: "دعانى أنا والأخ السيد نورى السعداوى (شقيق البشير)، والسيد منصور ابن قدارة، والشيخ بوغويلة (الغويلى) والشيخ الهادى المسلاتى (الرويمى) - (وهذان الأخيران من أعضاء اللجنة الطرابلسية) - والسيد عمر شنيب (وهو من الجانب البرقاوى ومن غلاة المتمسكين بالإمراة السنيوسية فى الصورة التى سبق وصفها)، فبعد تناول الغذاء، بدأت الحديث بقولى: إن أى فرد من أفراد الليبيين لا يختلف فى طلب الاستقلال والوحدة، فوافق الجميع على هذا القول. قلت: وحينئذٍ يجب أن تتفق على هذين المطلبين، وبعد أن تنال البلاد استقلالها ووحدتها، وتتخلص من كابوس الاحتلال الأجنبى الجاثم على الرءوس، فكل شىء بعد ذلك تهون معالجته. فوافق الجميع على ذلك: واتفقنا على أن يكون العم لتحقيق الاستقلال والوحدة".

ثم يستمر السيد بشير السعداوى فيقول: " فى اليوم التالى جاءنى السيد عرم شنيب وسلمنى ورقة تتضمن محضر الجلسة التى عقدت فى اليوم السابق، وفيها أن المجتمعين قد حضروا فى بيت سمو الأمير إدريس، واتفقوا على المطالبة بالاستقلال والوحدة، ويطلب منا (عمر شنيب) توقيعها. فاعترض الشيخ عمر الغويلى على عبارة إن الاجتماع حصل فى بيت سمو الأمير إدريس، وطلب أن يكتب المحضر بعبارة إنه حصل فى بيت السيد إدريس، لا سمو الأمير، واحتج بأن ذكر اسم الأمير معناه اعتراف بالإمارة، وهذا لا يوافق عليه فحصل بينه وبين السيد عمر شنيب مشادة ومناقشة انتهت بعدم توقيع ذلك المحضر.

ويقول السيد بشير تعليقًا على هذا الحادث: "ولقد فهمت وقتها أن بين فريق من الطرابلسيين وهم الشيخ عمر غويلى والشيخ الزاوى وأبو القاسم

البارونى (وكلهم أعضاء اللجنة الطرابلسية، ولاذى صارت اللجنة تتألف منهم وحدهم تقريبًا بعد قليل)، وبين من ينتمون إلى السيد إدريس خلاف شديد لن ينتهى بين الجانبين ولو أدى الأمر إلى تقسيم البلاد وضياع الاستقلال. وتلك فى الحقيقة فتنة متغلغلة فى نفوس كل من الفريقين، يخدمون بها مصلحة الأجنبى المحتل من حيث لا يدرون، ولا يهمهم مصير البلاد.

ومن ذلك الوقت صار البشير رأى محدد فى هذا الخلاف الذى نشب بين (اللجنة الطرابلسية) وعاة الإمارة السنوسية من الجالية البرقاوية فى القاهرة - وهم الذين صار لهم شأن كذلك فيما بعد عودتهم إلى برقة مع الأمير السيد إدريس. فيقول: "وبعد الاستقصاء عن أسباب هذا الخلاف، اتضح لى أن جماعة الطرابلسيين (ويقصد اللجنة الطرابلسية) هم عبارة عن ثلاثة أشخاص لا يمثلون إلا أنفسهم. وهم بعيدون عن الرأى العام فى طرابلس الذى يتعطش إلى الوحدة والاستقلال، ويضحى فى هذا السبيل بكل مرتخص وغال، ولا يهمه من يتولى رئاسة البلاد بعد الحصول على الوحدة والاستقلال. أما الفريق البرقاوى فهم يتمسكون بالإمارة إرضاء للسيد إدريس الذى هو أيضًا متمسك بها من جهة، ومن جهة أخرى فالبرقاويون يخشون الطرابلسيين لكثرة عددهم وكثر المتعلمين فى منطقة طرابلس (إقليم طرابلس الغرب)، فإذا تأجل البت فى قضية الإمارة إلى ما بعد الاستقلال فهم يخشون أن تتغلب عليهم فى انتخاب الأمير الأكثرية فى طرابلس. والله يعلم أن ليس فى منطقة طرابلس من تتوق نفسه إلى الإمارة وإلى رئاسة الحكم فى البلاد، والفريق البرقاوى على استعداد لأن يضحوا باستقلال ليبيا فى سبيل الإمارة، ولذلك تبين لى أن موضوع الإمارة سيكون العقبة الكأداء فى سبيل وحدة البلاد واستقلالها. وهذا ما يرغب فيه الإنجليز ويسعون إليه بكل الوسائل. فوجدت أن من صالح البلاد تطمين البرقاويين من جهة الإمارة، وأنه يجب على الفريقين: الطرابلسى والبرقاوى توحيد الجهود لطلب الاستقلال الذى ينقذ الأمة من الوقوع فى أحضان الأجنبى.

وكان لتطمين الجانب البرقاوى على موقف الطرابلسيين فى ليبيا من الإمارة أن قبل بشير السعداوى دعوة ضابط الاتصال الإنجليزى (جريتوريكس) Greatorex له وللأمير السيد محمد إدريس ولأخى الأمير السيد محمد الرضا، للاجتماع برئيس إدارة الأراضى المحتلة (ومنها ليبيا) البريجادير (كامينج) D. C. Cumming للتعارف. وفى مقابل هذه الدعوة دعا بشير السعداوى نفس الجماعة إلى مأدبة فى (مينا هاوس) فى فبراير ١٩٤٦. حضرها كذلك بعض رجال هذه الإدارة البريطانين، مثل البريجادير (أميرالاى) بلاكلى Blackley الذى كان حاكمًا أو رئيسًا للإدارة العسكرية فى طرابلس الغرب. وفى كل مرة صار بشير السعداوى يؤكد أن الأمير السيد محمد إدريس "أمير البلاد، وسيد البلاد، وأن وحدة البلاد لا تتم إلا به".

على أن الأمل الأكبر فى إنقاذ وحدة ليبيا وحسم كل خلاف على مسألة الإمارة كان منعقدًا لدى بشير السعداوى على نجاح المسعى فى ميدان آخر غير القاهرة. وذلك إذا كان ممكنًا أن يجتمع ممثلون عن الطرابلسيين فى طرابلس الغرب، مع ممثلين عن البرقاويين فى برقة، للبحث فى مشكلة الإمارة السنوسية، وللوصول إلى حل لها يرضى عنه الجانبان، وعلى أن يكون هذا الاجتماع قبل أى شىء آخر بموافقة الأمير السيد إدريس، وأن يكون اتفاق البرقاويين برضاء الأمير نفسه. فبدأ من ثم النشاط الذى أدى إلى مفاوضات بنغازى المشهورة بين الطرابلسيين والبرقاويين حول الإمارة، لعل هذه المفاوضة تكلل بالنجاح، فتقف الأمة فى صف واحد تذود عن مصيرها.

المفاوضات حول الإمارة بين برقة وطرابلس

١ - التمهيد للمفاوضة

حضر السيد بشير السعداوى إلى القاهرة من جدة فى صحبة سمو الأمير (وقتذاك) سعود ابن عبد العزيز آل سعود، فى ٢٧ مايو ١٩٤٦، وذلك بمناسبة اجتماع "ملوك العرب ورؤسائهم وأمرائهم فى زهرة "أنشاص"، وهو

الاجتماع الذى تحدثنا عنه فى الفصل الأول من الباب الأول من هذا الكتاب، فذكرنا أنه انعقد فى يومى ٢٨، ٢٩ مايو، وأن المجتمعين قد "تناولوا بالبحث مسألة طرابلس وبرقة" وأثبتنا القرار الذى اتخذه هؤلاء فى هذه المسألة، وهو ينص على أنهم "وجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق على أن استقلال هذه البلاد أمر طبيعى وعادل، وأن حكوماتهم متفقة على ضرورته لأمن مصر والبلاد العربية وأن على جامعة الدول العربية التى قضى ميثاقها برعاية شئون العرب ومصالحهم أن تهيئ الأسباب لهذا الاستقلال، وأن تتعهده فى بادئ الأمر بالرعاية اللازمة لظهور حكومة عربية فى تلك البلاد، ومعاونتها أدبيًا وماديًا حتى يستطيع النهوض بمسئوليتها داخلا وخارجًا كعضو من أعضاء جامعة الدول العربية".

وقد صحب بشير السعداوى سمو الأمير سعود (جلالة الملك) فى عودته إلى الرياض فى أول يونيه، بعد انقضاض مؤتمر أنشاص، ثم لم يلبث أن حضر البشير إلى القاهرة فى ١٢ يونيه (١٩٤٦) لمتابعة البحث فى قضية الوطن، خصوصًا فى ضوء القرار الذى أصدره مؤتمر أنشاص.

ووافق صدور قرار مؤتمر أنشاص، بعد أن كانت تأييت بأيام قليلة فقط فى طرابلس الغرب الجبهة الوطنية المتحدة، فى ١٠ مايو ١٩٤٧، أى يوم صدور موافقة الإدارة العسكرية البريطانية فى طرابلس الغرب على تأليفها، وذلك فى ظروف ولأسباب سوف يأتى الكلام عنها فى موضعه، فيكفى أن نقول إن مبعثها الفزع الذى أثاره ما أذيع دون المقترحات التى تقدم بها الفرنسيون فى مؤتمر وزراء الخارجية بباريس، ولقيت تأييدًا من جانب البريطانيين بشأن إرجاع الإدارة الإيطالية السابقة إلى إقليم طرابلس الغرب. الأمر الذى حمل الطرابلسيين على التكتل فى جبهة متحدة، لا تكون حزبًا سياسيًا بالمعنى المعروف، ولكن هيئة "معبرة" تمثل مختلف اتجاهات الرأى فى طرابلس الغرب. وهو الرأى الذى كان قد استقر وقتئذٍ فى شبه إجماع كامل

على مطلبى الوحدة والاستقلال، والاعتماد على مؤازرة جامعة الدول العربية للأمة الليبية فى مسعاها، حتى إذا ظفرت بأمانيها القومية انضمن إلى دول الجامعة العربية.

وقد ترتب على تأليف الجبهة الوطنية المتحدة أن بادرت هذه فوراً بالإبراق يوم ١١ مايو إلى أمين عام الجامعة العربية تستنجد بجامعة الدول العربية، فقالت: "إن الشعب الليبى فوجئ فى ساعة انتظاره لعدالة الأمم المتحدة فى أعز أمانيه وهى الاستقلال، فهو يستنجد بكم أن تنقذوه من الفناء حيث هو مصمم على إراقة آخر قطرة من دمه فى سبيل استقلاله، فانقذونا من هذا الموقف المميت. وعندما صدر قرار مؤتمر أنشاص السالف الذكر، أبرقت الجبهة المتحدة إلى الأمين العام فى يونيه ١٩٤٦ ترجوه "تقديم شكر الأمة الليبية لأصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك العرب ورؤسائهم وأمرائهم على عطفهم وتأييدهم لحقها، كما شكر الجامعة وأمانتها على ما قامت به من تأييد للأمة الليبية التى تستعد الروح والإقدام من وحى الجامعة التى تعد نفسها جزءاً منها". كما قررت الجبهة الوطنية المتحدة أن يتألف وفد للذهاب إلى مؤتمر وزراء الخارجية فى باريس لإسماع المؤتمر صوت الأمة الليبية "فيما ترغب لمصيرها من الاستقلال التام ووحدة ليبية". وأبرقت فى الوقت نفسه إلى هذا المؤتمر أن "الأمة الليبية ترغب من (مجلس وزراء الخارجية) قبول وفد منها "لسماع صوتها" أو أن يرسل المجلس "هيئة للوقوف على مطالب الشعب إذ الأمة لا تقبل "أى قرار لا يؤخذ رأيها فيه". وقد نشرت جريدة طرابلس الغرب الصادرة فى مدينة طرابلس نص هذه البرقية الأخيرة فى ١٩ يونيه.

وزيادة على ذلك، فقد اقترن هذا النشاط الذى دل على اتجاه الجبهة - وهى مؤلفة كما ذكرنا من "ممثلين" من الشعب الطرابلسى، كى يعبروا عن آرائه، وليس من "حزبين" يتأثرون بسياسة أحزابهم - نحو السير بقضية ليبيا

فى طريق قومية، بحيث دار حديثهم عن مطالب وغايات "الشعب الليبى" و "الأمة الليبية" - نقول إن هذا النشاط قد اقترن بنشاط آخر لا يقل عنه فى الأهمية، بل ويعتبر فى واقع الأمر مكملا له، هو محاولة التقريب بين وجهتى نظر الطرابلسيين والبقاويين فى مسألة الإمارة السنوسية، حيث أدركوا أن حسم كل خلاف بشأن هذه الإمارة ضرورى كى تتفق كلمة "الأمة الليبية" وتتوحد جهود "الشعب الليبى" لإنقاذ الوطن من الأخطار التى تتهدده، والتى كان الفزع منها مبعث تأليف الجبهة الوطنية المتحدة ذاتها.

ولذلك؛ فقد أوفدت الجبهة الوطنية المتحدة مندوبين من أعضائها، هما السيد محمود المنتصر - ابن أخى رئيس الجبهة السيد سالم المنتصر - والمرحوم طاهر المريض، يحملان رسالة من الجبهة إلى الأمير السيد محمد إدريس بالقاهرة، كى يشرحا (لسموه) المبادئ التى قامت عليها الجبهة، وهى العمل لتحقيق مطالب البلاد فى الاستقلال والوحدة والانضمام إلى جامعة الدول العربية والقيام بمسعى جدى لإنهاء النزاعات القائمة بين الجاليتين الطرابلسية والبرقاوية بسبب مسألة الإمارة، على أساس أن قبول الأمير السيد إدريس لتكتل جهود الأمة الليبية حول هذه المطالب الثلاثة قمين باسكات دعاة الإمارة السنوسية البرقاوية من جانب، وإبطال دعاوى الباقين من أعضاء (اللجنة الطرابلسية) الذين اختصوا - كما عرفنا - "سياسة" الأمير بهجومهم العنيف الذى كاد ينقلب إلى مساس سافر بشخص سموه. وكان الخطاب الذى حمله محمود المنتصر وطاهر المريض يتضمن الولاء للأمير والمطالبة بتوحيد الجهود بين طرابلس وبرقة.

وقامت فى غضون شهر يونيه ١٩٤٦ مباحثات كثيرة بين وفد الجبهة وبين الأمير السيد إدريس، وبذل السعداوى الذى حضر هذه المباحثات جهوداً كبيرة للتوفيق بين وجهات النظر، والسعداوى - كما ذكرنا - يعتقد أن حسم الخلافات على مسألة الإمارة ضرورى ولا معدى عنه لتوحيد كلمة الأمة وإنقاذ

الوطن. ولقد صادف البسير صعوبات كثيرة أثناء هذه المباحثات، لعدة أسباب (أولا) أن مطالب "البرقاويين" التى رفعوا بها عريضتهم التى سبق الكلام عنها إلى "الجهات المسئولة من الإنجليز وغيرهم، فى مارس ١٩٤٦ كانت لا تزال ماثلة فى الأذهان، ولذلك فقد كان وفد الجبهة الوطنية يريد من الأمير ضمانًا بأنه "إذا عرضت وصاية منفردة أو استقلال منفرد يرفض، ولا يقبل أحد الطرفين أية مفاوضة أو أى حل منفرد" كما أراد وفد الجبهة أن تكون الإمارة مقصورة على شخص السيد محمد إدريس فحسب، أى لا تكون إمارة وراثية، وظيادة على ذلك أراد وفد الجبهة أن يكون الحكم فى ليبيا نيابيًا دستوريًا. ومعنى ذلك تقييد قبول الإمارة السنوسية بقيود معينة، هى الظاهرة فى هذه الشروط، مما كان من غير المتوقع أن يقبله غلاة دعاة الإمارة السنوسية المحيطين بالأمير وقتئذ، والذين اشتدت النزاعات بينهم وبين (اللجنة الطرابلسية) بسبب مسألة الإمارة هذه، ,إصرارهم على أن يقبلها الطرابلسيون "من غير قيد أو شرط" أساسًا لتوحيد الجهود أو أن يعمل كل قطر على انفراد، بأن تسعى برقة لنيل استقلالها تحت الإمارة، وأن تتقدم طرابلس "بمطالبها" إلى الأمير "رأسًا" فكان على السيد بشير السعداوى أن يبذل كل ما وسعه من جهد وحيلة ليحد أولا وقبل كل شىء من تأثير هذه الآراء المتطرفة على الأمير، وأن ينجح فى إقناعه بأن الطرابلسيين مسلمون بإمارته، وبأن هذه الإمارة ضرورية لوحدة ليبيا، ولم تكن هذه المهمة سهلة ميسرة، لأن الأمير السيد إدريس لا يفتر - من ناحية - عن الكلام فى كل مناسبة عن الاستقلال والوحدة ويظهر زهدًا واضحًا فى الإمارة كمتاع زائل لا مأرب له فيها. بينما لا يهدأ ولا يفتر - من ناحية أخرى - نشاط دعاة الإمارة السنوسية التى يريدونها بالصورة التى ذكرناها وأما (ثانى) أسباب هذه الصعوبات، فمنشؤه ما حصل من انقسام فى صفوف الجبهة أن قبول مبدأ الإمارة السنوسية ضرورة محتمة للمحافظة على وحدة الوطن الليبى وإرسالها إلى القاهرة الوفد الذى أشرنا إليه - من محمود المنتصر وطاهر المريض -

للمباحثة مع الأمير السيد إدريس فى توحيد الجهود بين برقة وطرابلس على أساس الاعتراف بالإمارة ولكن بالشروط التى عرفناها. فقد انشق على الجبهة بعض أعضائها الذين اشتركوا فى تأسيسها، وهم السادة أحمد الفقيه حسن وعلى بن رجب ومحمد توفيق المبروك، وهم يعارضون ما ذهبت إليه الجبهة من أن البلاد راغبة فى إمارة السيد محمد إدريس السنوسى على ليبيا الموحدة، واعتبروا تعيين شكل الحكم مما يجب أن تفصل فيه جمعية تأسيسية فى المستقبل أى بعد حصول ليبيا على استقلالها. وفى ٣٠ مايو ١٩٤٦ أسس هؤلاء الكتلة الوطنية الحرة. وبادر أحمد الفقيه حسن بإرسال على بن رجب "سكرتير" الحزب الذى تألف إلى القاهرة يحمل كتابًا إلى السيد بشير السعداوى بتاريخ ٨ يونيه ١٩٤٦ شحنة بالمطاعن على الجبهة الوطنية المتحدة، وأنقص فيه من شأن الحزب الوطنى الذى اشترك أعضاؤه فى تأسيس الجبهة. وفيما يلى صورة الكتاب المذكور.

حضرة السيد المفضال الزعيم بشير السعداوى. رعاه الله وأبقاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فبركان السياسة يضطرم اليوم فى هذه البلاد المنكودة، والمفسدون لعبوا دورًا. وكان نفوذهم يسود البلاد. والحزب الوطنى يحتضر من جراء أعمال الفئة الضالة (الجبهة الوطنية المتحدة)، فلا تصدقوا ما يذاع عنها، فإنها جرثومة الفساد التى تريد أن تقضى على الوطن. وها أنا اليوم اقدم إليكم سكرتير (الكتلة الوطنية الحرة) الأستاذ على رجب، فهو يوضح لكم الوضع، ويمدكم بمعلومات صحيحة، مع تقديم فائق احتراماتى ختامًا.

أخوكم أحمد الفقيه حسن طرابلس الغرب تحريرًا فى ٨ رجب ١٣٦٥ و ٨ جونيو ١٩٤٦)

وقد حضر السيد على رجب إلى القاهرة، والمباحثات لا تزال دائرة بين وفد الجبهة، والأمير السيد إدريس، ويبذل بشير السعداوى جهوده للتقريب

بين وجهات النظر، وقد وقف البشير من مندوب الكتلة الوطنية الحرة على "المعلومات" التى أرادت هذه إبلاغها إليه، وراع البشير الانقسام الذى وقع فى صفوف الوطنيين فى طرابلس الغرب، وراعه الأسلوب الذى اتبعته "الكتلة" فى الطعن على (الجبهة) التى كانت تضم وقتئذ "ممثلين" عن الشعب الطرابلسى ينتمون إلى مختلف الهيئات والأحزاب القائمة أصلا أو التى لا تزال بسبيل التكوين، والتى وافقت على تأييد مبدأ الإمارة من أجل المحافظة على وحدة ليبيا. وكان تمسك الجبهة الوطنية المتحدة بوحدة ليبيا وبسائر المبادئ التى تم الاتفاق عليها بين المشتغلين بالقضية الوطنية وبين جامعة الدول العربية، أى الاستقلال والانضمام إلى الجامعة، السبب الذى جعل البشير يعمل مع الجبهة، ويخشى من حدوث انشقاق عليهما فى الوقت العصيب الذى كان يجب أن تتوفر الجهود غير موزعة لإنجاح المفاوضات الدائرة فى القاهرة بين وفد الجبهة وبين الأمير السنوسى. ولما كان البشير قد وقف من مندوب (الكتلة) على فحوى "البرنامج" الذى تريد الكتلة أن تأخذ به، وهو أن تفصل هيئة - أى جمعية - تأسيسية فى شكل الحكم بمقتضى الدستور الذى يوضع لليبيا بعد استقلالها، فقد أراد أن يوضح لمندوب الكتلة وسائر أعضائها أن تأييد إمارة السيد محمد إدريس السنوسى ضرورى لإنقاذ وحدة البلاد، وأن الاعتراف بهذه الحقيقة كمبدأ لا يتعارض مع الرغبة فى تحديد شكل الحكم الذى سوف يتضمنه الدستور الذى تضعه الهيئة التأسيسة المنتظرة. وأخذ البشير على (الكتلة) انشقاقها على الجبهة وحمل على بن رجب عند مغادرته القاهرة وعودته إلى طرابلس رسالة من البشير إلى أحمد الفقيه حسن رداً على كتابه السالف الذكر، وهذا الرد بتاريخ ١٨ يوليه ١٩٤٦، جاء فيه ما نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم - حضرة المواطن الكريم السيد أحمد بك الفقيه حسن سلام الله عليك وعلى كل ذى وطنية صادقة، ومجاهد فى سبيل حرية البلاد واستقلالها، وبعد فقد وصلتنى رسالتكم التى زودتم بها ابننا

الألمعى السيد على رجب. فاطلعت عليها، واستوضحت من حاملها تفصيل ما جاء مجملا فيها وعلمت من وراء ذلك كله أنكم إنما تهدفون إلى غرض شريف، هو الحرص على سلامة مصير الوطن، وضمان سيادته واستقلاله، الأمر الذى لا نؤمن بسواه ولا نرضى عنه بديلا.

ولكننى علمت فى الوقت ذاته ما حز فى نفسى، وذهب بى مذاهب الأسف والاستياء، ذلكم هو أمر الانقسام القائم بينكم وبين فريق الجبهة الوطنية فى الوقت الذى لا يجوز أن نظهر فيه إلا بمظهر التكاتف والتساند والوحدة المتماسكة، حتى لا يجد ذو المطامع سبيلا إلى تحقيق مطامعهم، وحتى لا تكون بلادنا بلاداً عرضة للوقوع فى شرك الاستعمار مرة أخرى.

وإنى وإن كنت أعتقد أنكم لا تصدرون فى شىء من أعمالكم إلا عن وطنية صادقة وحرص على مصلحة البلاد، إلا أ،نى أتطفل وأدعوكم دعوة أخ لكم يحمل أكبر قسط من الاهتمام بمصير بلاده، أن يبذلوا أقصى ما فى وسعكم لتضييق شقة الخلاف وتوحيد الجهود مع كل فريق ينادى بالمطالب الثلاثة اليت ننادى جميعنا بها، وهى: الاستقلال الكامل ووحدة القطر بحدوده المعروفة والانضمام إلى جامعة الدول العربية.

وإذا كان هناك فريق يدعو إلى غير ما ذكرت، أو يسعى لإيقاع الضرر بقضية البلاد، فنحن جميعًا أعداؤه وخصومه، وما على الشعب إلا أن يقف فى وجهه، ويحوله عن بلوغ قصده.

ولقد دفعنا الحرص على سلامة وحدة البلاد، والرغبة فى تنسيق الجهود، وإيجاد كيان وطنى نعتمد عليه لتحقيق استقلالنا وبلوغ غاياتنا إلى تأييد زعامة السيد إدريس السنوسى لتأييد وحدة البلاد ولنسلم من مشاطل قد تجر البلاد إلى فتن ونزاع على المنصب الأعلى الذى لابد من تركيزه. على أن البت فى هذا الأمر هو من شأن الأمة التى يرجع إليها وحدها سن الدستور وتقرير المصير.

هذه يا حضرة المواطن الغيور خلاصة عن موقفنا من قضية بلادنا، وهناك تفاصيل أكثر وضوحًا واستيعابًا تستمدونها من زائركم الأستاذ أبى بكر قدروة، الذى يأتيكم حاملا شعلة الإصلاح، وموطنًا نفسه ليأخذ صورًا من سير التعليم بينكم حتى يتسنى على ضوئها علاج ما يتعين علاجه من نقائص.

والأستاذ أبو بكر قدروه من مواطنينا الفضلاء الذين ستنتفع بهم البلاد، وهو الآن مدرس التاريخ والحقوق بدار المعلمين بسورية، فأرجو أن يحل بينكم المحل اللائق بجهاده وفضله.

وإنى أشهد الله وملائكته والناس أجمعين أن لا آلو جهدًا لتحقيق رغائب شعبنا وإنقاذ بلادنا من ذلك الاستعمار وعاره، والله ولى التوفيق.

وأخيرًا أحييكم وأتمنى لكم التوفيق والسداد، وأرجو أن تبلغوا تحياتى إلى أخيكم الفاضل السيد على بك الفقيه حسن، وإلى جميع من حولكم من مواطنينا المخلصين والسلام.

حرر فى القاهرة فى ١٨ شعبان عام ١٣٦٥ هـ

وأما (ثالث) أسباب المصاعب التى صادفها بشير السعداوى أثناء مفاوضة القاهرة بين وفد الجبهة الوطنية المتحدة، والأمير إدريس، فمبعثها ذلك الموقف المناوئ الذى وقفته (اللجنة الطرابلسية) فى القاهرة من مبدأ الإمارة السينوسية فى حد ذاته، ويذكر (الكتاب الأبيض فى وحدة طرابلس وبرقة) الذى أصدرته اللجنة الطرابلسية فى إبريل سنة ١٩٤٩ لتشرح موقفها من القضية الليبية بأكملها حتى تاريخ نشر هذا الكتيب، أن المرحوم عبد الستار بك الباسل كان ممن توسطوا لإنهاء الخلاف حول مسألة الإمارة، فيقول (الكتاب الأبيض): وتدخل عبد الستار بك الباسل فى الأمر، فدعا الأستاذ السعداوى ورفاقه إلى منزله فى ١٥ يونيه رئاسة السيد إذا لم يكن بغيرها. فوافقوا. وكان من بين الحاضرين الأستاذ عمر الغويلى عضو اللجنة الطرابلسية. فلم يوافق بحجة أن

المجتمعين أقلية (كـذا) لا تمثل الشعب، ولا تملك فرض هذا الأمر عليه. وأن البحث فيما عدا الوحدة والاستقلال سابق لأوانه.

والاجتماع الذى يذكـره الكتاب الأبيض كان فى يوم ١٤ وليس فى يوم ١٥ يونيه. وقد حضره بـدعوة من المرحوم عبد الستار الباسل، عـضو الجبهة الوطنية المتـحدة: مـحمود المنتـصر والمرحوم طاهر المريـض، ثم السيد بشـير السعداوى الذى يسعى فى الاتفاق بين وفد الجبهة وبين السيد محمد إدريس، ثم من أعضاء الجاليـة الطرابلسية البرقاوية السادة: أحمد عـون سوف، أحمد الشتيوى (السويحلى)، على العنيزى ثم عـمر الغويلى عن اللجنة الطرابلسية. وقد استطاع الحاضرون الوصول إلى رأى فى مـسألة الإمارة تجرى على أساسه المباحثة مع الجانـب البرقاوى الذى يمثله الأمير السيد مـحمد إدريس وفحوى هذا الرأى تتوحد ليـبيا فى دولة واحدة وتقوم بهـا حكومة واحدة يكون على رأسهـا الأمير السيـد محمد إدريس طـول حياته وما دام صـالحًا للحكم وأن يكون الحكم فى هذه الدولة بمقـتضى دستـور يضعه جـماعـة تنتخبـهم الأمة انتخابًا حرًا (فى صورة) جمعية تأسـيسة يكون لها الحق فى تقرير كيفية الحكم الذى تراه فى هذه البـلاد حسب النظم الديمـقراطيـة الحديثـة. وقد وضـعوا محضراً لهـذا الاجتماع وقعوا عليـه. وامتنع فعلا الأستاذ عـمر الغويلى عن الاتفاق. وفيما يلى صورة هذا المحضر:

١ - محـضر اجتمـاع ١٤ يونيه عام ١٩٤٦ بمنزل المرحـوم عبد السـتار (بك) الباسل.

بسم الله الرحمن الرحيم

فى الاجتماع الذى حضره حضرات عـبد الستار بك الباسل والبشير بك السعـداوى وأحمطد بك السويحلى والحـاج خليل نصوف والحاج بعـيو بيت المال والدكتور على العنيزى ومنصور بك قداره وأحمد عون سوف. وبحضور عضوى الجبهة الوطنية وهما محمود بك المنتصر وطاهر بك المريض.

رأى المجتمعون أن الحالة فى ولايتى طرابلس وبرقة تحتاج (١) لتوحيد الرأى بين هاتين الولايتين حتى يكونا أمة واحدة كما هى طبيعتهم وحكومة واحدة كما كانت لهم فى الماضى (٢) البحث فى نظام الحكم فى هاتين الولايتين وعلى أى أساس يكون. وقد تبين للمجتمعين أن من المصلحة العمل على هذا التوحيد وأن يكونا دولة واحدة على رأسها السيد إدريس السنوسى طول حياته وما دام صالحًا للحكم. وأن يكون لهذه البلاد دستور تضعه جماعة تنتخبهم الأمة انتخابًا حرًا بمثابة جمعية تأسيسية ولهذه الجمعية الحق فى تقرير كيفية الحكم التى تراها فى هذه البلاد حسب النظم الديمقراطية الحديثة.

التوقيعات: طاهر المريض. أحمد عون سوف. البشير السعداوى. عبد الستار الباسل. أحمد الشتيوى. على العنبرى. خليل نصوف. محمود المنتصر. بعيو بيت المال. منصور قدارة.

وفى الوقت الذى أمكن فيه بفضل بشير السعداوى اجتماع كلمة الجالية الطرابلسية البرقاوية مع وفد الجبهة الوطنية المتحدة، على أسس الاتفاق مع الجانب البرقاوى، كانت المباحثات التى لم تنقطع فى أثناء ذلك كله بين بشير السعداوى والأمير السيد محمد إدريس قد تكللت هى الأخرى بالنجاح واستطاع الجانبان الوصول إلى اتفاق حول المسائل المتصلة بالإمارة "والتى أثارتها أصلا عريضة البرقاويين" فى مارس ١٩٤٦ - على نحو ما سبق توضيحه.

ولكن فى منتصف يونيه، كانت المفاوضات - بفضل الجهود التى صار يبذلها بشير السعداوى لتضييق شقة الخلاف بين وجهات النظر بين الفريقين المتفاوضين - قد انتهت بنجاح.

وفى نفس اليوم الذى وضع فيه محضر الاتفاق الذى وصل إليه أصحاب اجتماع ١٤ يونيه السالف الذكر ساعد البشير فى إعداد الكتاب الذى

حمل جـواب الأمير على رسالة الجـبهة الوطنيـة المتحدة التى أتى بها عـضوا الجبـهة إلى القـاهرة. ويعتـبر كـتاب الأمـير هذا من أهم (الوثائق) المتـصلة بموضوع المفاوضات حول الإمارة بين برقة وطرابلس.

ومما تجدر ملاحظته فى كتاب الأمـير هذا، إنه تضمن الموافقة على المبدأ الذى نادى به بشيـر السعـداوى والذى تضمنه اتفاق ممثلى الجـالية الطرابلسـية البرقاوية وعضوى وفد الجبهة الوطنيـة المتحدة الذين اجتمعوا فى منزل المرحوم عبد السـتار الباسل فى ١٤ يونيه عام ١٩٤٦، ثم لم يلبث أن أوضحـه بشير السعداوى فى كتابه إلى أحمد الفـقيه حسن بعد ذلك وهو المبدأ الذى أخذت به الجبهة الوطنية المتحدة، من حيث الاقتصار فى هذه المرحلة على تأييد إمارة السيد مـحمد إدريس السنوسى، على أساس أن يكون الحكم نيابيًـا ودستوريًا فى ليبيا الموحدة، وترك ما عدا ذلك من التفـاصيل المتعلقة بتنظيم الإمارة ذاتها كولاية العهد، أو المترتبة على تقرير قـاعدة الحكم النيابى الدستورى فى البلاد إلى ما بعـد الاستقـلال، وإنشاء جـمعيـة (أى هيئة) وطنيـة تأسيـسة لوضع الدسـتور المنتظر، ثم إن الكتـاب إلى جانب ذلك قـد أخذ بالمبـدأ الذى طالما نادى به الطرابلسيون من أيام وثيقة ٢٣ أكـتوبر عام ١٩٣٩ وهو وجوب إنشاء هيئة مشتركة تمثل "القطرين" برقة وطرابـلس، متصلة بالأمير، لتنسيق الجهود وتوحيدها. وأن كون هذه الهيئة "الواسطة الوحيدة لتبليغ رغائب الشعب عنها للخارج". وفى ذلك - كما هو واضح - إذا تنفذ، ضمان لوقت نشاط دعاة الإمارة السنوسـية من "الانفصـاليين" الذين عرفنا أهدافـهم من جهة. وفـيه أيضًا ما يدعو - من جهة أخرى - لطمأنينة البرقاويين الذين سوف تقوم الهيئة المنتظرة بمهامهـا تحت إشراف الأمير السنوسى إلى تأييد الطرابلسـيين للإمارة، ومن شأن ذلك كله إنقـاذ البلاد من شر التـجزئة والوصاية الأجنبـية، ويكفل النجاح لأبنائها العاملين من أجل وحدتها واستـقلالها، وفضلا عن ذلك فقد اشتمل هذا الكتـاب على فكرة استمرار المفاوضة بين الأمـير وبين وفد يتألف

على نطاق أوسع من الجبهة الوطنية كى تتقرر بصورة نهائية الأسس التى تمت الموافقة عليها فى مفاوضة القاهرة. ويتبين ذلك كله من الوثيقة التالية.

ب - خطاب الأمير السيد محمد إدريس إلى رئيس وأعضاء الجبهة الوطنية المتحدة بطرابلس (١٤ يونيه عام ١٩٤٦).

حضرات الأفاضل رئيس وأعضاء الجبهة الطرابلسية سالم بك المنتصر وإخوانه الكرام الأفاضل.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد فقد تناولت بيد المسرة والابتهاج خطابكم الكريم صحبة الإخوان محمود بك المنتصر والطاهر بك المريض الموفدين من قبلكم للتحدث معنا فى شرح مبادئ الجبهة التى هى تحقيق الاستقلال التام ووحدة البلاد والانضمام إلى الجامعة العربية كعضو من أعضاء الدول العربية. وإنه ليسرنى أن أبدى لحضراتكم أن هذه الأهداف السامية هى التى استهدفها وأسعى إليها بكل ما أوتيت من قوة. ثم جرت بيننا وبين وفدكم الكريم أبحاث فيما يتعلق بمستقبل البلاد، وأصول الحكم فيها. وبسطوا لنا مقاصدكم فى توجيه إمارة البلاد للفقير الخادم للوطن وأبنائه الأعزاء. وإننا يعلم الله لولا أنكم تعرضتم لهذا الموضوع بصورة خاصة لما بحثت فيه. لأن الغاية التى يستهدفها الجميع هى أن نسعى لتحقيق الاستقلال، وأن تظفر الأمة بأمانيها الوطنية، وتتمع بحريتها التى جاهدت من أجلها السنين الطويلة. وآمل أننا سنصل إلى ذلك بفضل معونة الله ثم جهود المخلصين من أبناء البلاد.

ثم إن الإخوان أرادوا أن يستطلعوا رأيى فى الأمور الآتية:

أولا - كيف تكون أصول الحكم؟ وإنى أرى أنه يجب أن يكون دستوريًا وأن تتفق الأمة على انتخاب هيئة تأسيسة تسن دستور البلاد الذى ينبثق عنه النظام النيابى كما هو حار فى أكثر البلدان العربية.

ثانيًا - قد بحثوا معى فيما إذا كان هناك تفكير فى ولاية العهد، وفى اختيار عاصمة البلاد؟

ورأيى أن هذين الموضوعين رغم أنهما سابقان لأوانهما إلا أنى أقول إن البحث فيهما هو من اختصاص المجلس النيابى الذى تنتخبه الأمة.

ثالثًا: رغبتكم فى تكوين هيئة مشتركة من القطرين لتوحيد الجهود والمصالح المشتركة، وأن تكون مرتبطة بنا وأن تكون الواسطة الوحيدة لتبليغ رغائب الشعب عنها للخارج. فأرى أنه لا مانع من ذلك. كما أننى أرحب بفكرة إرسال وفد من إخوانكم لطرفنا، وآمل أن يكون فى إرساله زيادة فائدة إن شاء الله. مع أنه لا يفوتنى أن أشكركم وأشكر الإخوان الذين أوفدتموهم على حسن قيامهم بالمهمة التى عهدتم بها إليهم.

أسأل المولى جلت قدرته أن يوفقنا جميعًا لمرضاته، ولصالح بلادنا وأهلها.

وفى الختام تفضولا بقبول فائق الاحترام. (القاهرة) فى ١٤ رجب ١٣٦٥، ١٤ يونيه ١٩٤٦. الإمضاء: محمد إدريس المهدى السنوسى.

حمل السيد محمود المنتصر والمرحوم الطاهر المريض رسالة الأمير السيد إدريس إلى الجبهة الوطنية. وكان لرسالة الأمير أثر طيب فى أنها أنهت مخاوف الشعب الطرابلسى، الممثل فى الجبهة الوطنية المتحدة، وقد ذكرنا مرارًا أن هذه الجبهة تألفت عند تأسيسها من المواطنين الذين قرروا التكتل فى جبهة متحدة للدفاع عن مصير الوطن وحقوقه فى وجه أطماع الدول التى أماط عنها اللثام اقتراح فرنسا فى مؤتمر وزراء الخارجية بعودة الإدارة الإيطالية إلى طرابلس، وتأييد بريطانيا لذلك، وانتفت صفة الحزبية عن الجبهة. وكان مبعث اطمئنان الجبهة الوطنية إلى نجاح الجهود لتوحيد كلمة الأمة الليبية على مطلبى الوحدة والاستقلال، موافقة الأمير فى رسالته هذه على إرجاء مسألتى الوراثة، أو ولاية العهد فى الإمارة، واختيار عاصمة البلاد حتى تتشكل الهيئة

التأسيسية التى ستكون مهمتها وضع الدستور الذى يتألف بمقتضاه المجلس النيابى الذى من حقه وحده حسبما ذكر الأمير فى رسالته هذه، أن يفصل فى موضوعى لوراثة أو ولاية العهد، واختيار العاصمة، سواء كانت هذه طرابلس كما يطلب الطرابلسيون، أم بنغازى كما يريد البرقاويون. وكان سبب ارتياح الطرابلسيين لهذا الترتيب، واطمئنانهم إلى تقرير هذا المبدأ مع الأمير السيد إدريس كممهد لنجاح أية مباحثات أو مفاوضات مقبلة تتناول التفصيلات فحسب، أن رسالة الأمير لم تتعرض لمسألة أخرى كانت هى أيضًا "سابقة لأوانها"، ومن المنتظر أن تنظرها الهيئة التأسيسية المزمع تشكيلها بعد الاستقلال، ونعنى بذلك مسألة التمثيل فى "المجلس النيابى الذى تنتخبه الأمة"، هل يكون نسبيًا أى بنسبة عدد السكان فى كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة: برقة، طرابلس، فزان. وفى هذه الحالة تكون للنواب الطرابلسيين الأكثرية، أم يكون متساويًا أى بعدد واحد عن كل إقليم من الأقاليم الثلاثة، وفى هذه الحالة لا تخشى برقة من الأكثرية الطرابلسية، بل وقد تستطيع جذب ممثلى فزان إليها أو جذب بعض النواب الطرابلسيين، وتظفر هى بالأكثرية فى المجلس.

ولقد ذكرنا أن البشير السعداوى قد لمس خطر هذا الموضوع عندما حاول إنهاء الخلافات بين دعاة الإمارة السنوسية واللجنة الطرابلسية فى القاهرة، ومع أنه نجح فى إرجاء هذه المسألة، فلم تذكرها رسالة الأمير السيد إدريس إلى الجبهة، على اعتبار أن الوصول إلى اتفاق حول المبدأين الأساسيين: الإمارة السنوسية، والحكم النيابى الدستورى يجعل سهلا أن يطمئن الجانبان: البرقاوى والطرابلسى إلى أغراض بعضهما بعضًا، فيتنسى عندئذ فى جو مشبع بالثقة الاتفاق على المسائل الأخرى. وحق السيد السعداوى أن يرجو خيرًا من الاتفاق الذى وصل إليه والذى تضمنته رسالة الأمير السابقة الذكر، حيث إن الأمير نفسه قد وافق على وجهة االنظر هذه بدليل رسالته ذاتها، وحيث إن الوفد الطرابلسى قد رضى بما وصل إليه، ولقى هذا (الاتفاق التمهيدى) كل

ترحيب من الجبهة، التى سوف تتخذ من الآن فصاعدًا، وإلى أن أخفقت المفاوضات نهائيًا بين برقة وطرابلس، هذا الاتفاق التمهيدى الذى تم فى القاهرة فى شهر يونيه ١٩٤٦، أساسًا لجمع كلمة البلاد على برنامج محدد للمطالبة بوحدة البلاد واستقلالها تحت إمارة السيد محمد إدريس السنوسى والانضمام إلى جامعة الدول العربية.

ولكن المفاوضين الطرابلسيين فى القاهرة كانوا متفائلين أكثر مما ينبغى، وكذلك كان حال الجبهة الوطنية المتحدة فى طرابلس، لأن "التسوية" التى وصل إليها الاتفاق التمهيدى فى يونيه ١٩٤٦ - إن صح لنا أن نسميها "تسوية" - قد أغفلت أمرًا جوهريًا، هو أنها لم تدخل فى اعتبارها ذلك "التكييف" الذى تحدثنا عنه سابقًا، والذى أراد دعاة الإمارة السنوسية أن يفسروا به اتجاههم أو نشاطهم الانفصالى بحيث تعمل برقة لتنال استقلالها مع الإمارة منفردة، وعلى أن تتقدم طرابلس بمطالبها إلى الأمير "رأسًا" إذا شاءت أن تنضم إلى برقة المستقلة على أساس الاعتراف بالإمارة من غير قيد أو شرط. لقد حاول أصحاب الاتفاق التهيدى فى يونيه ١٩٤٦، أن يتفادوا التعرض لهذه المسألة صراحة، واعتقد الجانب الطرابلسى، وبشير السعداوى، أن "تكوين الهيئة المشتركة" التى ذكرتها رسالة الأمير "لتوحيد الجهود والمصالح المشتركة" يقضى من تلقاء نفسه على أية عهود انفصالية، ولا سيما عندما تتشكل هذه الهيئة فعلا، ولم يدر فى خلد بشير السعداوى، أو فى ذهن الجانب الطرابلسى، أن اتفقا حمل اسم الأمير السيد محمد إدريس قد يتسنى بعد قليل نقضه، واعتقد بشير السعداوى كما اعتقدت الجبهة الوطنية أن المفاوضة المقبلة التى سوف تتناول التفصيلات فحسب، لن تسفر إلا عن تأكيد للمبادئ التى جاءت فى الاتفاق التمهيدى، ونجاح توحيد جهود الليبيين فى برقة وطرابلس تبعًا لذلك فى المطالبة بالاستقلال لكل ليبيا والتمسك بوحدة ليبيا بأسرها.

وأما الجبهة الوطنية المتحدة، فقد شد أزرها الإنفاق التمهيدى، وأنعش أملها فى قرب توحيد الجهود بين برقة وطرابلس، فأقبلت بنشاط كبير على تذليل الصعوبات التى صادفت دعوتها فى طرابلس الغرب لقبول العمل المشترك مع البرقاويين على أساس الاعتراف بالإمارة السنوسية بالصورة التى تمضنها الاتفاق التمهيدى. وكان منشأ هذه الصعوبات - وعلى نحو ما ذكره - الانشقاق الذى أفضى إلى تأسيس حزب الكتلة الوطنية الحرة منذ ٣٠ مايو، ولم يلبث ان تبع ذلك انشقاق جماعة الحزب الوطنى. وشغلت الجبهة الوطنية إلى جانب هذا بأمور عدة، أهمها إعداد مذكرة "احتجاج" على تصريح وزير خارجية بريطانيا المستر بيفن أمام مؤتمر الصلح فى باريس فى مايو ١٩٤٦، وسوف يأتى ذكر هذه (المذكرة) عند الكلام عن نشاط الأحزاب الطرابلسية، وعنيت الجبهة الوطنية ببحث موضوع الوفد الذى أشرنا أنها طلبت من مؤتمر وزراء الخارجية بباريس السماح له بعرض قضية البلاد ومطالبها أمامه (فى يونيه ١٩٤٦). وقد شجعها على المضى فى تأليف هذا الوفد موافقة الأمير السيد إدريس فى (الاتفاق التمهيدى) على تكوين الهيئة المشتركة من القطرين لتوحيد الجهود "المصالح المشتركة"، وكان على الجبهة الوطنية إلى جانب اختيار أعضاء هذا الوفد الذاهب إلى باريس حيث مؤتمر الصلح أو إلى لندن لمقابلة وزير الخارجية البريطانية وسائر أعضاء مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى - كان على الجبهة إلى جانب هذا - أن نختار أعضاء الوفد الآخر الذاهب إلى بنغازى للمفاوضة مع الجانب البرقاوى على أساس الاتفاق الذى حصل فى القاهرة فى ٢٠ يونيه ١٩٤٦، ثم إنه كان على الجبهة أن تهيئ الرأى العام فى طرابلس الغرب لقبول الاتفاق النهائى الذى توقعت الجبهة أن تسفر عنه المفاوضات المنتظرة فى بنغازى، وذلك للإحباط مفاوضة الكتلة الوطنية الحرة والحزب الوطنى.

ففيما يتعلق بالوفد الذاهب إلى باريس، اعتمدت الجبهة على زعامة بشير السعداوى بأن يترأس الوفد، واعتمدت على أن يختار الأمير السيد

محمد إدريس أعضاء من البرقاويين ينضمون إلى جانب إخوانهم الطرابلسيين في الوفد، وقد رحبت الجبهة الوطنية فعلا الأمير السيد إدريس "أن يؤيد هذا الوفد ويعززه بمن يقع عليه الاختيار من (إخوانهم) البرقاويين". ثم اعتمدت على تأييد جامعة الدول العربية لهذا الوفد.

وقد وقع اختيار الجبهة على السيد منصور بن قدارة والمرحوم طاهر المريض عضوين في الوفد برئاسة بشير السعداوي، وبعثت إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربي في القاهرة بكتاب في ٢ سبتمبر ١٩٤٦، لإخطارها بأنها "رأت من جانبها أن تختار وفدًا ينوب عنها في الخارج ويمثل ليبيا ويعرض قضيتها أمام مؤتر السلام (الصلح بباريس)، ويطالب باستقلالها، ويدافع عن مطامحها القومية فانتدبت لذلك كلا من صاحب العزة البشير بك السعداوي، ومنصور بك بن قدارة والطاهر بك المريض، وطلبت منهم تشكيل هذا الوفد تحت رئاسة بشير بك السعداوي، ورجت من سمو الأمير السيد إدريس أن يؤيدهم ويعززهم بمن يقع عليه اختياره من إخواننا البرقاويين كي يكون التمثيل أشمل، وبما أن الجامعة العربية هي كعبة العالم العربي وموضع آمال المسلمين ومحط رجال الشرق، فقد طلبت الجبهة من الأمانة العامة أن "تشمل الوفد برعايتها، وأن يحظى الوفد بمعونتها، وأن تسهل له سبيل الوصول إلى غايته المطلوبة". وقد اهتم بشيرالسعداوي بإعداد ما يلزم من مذكرات وتقارير تهيؤا للذهاب إلى باريس، وفي رسالة للبشير بعث بها من مكة المكرمة في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ (٣٠ ذي القعدة ١٣٦٥) إلى السيدين طاهر المريض ومنصور قدارة - وكان البشير قد ذهب إلى الحجاز لتأدية فريضة الحج - أوصاهما بالهمة في إعداد "التقريرين اللذين ترك لهما رءوس الأقلام في موضوعهما" وقال إن "أمله وطيد في بذل ما يمكن من الجهود في إنجازهما بكل سرعة، وقال إنه "لا يرى حاجة للتأكيد في هذا الأمر لما له من الأهمية التي لا تخفى عليهما" وقد استطرد البشير في هذه الرسالة يقول: "وإني وإن

كنت قد فارقتكم فى هذا الوقت العصيب إلا أن مشاعرى كلها متجة نحو قضية بلادنا التى آن أن نقتطف ثمرة جهادنا العظيم فى سبيل تحقيق استقلالها إن شاء الله" ووعد بالعودة عقب الحج مباشرة. وقد بعثت الجبهة الوطنية إلى البشير بصورة من المذكرة التى أرسلتها الجبهة إلى المستر بيقن، كما بعثت إليه بمذكرتها عن (الحكم الإيطالى فى ليبيا وطلبات للمستقبل) وهى المذكرة التى وضعتها الجبهة فور تشكيلها، بتاريخ ٨ يونيه ١٩٤٦، وكانت تحمل توقيعات رئيس الجبهة سالم المنتصر ونائب الرئيس (المرحوم) محمد عون سوف، والسكرتير محمود فرحات، والأعضاء: فضيلة المفتى السيد محمد أبو الإسعاد العالم، ومحمود المنتصر، وطاهر المريض، والحاج مصطفى ميزران، وراسم كعبار، وإبراهيم شعبان من أعيان البربر، والحاج محمد سيف النصر، وممثل الطائفة الإسرائيلية زكينو حبيب، وقد كتب سالم المنتصر إلى بشير السعداوى فى ٢٨ نوفمبر ١٩٤٦، يبدى له "استعداد (الجبهة) لتنفيذ ما يمكنها تنفيذه من طلباته" ويعرب عن "شوق (أعضاء الجبهة) الكبير لأخبار (البشير) السارة فيما يقوم به من التدابير الهامة لمصلحة وحدة ليبيا" ويرجو أن تكلل بالنجاح جهود الوفد عند سفره إلى لندن.

وفى أكتوبر أصدرت الجبهة الوطنية المتحدة (بيانًا) للشعب الطرابلسى تنويراً للرأى العام فى طرابلس الغرب فى مسألة المفاوضات المقبلةل فى بنغازى بين وفد الجبهة والجانب البرقاوى، وذلك حتى تفوت على المناوئين لهذه المفاوضة من جماعة الكتلة الوطنية الحرة والحزب الوطنى الفرصة للقيام بعمل معاكس فى الوقت الذى أجزت فيه الجبهة الوطنية التدابير لاختيار أعضاء الوفد الذاهب إلى بنغازى. وقد تحدثت الجبهة فى هذا البيان عن الجهود التى بذلتها فى صالح الأمة جميعها، ثم فى صالح الشعب الطرابلسى فى علاقته مع الإدارة العسكرية المحتلة. ووجه الأهمية فى هذا البيان أنه أوضح أن الرغبة فى المحافظة على وحدة الأمة هى مبعث كل النشاط الذى أدى إلى

(الاتفاق التمهيدى) فى القاهرة، والذى أوجد المفاوضات التى سوف تبدأ قريباً فى بنغازى. ثم إن هذا (البيان) زيادة على ذلك يكشف عن مقدار الثقة العظيمة التى كانت لدى الجبهة المتحدة فى نجاح المفاوضات النهائية، وهى الثقة التى جعلتها تبادر إلى تأليف "لجان فى الدواخل، وإضافة ممثلين عن كل الهيئات فى الجبهة، كى تستعين بهم فى أخذ رأى الشعب" حين تؤلف "بمعرفتهم" الوفد الذى سوف يكون نواة المؤتمر الوطنى العام الذى يتألف عندئذٍ من الوفدين الطرابلسى والبرقاوى كى "يضع الدستور ويقرر الشكل الذى سيكون عليه البلاد". وفيما يلى نص هذا البيان:

(جـ) بيان من الجبهة الوطنية المتحدة إلى الشعب الطرابلسى النبيل (أكتوبر ١٩٤٦)

أيها الشعب الوفى

إن الجبهة الوطنية المتحدة التى عقدتم عليها آمالكم، ورضيتم فيها ثقتكم، وأيدتموها على اختلاف طبقاتكم وأجناسكم، تعلن لكم أنها من يوم تقلدت الدفاع عن الوطن، وتحملت بتلك المسئولية الخطرة فى تلك الظروف العصيبة، لم تأل جهداً فى القيام بتلك المهمة، والوصول بالشعب إلى أغراضه المطلوبة، ألا وهى الاستقلال والوحدة والارتباط بالجامعة العربية، فأبرقت البرقيات، وكتبت المذكرات، ونظمت الإضرابات والاحتجاجات. واستفزت العالم العربى، واستنجدت فى قضية الوطن بملوكه ورؤسائه وجامعة دوله، واتصلت بسفير أمريكا، وأسمعت العالم المتمدين دوى صوت احتجاجاتنا، ثم عرضت على مجلس الوزراء قضية ليبيا ومطالبها المشروعة التى تخولها إياها براءة الأمم المتحدة، الأمر الذى دعا المجلس إلى أن يتريث فى الأمر، ويقرر درس الموقف وأخذ رأى الشعب فى تقرير مصيره.

وتحقيقًا لمبدأ الوحدة قد أوفدت الجبهة وفداً تمهيديًا لسمو الأمير السيد إدريس ليستطلع رأيه فيها وفى وضع البلاد بصفة عامة وما عسى أن يكون

سموه مستعداً لقبوله من رغبات الشعب إذا ما نادى بإمارته عليه. ونظراً لما لسموه من إخلاص نحو الوطن ورغبة صادقة فى جمع شمله وتوحيد كلكته قد أدبى ارتياحًا كبيراً لهذا الوفد واتحد معه فى الفكرة وعبر عن استعداده لقبول الوضع الذى يختاره الشعب لنفسه. وإذ ذاك اتفق الوفد مع سموه على تشكيل وفد رسمى يمثل طرابلس ويتصل بوفد برقة ثم يتصلا جميعًا بسموه على أن يؤلف منهما مؤتمر وطنين عام يضع الدستور ويقرر الشكل الذى تتكون عليه البلاد. وإزاء هذا رأت الجبهة أنها فى حاجة إلى تأليف لجان فى الداخل وإضافة ممثلين عن كل الهيئات فى الجبهة كى تستعين بهم فى أخذ رأى الشعب ويؤلف الوفد بمعرفتهم، فنظمت لهذا الغرض عدة لجان فى الدواخل كترهونة ومسلاتة والخمس وصبراته وزوارة ويفرن وغيرها كما أضافت فى الجبهة ممثلين عن النوادى والتجار، ولا زال العمل مستمراً، وعندما تنتهى الجبهة من ذلك سيؤلف الوفد ويقوم بالمهمة المتفق عليها إن شاء الله.

ولما كانت قضية ليبيا سيعاد البحث فيها أمام مؤتمر السلام المنعقد الآن، رأت الجبهة من واجبها أن تؤلف وفداً ينوب عنها فى الخارج ويمثل ليبيا أمام المؤتمر المذكور ويطالب باستقلالها وحقوقها الطبيعية. فانتدبت لذلك كلا من صاحب العزة بشير بك السعداوى ومنصور بك قدارة والطاهر بك المريض، وأوعزت إليهم بتشكيل الوفد تحت رئاسة المجاهد الكبير بشير بك السعداوى، ورجت من سمو الأمير السيد إدريس أن يؤيد هذا الوفد ويعززه بمن يقع عليه الاختيار من إخواننا البرقاويين، كما تستعطفت أمانة الجاعة العربية على أن تشمل هذا الوفد برعايتها وتمنحه مساعدتها الكاملو ريثما يتمم مهمته ويتكلل عمله بالنجاح إن شاء الله.

على أن الجبهة الوطنية لم تتوان لحزة ما فى التفاهم مع الحكومة العسكرية بالأساليب المنطقية فى تحسين حالة البلاد ماديًا ومعنويًا وتحويل

الوطنيين المشاركة الفعالة فى أعمال الإدارة، ولا زالت المباحثات مستمرة بينها وبين سعادة والى طرابلس المحترم وإن شاء الله فى القريب ستظهر نتائج هذه المباحثان بما فيه مصلحة الوطن.

أيها الشعب الكريم:

إن الجبهة الوطنية عندما تعرض عليكن هذا تؤكد لكم فى الوقت نفسه أنها على ثقة من أنها ستؤدى تلك المهمة بنجاح، وتحقق للشعب تلك الأغراض طالما كان ملتفًا حولها متضامنًا معها، كما تؤكد لكم أن رائدها أداء المهمة بإخلاص ولصالح الوكن خاصة، وثقوا بأنها لم تخف ولن تخفى عليكم من أعمالها ما يهمكم معرفته، فما عليكم إلا المعاونة والمعاضدة وتوحيد الكلمة والهتاف إذا ما سئلتم عن أمانيكم فى تقرير مصيركم بهذه العبارات الخالدة: ووحدة البلاد طرابلس - فزان - برقة، والاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية.

واعلموا بقوله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" واعتبروا بهذه الحكمة الغالية: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم".

والسلام عليكم ورحمة الله

ولكن الوفد المؤلف برئاسة بشير بك السعداوى لم يستطع الذهاب إلى الخارج، وكان لذلك أسباب كثيرة. منها أن أحدًا من البرقاويين لم ينضم إلى هذا الوفد. غير أن أهم هذه الأسباب - ولا شك - ما طرأ من صعوبات لا نكون مبالغين إذا ركزنا أنها قضت على كل تلك الجهود التى بذلت فى القاهرة وفى طرابلس لحسم الخلافات التى أثارتها مسألة الإمارة والتى هددت بتجزئة البلاد وهدم وحدتها، وضياع كل أمل تبعًا لذلك فى إنقاذها من الوصاية الأجنبية وبلوغها استقلالها، وذلك بإن المفاوضات التى بدأت بعد

قليل فى بنغازى لم تلبث أن فشلت. الأمـر الذى ترتب عليه من الأحداث ما جعل ضـروريًا استـئناف الجهود من جـديد فى الداخل من أجل جمـع كلمة البلاد لمواجهة لجان التحقيق الدولية التى صـار متوقعًا تشكيلها وزيارتها للبلاد للوقـوف على رغبـات أهلها بشـأن مـصيـر أوطانهم، وذلك منذ أن أبرمت معاهدة الصلح مع إيطاليـا فى فبراير من العام التالى (١٩٤٧)، وكـان إخفاق مفاوضات بنغازى فى أواخر يناير من عام ١٩٤٧. ويتضح هذا كله من معرفة ما جرى فى هذه المفاوضات مفصلا، وهى معرفة قد تكشف كذلك عن مدى مسئولية كل فريق عن إخفاقها - إذا كان كلاهما مسئولا عن ذلك، ولم ينفرد بتحمل مسئولية الفشل - على نحو ما حدث فعلا - الجانب البرقاوى وحده.

٢ - المفاوضات فى بنغازى

عقدت الجبهـة الوطنية المتحدة اجتماعًا يوم ٢١ نوفـمبر ١٩٤٦ "حضره جميع أعضائها، وممثلون عن جميع النواحى فى داخل القطر" لانتخاب الوفد الذاهب للمفاوضة فى بنغازى، فانتخب سماحـة مفتى ليبيا الشيخ محمد أبو الإسعاد العالم رئيسًا، والسادة الآتى ذكرهم أعضاء فى الوفد: محمود المنتصر وعون سوف والشـيخ محمد الهنقارى والشـيخ عبد الرحمن القهود ومـحمد الميت وسالم المريض وإبراهيم بن شعبان وعبد المجـيد كعبار واسحاق (زكينو) حبـيب، وتقرر سفـر الوفد فى شهـر يناير من عام ١٩٤٧. وأبرقت الجبـهة للأمير السيد إدريس نرجوه "مقـابلة الوفد ببرقة لإيهاء المحادثات وسن الطرقر التى يتمشى عليها الشعب.

ولكن لم تلبـث أن قامـت صـعوبـات كادت تـقـضى على لأمل بدء المفاوضة فى الموعد المحدد لهـا - إن لم يكن على بدئها أصلا - وذلك لسبب جوهرى، هو ما سبق أن أشرنا إليه عند الكلام عن مآخذ (الإنفاق التمهيدى) الذى حصـل فى شهر يـونيه ١٩٤٦، من حيـث أنه أغفل مجـابهة المعـضلة الأساسية بشجاعة وحزم، وهى مشكلة تمسك غلاة البرقاويين من دعاة الإمارة

السنوسية، وهم الذين سوف يتألف منهم وفد المفاوضة البرقاوى، بوجوب قبول الطرابلسيين لهذه الإمارة بدون قيد أو شرط من جهة، وتسليمهم بأن فى مقدور برقة من جهة أخرى أن تسعى منفردة للحصول على استقلالها، إذا اتضح أن المسعى من أجل استقلال ليبيا موحدة يعوق استقلال برقة وإنشائ الإمارة السنوسية بها وحدها.

وكان الأمير السيد محمد إدريس قد زار برقة فى شهر أغسطس ١٩٤٦، بمناسبة احتفال بنغازى بما أسمته (بالعيد القومى) يوم ١١ أغسطس، وهو ذكرى يوم ١١ أغسطس عام ١٩٤٠ الذى كان فيه "الجو العالمى مكفهراً وملبداً بالغيوم وفى الوقت الذى قل فيه النصير وقل فيه الصديق"، فتقدم - على نحو ما جاء فى خطاب سكرتير بلدية بنغازى وقتئذ الأستاذ على فلاق - وهو الخطاب الذى ألقاه فى يوم الاحتفال هذا - "فتقدم سمو (الأمير) وحالف حكمة صاحب الجلالة البريطانية وألف جيشًا . . ." وقد تكلم فى هذا الحفل الأستاذ على فلاق فى خطابه عن انتظار الشعب بفارغ الصبر وهو الذى ضحى بكل مرتخص وغال "نتيجة تضحياته وكفاحه نيل حقه الطبيعى فى الحياة، الذى يتلخص فيما صرح به (سموه) أخيراً، وهو الاستقلال ووحدة البلاد الليبية بكامل حدودها الطبيعية، والانضمام إلى جامعة الدول العربية كدولة مستقلة، يضاف إلى ذلك طلب الأمة الملح فى التعجل بالاعتراف بإمارة (سموه) على البلاد كلها" وقد ألقى الأمير السيد إدريس فى هذا الحفل يومئذ خطابًا مستفيضًا، أهم ما يعنينا منه الآن شيئان: أولهما قول (سموه) إنه وجد بعد عودته "نخبة من مشايخ العرب فكروا فى تشكيل جبهة وطنية تتمثل فيها كل عناصر البلاد تمثيلا شكليًا مؤقتًا للغرض الأسمى بغض النظر عن التوسع فى إكثار أعداد المنتخبين فى الوقت الحاضر. ثم استطرد الأمير يقول: "وها هى جادة فى إتمام ما توخته لمعاونتى فى مهمتى الشاقة فى تقرير البلاد. ولتخفيف عن هذا الحمل الذى ينوء به كاهلى" ثم ناشد الحاضرين أن يشدوا أزر هذه (الجبهة الوطنية) حتى يبلغوا "بمجهودها الغاية

المنشودة وهى الحرية والاستقلال". وتكلم الأمير عن "ملاحظاته" التى أبداها لأولياء الأمور (أى للإدارة العسكرية البريطانية فى برقة) فى شكل تحسين الإدارة وتدريج البلاد لحكم ذاتها فى بحر هذه السنة، حتى يتسنى، لأهل البلاد فى القريب تحمل مسئولية الحكم فى بلادهم ككل البلاد العربية" ثم أضاف فى مكان آخر من خطابه عندما طلب من الحاضرين مؤازرة (الجبهة الوطنية)، حتى يبلغوا "بمجهودها الغاية المنشودة وهى الحرية والاستقلال" - وعندئذ ينال كل فرد منكم ما يستحقه من أمانى فى ظل الحرية والاستقلال، ويتبوأ مقامه فى حكومته الوطنية الحرة.

والشىء الثانى، هو أن الأمير قال فى آخر خطابه هذا ما يأتى: "إخوانى: وصل إلى فى شهر يونيو الماضى من هذه السنة وفد من طرابلس - وأنا وقتئذ بمصر - مؤلف من محمود المنتصر بك وطاهر بك المريض يحملان إلى خطابًا من جبهة وطنية طرابلسية للمطالبة بالاستقلال وشروط أخرى (كذا)، أوقفت فيها الأمر على حضور وفدهم لبرقة الذى أفهمانى بحضوره بعد وصولى برقة ليفاوضوا فيهن (كذا) مع ممثلى برقة. ولم أتلق نبأ بعد ذلك، وأخيراً أقول لكم: (اعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا) والسلام عليكم.

والذى تجدر ملاحظته بشأن ما دار فى هذا الحفل، أولا - تأسيس (الجبهة الوطنية البرقاوية) وهى التى تولى وفدها بعد المفاوضة مع الوفد الطرابلسى عند حضوره إلى بنغازى لهذا الغرض فى يناير ١٩٤٧. ولم يكن الغرض من تأسيس (الجبهة الوطنية) التهيؤ للمفاوضات المقبلة، لأن المسعى لتأليفها بدأ قبل أن يذكر الأمير شيئًا عن (الاتفاق التمهيدى) الذى حصل فى القاهرة. بل الواضح أن الشعب البقاوى لم يعرف شيئًا عن هذا الاتفاق من الأمير نفسه إلا فى هذا الحفل، ولأن الغرض من تأليف (الجبهة الوطنية) كان معاونة الأمير فى مهمته "الشاقة" المتصلة "بتقرير مصير البلاد" و "تقرير مصير ؟ "هذا هو الأمر الثانى الجدير بالملاحظة؛ فبيان سمو الأمير بتحدث

عن تدرج البلاد لحكم ذاتها" ثم يقرن البيان بين تحمل مسئولية الحكم - وهو الحكم الذاتى - فى البلاد، وبين ما يجرى فى "كل الدول العربية" ثم يقرن بين "الحرية والاستقلال"، وفيهما بلوغ الغاية المنشودة: وبين تبوأ المقام فى "الحكومة الوطنية الحرة" - التى لا يمكن أن تفسر فى ضوء ما يذكره البيان بغير الحكومة الذاتية فحسب. وعلى ذلك "فالبيان" فضفاض، فى وسع المتفائل أن يجد فى لفظى الحرية والاستقلال، والمقارنة بالدول العربية، ما يطمئنه إلى أن الغاية المنشودة هى إنشاء دولة مستقلة حقًا. ولكن بالرغم من هذا التفسير أن يجد أعظم الناس تفاؤلا ما يدل من قريب أو من بعيد على أن هذا الاستقلال أو حتى الحكومة الذاتية تنسحب على إقليم طرابلس كذلك أو تظفر به ليبيا الموحدة بأسرها. ومن الضرورى أن يذكر المرء أن هذا "الإبهام" - وهو أقل ما يوصف به بيان الأمير فى هذا الموضوع - قد حدث بعد (الاتفاق التمهيدى) فى القاهرة، وذلك هو موضوع الملاحظة (الثالثة) فالبيان يشير بإيجاز إلى مفاوضات القاهرة، وبصورة تجردها - على خلاف الحقيقة - من كل أهمية لها. وقد تقدم كيف ذكر الأمير فى رسالته إلى الجبهة الوطنية المتحدة بتاريخ ١٤ يونيه ١٩٤٦، وهى التى تضمنت (الاتفاق التمهيدى) - أن المبادئ التى أوفدت الجبهة مندوبيها لشرحها للأمير كانت ثلاثة: استقلال ليبيا ووحدتها والانضمام إلى الجامعة العربية. فلم يتكلم إذًا وفد الجبهة المتحدة فى "الاستقلال" فحسب. وزيادة على ذلك لم تذكر رسالة الأمير "شروطًا" تقدم بها وفد الجبهة الوطنية المتحدة، ولكن "الإخوان (أرادوا - كما قال سموه) أن يستطلعوا (رأيه) فى الأمور" المتصلة بأصول الحكم وغير ذلك من الموضوعات المحددة التى تضمنتها الرسالة، أضف إلى هذا كله أن رسالة الأمير لم تذكر أنه "أوقف فيها - أى فى الشروط المزعومة أو الموضوعات التى طرحت على بساط البحث - الأمر على حضور وفدهم لبرقة بل الثابت - كما يؤخذ من الرسالة أن الأمير يرحب بفكرة إرسال وفد من الجبهة الوطنية المتحدة إلى برقة، ويأمل "أن يكون فى إرساله زيادة فائدة".

وبيت القصيد من هذا كله أنه كان من المنتظر أن يلقى المفاوضون الطرابلسيون صعوبات جمة عند المفاوضة فى بنغازى، وأن مهمتهم سوف يكون الفشل نصيبها حتمًا. وقد بدأت المصاعب عندما أبرقت الجبهة المتحدة من طرابلس إلى الأمير عقب تأليف وفدها، ترجوه أن يكون موجودًا فى برقة لإرشاد المتفاوضين من الجانبين برأيه السديد. وكتبت فى الوقت نفسه إلى الجبهة الوطنية البرقاوية "فمضت مدة لم يجاوب فيها السيد (الأمير) فأرسلت له رسالة بواسطة البريد الجوى العسكرى، ولم يرد الجواب أيضًا" وقد كاد يشكو (!) الأمير فى بيان ١١ أغسطس السالف الذكر فى بنغازى أنه "لم يتلق نبأ" بعد مفاوضات القاهرة من الجبهة الطرابلسية. ولكن قلق الجبهة المتحدة الطرابلسية لم تلبث أن أعقبته الحيرة، عندما جاءها من (الجبهة البرقاوية) أخيراً رسالة "ظاهرها الحق وباطنها الباطل، حاولت فيها أولا التخلص من الاتفاقية الأولى مع السيد (الأمير) ثم شرطت فى الوفد أن تكون له الصلاحية للبت فى كل المسائل التى قد تكون مثار الخلاف فى المستقبل.

ولما كانت المسائل التى توقعت الجبهة المتحدة أن تكون "مثار الخلاف فى المستقبل" المراد منها "وراثة الإمارة، والعاصمة، والمساواة بين البلدين فى عدد أعضاء الهيئات المشتركة بما فيها المجلس النيابى"، وهى المسائل ذاتها التى أرجأها (الاتفاق التمهيدى) فى القاهرة إلى ما بعد استقلال البلاد ووضع الدستور وانتخاب المجلس النيابى، وكان هذا من رأى الأمير السيد إدريس نفسه - على نحو ما ذكره فى رسالته المعروفة إلى الجبهة فى ١٤ يونيه - فقد بادرت الجبهة الوطنية المتحدة بالاجتماع فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ لتدبر الموقف، وقررت إيفاد السيد محمود المنتصر إلى القاهرة "ليستطلع رأى السيد (الأمير) فى هذا الموقف الغامض" الذى مبعثه مناقضة مسلك الجبهة الوطنية البرقاوية كما حصل فى (الاتفاق التهيدى) الذى أقره الأمير نفسه.

وكتبت الجبهة الوطنية المتحدة (الطرابلسية) فى ٢ يناير ١٩٤٧ إلى السيد

بشير السعداوى بالقاهرة كى "تحيط (سعادته) علمًا بأنها قررت فى جلستها المنعقدة يوم ٧ صفر سنة ١٣٦٦ الموافق ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ إيفاد العضو المحترم السيد محمود بك المنتصر إلى مصر ليتصل بجناب سمو الأمير السيد محمد إدريس المهدى السنوسى، ويتفاهم معه فيما يخص سفر الوفد المتفق عليه إلى برقة، وملاقاة سموه هناك. وبما أن الموقف ربما يحتاج إلى شىء من المعالجة فالرجا من (البشير) معاضدته فى مهمته ومديد المساعدات إليه، وتزويده بما (لديه) من معلومات تتعلق (بالقضية) "وهو (أى محمود المنتصر) بدوره سيوضح (للسيد السعداوى) ما عند (الجبهة).

وفى ٦ يناير ١٩٤٧ قابل محمود المنتصر الأمير فى القاهرة؛ "وأكد (السيد الأمير) تمسكه بالاتفاقية الأولى"، أى الاتفاق التمهيدى، ولما عرض عليه (محمود المنتصر) مقابلة الوفد ببرقة، طلب (الأمير) أن يرجئه الجواب عن ذلك إلى الغد، وفى الغد الموافق ٧ يناير أجاب (الأمير) بالقبول، وأوعز إلى محمود بك بأن يبرق للوفد ليقابله (أى سمو الأمير يوم الاثنين ١٣ يناير، فأبرق محمود المنتصر بذلك.

وكان عقب قيام الوفد الطرابلسى إلى بنغازى أن نشر الحزب الوطنى مع الكتلة الوطنية الحرة بيانًا بتوقيع السادة مصطفى ميزران رئيس الحزب الوطنى، وعلى الفقيه حسن رئيس الكتلة فى ١١ يناير ١٩٤٧، بأن الجبهة الوطنية المتحدة لا تمثل البلاد ولا يحق لها "المذاكرة فى أمر هاد جدًا يرتكز عليه مستقبل البلاد الليبية.

وأما الوفد الطرابلسى فقد وصل إلى بنغازى مساء يوم ١٢ يناير، وفى اليوم التالى (١٣ يناير) وصل الأمير إلى بنغازى، وفى صبيحة يوم ١٥ يناير قابل الأمير الوفد الطرابلسى وبعد أن تعرف بأعضاء الوفد فردًا فردًا، وتكلم رئيس الوفد (الشيخ محمد أبو الإسعاد العالم) ونوه عن المهمة التى جاء من أجلها، أظهر السيد (الأمير) ارتياحه لذلك، ومما قاله: إننى من يوم أن توليت

الحركة الأخيرة، لم أخص برقة بالذكر، وكل طلباتى ومذكراتى باسم ليبيا عمومًا". ثم اقترحُ الأمير "أن يختار لجنة من البرقاويين للتفاوض مع الوفد تضم بعض أعيان الحضارة وبعض أعضاء من الجبهة البرقاوية التى أغلبها من البادية". وبعد ظهر اليوم نفسه (١٥ يناير) وصل محمود المنتصر إلى بنغازى بطريق الجو من القاهرة، وبحضوره اكتملت هيئة المفاوضة الطرابلسية.

وتشكلت - باختيار الأمير - لجنة المفاوضة البرقاوية من عمر منصور الكخيا (باشا) رئيسًا، والسادة حسين باشا بسكيرى، وفضيلة قاضى قضاة برقة الشيخ عبد الحميد عطية الديبانى، والصاغ عمر شنيب، والشيخ عبد الحميد العبار، وعوض لنقى، وعبد الرازق شقلوف، ومنير البعباع، ورينا توتشوبه، والأخير يمثل الطائفة الإسرائيلية، والجميع أعضاء فى لجنة المفاوضة البرقاوية.

ومما يجدر ذكره أن هذه اللجنة لم تضم إليها لا سكرتير الجبهة الوطنية البرقاوية العام الأستاذ محمد عامر، ولا نائبه الأستاذ محمد الصابرى، ولا أحدًا من الأعضاء المشهور عنهم أنهم يحرصون على نجاح الاتفاق بين الجانبين البرقاوى والطرابلسى، بغية المحافظة على وحدة البلاد، وتوحيد جهود أهلها فى المطالبة بوحدة ليبيا واستقلالها ولو أنهم يريدون هذه الوحدة وهذا الاستقلال تحت الإمارة السنوسية، أضف إلى هذا أنه كان معروفًا قطعًا من ناحية أخرى عن بعض أعضاء لجنة المفاوضة البرقاوية، أنهم من دعاة الإمارة السنوسية بصورتها الانفصالية، أى على أساس إنشاء الإمارة فى برقة أولا، وسواء استقلت برقة أم ربطت بينها وبين حليفتها بريطانيا روابط لا انفكاك منها.

وكان تأليف لجنة المفاوضة البرقاوية بالصورة السالفة الذكر بمثابة نذير بفشل المفاوضات قبل بدئها، وذلك لاختلاف الأسس التى سوف يستند عليها كل من الجانبين فى المفاوضة المزمعة، فقد اعتمد الوفد الطرابلسى فى مسعاه،

على أن هناك مبادئ معينة، قد تقررت فعلا، هى التى سوف يسترشد بها كلا الجانبين كقواعد أساسية، فلا تتناول المفاوضات غير التفصيلات الثانوية، فيصدر الاتفاق النهائى على يد الممثلين البرقاويين والطرابلسيين معززاً للاتفاق التهيدى الذى حدث فى القاهرة على يد الأمير والوفد الطرابلسى الأول والسيد بشير السعداوى.

وأما الأسس التى استند عليها الجانب الطرابلسى، فقدق امت على أمور معينة أهمها أولا: المبادئ التى تضمنتها رسالة الأمير إلى الجبهة الوطنية المتحدة بتاريخ ١٤ يونيه ١٩٤٦ وقد تقدم إثبات هذه الرسالة، وثانيًا: ما جاء فى تصريح أدلى به الأمير إلى جريدة الأهرام ونشرته هذه بعدد ٢٩ يوليه ١٩٤٦. وقال الأمير فى هذا التصريح: "نحن اليوم وإلى أن نلقى الله لا نزال مستمسكين باستقلالنا التام الذى يضمن لنا السيادة الكاملة ووحدة البلاد من الحدود التونسية إلى الحدود المصرية، وبالانضمام إلى جامعة الدول العربية كدولة مستقلة، وبغير هذا لا نرضى بأى حل يعرض علينا، وفحوى ذلك كله أن تتوحد جهود الليبيين جميعًا (فى بقرة وطرابلس) للمطالبة بوحدة ليبيا واستقلالها، وإنشاء الإمارة السنوسية فى نظر الجانب الطرابلسى الغرض من المفاوضات المزمعة فى بنغازى التمهيد الائتلاف من أجل توحيد الجهود فى وجه المكامع الأجنبية للمكالبة بوحدة ليبيا واستقلالها.

على خلاف هذه كانت الأسس التى استند عليها الجانب البرقاوى: فما لا شك فيه أن المفاوض البرقاوى كان مسترشداً بفلسفة ذلك "التكييف" الذى ذكرنا أن غلاة الإمارة السنوسين حاولوا أن يرسموا به موقفهم الانفصالى فى صورة سياسية إيجابية واقعية تسوغ نشاطهم الذى يريدونه به إنشاء الإمارة السنوسية فى برقة وحدها طالما كان متعذراً فى نظرهم - لما لمسوه من أطماع الدول - أن تتحرر طرابلس، أو فزان، ودون أن يأبهوا لما سوف تكون عليه حقيقة الوضع فى برقة: هل تصبح متحررة ومستقلة فعلا، أم تظل تحت

النفوذ البريطانى ما دام قد صار مكفـولا تأسيس الإمارة السنوسية بها. ومما لا شك فيه كذلك أن المفاوض البرقاوى كان يـعتقد فى قرارة نفسه، سواء وصل إلى هذا الاعتقاد من تلقاء نفسـه وبعد قدح الذهن وأعمال الفكر والروية، أم أوحى إليه به من أصـحاب المصلحـة فى استمـرار هذا النشاط الانفـضالى - نقول إنه مما لا شك فيه أن المفاوض البرقاوى كـان يعتقد أن الإنجليز متسكون بتصريح إيدن المعروف بتاريخ ٨ يناير ١٩٤٢ والذى يعد فيه بعدم عودة القبائل السنوسية فى برقة تحت حكم الطليان مرة أخرى، وأن هذا التمسك لابد معناه أن تتحول برقـة إلى إمارة سنوسية، وأنه قد يحـول دون تنفيذ هذه الخطوة أن تربط برقة نفسها بمصير طرابلس، حيث أن الدول لا تزال آراؤها مختلفة بشأن مصير هذه الأخيرة، وحيث أنه كان ظاهراً وقتئذ أن الدول قد ترضى بفروض وصـاية إيطالية على طرابلـس، وأن الإنجليز قـد يرضون بذلك فى نظيـر أن يخلص لهم أنفسهم النفوذ الكامل فى برقة، ولذلك لم يكن منتظراً أن يرضى المفاوض البرقـاوى بأن يربط نفسه بعجلة الطرابلسيـين الذين يريدون التمسك بالوحدة، ويطلبون الاسـتقلال لكل ليبيـا، بأقاليمها الـثلاثة: برقة وطرابلس وفزان موحـدة، ولم يكن قبول الإمارة السنوسيـة - فى نظرهم - إلا كعامل أساسى فى تحقيق هذه الوحدة. وذلك - كـما هو واضح - اختلاف جوهرى فى وجهة النظر بيـن الجانبين المتفاوضـين. وكان اعتقاد الجـانب البرقاوى أن الإصـرار على التمـسك بالوحـدة كأسـاس ينبنى عليـه توحيـد الجهـود بين الإقليمين: برقة وطرابلس، يلحق الأذى بقضية برقة ذاتها، وفى الإطار الذى رسـمه "التكيـيف" السـالف الذكر لموقف المـفاوض البـرقاوى - وكـان هذا الاعتقاد منشأ تلك "العبارات" التى ظهرت أثناء هذه المفاوضة، والتى صارت هيئات البرقاويين ومؤتمراتهم ووفـودهم تتداولها من ذلك الحين، وهى "إنقاذ مـا يمكن إنقـاذه" و "العـمل بالوسـائل الممكنة" و "الإمـارة بلا قـيـد ولا شرط"، وغير ذلك مـن التعبيرات التى ظنوا أنها تفلتـهم من الارتباط ارتباطًا جديًا بأى اتفاق قد يضطرون إلى إبرامه مع أهل طرابلس.

ويتضح هذا الخلاف الجوهرى بين وجهتى نـظر الجانبين المتفاوضين من تاريخ هذه المفاوضة ذاتها.

فقـد طلب الأمير السـيد إدريس من الوفـد الطرابلسى عند مقـابلته فى صبيـحة يوم الأربعاء ١٥ يناير ١٩٤٧، "أن يقدم المواد التى يريد أن يعـرضها للبحث"، وعلى ذلك فـقد قدم الوفد الطرابلسى فى صـبيحة اليـوم التالى، الخمـيس ١٦ يناير، "سبع مواد" اعـتقد الوفـد الطرابلسى أنها "خلاصـة ما احتوته رسالة (الأمـير) للجبهة الطرابلسية (الوطنية المتـحدة بتاريخ ١٤ يونيه ١٩٤٦)، ولم تخرج عن تصريحه إلى جـريدة الأهرام والذى نشر بتاريخ ٢٩ يوليه ١٩٤٦ وهو التصريح الذى ذكرناه منذ هنيهة.

وكانت هذه "المواد السبع": أولا التمسك بوحدة ليبيا بحدودها الطبيعية قبل الحرب العالميـة الثانية، ورفض أى محاولة ترمى إلى تقسيـمها، أو فصل أى جزء منها.

ثانيًا: الاستقلال التام لكل البلد الليبية.

ثالثًا: الالتفـاف حول سمو الأميـر المعظم السيد محـمد إدريس المهدى السنوسى، والمناداة به أميراً على ليبيا، بحكومة ديمقراطية دستورية نيابية.

رابعًا: انضـمام البلاد بعد نيلـها الاستقـلال إلى جامعة الدول العـربية كعضو من أعضائها.

خامسًا: تأليف هيئة مشتركـة لتوحيد الجهود المتعلقة بصالح الوطن تحت إشراف سو الأمير.

سادسًا: يلتـزم الطرفان العمل على تحـقيق المبادئ المشار إليـها والدفاع عنها بكل الوسائل الممكنة، وعدم قبول أى وضع لا يتفق معها.

سابعًا: يجرى العمل بهـذه التفاقية بعد توقيعهـا من الطرفين، وموافقة سمو الأمير عليها.

فلم يبد من الأمير أنه يرى فى هذه المواد شذوذًا، أو أنها مخالفة لما سبق الاتفاق عليه بين الأمير ووفد الجبهة الوطنية المتحدة فى القاهرة فى يونيه ١٩٤٦، بل كان "متفائلا" وقال: "إنه لا يتوقع أن يثار حول (هذه المواد) خلاف". ثم شكل سمو لجنة المفاوضة البرقاوية، وجعل رأسها - كما ذكرنا - عمر منصور الكخيا "وأحال إليها تلك المواد، وأشار إليها بالشروع فى المباحثات.

وكان من التوقع أن تبدأ المباحثات دون إمهال حتى يتسنى الفراغ منها والوصول إلى اتفاق نهائى فى وجود الأمير فى برقة. حيث كان منتظرًا أن تنهى إقامة الأمير فى بنغازى يوم السبت ١٨ يناير، ولكن انقضى يومًا ١٦ و ١٧ يناير دون أن تتصل هيئتا المفاوضة وعندئذ ألح الوفد الطرابلسى فى ضرورة بدء المفاوضة والأمير لا يزال فى بنغازى، فكان الاجتماع الأول للمفاوضة ظهر يوم السبت ١٨ يناير، تكلم فيه عمر منصور الكخيا رئيس لجنة المافضوة البرقاوية، "فعبر أولا عن إيمانه بالوحدة، وأن حاجة البرقاويين إليها أكثر من الطرابلسيين، ثم علق على ما جاء فى الفترة الأخيرة من المادة السادسة، وهى: "عدم قبول أى وضع لا يتفق معها، ,قال إننا نطالب بالوحدة ولكن لا يمكن أن نرتبط بطرابلس فى كل الأحوال وأن برقة إذا ما منحت وضعًا خاصًا فإنها نقبله راضية به، وإن كانت تستمر فى طلب الوحدة، وبعد نقاش دام ساعتين انتهى الاجتماع الأول دون الوصول إلى نتيجة.

وعند الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم نفسه (السبت ١٨ يناير) استؤنف الاجتماع فقدمت اللجنة البرقاوية نفس المواد السبع السالفة الذكر، ولكن بعد ان استبدلت بالمادة الأولى العبارة التالية: "المطالبة بوحدة ليبيا". وأضافت فى المادة الثالثة المتعلقة بالإمارة عبارة "بلا قيد ولا شرط" بعد عبارة: "والمناداة به أميراً"، ثم استبدلت كلمة البلاد بكلمة ليبيا، فصار منطوق هذه الفقرة: والمناداة به أميراً على البلاد بلا قيد ولا شرط وحذفت من المادة السادسة

عبارة: "وعدم قبـول اى وضع لا يتفق معها، واستبدلت بهـا العبارة التالية: "على أنه إذا تعذر ذلك ينقذ ما يمكن إنقاذه. ويسعى لإنقـاذ البقية الباقية"، وتخلصًـا من أية التزامـات قد تتربت عـلى إبقاء المادة السـابعة على حـالها، حذف المفاوض البرقـاوى من هذه المادة عبارة. "وموافقة سمو الأمـير عليها" وكان تعليل اللجنة البرقاوية لتمسكها بعبارة: "إنقاذ ما يمكن إنقاذه . . الخ" أنهم كـما قـال رئيس اللجنة عمـر منصور الكخـيا: "لا يريدون أن يـعودوا لإيطاليا مرة أخـرى بعد جهادهم الذى جـاهدوه، ولم يفلح الوفد الطرابلسى بالرغم من الحـجج التى ساقـها فى تحـويل المفاوض البـرقاوى عـن موقـفه. "فتأكد الوفـد (الطرابلسى) من فشل المفاوضة وطلب تحرير محضـر تختم فيه المباحثـات فوافق رئيس اللجنة البقـراوية وبعض أعضائها المشـايعين له (وأبرز هؤلاء عمـر شنيب) وألح بقية أعضـائها بأن يعاد البحث ليـلا عسى أن يوفق الطرفان إلـى ما فيـه المصلحة، فـوافق الوفد (الطرابلسى) علـى ذلط وأجئت الجلسة إلى التاسعة مساء".

وفى جلسـة الساعة التـاسعـة من مسـاء السبت ١٨ يناير، قـدم الوفد الطرابلسى مشـروع اتفاق فى ثلاث مواد بدلا مـن السبع السابقـة على النحو التالى:

أولا: العمل بـكل الوسائل الممكنة على تحـقيق الاسـتقلال التـام لكل البلاد الليـبية وعلى وحدة ليـبيا بحـدودها الطبيعيـة بدون أية تجزئة، والمناداة بسمو الأمـير السيد مـحمد إدريس المهدى السنوسى أميراً على ليبيا بـأكملها بحكمة ديمقراطية دستورية نيابية، والانضمام إلى جامعة الدول العربية.

وقـد حلت هذه المادة مـحل المواد من الأولى إلى الرابعـة فى مشـروع الوفـد السابق، مع حـذف فـقرة المادة الأولى من المشـروع السـابق ونصهـا: "ورفض أى محاولة ترمـى إلى تقسيمهـا أو فصل أى جزء منها" واسـتعيض عنها بعبارة: "بدون أية تجزئة".

وأما المادة الثانية: فقد ظلت مطابقة للمادة الخامسة من المشروع السابق، وكذلك جاءت المادة التالية مطابقة للمادة السابعة القديمة، وفى المشروع الجديد ألغيت المادة السادسة القديمة برمتها، على اعتبار أن فى المادة الأولى (من المشروع الجديد) ما يغنى عن المقصود من الفقرة الأخيرة المنتقدة فى المادة السادسة، فى المشروع القديم فحذفت هذه المادة.

ولكن الجانب البرقاوى لم يرض بهذا التعديل، وقدم رئيسه "عين تلك المواد التى قدمها أولا، وزاد فى مادة الوحدة "بحدودها الطبيعية" التى حذفها أولا، وقال أنه لا يمكن بحال أن يوافق برقة عل يغير هذه الصورة"، و ؟ محاولات الوفد الطرابلسى فى إقناع اللجنة البرقاوية بالموافقة على مشروع المواد الثلاث الذى قدمته. ورفض رئيسها عمر منصور الكخيا، وأبى إلا أن يصرح صراحة فى هذا الميثاق الوطنى بأن البرقاويين فى حل من أن يقبلوا وضعًا خاصًا بهم متى أعطوا ذلك، وتصلب فى فكرته". فحتمت المباحثات، وكتب محضر للجلسة، إليك صورته:

(أ) صورة محضر ممثليل طرابلس وبرقة (جلسة مساء السبت ١٨ يناير ١٩٤٧)

قد عقد ممثلو طرابلس وبرقة اجتماعًا بمدينة بنغازى بتاريخ ٢٥ صفر الخير ١٣٦٦ الموافق ١٨ يناير ١٩٤٧. وبعد تبادل وجهات النظر والبحث والمداولة فيما يخص القضية الليبية تقدم الوفد الطرابلسى المؤلف من رئيس الوفد سماحة مفتى ليبيا الشيخ محمد أبى الإسعاد العالم، والأعضاء وهم: محمود بك المنتصر وعون بك سوف والشيخ محمد الهنقارى والشيخ عبد الرحمن القلهود ومحمد أفندى الميت وسالم أفندى المريض وإبراهيم بك بن شعبان وعبد المجيد بك كعبار، وإسحاق بك حبيب بثلاث صور للاتفاقية آخرها نصها ما يأتى:

أولا: العمل بكل الوسائل الممكنة على تحقيق الاستقلال التام لكل

البلاد الليبية وعلى وحدة ليبيا بحدودها الطبيعية بدون أى تجزئة والمناداة بسمو الأمير السيد محمد إدريس المهدى السنوسى أميراً على ليبيا بأكملها، بحكومة دستورية نيابية ديمقراطية، والانضمام إلى الجامعة العربية.

ثانيًا: تأليف هيئة مشتركة لتأليف الجهود المتعلقة بمصالح الوطن تحت إشراف سمو الأمير.

ثالثًا: العمل بهذه الاتفاقية عند توقيعها من الطرفين، وموافقة سمو الأمير عليها.

كما تقدم ممثلو برقة وهم: سعادة عمر باشا منصور ورئيسًا، سعادة على باشا العبيدى عضواً وسعادة حسين بك بسيكرى عضواً، فضيلة قاضى قضاة برقة الشيخ عبد الحميد عطية الديبانى عضواً والصاغ عمر بك شنيب عضواً وعبد الرازق أفندى شقلوف عضواً والشيخ عبد الحميد العبار عضواً وعوض أفندى لنقى عضواً والسيد ريناتو تشوبه عضواً ومنير أفندى البعباع عضواً بصورتين للاتفاقية، ونص الأخيرة منهما كما يأتى: بعد الديباجة:

أولا: المطالبة بالاستقلال التام للبلاد الليبية بحدودها الطبيعية قبل الحرب العالمية الثانية.

ثانيًا: الالتفاف حول سمو الأمير السيد محمد إدريس المهدى السنوسى، والمناداة به أميراً على ليبيا بدون قيد أو شرط، بحكومة ديمقراطية دستورية نيابية.

ثالثًا: التمسك بوحدة البلاد الليبية، وعمل كل الوسائل الممكنة لتحقيقها.

رابعًا: انضمام حكومة البلاد بعد نيلها الاستقلال إلى جامعة الدول العربية كعضو من أعضائها.

خامسًا: تأليف هيئة مشتركة لتوحيد الجهود المتعلقة بصالح الوطن مرتبطة بسمو الأمير.

سادسًا: يسعى الطرفان جهدهما للوصول إلى هذه الأهداف، على أنه إذا تعذر ذلك ينقذ ما يمكن إنقاذه، ويسعى لإنقاذ البقية الباقية.

سابعًا: يجرى العمل بهذه الاتفاقية بعد توقيعها من الطرفين، وعرضها على الأمير.

ونظرًا لتمسك كل من الطرفين بما جاء فى مذكرته الأخيرة بعد تحرير ما سبقهما توقفت المفاوضة.

حرر فى الساعة العاشرة من مساء يوم السبت ٢٥ صفر الموافق ١٨ يناير ١٩٤٧

رئيس الوفد الطرابلسى: محمد أبو الإسعاد العالم.

أعضاء: عبد الرحمن القلهود. عون سوف، إبراهيم بن شعبان، سالم المريض، محمد الميت، عبد المجيد كعبار، محمود المنتصر، إسحاق حبيب، محمد الهنقارى.

الهيئة البرقاوية: عمر منصور الرئيس، (أعضاء) عبد الحميد الديبانى، المنير البعباع، حسين بسيكرى، عبد الحميد العبار، عمر شنيب، عبد الرازق شقلوف ريناتو تشوبة.

وامتنع عن التوقيع: على العبيدى وعوض لنقى

٣ - فشل المفاوضات

وانتظر الوفد الطرابلسى وقد توقفت المفاوضات، ولم يكونوا - فى اعتقادهم على الأقل - هم المسئولين عن هذا التوقف، أن يتدخل الأمير السيد إدريس، ليسأل عن أسباب التوقف، ويبذل جهدًا لتقريب وجهتى النظر، لا سيما وأن المواد الثلاث التى تألف منها مشروع الوفد الطرابلسى الأخير، على نحو ما أثبت فى محضر الجلسة، قد تضمنت كل المبادئ التى

سبق أن وافق عليها الأمير نفسه فى (الاتفاق التمهيدى) بالقاهرة منذ يونيه ١٩٤٦، ولا تخرج عن التصريح المعروف الذى أدلى به الأمير ونشرته جريدة الأهرام فى شهر يوليه من السنة نفسها، وعلاوة على ذلك فقد كان عمر منصور الكخيا أشد أعضاء اللجنة البرقاوية عناداً فى التمسك "بالتعديلات" التى أراد الجانب البرقاوى إدخالها على مشروع الوفد الطرابلسى الأول، وكما ظهرت فى صورة الاتفاقية الأخيرة التى قدمها الجانب البرقاوى على نحو ما أثبتنا محضر الجلسة. وكان عمر منصور أشد أعضاء اللجنة البرقاوية "صراحة" فى الكشف عن مقاصد (اللجنة) من المفاوضة، وهى مقاصد قال عنها الوفد الطرابلسى: "إنها تدل فى صراحة على أن اللجنة البرقاوية لا تؤمن بضرورة الوحدة وتريد أن تستغل الموقف وتجعل طرابلس فى المساومة بحيث تتنازل عنها (برقة) إذا أعطيت ذلك الوضع (الخاص الذى توقع البرقاويون أن ينالوه استناداً على تصريح (إيدن) المعروف فى يناير ١٩٤٢) منفردة، وأن هذه الاتفاقية (إذا تمت) بهذا الشكل إن هى إلا صورية، لا حقيقة لها فى الواقع". ومن المعروف أن الأمير السيد إدريس هو الذى اختار عمر منصور لرياسة اللجنة البرقاوية، ومن المعروف أن سكرتير عام (الجبهة البرقاوية) ونائبه وهما من مؤيدى الاتفاق لتوحيد الجهود وجمع الكلمة، قد استبعدا استبعاداً من لجنة المفاوضة، هما وأعضاء آخرون من الجبهة البرقاوية يدينون بنفس الرأى، واعتقد الوفد الطرابلسى، أن هذا ما كان يحدث إطلاقًا لو أن الأمير السيد إدريس استفسر على الأقل عن سبب إبعادهم.

ولكن الأمير السيد إدريس لم يتدخل "ولم يجتمع بالوفد (الطرابلسى) ويسأله عن الموقف"، بل إنه لم يلبث أن سافر فى صبيحة اليوم التالى (١٩ يناير) قاصداً إلى القاهرة، فاستقبلته درنة فى مساء الاثنين ٢٠ يناير، وكان سفر الأمير بهذه الصورة يدمة شديدة للوفد الطرابلسى الذى لم يسع أعضاؤه سوى الاعتقاد - سواء كان هذا صحيحًا أم خاطئًا - أن السيد إدريس لا رغبة

له فى الوحـدة أيضًا، وأن رئيس اللجنة (البـرقاوية: عـمر منصور إنمـا) يتبع خطة رسمها له، الأمير. وهو اعتـقاد كان له أبلغ الأثر وأسوأه على العلاقات بين برقـة وطرابلس فى الشـهور القليلـة التاليـة، وعلى الجـهود التى بذلهـا الساعون لتوحيد الجهود، وتوحـيد مطالب الشعب الليبى فى كل أنحاء ليبيا، للظفر بوحدة ليبيا واستقلالها.

ولا جدال فى أن "توقف" المفاوضات بالصـورة التى وقع بها فى مساء السبت ١٨ يناير قـد أزعج كثيـرين من البرقاويين، خـصوصًا جـمعية عـمر المختار التيل متر فى المناداة بالإمارة والدعوة لها ما يجب أن يحول دون تحقيق وحدة الوطن، وبلوغه استقلاله. وبلغ سخط "الشعب البرقاوى" على رئيس اللجنة البقـاوية حدًا جعل عـمر منصور الكخـيا، يبادر بالاجـتماع بأعـضاء جمعـية عمر المختار "فـعقد اجتماعًـا عامًا" بهذه الجمعـية، وحاول أن يقنع (سامعيه) تلبرير أعماله (بأن) تلك المواد السبع التى قدمها الوفد هى من صنع عبد الرحمن عزام" وقال مـخاطبًا إياهم: "وأنتم تعلمون أن (عزام) لا يناصر البرقاويين والسنوسيين".

ولكن هذا "المنطق" لم يقنع أحدًا، وجـاء وفد من شباب عمـر المختار "المثقف" يلح على الوفـد الطرابلسى أن يرجئ مغادرته لبنغـازى "يومًا آخر، علهم يقنعون لجنتـهم بفكرة الوفد". وعندما عزم الوفـد على السفر يوم ٢٠ يناير، اعترض سـبيله "جمعـية عمر المختـار" وقدماء المحاربين، وكـثير من أعيان البلاد، وأكدوا طلب تأخير السفر"، وأوضح السيد محمد محمد عامر سكرتير الجـبهة البرقـاوية - ولم يكن عضواً بلجنـة المفاوضة - للشيخ عـبد الرحمن القلهـود سكرتير الوفد الطرابلسى على انفراد "أنه قـد اتصل ببعض الأعضاء (ويظهر أنه عمر شنيب) وبعض من الشـخصيات التى لها تأثير على الموقف، واقتنعوا بأن يكون الاتفاق طبق المواد الثلاث التى قـدمها الوفد أخيراً بشرط أن يضاف بعد جملة "بحكومة دسـتورية نيابية" هذه الجملة "كما هى

القاعدة فى البلدان العربية"، وأن يضاف فى المادة الثانية بعد كلمة: "لتوحيد الجهود" هذه الجملة "ومنها مطالبة بريطانيا بأن يشمل وعدها ليبيا بأجمعها" وكان على هذا الأساس أن أرجأ الوفد الطرابلسى السفر، واستؤنفت المفاوضة فى اليوم التالى.

ولما كان الوفد الطرابلسى قد قبل التعديلات التى طلبها الجانب البرقاوى، فقد كان متوقعًا نجاح المفاوضات فى جلسة ٢١ يناير. ولكن سرعان ما اتضح أن لا أمل بتاتًا فى الاتفاق عندما تقدم عمر منصور الكخيا رئيس اللجنة البرقاوية بنفس "المواد" التى تقدمت بها اللجنة فى جلسة مساء السبت ١٨ يناير، وهى المواد المدونة فى محضر هذه الجلسة، مضافًا إليها شيئًا لم يكن موجودًا، وهو المساواة بين برقة وطرابلس فى عدد أعضاء الهيئة المشتركة" المنصوص عليها فى المادة الخامسة من مشروعهم المدون بمحضر جلسة ١٨ يناير. فاعتبر الوفد الطرابلسى أنهم يقصدون من وراء (ذلك) شيئًا آخر فى المستقبل" أى إثارة إحدى المشكلات التى كان على الهيئة التأسيسية التى تتشكل لوضع دستور البلاد عند استقلال ليبيا أن تجد حلا لها، وهى مسألة تساوى التمثيل فى الأقاليم الثلاثة: طرابلس، برقة، فزان "زعيم تفاوت عدد السكان فى كل منها، أو أن يكون التمثيل بنسبة عدد السكان فى كل من هذه الأقاليم الثلاثة. فاحتدم النقاش حول هذا "التعديل" المفاجئ. وقال رئيس الوفد الطرابلسى: إن الوفد لم يؤخر السفر لهذا، ولذا (فإنه) يعتبر هذه الجلسة غير رسمية. ثم علق على تلك (الإضافة بقوله). إن من الغلط أن تسول للبرقاويين أنفسهم أن الواحد منهم يعدل أربعة من الطرابلسيين، ومن الغلط المؤسف أن يعتبروا أنفسهم فى موقف الغالب، والطرابلسيين فى موقف المغلوب، ففرضوا عليهم قوبل رغباتهم بدون قيد ولا شرط.

وكان فى جلسة ٢١ يناير "غير الرسمية" أن عاود الجانب البرقاوى الاحتفاظ بمبدأ إنقاذ ما يمكن إنقاذه" ولكن فى صورة "ظاهرية" أخرى حيث

أبدل البند السادس فى مذكرتهم القديمة بجلسة ١٨ يناير، ببند جديد هو: مطالبة بريطانيا بأن تشمل وعودها لبرقة ليبيا بأجمعها بشرط عدم الإضرار بأحد الطرفين فيما إذا لم يتحقق الهدف المقصود". فوجد الجانب الطرابلسى بطبيعة الحال أن الفقرة الأخيرة: "عدم الإضرار بأحد الطرفين الخ" لا تجعل هناك فرقًا بين ما يقترحه البرقاويين الآن، وما سبق أن ضمنوه مذكرتكم السابقة، وكان من أسباب فشل المفاوضات فى ١٨ يناير، وتمسك الجانب البرقاوى بضرورة بقاء هذا "الاحتراز". وقضى على كل أمل فى الاتفاق نهائيًا.

وفيما يلى ما نشرته (برقة الجديدة) بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٤٧ عن هذه الجلسة الغير الرسمية:

إن الوفد الطرابلسى بأجمعه والوفد البرقاوى ينقصه على باشا العبيدى الذى سافر إلى درنة، عقدا جلسة أعلن الوفد الطرابلسى فى أثنائها أنها غير رسمية وذلك فى الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الماضى (أمس) بمقر الجبهة الوطنية البرقاوية بالبركة وقد سمح لرئيس تحرير برقة الجديدة ومندوب جريدة الوطن أن يحضرا الجلسة بأكملها.

وشرح سماحة رئيس الوفد الطرابلسى أن الوفد المذكور إنما أخر سفره أمس حسب ما اتفق عليه فى منزل آل لنقى مع بعض الوسطاء من تغيير جوهر البند السادس، وأنه على ذلك الأساس رضى البحث وأجل السفر.

وبعد تبادل الأحاديث بين سعادة رئيس اللجنة البقاوية وسماحة رئيس الوفد الطرابلسى أخلى البرقاويون الأقعة للتباحث فيما بينهم، ثم قدموا إلى الإخوان الطرابلسيين مذكرة جديدة جددت فيها بعض الألفاظ وأضيفت غليها ألفاظ جديدة منها تشكيل هيئة (متساوية) من الفريقين، وقد طالب سماحة رئيس الوفد الطرابلسى بحذف لفظ متساوية لأنها سابقة لأوانها، ولأن طرابلس لا تبحث هذه المسائل الآن، وطالب البرقاويون بإثباتها.

أبدل البرقاويون البند الاسدس فى المذكرة القديمة ببند جديد يتلخص فى:

مطالبة بريطانيا بأن تشمل وعودها ليبيا بأجمعها بشرط عدم الإضرار بأحد الطرفين فيما إذا لم يتحقق الهدف المقصود.

وقد طالب الوفد الطرابلسى بحذف هذه الفقرة الأخيرة لأنه رآها لا تفترق كثيراً عن البند السادس، فى الاحتفاظ بالجوهر، ورأى البرقاويون أن هذا الاحتراز واجب البقاء وفى نظرهم أنه احتياط لمستقبل الأيام.

وبعد أن تناقش الرئيسان والأعضاء طويلا، اختلى كل فريق بأعضائه من جديد.

استئناف البحث

وبعد نحو عشرة دقائق اختلى فيها كل فريق بنفسه كلف كل من سعادة رئيس اللجنة عمر باشا منصور وفضيلة قاضى قضاة برقة الشيخ عبد الحميد عطية الديبانى أن يتصلا بمفرديهما بحضرات أعضاء الوفد الطرابلسى، ونظراً لتمسك كل فريق بوجهة نظره فض الاجتماع بدون تحرير محضر جديد بالنظر إلى أن الجلسة كانت غير رسمية وودع أعضاء الوفدين بعضهما وتقرر أن يسافر وفد طرابلس فى نفس اليوم (أمس).

وذاه خبر فشل المفاوضات نهائيًا، ونشرت اللجنة البقاوية محضر جلسة ١٨ يناير وبيانًا إلى (الشعب البرقاوى) عن سبب فشل المفاوشة. وكان الاستياءُ من فشل المفاوضات فى دوار أنصار الوحدة من البرقاويين - ولا سيما جمعية عمر المختار - على أشده، وبادر بالاستقالة من الجبهة الوطنية البرقاوية الأساتذة: محمد عامر السكرتير العام، ومحمد الصابرى نائب السكرتير، وأحمد رفيق المهدوى عضو الجبهة، ونشرت جريدة (الوطن) فى ٤ فبراير ١٩٤٧ (نص استقالة سكرتير الجبهة ونائبه). وقد جاء فى أسباب هذه

الاستقالة: "أولا – أن لجنة المفاوضة لم يكن بها لا السكرتير العام ولا نائبه، ثانيًا – صار نشر ميثاق الجبهة فى جريدة برقة الجديدة بتاريخ ٢٢ – ١ – ٤٧ قبل إقراره من الجبهة العمومية كما يقتضيه الواجب. وبدون علم من السكرتير العام أو نائبه، ثالثًا – لقد صرح بعض مندوبى اللجنة التى قامت بالمفاوضة أنه أنيط به تنظيم إدارة الجبهة ووضع قوانينها وحيث هذا ينافى القانون، ومن شأنه أن يولد عدم الرغبة فى العمل من جهتنا، ويدل من جهة على عدم الثقة، وبما أننا نعتقد أن أعمال لجنة المفاوضة جاءت مخالفة لرغبات الأمة التى أقسم عليها الأعضاء يمين الإخلاص للوطن، ومخالفة أيضًا للمنهج الذى يعمل عليه سمو الأمير منذ بدء الحركة الوطنية حتى الآن، كما جاء فى برقية سموه لأصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء الدول العربية بتاريخ ٣١ – ٥ – ٤٦ (وذلك لشكرهم على القرار الذى اتخذوه فى مؤتمر أنشاص فى ٢٩ مايو ١٩٤٦ بشأن استقلال البلاد) وتصريح سموه لجريدة الأهرام الذى نشر فى عددها فى رمضان ١٣٦٥ الموافق ٢٩ – ٧ – ٤٦ مع تصاريحه الأخرى التى نقلتها الصحف العربية والإفرنجية، وكلها تؤكد أن سموه – حفظه الله – يعمل على وحدة البلاد الليبية بحدودها من تونس إلى مصر مع الاستقلال التام. وحيث هذا المنهج لم يتبع، نعتبر كل عمل يتنافى معه مخالفًا لرغبات سمو الأمير، وغاية الشعب الليبى بأسره. لهذه الأسباب نتشرف بتقديم هذه الاستقالة.

ولميثاق الجبهة التى ذكرته هذه الاشتقالة قصة تدل فى نظر كثيرين من البرقاويين خصوصًا ولا سيما جمعية عمر المختار، على أن (لجنة المفاوضة) أرادت لتغطية موقفها الذى تسبب فى فشل المفاوضة، أن ترجع تمسكها بالشروط التى أرادت إدخالها على الاتفاق، إلى أنها صادرة عن قواعد وميادئ مقررة تقوم عليها الجبهة الوطنية البرقاوية، وتلتزم لجنة المفاوضة التزامًا باتباعها، فنشرت – أو نشر بإيعاز منها – جريدة برقة الجديدة فى اليوم التالس

مباشرة لفشل المفاوضة، أى فى يوم ٢٢ يناير ما أسمته (ميثاق الجبهة الوطنية)، مع العلم بأن الجبهة الوطنية لم تكن قد بحثت (ميثاقًا) ما، ولم يعرض شيء على الهيئة العمومية للجبهة لإقراره. وإلى جانب أن هذا الميثاق كان الغرض من نشره "تغطية موقف لجنة المفاوضة - كما ذكرنا - فهو كذلك يكشف عن حقيقة المقاصد الانفصالية، أو حقيقة فلسفة "التكييف" التى ذكرنا أنها سوف تظل السبب الجوهرى فى إخفاق كل ما يبذل من جهود فى سبيل الوحدة. ذلك أن المادة الأولى من هذا الميثاق قد نصت على: "العمل على إيصال برقة (كذا) إلى استقلالها التام مهما كلف الأمر"، أى ولو أدى ذلك إلى إغفال طرابلس، وفزان كذلك، وتحطيم وحدة البلاد تبعًا لذلك، وتسليمها بأقاليمها الثلاثة مجزأة إلى الوصاية (والاستعمار) الأجنبيين. ونصت فى المادة الخامسة عند الكلام عن الوحدة بأن "لا تمس هذه الوحدة بأى حال من الأحوال بتصريح المستر إيدن، والمستر بيفن القائلين ببعد الإيطاليين عن برقة، وأن لا يستوطن برقة أى إيطالى مطلقًا، وأنه إذا رغبت طرابلس حقيقة فى "الوحدة" مع برقة تحت الإمارة السنوسية، يجب "أن تجتمع كلمة الطرابلسيين (عامة) على ذلك وتصح عزيمتهم عليالعمل بها قولا وفعلا أمام الدول التى لها الحق فى تقرير المصير" وأن "ينضوى الطربلسيون تحت إمارة السيد إدريس السنوسى بلاقيد ولا شرط.

على أن هذا (الميثاق) لم يلبث أن نال - وعلى نحو ما كان متوقعًا - تصديق الهيئة العمومية للجبهة الوطنية البرقاوية التى اجتمعت فى درنة، وذلك فى أول مارس ١٩٤٧، ثم إن هذه الهيئة وصلت فى مساء ٣٠ مارس إلى جملة قرارات: أولها - المكالبة بمجيء الأمير وتأسيس حكومة وطنية فى برقة، وثانيها - "تأييد الوفد البرقاوى إزاء المحادثات الطرابلسية". وهكذا تكون جبهة المفاوضة البرقاوية قد لقيت التأييد الذى تنشده لتغطية موقفها من المفاوضات، وزيادة على ذلك أبرز هذا (الميثاق) المدلول الصحيح (للإمارة

السنوسية) فى معنى عبارة: "إنقاذ مـا يمكن إنقاذه، والمسعى لإنقاذ البقية"، هى (القاعدة) التى ارتكز عليها نشاط البرقاويين فى كل مراحل القضية الليبية المقبلة، إلى وقت صدور قرار هيئة الأمم المتحدة باستقلال ليبيا فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٩.

وحيث إن رئيس اللجنة الـبرقراوية قد نشـر (محضـر جلسة ١٨ يناير) بجريدة برقة، وأعلن فشل المفاوضـات قبل أن يغادر الوفد (الطرابلسى) برقة، فقد اضطـر الوفد إلى أن يبين للشعب البـرقاوى أسباب الفـشل ليحكم له أو عليه، فأصـدر الوفد الطرابلسى بيانًا بتاريخ ٢١ يناير "إلى الشـعب البرقاوى الكريم". نشرته جريدة الوطن فى عددها الصادر فى ٢٨ يناير ١٩٤٧.

وفيما يلى الوثائق المتصلة بموضوع فشل المفاوضات:

(أ) الميثاق الوطنى للجبهة البرقاوية (٢٢ يناير ١٩٤٧)

أولا: العمل على إيصال برقة إلى استقلالها مهما كلف الأمر.

ثانيًا: إعـلان إمارة السيد مـحمد إدريس المهدى السنوسى بلا قـيد ولا شرط.

ثالثًا: العمل على تشكيل حكومـة وطنية دستورية لها جيشهـا وأنظمتها تحت العلم الوطنى المقدس.

رابعًا: ترحب الجبهة - باسم الشعب البـرقاوى - بكل إخلاص يتحقيق الوحدة مع شقيقتها طرابلس بثلاثة شروط:

الأول: انطواء الطرابلسيـين تحت إمارة السيد إدريس السنوسـى بلا قيد ولا شرط.

الثانى: أن تجـتمع كلمة الطرابلسيـين عامة على ذلك وتصح عزيـمتهم على العمل لها قولا وفعلا أمام الدول التى لها الحق فى تقرير المصير.

الثالث: أن لا تمس هـذه الوحدة بأى حال من الأحـوال تصريح المستر إيدن والمستر بيفن القائلين بـبعد الإيطاليـين عن برقة وأن يستـوطن برقة أى إيطالى مطلقًا. (وقد تلا هذه البنود الخمسة ثمانية بنود أخرى متعلقة بأغراض الجبـهة الوطنيـة البرقاوية ونشـاطها فى الميـدان الداخلى. وقد نشـرت (برقة الجديدة) هذا الميثاق كاملا فى عددها بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٤٧).

(ب) بيـان من اللجنة البـرقاوية إلى الشعب البـرقاوى الكريم (٢٢ يناير ١٩٤٧)

ترى اللجنة البـرقاوية التى شكلت لمفـاوضة الإخـوان مبعـوثى الجبـهة الطرابلسية من واجبها أن تحيط الشـعب علمًا بما حدث حول المباحثات - لقد عقـدت عدة جلسـات ورأت لجنة برقة أن مـن حق الشعب عليـها أن تحـتاط لمستقبل الأيام، وأن تضمن فى كل اتفاقية تعـقد ما يحفظ للشعب حقه كاملا غيـر منقـوص، وما يبـعد بينه وبين الاحـتمـالات والمسئـوليات الأدبيـة فى المستقبل.

ولهذا عمـدنا إلى وضع "بلا قيد ولا شرط" عند ذكـر الإمارة المفداة، وذلك لأن بعض الهيئات فى طرابلس تذكر شروطًا وتقيم حواجز وتخشى أن يتبدل الموقف العام بحيث نجد أنفسنا فى أمر واقع ولا نحسد عليه.

ولأن الجبهة الطرابلسية الموقرة سبق أن نشرت فى جريدة طرابلس الغرب وثيقة ممضاة من بـعض رجالها تفيد أنهم يقيدون الإمـارة ببعض الشروط التى قد يمكن لأحد الجانبين استغلالها.

وهذا ما حدا بنا إلى شـرح المسألة منذ البداية حتى يكون اتفـاقنا كاملا معترفًا به متفقًا عليه ولا لبس فيه ولا التباس.

وكان الإخـوان الطرابلسيون قد تقـدموا إلينا فى مذكـرتهم ببند يقولون فيه: "يلتزم الطرفان العمل على المبادئ الموما إليها والدفاع عنها بكل الوسائل الممكنة وعدم قبول أى وضع لا يتفق معها.

ولقد رأينا فى هذا البند ربطًا لا نلتزم به فقدمنا فى مذكرتنا البند التالى:
"يسعى الطرفان جهدهما للوصول إلى هذه الأهداف، على أنه إذا تعذر ذلك بنقذ ما يمكن إنقاذه ويسعى لإنقاذ البقية الباقية.

ثم سعى بعض الوسطاء إلى استئناف المباحثات فتقدمنا إلى الإخوان فى صباح الثلاثاء الماضى بمذكرة جديدة وأبدلنا البند المذكور آنفًا والذى أصروا على رفضه بالبند التالى:

العمل على مطالبة بريطانيا بأن تشمل وعودها لبرقة ليبيا بأجمعها بشرط عدم الإضرار بمصالح أحد الطرفين عند عدم الحصول على الهدف المقصود".

ومع هذا فقد أصر الطرابلسيون على رفض هذا البند أيضًا وأصروا على وجوب قبول مذكرتهم التى قدموها.

ولم يكن لنا بد من أن نطيل معهم التفاهم حول الموضوع وطلبنا إليهم أن يتفضلوا بصوغ أى لفظ يحفظ جوهر المعنى، ولكنهم رفضوا هذا أيضًا، وعلى ذلك قرروا وقف المفاوضات والسفر.

هذا وإن اللجنة البرقاوية ترى نفسها أدت واجبها وقامت بما تستطيع القيام به حيال العمل الثقيل الذى ألقى على عواتقها.

وقد رأت اللجنة البرقاوية أنه إذا لم تحتط لنفسها فقد يكون فى مستقبل الأيام ما يحملها المسئوليات الأدبية، وتتهم بأنها غررت بإخوانها وجيرانها.

هذا وإن اللجنة البرقاوية لتصرح بأنها تأيف أشد الأسف لتوقف المفاوضات ولكنها قدر إيمانها بوحدة الشعب الليبى تؤمن كذلك بالإخلاص الواجب لبرقة حسبما أحاطت به الظروف.

وفى الوقت نفسه ترجو أن تتاح الأسباب التى تحقق الوحدة الكاملة، والله نرجو أن يكلل مساعى الساعين إلى الخير دائمًا بالنجاح، وأن يحيط كل ليبيا المجاهدة بعين رعايته وقدره وحفظه وتوفيقه. اللجنة البرقاوية

٢٢ - ١ - ١٩٤٧

(جـ) بيان من وفد الجبهة الطرابلسية إلى الشعب البرقاوى الكريم

إن الوفد الطرابلسى قد اتصل بالهيئة الممثلة لبرقة للبحث فى قضية مستقبل ليبيا التى أتى من أجلها، وبعد المداولة والبحث خلال جلسات تمسكت هيئة برقة بأن يكون فى صورة الاتفاقية ما يأتى:

إمارة السيد محمد إدريس (بدون قيد أو شرط)، (وعلى أنه إذا تعذرت الوحدة ينقذ ما يمكن إنقاذه ويسعى إلى إنقاذ البقية الباقية). وقد رأينا فى هذه القيود تفككًا وانحلالا فى متانة الوحدة لأن (بلا قيد ولا شرط) كلمة لا معنى لها لوضعها فى هذه الاتفاقية، حيث إن الإمارة لم تقيد بشرط من طرف الوفد الطرابلسى حتى تترز منه بوضع كلمة "بلا قيد ولا شرط". ومع ذلك فهى متنافية مع ما جاء فى مذكرة الهيئة المذكورة من تقييد الإمارة بحكومة دستورية نيابية ديمقرطية، كما أن الاستدراك الأخير "على أنه إذا تعذر . . . الخ" زيادة عن كونه يشعر بالضعف أمام العالم فى الداخل والخارج، يدل بصراحة على أن الاتفاقية شكلية فقط ولا روح لها. وبما أن الوفد أتى من أجل الاتفاق على التمسك بالوحدة فى متانة لا تقبل الانفصال لم يوافق على هاتين الفقرتين، وطلب إلغاءهما من المذكرة أو جعل الاتفاقية على الصورة الآتية:

اتفق الطرفان والتزما بما يأتى:

أولا: العمل بكل الوسائل الممكنة على تحقيق الاستقلال التام لكل البلاد الليبية، وعلى وحدة ليبيا بحدودها الطبيعية بدون أى تجزئة، والمناداة بسمو الأمير السيد محمد إدريس السنوسى أميراً على ليبيا بأكملها بحكومة نيابية دستورية ديمقراطية، والانضمام إلى الجامعة العربية.

ثانيًا: تأليف هيئة مشرتكة لتوحيد الجهود المتعلقة بصالح الوطن تحت إشراف سمو الأمير.

ثالثًا: يعمل بهذه الاتفاقية عند توقيعها من الطريفين وموافقة سمو الأمير عليها.

فلم توافق هيئة برقة على كلا الطبين، وتصلبت فى رأيها مما أدى إلى توقيف المفاوضة وتحرير محضر.

وأخيراً يتقدم الوفد الطرابلسى بالشكر الجزيل على ما شاهده من الشعب البرقاوى من حفاوة وتكريم ومن حماس وإيمان بالوحدة المتينة.

ويأسف كل الأسف على أنه لم يستطع فى هذه المرحلة الوصول إلى اتفاق مع الهيئة البرقاوية المحترمة.

٢١ يناير ١٩٤٧ سكرتير الوفد والجبهة الوطنية المتحدة بطرابلس

عبد الرحمن القلهود

وفى نفس العدد الذى نشرت فيه جريدة (الوطن) بيان الوفد الطرابلسى - أى بتاريخ ٢٨ يناير - هذا نشرت بيانًا موجهًا (للشعب الليبى) من جمعية عمر المختار عن المفاوضة صدر فى ٢٤ يناير. كما نشرت (الوطن) ذاتها تعليقًا على أسباب فشل هذه المفاوضة و "هياج الحاضرة" عندما ذاع نبأ هذا الفشل. والبيانان يفسران كثيراً العوامل التى تضافرت على إحباط الجهود التى بذلت فى هذه المفاوضة لتوحيد كلمة البلاد حول مطلب الشعب الليبى الأساسى: الاستقلال والوحدة.

(د) نص بيان جمعية عمر المختار للشعب الليبى (٢٤ يناير ١٩٤٧)

وفى هذا الأوان الذى تتقاذف فيه أمواج المطامع سفينة الوطن فى خضم السياسة الدولية وفى هذا الوقت العاصف الذى يطلب التآزر والتكاتف على أقوى صورة من جميع المواطنين فى كل أجزاء الوطن، ليتخذوا لهم اتجاهًا موحداً وتوجيهًا واحداً حتى يصلوا بسفينتهم إلى شاطئ النجاة والحياة، جاءت كرابلس ممثلة فى وفد جبهتها المتحدة إلى برقة، لجمع الشمل المشتت وتبركيز

القوة المتفرقة والسير قدمًا إلى الهدف المجمع عليه والذى لا غاية سواه للأمة جمعاء وهو الاستقلال التام لليبيا موحدة وبدون تجزئة تحت لواء أميرها وانضمامها إلى الجامعة العربية.

ولقد اشرأبت أعناق الشعب الليبى ومن ورائه أبناء العروبة إلى اجتماع رجال البلد الواحد بعد فراق سببته ظروف قاهرة جائرة وتطلعوا لا إلى قرار يتخذه المجتمعون بأنهم متفقون على الأهداف الوطنية. فهى مبادئ قومية رسمها الشعب لنفسه وبنفشه ونادى بها قادته فى كل وقت وعرفت بجلاء فى كل مكان . . ولكن إلى اتخاذ خطة عتملية جريئة يسير على منهجها رجال الوطن متحدين إلى تلك الأهداف - غير أنه ويالأسف الشديد لم تمض ساعات على اجتماع ممثلى طرابلس وبقة بعد فراق وتحنان وشوق حتى علم الملأ المطلع أن الشقيقين على خلاف تحطمت أمام صخرته الموهومة كل التوفيقات المخلصة، ذلك أن المفاوضين بدل أن يبحثوا الأسس التى يضعونها قاعدة يعملون منها لتحقيق الآمال القومية، فقد شغل بعضهم "احتمال" أراد أن يحتاط له بمادة جاءت تنسف حقيقة كل الأهداف المتفق عليها، وتنزع معنى التضحية والثبات والعزة من وطنية هذا الشعب الأبى. إن المحضر المحرر من وفد طرابلس ولجنة برقة على أثر إيقاف المفاوضات كفيل بأن يعطى لكل وطنى عربى صورة من ماهية الخلاف ويجعل من كل بصير وخبير حكمًا عادلا لإحقاق الحق وإزهاق الباطل. لقد أصرت لجنة برقة على أن تتضمن الاتفاقية هذه الكلمات أو معناها: يسىء الطرفان جهدهما إلى هذه الأهداف على أنه إذا تعذر ذلك بنقذ ما يمكن إنقاذه، ويسمى لإنقاذ البقية الباقية. وذلك لحفظ خط الرعة (كما تدعى) للبرقاويين فى حالة منح برقة استقلالها بمفردها وترك طرابلس لمصير آخر. ولكننا نرى قبل كل شىء أن هذه المادة لا تجعل برقة فى حل من الوحدة مع طرابلس إذا ما فرضت التجزئة فحسب . . ولكن تجعلها فى حل أيضًا من الاستقلال إذا ما فرض الاستعمار، وفى حل

من الإمارة إذا فرضت الحماية وفى حل من الانضمام إلى جامعة العرب إذا ما فرض الانضمام لغيرها، وذلك لأن نص المادة لا يؤدى إلا هذا المعنى، مع خشونتها وعدم لياقتها فى المخاطبات الودية.

ثم إن هذا التحفظ لا يمكن تفسيره فى قاموس الوطنية والقومية إلا بمعنى استعداد الأمة لقبول أى وضع يخالف مبادئها الأساسية التى جعلتها عنوانًا لحياتها ورمزًا لحيويتها، والتى نكق بها عن لسان الشعب سمو الأمير المعظم فى حدثه إلى جريدة (الأهرام) بتاريخ ١٩/ ٧/ ١٩٤٦ والذى جاء فيه ما نصه:

نحن اليوم وإلى أن نلقى الله لا نزال متمسكين: (١) باستقلالنا التام الذى يضمن لنا السيادة الكاملة، (٢) بوحدة البلاد من الحدود التونسية إلى الحدود المصرية، (٣) بالانضمام إلى جامعة الدول العربية كدولة مستقلة، وبغير هذا لا نرضى بأى حل يفرض علينا .. هذا هو "الميثاق الوطنى" للشعب الليبى، وهى المبادئ الوطنية التى بايع الشعب الأمير على أن يسعى إليها ويعمل لتحقيقها وعاهد الأمير الشعب على أن لا يتخذ غيرها هدفًا ولا يرضى بسواها غاية، واليوم وفى الوقت الذى أصبح فيه التعاون الشامل والتكتل والثبات على المبدأ كيفما تكون النتيجة من أوجب الواجبات المقدسة ... ها هى اللجنة البرقاوية تقف من القضية الليبية هذا الموقف، وتضيع على الوطن فرصة ثمينة طالما تاقت النفوس الوطنية إليها، وتسببت بلا شك فى أوساط العروبة خيبة أمل لما يعلق على هذا الجزء من الوطن العربى الكبير من آمال أولها أن يكون جسرًا متصلا متينًا يوصل مشرق البلاد العربةى الناهضة بمغربها. وقبل كل هذا فإن اللجنة البرقاوية قد خالفت فى صراحة وبدون التباس تصريحات سمو الأمير التى فاه بها أمام العالم بأسره معبراً عن رغبات الشعب الليبى الذى قا لعنه سمو الأمير فى حديثه المذكور (للأهرام) ما يأتى: "الشعب الليبى الذى جاهد وناضل فى سبيل حريته واستقلاله أمام

قوى الاستعمار الغاشم سنين طويلة لا يزال - والحمد لله - محتفظًا بحيويته وإيمانه الصادق، فلا يرضى عن الاستقلال بديلا، وهو اليوم يسعى السعى الحثيث ويبذل كل ما فى جهده لتحقيق أهدافه الوطنية وأمانيه القومية، وغذا عاقنا عائق أو وقف فى وجهنا حائل دون حريتنا واستقلالنا، فإننا نعرف كيف نضحى وكيف نصارع الأهوال ونستخف بالموت، وكيف نبذل النفس والنفيس فى سبيل الله والوطن. وقد برهنا على هذه العقيدة الصادقة فيما مضى بجهاد منقطع النظير سجله لنا التاريخ بمداد الفخر والرؤساء والجامعة العربية يؤيدوننا وينصرورنا، وهذا ما يحتم علينا أن نتقدم إليهم بعظيم الشكر وجزيل الامتنان من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا العطف بلا شك يزيدنا فى إيماننا ويدفعنا إلى التمسك بأمانينا الوطنية كاملة غير منقوصة. وأطمئنكم أن الشعب الليبى أصبح من اليقظة والوعى والتضامن ووحدة الاتجاه ما يجعله - بمعونة الله - بالغًا المستوى الذى يليق به فى الحياة.

هذا هو بيان الأمير عن شعبه أرسله فى العالم صرخة مدوية بدافع الثقة الإيمان بمؤهلات هذا الشعب وجدارته. وهل يتفق هذا البيان فى شىء مع "مادة الاستسلام" التى تريد اللجنة أن تحفظ بها مصلحة البلاد على زعمها، ففتحت بذرتها ثغرة هائلة فى حصن القضية الوطنية.

بناء على كل ما تقدم فإن المركز العام لجميعات عمر المختار ببرقة يرى من جانبه الوطنى أن يرفع صوته مستنكراً ومحتجًا على تصرفات لجنة المفاوضات البرقاوية محملا إياها مسئولية ما ستلده الأيام نتيجة لتلك التصرفات، رافعًا بيانه هذا إلى مقام الأمير المعظم، مطالبًا سموه بأن يتدارك الموقف بحكمة، ويرفع بيده عن الأمة غشاوة هذا الوضع. فقد أضحى كيان الوطن مهددًا بالتحطيم لا بأداة الغير فحسب، ولكن - وأسفاه - بمعول (بضعة) أشخاص من أبنائه أيضًا، ولم يعد فى الوقت متسع لتأجيل أى عمل يتخذ لانتشال هيكل الوطن المتداعى إلى هاوية التفرقة السحيقة.

هـ - كلمة الوطن حول المفاوضات (٢٨ يناير ١٩٤٧)

شهدت هذه البلاد فى الأسبـوع الماضى ما تم بخصوص المحادثات التى دارت بين (وفد القطر الشـقيق) (ولجنة المفاوضة البـرقاوية)، وقد رأى الناس كيف هاجت الحاضرة وماجت عندما علمت بتوقف المحادثات وكيف اضطرت القلوب وجـزعت ثم فزعت بآمـالها إلى الأعـضاء المتـفاوضين تـدعوهم أن يتذرعـوا بالحكمة والأناة ويغلبـوا العقل على الهـوى وينزلوا عند رغبـة الأمة وإرادتها، وألا يحلوا ما حرم الله ونهى عنه وحذرنا منه فى كتابه المنزل حيث قال: (ولا تتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم).

شهدت الحاضـرة ذلك كله وشهدت أيضًا ما بذل رجال البلاد وجـمعية عمر المخـتار من مساعى كـبيرة فى هذا السبـيل، فعقد ذلك المؤتمـر فى مركز الجمعية العام وعملوا على إقناع الوفد الشـقيق بالبقاء وقتًا آخر واتصلوا مرات ومرات برئيس اللجـنة ةالبرقاوية وأعـضائها لتـذليل ما اعتـرض الطرفين من صعـاب. وحين قـام رجال الأمـة ببذل تلك المسـاعى إنما كانوا يهـدفون إلى الحيلولة دون عـبث العابثين بوحـدتها التى خلقهـا الله بها وكونتـها الطبيـعة ووثقت عراها وقوت أواصرها بصفة لا تؤثر فيـها المؤثرات مهما كان نوعها. وحين بذلت تلك المسـاعى إنما كنا نرمى كذلك إلى تحقـيق أمل ملوك العرب ورؤساء دول الأمم العربية قاطبة فى أن تظل هذه الربوع سليمة من كل تقسيم الأمر الذى دفعهم إلى التصـريح بذلك فى كل مناسبة. وهو عين ما طالب به سمو الأمير رسميًا وأذاعه على الملأ قاطبة فى تصريحه الذى نقلته عنه صحف العالم. وطمأن العروبة جمعـاء حيث قال سموه: "نحن اليوم وإلى أن نلقى الله لا نزال متمسكين باستقـلالنا التام الذى يضمن لنا السيادة الكاملة وبوحدة البلاد من الحدود التـونسية إلى الحدود المصرى وبالانضمـام إلى جامعة الدول العربيـة كدولة مـستقلة وبغـير هذا لا نرضى بأى حل يفـرض علينا". وهذا التصريح وأمثاله العديدة المتكررة من سمو الأمير المعظم وملوك ورؤساء الدول

العربية لم تكن تصدر عنهم لمجرد خير هذه البلاد التى يعلمون حق العلم أنه لا حياة لها بدون وحدتها، وإنما هى فى نفس الوقت ترمى فى حقيقة أمرها إلى تحقيق الوحدة العربية الكبرى التى تعتبر ليبيا جزءاً متممًا لها، إذ أنها بمثابة الجسر الموصل بين الشرق العربى وغربه. لقد غابت هذه الحقيقة عن نظر لجنة برقة الموقرة ونسيت أو تناست عامدة تصريحات الأمير العديدة التى أشهد عليها العالم أجمع.

وأصمت آذانها وأغلقت قلوبها عن سماع رغبات البلاد التى تعرفها حق المعرفة وتدركها كل الإدراك، وبلغها الشعب إياها على لسان تلك الوفود التى اتصلت بها طيلة يومين كاملين، فخيبت بذلك آمال الشعب فيها وضاع رجاء الأمة أدراج الرياح إزاء تصلب رئيسها ولجاجته فى العناد ورفض كل اقتراح تقدم به القوم لسعادته. فاللهم لا حول ولا قوة إلا بك، وأنت حسبنا ونعم الوكيل.

ما كان أجدر أعضاء اللجنة ورئيسها المحترم أن يشركوا الأمة فى هذا الأمر الخطير ويأخذوا رأيها قبل الشروع فيه. وما كان أجدرهم أن ينزلوا على إرادتها وهى صاحبة الشأن ألوا وأخيراً، وما أجدرهم - قبل كل شىء وبعده - أن يفهموا أنهم لا يملكون أن يفرضوا شيئًا لا يتفق ورغبات البلاد ولا تقرهم عليه.

لقد كان أولى بهم حتى ولو فرضنا أنهم يملكون من الأمة تفويضًا شرعيًا أن يحسبوا لها حسابها ويقدروا رأيها حق قدره فكيف وهم لا يملكون أى تفويض شرعى منها، اللهم إنه لتحكم بغيض لا تقبله ولا نقرهم عليه.

وإن تعجب لشىء فأعجب ما شاء لك العجب فيما أبداه أعضاء لجنتنا من سوء فهم لمعانى البنود القانونية وما حلفت به البنود الستة التى جاءوا بها من خلط واضطراب وتناقض صريح مما دل على عدم كفامتهم للقيام بالمهمة التى انتدبوا للقيام بها.

وإن نظرة بسيطة تبين لك مدى البون الشاسع بين قيمة الوثيقتين ومنزلتهما المنطقية وبضدها تتميز الأشياء. ولنلق الآن نظرة عابرة على حقيقة المباحثات وإلى نظرة كل من الطرفين لها.

فأما الوفد الطرابلسى الشقيق فينظر إلى الوثيقة التى كان مزمعًا عقدها بأنها أمر رمزى يضفى على القضية الليبية شيئًا كثيراً من معانى القوة والتضامن المشترك فى تحقيق مطالب البلاد الشرعية، وتعين المدافع عنها فى مجال الدفاع، وتعطى صورة مشرفة عن تضامن الشعب وتمسكه فى وحدته وفى ذلك ما فيه من فائدة لدرء خطر الطامعين. وهذا الأمر إن لم يفد - لا قدر الله - كلا الطرفين فإنه لن يعود بأى ضرر على أحدهما مطلقًا. ذلك لأن الأمر لا يعدو كونه مجرد محادثات بين أفراد شعب واحد فى توحيد خطة العمل المفيد للمصلحة العامة. أما اللجنة البرقاوية فقد نظرت غلى هذه المحادثات نظرة المعاهدات الدولية الحربية التى تعقد بين دولتين أجنبيتين عن بعضهما، فأبدت تحفظات من أمور لا تجول إلا فى أدمغتهم وتوهمت عقولهم أوهامًا أضفت على الأمر ألوانًا من التخيلات لا نعتقد لها وجودًا إلا فى عقولهم وهى نظرة بعيدة عن الصواب جائرة عن الحكمة لا يتجاوز مداها قيد شبر.

أما بعد فقد رأى القراء كيف تطورت تلك المحادثات الأخوية إلى مأساة مؤلمة نتيجة تلك الصرفات، والله تعالى يشهد أن الأمة براء من ذلك وأن المسئولية لا تقع إلا على عاتق نفر لا يتجاوزون أصابع اليدين، وإننا لنعوذ بالله من شر التفرقة ومن ويلات التفرقة ومن مسئوليتها أمام الله والتاريخ وأمام العروبة قاطبة.

وإننا لنهيب بأولئك القوم أن يرجعوا إلى الحق ويستغفروا الله كثيراً عيى أن ينفر لهم ما فرط منهم فى جانب الحق، فالرجوع إلى الحق فريضة، والله سبحانه وتعالى يهدينا سواء السبيل".

(و) تصريح (حديث) الأمير السيد محمد إدريس فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٩ يوليه ١٩٤٦

قابل مندوب الأهرام سيادة الزعيم الليبى الكبير السيد محمد إدريس المهدى السنوسى، فسأل سيادته: يمكننى أن أستطلع راى سيادتكم عن اتجاه الشعب الليبى بالنسبة إلى تحقيق آماله وتقرير مصيره.

فقال .. الشعب الليبى الذى جاهد وناضل فى سبيل حريته واستقلاله أمام قوى الاستعمار الإيطالى الغاشم سنين طويلة .. لا يزال - والحمد لله - محتفظًا بحيويته وإيمانه الصادق فلا يرضى عن الاستقلال بديلا وهو اليوم يسعى السعى الحثيث ويبذل كل ما فى جهده لتحقيق أهدافه الوطنية وأمانيه القومية .. وإن عاقنا عائق ووقف فى وجهنا حائل دون حريتنا واستقلالنا .. فإننا نعرف كيف نضحى وكيف نصارع الأهوال ونستخف بالموت وكيف نبذل النفس والنفيس فى سبيل الله والوطن، وقد برهنا على هذه العقيدة الصادقة فيما مضى بجهاد منقطع النظير سجله لنا التاريخ بمداد الفخر - والحمد لله - وكيف نتقاعس اليوم ونحن نرى الشعوب العربية المستقلة وعلى رأسها الملوك والرؤساء والجامعة العربية يؤيدوننا وينصروننا وهذا ما يحتم علينا أن نتقدم إليهم بعظيم الشكر وجزيل الامتنان من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا العطف - بلا شك - يزيدنا فى إيماننا ويدفعنا إلى التمسك بأمانينا الوطنية كاملة غير منقوصة، وأطمئنكم أن الشعب الليبى أصبح من اليقظة والوعى والتضامن ووحدة الاتجاه بما يجعله - بمعونة الله - بالغًا المستوى الذى يليق به فى هذه الحياة ... (فسأله المندوب): كيف استقبل الشعب الليبى تأخر البت فى قضيته مدة سنة؟ .. إن هذا القرار فى الحقيقة قد قوبل بالاستياء والاستنكار الشديد فى الأوساط الوطنية وإننا لن نرضى بهذا التأخير وإنه لن يفت فى عضدنا فنحن اليوم وإلى أن نلقى الله لا نزال متمسكين.

١ - باستقلالنا التام الذى يضمن لنا السيادة الكاملة.

٢ - بوحدة البلاد من الحدود التونسية إلى الحدود المصرية.

٣ - بالانضمام إلى جامعة الدول العربية كدولة مستقلة، وبغير هذا لا نرضى بأى حل يفرض علينا كالوصاية أو الانتداب وما يماثلهما من الاستعمار المقنع.

وسألنا سادته . . يتردد فى الأوساط الوطنية فكرة ترشيح سيادتكم لإمارة البلاد الليبية فما هو رأيكم فى هذا الموضوع؟.

فقال . . إنى مع شكرى العظيم على هذه الثقة التى يوليني إياها مواطنى الأكارم أقول: إن الهدف الأول الذى يجب أن نستهدفه هو الاستقلال التام الذى ضحينا وسنضحى فى سبيله بكل مرتخص وغال، وأرى ما دون ذلك أمرًا ثانويًا يجب أن لا يشغلنا عما هو أهم وإنى أردد قول القائل:

ولست أبالى كنت فى القوم سيدًا وإلا مسودًا إنما الغاية النصر

٤ - آثار فشل المفاوضات:

ومثلما "هاجت الحاضرة (بنغازى) وماجب عندما علمت بتوقيف المحادثات" فقد هاجت وماجت الحاضرة الأخرى (طرابلس) كذلك عندما ذاع نبأ توقف المفاوضة. ومثلما "اضطربت القلوب وجزعت" فى بنغازى، فقد اضطربت القلوب وجزعت فى طرابلس. وطلب الرأى العام فى طرابلس لاوقوف على أسباب إخفاق المفاوضات حول جمع الكلمة وتوحيد جهود أهل برقة وطرابلس فى السعى من أجل الظفر باستقلال البلاد والمحافظة على وحدتها.

وقد جاء فشل المفاوضة كفاجأة أدهشت كثيرين فى طرابلس من الذين لم يتوقعوا إطلاقًا هذه النتيجة، بعد أن مهدت للمفاوضة مباحثات القاهرة، وهى المباحثات التى قامت بين وفد الجبهة المتحدة، والأمير السيد محمد إدريس، واشترك فيها بشير السعداوى، والتى أسفرت عن (الاتفاق التمهيدى)

المعروف، ولم يبد وقتئذٍ من جانب الأمير ما ينبئ بأن تحولا سوف يطرأ على موقفه أو أن (لجنة المفاوضة البرقاوية) سوف تنقض المبادئ التى قام عليها أصلا (الاتفاق التمهيدى) فى القاهرة.

وأما أشد الناس دهشة فقد كانوا رئيس وأعضاء الجبهة الوطنية المتحدة الذين انفردوا فى هذه المرحلة الأخيرة، من بين سائر الأحزاب الطرابلسية بالدعوة لتوحيد الجهود على أساس الاعتراف بمبدأ الإمارة السنوسية على ليبيا الموحدة والمستقلة، بينما استنكر - كما عرفنا - الحزب الوطنى، والكتلة الوطنية الحرة، أن تجرى مباحثات فى موضوع الإمارة على أساس الاعتراف بها سلفًا. قبل أن تنال ليبيا موحدة استقلالها، فكان استنكاراً هما هذا مبعث ذلك البيان الذى قالا فيه: إن الجبهة الوطنية المتحدة لا تمثل الطرابلسيين ولا يحق لها ولا لوفدها المفاوضة فى أمر "يرتكز عليه مستقبل البلاد الليبية" فأكسب إخفاق المفاوضة هذين الحزبين قوة جديدة زادا بهما إصراراً على موقفها، وبصورة ترتب عليها تطورات أخرى خطيرة وسف يأتى ضكرها بعد قليل.

وكان من المنتظر عند فشل المفاوضة إذًا، أن تبادر الجبهة الوطنية المتحدة بالإبراق فى ٢٤ يناير ١٩٤٧ إلى أمين عام الجامعة العربية السيد عبد الرحمن عزام تنبئه بفشل المفاوضات فى بنغازى، وتعزو هذا الفشل إلى "مطالب البرقاويين"، ولما كان الرأى العام فى طرابلس قد طلب معرفة الأسباب التى أدت إليعدم نجاح المفاوضة، فقد قررت الجبهة الوطنية المتحدة أن تنشر بيانًا يوضح للرأى العام حقيقة ما جرى، "حيث أن رئيس اللجنة البرقاوية قد نشر" محضر جلسة مساء يوم السبت ١٨ يناير المعروفة، "وأعلن فشل المفاوضات قبل أن يغادر الوفد (الطرابلسى) برقة، وصار - لذلك - لزامًا على وفد الجبهة الوطنية المتحدة أن ينشر "أسباب الفشل ليحكم (الناس) له أو عليه، كما قررت الجبهة أن تبرق بالشكر إلى جمعية عمر المختار فى ٢٨

يناير، لما بذلت من جهـود كبيرة لإنـقاذ المفاوضات من جـهة، ولتنوير الرأى العام فى بنغازى حتى يعرف الشعب البرقاوى المسئولين عن إخفاقها من جهة أخرى، وفيـما يلى بيان الجبهـة الوطنية المتحدة، وقد نشـر هذا البيان فى ٢٦ يناير ١٩٤٧، وتأتى بعده برقية الجبهة إلى جمعية عمر المختار وهى بتاريخ ٢٨ يناير.

أ - بيان الجبهة الوطنية المتحدة عن مفاوضاتها فى برقة (٢٦ يناير سنة ١٩٤٧)

إن وفد الجبهـة الوطنية المتحدة، قد قام بالمهمـة التى أسندت إليها وهى الاتصال بالسيد محمد إدريس المهدى السنوسى والهيئة الممثلة لبرقة، للتفاوض فى قضية مستقبل ليبـيا على ضوء المباحثات الأولى التى جرت بينه وبين وفد الجبهة التمهيدى فى يوليو (يونيه) عام ١٩٤٦. وبعد اجتماع الوفد بتلك الهيئة والمداولة والبحث، تقـدم وفد الجبهة الطرابـلسية بصورة أوفى للاتفـاقية وهى كما يأتى:

أولا: التمسك بوحدة ليبيا بحدودها الطبيعية قبل الحرب العالمية الثانية، ورفض أى محاولة ترمى إلى تقسيمها، أو فصل أى جزء منها.

ثانيًا: الاستقلال التام لكل البلاد الليبية.

ثالثًا: الافتـفاف حول سمو الأمـير المعظم السيد محـمد إدريس المهدى السنوسى، والمناداة به أميرًا على ليبيا بحكومة ديمقرطية دستورية نيابية.

رابعًا: انضمـام البلاد بعد نيلها الاسـتقلال إلى جامعـة الدول العربية، كعضو من أعضائها.

خامسًا: تأليف هيئة مشتركة لتوحيد الجهود المتعلقة بمصالح الوطن تحت إشراف سمو الأمير.

سادسًا: يلتزم الطـرفان العمل على تحقيق المبادئ المشـار إليها، والدفاع عنها بكل الوسائل الممكنة، وعدم قوبل أى وضع لا يتفق معها.

سابعًا: يجرى العمل لبهذه الاتفاقية بعد توقيعها من الطرفين وموافقة سمو الأمير عليها. وبعد درسها من قبل الهيئة البرقاوية لم توافق على المفقرتين الأخيرتين من المادة الأولى والمادة السادسة، واستمر النقاش فيهما ما يقرب من ساعتين، وكانت نتيجة المناقشة أن تمسكت الهيئة البرقاوية برفض هاتين الفقرتين واقترحت زيادة "بلا قيد ولا شرط" عقب ما جاء فى المادة الثالثة: "والمناداة به أميراً على البلاد". كما أصرت أن تبدل الفقرة الأخيرة من المادة السادسة بما يأتى: "على أنه إذا تعذر ذلك ينقذ ما يمكن إنقاذه ويسعى لإنقاذ البقية الباقية".

وبما أن هذه الزيادة وهذا التبديل مما يجعل الاتفاقية شكلية فقط، وغير مشرفة، فلم يوافق الوفد على تلك الزيادة، وانتهت الجلسة الأولى بدون اتفاق، على أن يرجأ البحث إلى جلسة أخرى.

وفى خلال الفترة التى بين الجلستين بحث الوفد صورة الاتفاقية التى كان قدمها بكل دقة ورأى أن فى المادة الأولى ما يغنى عن الفقرة المنتقدة فى المادة السادسة. فقرر حسما للخلاف إزالة الفقرة المذكورة برمتها، كما كتب صورة أخرى هذا نصها:

اتفق الطرفان والتزما بما يأتى:

أولا: العمل بكل الوسائل الممكنة على تحقيق الاستقلال التام لكل البلاد الليبية. وعلى وحدة ليبيا بحدودها الطبيعية، بدون أية تجزئة، والمناداة بسمو الأمير السيد محمد إدريس المهدى السنوسى أميراً على ليبيا بأكملها، بحكومة ديمقراطية دستورية نيابية والانضمام إلى جامعة الدول العربية.

ثانيًا: تأليف جبهة مشتركة لتوحيد الجهود المتعلقة بصالح الوطن تحت إشراف سمو الأمير.

ثالثًا: يعمل بهذه الاتفاقية عند توقيعها من الطرفين وموافقة سمو الأمير عليها.

وعندما شكلت الجلسة الثانية، عرض الوفد سورة الاتفاقية الأولى بعد حذف تلك الفقرة منها، كما عرض بعدها الصورة الثالثة، فأصرت هيئة برقة على زيادة "بلا قيد ولا شرط، وعلى تغيير تلك الفقرة بما قدمته أولا. ولم تقتنع بما قدم الوفد من الصور.

وحيث إن كلمة "بلا قيد ولا شرط" لا معنى لوضعها فى المذكرة، ما دام الوفد لم يقيد الإمارة بشيء يختلف فيه الطرفان، ومن حيث أن هذه الزيادة تتنافى مع تقييد الإمارة بحكومة دستورية، فلم يوافق على هذه الزيادة. وبما أن مهمة الوفد تنحصر فى اتفاقية تضمن اتحاد الجهود على الكفاح فى سبيل القضية الوطنية بكل ما يمكن من الوسائل، وحيث لم يجد الوفد فى الاتفاقية بتلك الزيادة: "على أنه إذا تعذر الخ" ما يضمن المصالح الوطنية ووجد ما يجعل لكلا الطرفين الحرية فى التخلص من الآخر، وعدم الارتباط به فى السراء والضراء، وأن الوحدة ما هى إلا شكلية لا روح فيها، فلم يوافق على ذلك، ورأى أن اتفاقية بهذه الصورة مما لا يتفق والكرامة، ولا يرضاها الشعب، ولا المجاهدون فى خارج القطر، وبذلك توقفت المفاوضات.

والجبهة الوطنية المتحدة التى أخذت على نفسها مهمة الدفاع عن الوطن، وتحقيق استقلال البلاد موحدة، منضمة إلى جامعة الدول العربية، لا تزال مستمرة على مبادئها: الاستقلال والوحدة، والانضمام إلى جامعة الدول العربية، بما أوتيت من قوة.

وللاطلاع ننشر لكم صورة المحضر الموقع عليه من الطرفين (وهذا المحضر هو الوثيقة (أ) فى موضوع رقم (٢) عن المفاوضات فى بنغازى). وسنعلن للشعب أعمال الوفد مفصلة فى فرصة أخرى.

ب - برقية الجبهة الوطنية المتحدة إلى جمعية عمر المختار (٢٨ يناير ١٩٤٧)

الجبهة الوطنية المتحدة تتقدم بشكرها الجزيل لجمعية عمر المختار التى تمثل الشباب البرقاوى النبيل، ذلك الشباب المتفانى فى التمسك بوحدة البلاد الليبية واستقلالها وانضمامها لجامعة الدول العربية؛ ذلك الشباب الذى أملت عليه وطنيته الصادقة أن يصرخ هذه الصرخة المدوية غضبًا للحق، وفى الحق، وأن يتناول البيان الذى أصدرته الهيئة المؤلفة من وفد طرابلس والهيئة البرقاوية، ويدرسه بحكمة وروية، ويصدر بيانه المؤرخ ٢٤ يناير ١٩٤٧ ليرشد الشعب الليبى إلى نقط الخلاف، ويبدى رأيه بصراحة وشجاعة وبدون تحفظ ولا مبالاة.

طرابلس. المركز الرئيسى للجبهة الوطنية المتحدة. رئيس الجبهة الوطنية المتحدة، سالم المنتصر.

والمقصود بالبيان الذى أصدرته الهيئة المؤلفة من وفد طرابلس والهيئة البرقاوية، هو صورة محضر جلسة مساء يوم السبت ١٨ يناير ١٩٤٧، وذلك هو وثيقة (أ) فى موضوع رقم (٢) عن: المفاوضات فى بنغازى. وأما بيان جمعية عمر المختار، فهو وثيقة (ب) فى موضوع رقم (٣) عن: فشل المفاوضة.

ولقد أحدث إخفاق المفاوضات بين برقة وطرابلس أثرًا عميقًا فى دوائر المجاهدين فى خارج ليبيا، والمشتغلين بالقضية الوطنية فى القاهرة، لا سيما بشير السعداوى الذى كان يرجو صادقًا أن تتكلل الجهود التى بذلت منذ ستة شهور فى القاهرة، بالنجاح فى بنغازى، وتتفق كلمة الليبيين قاطبة على المطالبة بتحقيق أمانى البلاد القومية، وتتوحد جهودهم لنيل وحدة الوطن واستقلاله.

وحاول بشير السعداوى أن يقنع الجانبين: البرقاوى والطرابلسى

بالتريث، فلا يتسرع أحدهما فى نشر تفصيلات قد تجعل استئناف المفاوضة لرتق الفتق متعذراً، وكان يرجو وهو بالقاهرة قريب من الأمير السيد إدريس وقد عاد إليها، أن يستطيع المباحثة معه من جديد لعله يفعل شيئًا فى سبيل لم الشعب وعدم التفرقة، وكان رئيس الجبهة الوطنية المتحدة قد أبرق فى اليوم الذى أبرق فيه إلى الأمين العام للجامعة العربية - أى فى ٢٤ يناير سنة ١٩٤٧ - يقول: "نأسف لعدم الاتفاق مع السيد إدريس السنوسى على توحيد الجهود فى القضية العامة. لأن اللجنة التى ألفها (السيد) قد أصرت على شروط غير مشرفة لنا فتوقفت المفاوضات، والجبهة الوطنية المتحدة تتمسك فى ثبات بمبادئها، وهى الاستقلال والوحدة والانضمام إلى جامعة الدول العربية". وفى هذه البرقية - وأصلها باللغة الفرنسية يرجو سالم المنتصر أن تذاع محتوياتها على الجالية الطرابلسية، فأبرق السيد بشير السعداوى إلى رئيس الجبهة فى كرابلس كى يرجئ نشر أية تفصيلات عن "أسباب" فشل المفاوضة. ولكن برقية البشير وصلت طرابلس بعد أن كانت الجبهة الوطنية المتحدة قد نشرت بيانها عن (مفاوضاتها فى برقة) - وهو الوثيقة (أ) - فى ٢٦ يناير. وعلى ذلك فقد أجاب السيد سالم المنتصر فى ٢٩ يناير على برقية البشير، بأن أسباب فشل المفاوضات قد نشرت قبل وصول برقيته، ويرجوه انتظار ما سوف تريله الجبهة المتحدة إليه من المعلومات عن موضوع هذه المفاوضة، قبل أن يقرر البشير "اتخاذ خطوات أخرى".

وبالفعل بادرت الجبهة الوطنية المتحدة بإرسال تقرير مطول عن المفاوضات فى بنغازى، وهو إلى جانب أنه يذكر تفصيلات ما وقع فى كل جلسة من جلسات المفاوضة، ينتهى بذكر نتيجة خطيرة، هى التى وصلت إليها الجبهة المتحدة بتجاريبها مع لجنة المفاوضة البرقاوية، والتى أوجبت عليها أن تتخلى عن التمسك بإمارة السيد محمد إدريس السنوسى، وأن "تحصر ميثاقها في هذه المبادئ: استقلال ليبيا بحدودها الطبيعية قبل الحرب العالمية الثانية، والانضمام بعد الاستقلال لجامعة الدول العربية.

على أنه مما يجدر ذكره أن الجبهة الوطنية المتحدة مع اعتقادها – كنتيجة لفشل المفاوضة – أن "من العبث التمسك بمبدأ إمارة السيد إدريس" فإنها قد أوقفت "تقرير ذلك رسميًا" إلى أن تستشير السيد بشير السعداوى "وتأخذ رأيه" فى الموقف. وقد بررت تخليها عن التمسك بإمارة السيد إدريس بأنها قد بذلت جهودًا كبيرة وأنفقت أموالا طائلة لتأييد قضية الوحدة، وقامت بدعاية واسعة منذ تأسيسها لإمارة السيد محمد إدريس. ولكن لا بجنة المفاوضة البرقاوية ولا الأمير السيد إدريس قد قدرا ذلك "فسولت (للجنة البرقاوية) نفسها ما سولت". "ووعد (الأمير) وتعهد ثم أوعز إلى لجنته بنقض ذلك". حتى صارت أعصاب الشعب الطرابلسى "متوترة من موقف السيد إدريس هذا كل التوتر". وفيما يلى (تقرير) الجبهة.

(جـ) تقرير من الجبهة الوطنية المتحدة إلى بشير السعداوى عن مفاوضات بنغازى (أوائل فبراير ١٩٤٧)

لا يخفى على سعادتكم أن المباحثات التمهيدية التى جرت بين وفد الجبهة والسيد إدريس السنوسى فى يونيو ١٩٤٦ قد انتظمت إرسال وفد من طرابلس ليتصل رسميًا بالسيد إدريس ويوحد الجهود مع برقة وتنفيذًا لهذا الاقتراح عقدت الجبهة الوطنية المتحدة اجتماعًا فى ٢١ نوفمبر ٤٦ حضره جميع أعضائها وممثلون عن جميع النواحى فى داخل القطر، وانتخب الوفد وقرر سفره إلى برقة فى يناير ٤٧، وقد أبرقت الجبهة للسيد "إدريس" رجت منه مقابلة الوفد ببرقة لإنهاء المباحثات وسن الطرق التى يتمشى عليها الشعب. كما أرسلت رسالة للجبهة البرقاوية، فمضت مدة لم يجاوب فيها السيد، فأرسلت له رسالة بواسطة البربد الجوى العسكرى ولم يرد الجواب أيضًا، وفى هذه الأثناء وردت رسالة من الجبهة البرقاوية ظاهرها الحق وباطنها الباطل. حاولت أولا التخلص من الاتفاقية الأولى مع السيد. ثم شرطت فى الوفد أن تكون له الصلاحية للبت فى كل المسائل التى قد تكون مثار الخلاف

فى المستقبل، وغير خاف أن تلك المسائل يراد منها وراثة الإمارة والعاصمة، والمساواة بين البلدين فى عدد أعضاء الهيئات المشتركة بما فيها المجلس النيابى، فردت الجبهة الطرابلسية ببيان، ورأت من الضرورى لتلافى الأمر أن توفد محمود بك المنتصر إلى القاهرة ليستطلع رأى السيد فى هذا الموقف الغامض، وعندما اتصل به أكد تمسكه بالاتفاقية الأولى، ولما عرض عليه مقابلة الوفد ببرقة طلب أن يرجئه الجواب عن ذلك إلى الغد، وفى الغد الموافق ٧ يناير أجاب بالقبول، وأوعز إلى محمود بك بأن يبرق للوفد ليقابله ببرقة يوم الاثنين ١٣ يناير، فأبرق، ووصل الوفد إلى برقة مساء الأحد ١٢ يناير، وفى يوم ١٣ منه وصل السيد إلى مدينة بنغازى وقابل الوفد صباح الأربعاء ١٥ منه، وبعد أن تعرف بأعضاء الوفد فرداً فرداً وتكلم رئيس الوفد نوه عن المهمة التى جاء من أجلها أظهر السيد ارتياحه لذلك، ومما قاله: إننى من يوم أن توليت الحركة لم أخص برقة بالذكر وكل طلباتى ومذكراتى باسمْ ليبيا عمومًا. ثم اقترح أن يختار لجنة من البرقاويين للتفاوض مع الوفد تضم بعض أعيان الحاضرة وبعض أعضاء من الجبهة البرقاوية التى أغلبها من البادية، وطلب من الوفد أن يقدم المواد التى يريد أن يعرضها للبحث، فقدم له الوفد صباح الخميس ١٦ منه سبع مواد هى خلاصة ما احتوته رسالته للجبهة الطرابلسية، ولم تخرج عن تصريحه إلى جريدة الأهرام والتى نشرته بتاريخ ٢٩/ ٧/ ٤٦ فتفاءل وقال: إنه لا يتوقع أن يثار حولها خلاف، وشكل اللجنة تحت رئاسة عمر باشا الكخيا وأحال إليها تلك المواد، وأشار إليها بالشروع فى المباحثات، فمضى يوم الخميس والجمعة أيضًا ولم يقع اتصال بين الهيئتين، وبما أن مدة إقامة السيد ببنغازى تنتهى يوم السبت ١٨ منه، تشاءم الوفد من هذا التأخير واتصل بعض أعضائه برئيس اللجنة وألح فى إنهاء المفاوضات قبل سفر السيد، وبعد جدال طويل قرر رئيس اللجنة الاجتماع ظهر السبت ١٨ منه، فبعث الوفد برسالة للسيد صبيحة يوم السبت، ورجا منه أن يأمر بإجراء المفاوضات حالا أو يرجئ سفره إلى انتهائها حتى يمكن أن

يرجع إليه عند الخلاف ويوافق على الاتفاقية إن تمت بين الطرفين، وبعد مضى ساعة بعث رئيس اللجنة إلى الوفد وبين أن السيد أحال له تلك الرسالة وأمره بإنهاء المباحثات فى نفس اليوم، وإنه بناء على ذلك يرى ان يؤخر الاجتماع إلى الساعة الرابعة مساء، فرفض الوفد هذا الرأى المعكوس. وعندما حل الوقت المحدد أولا ذهب الوفد إلى محل الاجتماع، فوجد جميع أعضاء اللجنة البرقاوية، وشرع فى المباحثات وكان أول من تكلم رئيس اللجنة البرقاوية، فعبر أولا عن إيمانه بالوحدة وأن حاجة البرقاويين إليها أكثر من الطرابلسيين، ثم علق على ما جاء فى الفقرة الأخيرة من المادة السادسة وهى: "وعهدم قبول أى وضع لا يتفق معها" وقال إننا نطالب بالوحدة ولكن لا يمكن أن نرتبط بطرابلس فى كل الأحوال، وإن برقة إذا منحت وضعًا خاصًا فإنها تقبله راضية به وإن كانت تستمر فى طلب الوحدة فأجاب رئيس الوفد بأن هذا يدل فى صراحة على أن اللجنة البرقاوية لا تؤمن بضرورة الوحدة وتريد أن تستغل الموقف وتجعل طرابلس فى المساومة بحيث تتنازل عنها إذا ما أعطيت ذلك الوضع متفردة، وأن هذه الاتفاقية بهذا الشكل إن هى إلا صورية لا حقيقة لها فى الواقع. وبعد نقاش دام ما يقرب من ساعتين انتهت الجلسة الأولى بدون فائدة. ثم استؤنف البحث فى الساعة الثالثة من مساء نفس اليوم فقدمت اللجنة البرقاوية مواد (سبعة) طبق المواد التى قدمها الوفد، إلا أنها حذفت تلك الفقرة المنتقدة فى المادة السادسة وأبدلتها بهذه الفقرة "على أنه إذا تعذر ذلك ينفذ ما يمكن إنقاذه ويسعى لإنقاذ البقية" كما اختصرت المادة الأولى وجعلتها كما يأتى: "المطالبة بوحدة ليبيا" وأضافت فى مادة الإمارة هذه الجملة "بلا قيد ولا شرط" كما حذفت من المادة الأخيرة "وموافقة الأمير عليها". ثم قال رئيس اللجنة البرقاوية: إنه لا يمكننا أن نوقع على اتفاقية تخالف هذا الوضع، فتساءل الوفد عن زيادة "بلا قيد ولا شرط" بينما لم يكن قد قيد الإمارة بشرط خالفت فيه اللجنة البرقاوية، وبين أن هذه الزيادة تتناقض مع تقييد الإمارة بحكومة دستورية الأمر الذى وافقت عليه

اللجنة، فلم تجب اللجنة بشيء معقول. وتمسكت بهذه الزيادة، ثم تساءل أيضًا عن السبب الذى دعا إلى اختصار المادة الألولى فأجاب سكرتير اللجنة البرقاوية بأن تلك المادة تتضمن سوء نية نحو البرقاويين، فعلم الوفد إذ ذاك أنه ينفخ فى الرماد، ثم رجع البحث فوق المادة السادسة وبعد نقاش قام الرئيس وقال: إننا لا نريد أن نعود لإيطاليا مرة أخرى بعد جهادنا الذى جاهدناه، وشايعه فى ذلك الضابط عمر شنيب أحد أعضاء اللجنة، فأجاب الوفد عن ذلك: هذا استنتاج عجيب وفهم للمواد غريب ولا يدور بخلد أحد أن التمسك بتلك المواد وعدم قبول وضع يخالفها معناه الرجوع تحت حكم إيطاليا، وبين أن برقة إن أعطيت استقلالها فستعطاه طرابلس الأولى، وإن كانت معتمدة على تصريح بيفن الأخير الذى يقول فيه إن بريطانيا تعاضد السيد إدريس فى تشكيل حكومة ذاتية فى برقة فبيفن يقول فى نفس التصريح: إن بريطانيا تؤيد العرب فى استقلال طرابلس، ولذا يجب أن نغض النظر عن ذلك ونعتبر أنفسنا أبناء وطن واحد اجتمعنا لنوحد صفوفنا ونرسم لأنفسنا خطة نتبعها وندافع عنها لكل ما أوتينا من قوة ونظهر العالم تضامننا وإيماننا القوى بمبادئنا التى لن يحيد عنها فغذا ما وفقنا فذاك ما نسعى إليه وإن خذلنا - لا قدر الله - وأرادت الدول أن تعرض علينا التقسيم فإننا نرفض ذلك ولا نرضى به وندع القدر يفعل ما يشاء. هذا ما يجب أن نتفق عليه اليوم وهذا ما انتظمته المادة السادسة من المواد التى قدمها الوفد، وهو عين ما صرح به السيد إدريس فى جريدة الأهرام حيث يقول: "نحن اليوم وإلى أن نلقى الله لا نزال متمسكين:

١ - باستقلالنا الذى يضمن لنا السيادة الكاملة.

٢ - بوحدة البلاد من الحدود التونسية إلى الحدود المصرية.

٣ - بالانضمام لجامعة الدول العربية.

وبغير هذا لا نرضى بأى حل يفرض علينا.

فإذا ما تمسكت اللجنة البرقاوية بتعديلها المتقدم لتلك المواد فمعنى ذلك أنها لا تؤمن بالوحدة ولا تريد أن تتمشى مع رسالة السيد إدريس للجبهة وتصريحاته التى اتخذتها الجبهة الوطنية المتحدة بطرابلس أساسًا للتفاهم مع البرقاويين ويربأ الوفد بنفسه من أن يوقع ميثاقًا وطنيًا كهذا مملوءًا بروح التخاذل والاستسلام الذى لا شك أنه يضر بالقضية المشتركة. ثم استمر النقاش فى غير هدى فتأكد الوفد من فشل المفاوضة وطلب تحرير محضر تختم فيه المباحثات فوافق رئيس اللجنة البرقاوية وبعض أعضائها المشايعين له، وألح بقية أعضائها بأن يعاد البحث ليلا عسى أن يوفق الطرفان إلى ما فيه المصلحة وافق الوفد على ذلك، وأرجئت الجلية إلى التاسعة مساء، وفى رخلال تلك الفترة دقق الوفد تلك المواد (السبعة) فرأى ان فى المادة الأولى ما يغنى عن المقصود من الفقرة الأخيرة المنتقدة فى المادة السادسة فحذفها، ثم لخص تلك المواد (السبعة) فى ثلاث مواد تجدون صورتها فى محضر الجلسة، وعندما انعقدت الجلسة ليلا قدم رئيس اللجنة البرقاوية عين تلك المواد التى قدنها أولا وزاد فى مادة الوحدة "وبحدودها الطبيعية" التى لن حذفها أولا، وقال: إنه لا يمكن بحال أن توافق برقة على غير هذه الصورة، فعرض عليه الوفد حذف تلك الزيادة من المادة السادسة التى كانت موضع الأشكال، ثم عرض عليه تلخيص تلك المواد فى ثلاث، وبين الوفد بدوره أنه أقل ما يمكن أن نسكت الآن عن الموقف فيما إذا فرض علينا التقسيم ولا نتعرض للقبول وعهدمه ونترك الأمر للظروف فرفض رئيس اللجنة البرقاوية وأبى إلا أن يصرح صراحة فى هذا الميثاق الوطنى بأن البرقاويين فى حل من أن يقبلوا وضعًا خاصًا بهم متى أعطوا ذلك وتصلب فى فكرته، وبهذا تحقق الوفد أن لا رغبة لهذه اللجنة فى الاتفاق ولا إيمان لها بالوحدة وختمت المباحثات وكتب محضر للجلسة. وفى صبيحة الغد سافر السيد إدريس بدون أن يجتمع بالوفد ويسأله عن الموقف. الأمر الذى دل على أن السيد إدريس لا رغبة له فى الوحدة أيضًا وأن رئيس اللجنة يتبع خطة رسمها له. وبما أن الشعب

البرقاوى المتتبع باهتمام لسير المفاوضات استاء جد الاستياء من هذا الفشل وأظهر سخطه على رئيس اللجنة البرقاوية فعقد الرئيس اجتماعًا عامًا بجمعية عمر المختار حاول أن يقنع البرقاويين بتبرير أعماله ويموه على العامة بأن اتفاقية كالتى يريدها الوفد الطرابلسى معناها إعادة الإيطاليين للبلاد، ومما قاله فى هذا الاجتماع: إن تلك المواد (السبعة) التى قدمها الوفد هى منم صنع عبد الرحمن عزام وأنتم تعلمون أن (عزام) لا يناصر البرقاويين والسنوسيين. وبعد ما انفض الاجتماع زار الوفد لفيف من الشباب المثقف وبعض أعضاء جمعية عمر المختار وأ؟هروا استياءهم من الموقف وألحوا فى أن يرجئ الوفد سفره يومًا آخر علهم يقنعون لجنتهم بفكرة الوفد فجاملهم ولم يجزم بالتأخير لتحققه من عدم الفائدة. وفى ظهر ٢٠ يناير عندما عزم على السفر تعرضته جمعية عمر المختار وقدماء المحربين وكثير من أعيان البلاد أكدوا طلب تأخير السفر حيث لهم أمل فى الوصول إلى الاتفاق ثم تقدم سكرتير الجبهة البرقاوية الذى لم يكن عضوًا فى اللجنة إلى سكرتير الوفد وتحادث معه بالانفراد وبين أنه قد اتصل ببعض الأعضاء (ويظهر أنه عمر شنيب) وبعض من الشخصيات التى لها تأثير على الموقف واقتنعوا بأن يكون الاتفاق طبق المواد الثلاث التى قدمها الوفد أخيرًا بشرط أن يضاف بعد جملة "بحكومة دستورية نيابية" هذه الجملة "كما هو القاعدة فى البلدان العربية" وأن يضاف فى المادة الثانية بعد كلمة "لتوحيد الجهود" هذه الجملة "ومنها مطالبة بريطانيا بأن يشمل وعدها ليبيا بأجمعها" فبين له سكرتير الوفد بأن هذه الزيادة لا تفيد البرقاويين شيئًا زائدًا عما فى تلك المواد ولا معنى لوضعها فى هذا الميثاق الوطنى، ومع ذلك فإذا كانت هذه الزيادة فالوفد لا يمانع فيها. ثم عرضت على الوفد فوافق عليها وإذ ذاك تأكد سكرتير الجبهة البقراوية ومن معه من الوسطاء بنجاح المفاوضات وذهبوا إلى اللجنة البرقاوية وفى صحبتهم عمر بك شنيب ليعرضوا عليهم قبول الوفد لذلك. واستمرت الجلسة بينهم ما يقرب من خمس ساعات ثم أرسلت اللجنة عضوًا من أعضائها للوفد تدعوه لعقد

جلسة غدًا "الثلاثاء" بمركز الجبهة البرقاوية، وفى الوقت المعين ذهب الوفد إلى مركز الجبهة فلاحظ قبل دخوله على جدران المركز مكتوبًا عليها لحروف بارزة تريد الوحدة والاستقلال فى عدة جهات من طرف الأهالى فأبقت الجبهة الاستقلال ومسحت الوحدة وبقى أثرها موجودًا وبعد ما انعقدت الجلسة قدم رئيس اللجنة البرقاوية عين تلك المواد الأولى مضافًا إليها شيء لم يكن موجودًا وهو المساواة بين برقة وطرابلس فى عدد أعضاء الهيئة المشتركة قاصدين من ورائه شيئًا آخر فى المستقبل، فقام رئيس الوفد وبين أنه لم يؤخر السفر لهذا ولذا فيعتبر هذه الجلسة غير رسمية، ثم علق على تلك الزيادة وقال: إن من الغلط أن تسول للبرقاويين أنفسهم أن الواحد منهم يعدل أربعة من الطرابلسيين، ومن الغلط المؤسف أن يعتبروا أنفسهم فى موقف الغالب والطرابلسيين فى موقف المغلوب فيفرصوا عليهم قبول رغباتهم بدون قيد ولا شرط، وبعد نقاش فاشل أنظر فيه رئيس اللجنة البرقاوية علمه بالمقترحات التى قدمها الوسطاء انتهت الجلسة.

وحيث إن رئيس اللجنة البرقاوية قد نشر المحضر بجريدة برقة وأعلن فشل المفاوضات قبل أن يغادر الوفد برقة اضطر الوفد إلى أن يبين للشعب البرقاوى أسباب الفشل ليحكم له أو عليه.

وبعد ما رجع الوفد وجد الشعب الطرابلسى ينتظر بفارغ الصبر نتيجة المفاوضات اضطرت الجبهة إلى نشر بيان كالذى نشره الوفد ببرقة.

وبما أن الجبهة الوطنية المتحدة قد قامت من يوم تأسيسها بدعاية واسعة النطاق لإمارة السيد إدريس وذلك خدمة منها لقضية الوحدة وموافقة للإخوان البرقاويين الذين تربطنا بهم كل الروابط وبذلت فى سبيل ذلك أموالا طائلة وجهودًا جبارة فإنها ترى نفسها اليوم قد أدت الواجب ورفعت المسئولية عن كرابلس، وحيث إن اللجنة البرقاوية لم تقدر هذا وسولت لها نفسها ما سولت، وحيث إن السيد إدريس أيضًا لم يقدر هذا ووعد وتعهد ثم أوعز إلى

لجنته بنقض ذلك فإن الجبهة ترى من العبث التمسك بمبدأ إمارة السيد إدريس وتحصر ميثاقها فى هذه المبادئ: استقلال ليبيا بحدودها الطبيعية قبل الحرب العالمية الثانية والانضمام بعد الاستقلال لجامعة الدول العربية.

وتوقف تقرير ذلك رسميًا إلى أخذ رأيكم فى الموقف مع إحاطتكم علمًا بأن الشعب توترت أعصابه من موقف السيد إدريس هذا كل التأثر" ا هـ.

وكان هياج الخواطر فى دوائر "المجاهدين" فى القاهرة بسبب فشل المفاوضات، لا يقل شدة عن ما كان عليه الحال فى طرابلس، وفى بنغازى كذلك (خصوصًا جمعية عمر المختار). واتخذت على وجه الخصوص (اللجنة الطرابلسية) من فشل المفاوضة ذريعة لاستئناف حملتها الشديدة على دعاة الإمارة السنوسية، بل وتطرفت (اللجنة الطرابلسية)، فجاءت حملتها قاسية وعنيفة على سمو الأمير السيد محمد إدريس نفسه وساعدها على المضى فى حملتها هذه، ما أذيع عن أسباب فشل المفاوضات، وما كان معروفًا عن إجماع الرأى فى طرابلس الآن على اعتبار الجانب البقاوى فى هذه المفاوضة مسئولا عن إحباطها، وعلى تحميل الأمير السيد إدريس أكبر شطر من هذه المسئولية.

وكانت (اللجنة الطرابلسية) فى القاهرة، قبل بدء المفاوضات فى بنغازى بأيام قليلة، فقد أصدرت (تقريرًا) تقدمت به إلى (ملوك العرب ورؤساء جمهورياتهم، وإلى الجامعة العربية، وجميع الهيئات الإسلامية، وأنصار الديمقراطية)، وذلك بتاريخ ١٠ يناير ١٩٤٧ حملت فيه على الأمير السيد محمد إدريس. وقد جعلت هذا التقرير عن (عن الحالة السياسية فى طرابلس الغرب، وشكوى من ألاعيب الإنجلى وسكوت السيد إدريس عن سياستهم فى طرابلس وبرقة). وغرضها من هذا التقرير، كان إظهار أن لا جدوى من محاولة الوصول إلى اتفاق على توحيد الجهود بين برقة وطرابلس، طالما أن الأمير السيد إدريس يتغافل عن أعمال (الإنجليز) فى برقة وطرابلس، ويعرض

فى تصريحاته "بضعف مصر (وبنوه) بقوة الإنجليز"، وطالما أن المناداة بالإمارة السنوسية ودون قيد ولا شرط، هى من وحى الإنجليز وبإيعاز منهم، "وأن ما يجرى فى البلاد من خلاف فى الرأى، وإرسال وفود إلى برقة ومصر تحت إشراف الإنجليز وضغطهم إنما هو تهيئة لهذه الإمارة، وطالما بقى البحث فى مسألة الإمارة للاتفاق عليها كأساس لتوحيد الجهود بين برقة وطرابلس، مقدمًا على المسعى من أجل استقلال البلاد والمحافظة على وحدتها وكيانها. وأغرق المهاجمون للإمارة فى الطعن والتجريح، فادعوا فى هذا (التقرير) الذى قدموه فعلا إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، "أن بعض الوفد التى تأتى إلى برقة ومصر لمفاوضة السيد إدريس فى الإمارة بشرط أو بدون شرط، كانوا يؤكدون (للجنة الطرابلسية) حينما كانوا فى مصر، بل يقسمون الأيمان المغلظة (!) على أنهم لا يوافقون على إمارة إدريس مهما كلفهم الأمر لا لكراهتهم الشخصية، ولكن لاعتقادهم أنه لا يصلح لهذا المنصب. وقد كونوا عقيدتهم هذه بعد التجربة المتكررة، حينما أسندت إليه الإمارة سنة ١٩٢١ ولم يعمل بمقتضاها وحينما رفض العروض التى عرضوها عليه سة ١٩٤٠ وما بعدها بشأن العمل معه وتوحيد الجهود ومطالبة الإنجليز بحقوق الوطن".

ومن الغريب أن موقف (اللجنة الطرابلسية) تحت ستار هذا الهجوم العنيف على شخص السيد إدريس، لهدم عروش الإمارة، كان لا يختلف فى جوهر الأغراض التى هدف إليها عن موقف دعاة الإمارة من متطرفى البرقاويين، أو (لجنة المفاوضة البرقاوية) من حيث إن كلا اللجنتين تريد "الانفصال" ولا تطلب الوحدة، كمطلب أساسى لا مندوحة عن السعى لتحقيقه إذ شاء الليبيون أن ينالوا استقلالهم فعلا. أما موقف (لجنة المفاوضة البقاوية) فقد صار معروفًا بفضل ما حدث فى مفاوضات بنغازى: الاستقلال لإمارة برقة، فإذا أرادت طرابلس الانضمام إلى الإمارة البرقاوية دون قيد ولا

شرط، فلها أن تفعل ذلك، أو تبقى إذا شاءت منفصلة عن الإمارة البرقاوية، ولا يجب بحال من الأحوال أن يعوق موقف طرابلس - سواء كانت رغبتها الانضمام أم الانفصال - تأسيس الإمارة البرقاوية السنوسية.

وأما موقف (اللجنة الطرابلسية) فقد ذكره (تقريرها) هذا مفصلا فى العبارة الآتية: "وخير من الاتجاه إلى إمارة السيد إدريس والخلاف على شيء لم يجيء وقته، اتجاه الشعب كله إلى المطالبة بالاستقلال، فإذا اعترف له به انتخب هيئة تنظر فى نوع الحكومة، ومن يتولى رئايستها بعيداً عن التأثر بالسياسة الإنجليزية، وبتحيز أحد الفريقين، وتحت إشراف جامعة الدول العربية. فإذا أبى إخواننا البرقاويون الاتفاق مع الطرابلسيين إلا على أساس

بأن لهم يداً فيما يحدث، فقد استمر التقرير يقول: ولم يفا الإنجليز وأنصار سياستهم أن يقللوا من شأن خدمات سادة عزام باشا للقضية الطرابلسية ويجعلوها مشوبة بأغراض يعتقد كل الطرابلسيين أن سعادته أعلى قدراً من أن يقصد إليها. وأن خدماته للقضية الطرابلسية أطهر من أن تدنس، وأنها المثل الأعلى فى الإخلاص لإخوانه الطرابلسيين، ولا يشك الطرابلسيون أنه عرف من أحوالهم ما جعله موقنًا بعدالة قضيتهم".

تلك إذًا كانت التيارات الملحوظة فى القاهرة، فى الوقت الذى كانت المفاوضات لا تزال فيه دائرة فى القاهرة وبنغازى، وكان طبيعيًا أن تزيد قوة هذه التيارات عندما ذاع فى القاهرة نبأ فشلها. ومرت أيام لقى فى أثنائها بشير السعداوى إرهاقًا وعنتًا، وهو يحاول أن يسد الثلمة. وكان قد احتدم النقاش بين الجانبين البرقاوى والطرابلسى حول تحديد مسئولية فشل المفاوشة، على أيهما تقع، وذلك بعد أن اجتهد كل من الفريقين: الوفد الطرابلسى، ولجنة المفاوضة البرقاوية، وفى البيانات التى أصدراها أن يحمل أحدهما الآخر مسئولية هذا الفشل، وكان غرض البشير أن تتاح الفرسة لبذل مجهود آخر لتسوية أسباب الخلاف، واستئناف أسباب المفاوضة، وكان من الظاهر أن نجاح

هذا المسعى إنما هو مرهون بالموقف الذى سوف يتخذه الأمير السيد محمد إدريس، الذى أقام فى القاهرة بعد عودته من برقة.

ولكن الذى يبدو أن الأمير السيد محمد إدريس ساءه أن يفهم من برقية رئيس الجبهة الوطنية المتحدة "إلى بعض شخصيات فى مصر وسوريا" أنه نفسه كان مسئولا عن "حبوط" المفاوضات. حيث إن (سموه) قد عين أعضاء الوفد البرقاوى الذى تمسك "بقيود غير مشرفة لطرابلس"، فكان تمسكه هذا سببًا فى فشل المفاوضة، فأصدر الأمير بيانًا نشرته جريدة برقة الجديدة ببنغازى فى ٢٨ فبراير ١٩٤٧، نفى فيه أنه اشترك فى البحوث التى جرت بين الوفدين، ولم يقل أحد أن سموه قد "اشترك" فيها، وعلل السبب فى سفره متعجلا، وفى صبيحة اليوم التالى لتأزم المفاوضة بأمله فى أن تنجح المفاوضات، وأن تجرى ف يجو طلق بعيد عن كل مؤثر، وذلك بينما شكا الوفد الطرابلسى من سفر الأمير فى وقت الحاجة الماسة لوساطته، حيث أنه عين رئيس وأعضاء لجنة المفاوضة البرقاوية، وخصوصًا وأن الأمير أبعد من لجنة المفاوضة رئيس ونائب رئيس الجبهة الوطنية البرقاوية. وزيادة على ذلك، فقد أيد الأمير فى (بيانه) موقف لجنة المفاوضة البرقاوية عندما قال إن "حبوط" اجتماع الوفدين (لم يكن) إلا لشروط لا لزوم لها أرخت على القواعد الأساسية ستارًا من الغموض، ولولا تلك القيود والشروط لكان من الممكن أن يتفق الوفدان، وأرى أن تلك القيود والشروط بدأ بها الوفد الطرابلسى، فلم يسع ممثلى برقة إزاءها إلا أن يقابلوها بقيود مثلها، فنتج عن ذلك الخلاف الذى يؤسف له أن فشل الاجتماع". وأبدى الأمير فى ختام (بيانه) أمله فى أن يجتمع الوفدان مرة أخرى فى المستقبل، وفيما يلى نص هذا البيان:

د - (البيان الأميرى) - كما نشرته جريدة برقة الجديدة ببنغازى فى ٢٨ فبراير ١٩٤٧

وعدنا القـراء فى العدد الماضى بنشر بيـان هام استلمناه أخيـراً جداً من صاحب السمو مولانا الأمير الهـاشمى المعظم، وها نحن ننشر البيان مذكرين بما سبق أن رددناه مـراراً فوق صفحـات برقة الجديدة من أن صاحب السـمو المعظم لم يشترك فـى البحوث التى جرت بين الوفدين بل كـان سفره متسـبباً عن أمله فى أن تنجح المفاوضات وأن تجرى فى جو طلق بعيد عن كل مؤثر.

البيان الأميرى

حضرة المحرتم رئيس تحرير برقة الجديدة الغراء بنغازى

السلام عليكم، وبعد - فقد نشرتم فى العدد رقم ٨٤٨ من جريدة برقة بتاريخ ٢ فـبراير سنة ١٩٤٧ نقلا عن جـريدة طرابلس الغرب صورة البرقـية التى أرسلها مؤخراً سالم بك المنتصر إلى بعض شـخصيات فى مصر وسوريا ويفهم منها عدم نجاح وفدى الجبهتين الوطنيتين فى برقة وطرابلس فى الاتفاق على توحيد جهودهما فى سبيل المصلحـة المشتركة عائداً سببه إلى على أساس أنى عينت أعـضاء الوفد البـرقاوى وأن تمسك هذا الوفـد بقيود غـير مشـرفة لطرابلس كان سبباً فى حبوط الاتفاق.

فـيلوح لى أن سالم بك لم يقـف على جلية الأمـر. هذا وإن رأيى فى الوحدة الليبيـة والاستقلال لمعروف لدى حق المعرفة وأنه لا يتـذكر أنى حينما دعتنى الجبـهة الطرابلسية لحضـور اجتماع الوفدين كمـان جوابى هو الإعراب عن أطيب تمنياتى الشخـصية لنجاح هذا الاجتمـاع، وكنت أؤمل أن القواعد الأساسية التى تقوم عليها أمانينا المشتركة سيوافق الوفدان عليها موافقفة تامة. أما عن نـفسى فإنى وقـد عينت ممثلـى برقة رأيت من الأنسب أن لا أحـضر مناقشـاتهم مع بعضـهم البعض أو مع الوفـد الطرابلسى إذ أحبـبت أن تجرى

مداولاتهم فى جـو حر طلق وأن تكون القـرارات التى قد يتفـقون عليـها مع إخوانهم الطرابلسيين غير متأثرة البتة بأى مؤثر خارج عن نطاقهم.

إنى أشارك سالم بك المنتـصر الأسف على حبوط اجتمـاع الوفدين وما ذلك إلا لشـروط لا لزوم لهـا أرخت على القـواعد الأسـاسيـة ستـارًا من الغمـوض، ولولا تلك القيـود والشروط لكان من الممكن أن يتـفق الوفدان، وأرى أن تلك القيـود والشروط بدأ لها الوفد الطرابلـسى فلم يسع ممثلى بَرْقة إزاءها إلا أن يقابلوها بقـيود مثلهـا فنتج عن ذلك الخلاف الذى يؤسف له أن فشل الاجتماع.

ولكنى ما زلت أؤمل أن يجتمع الوفدان فى المسـتقبل فى جو عادت إليه الثقة والتفاهم وأن تكلل مداولتهما بالنجاح إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله

عن القاهرة فى ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٦٦

الموافق ١٤ فبراير سنة ١٩٤٧

محمد إدريس المهدى السنوسى

واعتقد فريق من المتفائلين أن الأمل لا يزال باقيًا فى استئناف المفاوضة، وكان ذلك بسـبب "الأمل" الذى أبداه الأميـر السيد إدريس فى "أن يجـتمع الوفدان فى المستقـبل فى جو عادت إليه الثقة والتـفاهم"، ولكن مما لا جدال فيه، أن انحياز الأمير إلى جـانب لجنة المفاضوة البرقاوية، وقد قضى على أى أمل فى إنكان استئناف المفاوضة.

فقد كتب رئيس الجـبهة المتحدة إلى السيد بشيـر السعداوى بالقاهرة فى ١٠ مارس، يدحض ما جاء فى (البيـان الأميرى)، بأن "الوفد الطرابلسى لم يتقدم بأى شـرط أو أى بند متطرف يوجب فشل المفاوضـات أو يدعو اللجنة البرقاوية إلى أن تتمسك بتلك الشروط الـتى قال عنها السيد إنها أرخت على

القواعد الأساسية ستاراً من الغموض، وكل ما تقدم به الوفد لم يخرج عن ما جاء فى رسالة السيد للجبهة الوطنية المتحدة (بتاريخ ١٤ يونيه ١٩٤٦) وعن ما جاء فى تصريحه بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٩/ ٧/ ١٩٤٦، كما لم يخرج عن تلك المواد السبع التى قدمها الوفد السيد، وقال السيد فيها إنه لا يتوقع أن يثار حولها خلاف من قبل اللجنة البرقاوية، فأحالها بنفسه إلى اللجنة . . . كما هو واضح أن تلك المواد لم تشتمل على اى شىء مما أشار إليه السيد". وقد طلب سالم المنتصر فى رسالته هذه من بشير السعداوى أن يمد الجبهة الوطنية المتحدة "بالأفكار الصائبة" ويخطرها بما يقوم به "حول كل المسائل المتعلقة بقضية الوطن".

وفى الحقيقة لم يكن الموقف فى فبراير ومارس سنة ١٩٤٧ يتطلب بذل الجهود الدخول فى مفاوضات جديدة بين برقة وطرابلس، وقد تبين بعد الشقة التى نفصل بين الجانبين حول مسألة الإمارة. بقدر ما كان يتطلب بذل الجهود. أولا لجمع الكلمة فى داخل طرابلس ذاتها على الوحدة والاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية، وذلك بتوحيد كلمة أحزابها وهيئاتها السياسية الوطنية، وكانت هذه قد صارت كل مها منفردة بنشاطها عن زميلاتها، وإن اتفقت جميعها عل تنحية مسألة الإمارة جانبًا، وثانيًا لإبلاغ الدول المعنية بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة مطالب الشعب الليبى فى الوحدة والاستقلال، أى القيام جديًا بذلك المجهود الذى كان القيام به من أهداف (الاتفاق التمهيدى) فى يونيه ١٩٤٦، وأحد النتائج المرجوة من نجاح توحيد الجهود بين برقة وطرابلس إذا لم تخفق مفاوضات بنغازى. وكان لتحقيق هذه الأغراض، أن تأسست فى شهر مارس من العام نفسه هيئة تحرير ليبيا.

تأسيس هيئة تحرير ليبيا

وكانت الحاجة ماسة لتأسيس (هيئة) تقوم بإبلاغ الدول مطالب الشعب الليبى، وتعمل لتنوير الرأى العام فى العالمين الغربى والشريقى معًا لكسب

الأنصار فى المجال الدولى لتأييد قضية ليبيا؛ وذلك لأن الدول الأربع الكبرى، كانت فى أثناء النزاعات الدائرة بين طرابلس وبرقة لتحديد المسئولية فى موضوع فشل المفاوضات الأخيرة، قد عقدت معاهدة الصلح مع إيطاليا فى ١٠ فبراير ١٩٤٧، أى قبل أن ينشر (البيان الأميرى) بثلاثة أسابيع تقريبًا، وقد عرفنا أنه قد تقرر فى البيان المشترك لحكومات الاتحاد السوفيتى، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا بخصوص الممتلكات الإقليمية السابقة لإيطاليا فى أفريقية، والذى ألحق بالمعاهدة تحت رقم ١١، أن تتولى هذه الدول الأربع فى ضوء رغبات السكان ورفاهيتهم، ومصالح السلم والأمن، وذلك مع اعتبار آراء الحكومات الأخرى التى يهمها الأمر، أمر الفصل فى مصير هذه المستعمرات السابقة، على أن يعرض الأمر إذا تعذر على هذه الدول الأربع فيما بينها الاتفاق "على طريقة البت فى (مصيرها) خلال عام من متنفيذ معاهدة الصلح مع إيطاليا" - على الجمعية العامة للأمم المتحدة للتوصية بما تراه فى هذا الشأن. ومعنى ذلك إن "استفتاء" سوف يجرى فى هذه المستعمرات السابقة، ومنها ليبيا، لمعرفة آراء أهلها فى مصير أوطانهم، وكان معنى هذا أيضًا أنه لا مناص من توحيد مكاتب الشعب الليبى حول الوحدة والاستقلال من جهة، وإبلاغ هذه المطالب إلى الدول المعنية بالأمر من جهة ثانية، والتهيؤ لمواجهة أى استفتاء يجرى فى البلاد من جهة ثالثة.

وقد نبتت فكرة تأليف هيئة تحرير ليبيا، على أساس أن الجهود وقد أخفقت الآن فى التقريب بين وجهتى نظر الجانبين البرقاوى والطرابلسى، فالواجب أن تتألف هيئة للدفاع عن حق ليبيا فى الوحدة والاستقلال وتوجيه الراى العام (فى البلاد) إلى المطالبة بالوحدة والاستقلال دون أن تكون هذه الهيئة مقيدة بانضمام ممثلين عن الجانب البرقاوى إليها كشرط أساسى لتكوينها، حيث اتضح من فشل مفاوضات بنغازى، وصدور (البيان

الأميرى)، أن الـرجاء منعدم فى انضمـام برقاويين إلى الهيئـة المزمع إنشاؤها طالما بقـيت الرغبـة ف يفرض الإمـارة السنوسـية بدون قـيد ولا شـرط على الطرابلسيـين، الصخرة التى لا مـفر من أن تصطدم بها كل مـحاولة لتوحـيد جهود الليبيين فى هذه المرحلة للدفـاع فى الميدان الدولى خصوصًا عن حقوق البلاد لن يكون لها قيام إلا بها، الوحدة والاستقلال لكل ليبيا.

ولا جـدال فى أن الصلة كـانت وثيـقة بيـن المجاهدين الـليبـيـين من الطرابلسيين المسئولين فى مصر وبين الأمانة العامـة لجامعة الدول العربية وقتئذ لتقليب وجـوه الرأى فى خير الوسائل التى يمكن بهـا تدارك الموقف. ويذكر السيـد بشير السعـداوى أنه كان "يتصل باستـمرار بأمين الجامـعة السيد عـبد الرحمن عـزام (ويتحدث) معـه فى معالجة هذه القـضية، وقد أسـفرت هذه الاتصالات عن التفكير فى تأسيس هيئة تقوم بالمهمة التى ذكرناها.

فاجـتمع بعض الإخـوان (فى أحد أيام هشـر مارس ١٩٤٧)، فى بيت السيد جواد بن ذكرى، وقرروا اختيار هيئة سموها هيئة تحرير ليبيا، مؤلفة من بشير السـعداوى، وطاهر بك المريض، وأحمد بك السـويحلى، ومنصور بك قدارة، ومحمود المنتصر ويستمر السيد بشير السعداوى يقول: ولم أحضر هذا الاجتماع لمرض ألم بى فى تلك الليلة، ولما جاءونى بهذا القرار وافقت عليه، وتألفت الهـيئة. وكـان هذا فى ١٣ مارس ١٩٤٧، ومما يجـدر ذكره أن هذه الهيئة قد ضـمت إليها محمود المنتصـر والطاهر المريض وهما العضوان اللذان تألف منهما وفد الجبهة الوطنيـة المتحدة فى المفاوضات التى أدت إلى (الاتفاق التمـهيدى) فى القاهرة فى شـهر يونيه ١٩٤٦، وكلاهمـا من أعضاء الجبـهة الوطنية المتحدة الطرابلسية، والذين اشتركوا فى تأسيسها بطرابلس.

ونشرت هيئة تحرير ليبيا (بيانًا) عن أغراضها، فقالت إنها:

السعى لاستـقلال ليبيا بحـدودها الطبيعيـة، أى من الحدود المصرية إلى الحدود التونسية والجزائرية وإلى الصحراء الكبرى جنوبًا، والتعاون مع الجامعة

العربية، والتفاهم فى كل ما يحقق هذا الاستقلال ويصونه، ويؤمن رفاهية الشعب الليبى وتقدمه، وكذلك السعى بكافة الطرق المشروعة داخليًا لتنوير الرأى العام وتوحيد الصفوف وتوجيه الجهود الوطنية، واجتناب كل داعى الجدل والشقاق والخلاف على نظام الحكم وطرائقه وأن يبحث كل ذلك ممثلو الشعب بعد الاستقلال للصالح العام، والمحافظة على وحدة الكلمة أثناء الكفاح للحرية، وخارجيًا بالدعوة فى جميع الجهات للحصول على تأييد الرأى العام العربى والإسلامى والعالمى، وذلك بنشر دعوة الليبيين بين كافة الأقوام فى جميع الميادين الدولية.

وواضح من (بيان) هيئة تحرير ليبيا، أنها متفقة مع الجبهة الوطنية المتحدة (الطرابلسية) فى وجوب إرجاء الفصل فى نوع الحكم، وبتعبير أدق، مسألة الإمارة إلى ما بعد نيل البلاد استقلالها، وأنها مقتنعة بضرورة توفير الجهود لتحقيق مطلب الاستقلال لليبيا بأسرها، وهو مطلب يحفظ الوحدة. وأنها تعتزم القيام بنشاطها لبلوغ هذه الغاية على اعتبار أن "الجدل والشقاق" حول مسألة الإمارة (أو نوع الحكم)، وهو الجدل والشقاق الذى أفضى إلى فشل مفاوضات ينغازى "لتوحيد الجهود" من شأنه تشتيت هذه الجهود، وتفويت الفرصة على الأمة لشرح قضيتها القومية، والدفاع عن مطالبها العادية والمشروعة أمام "الدول" التى صار لها بحكم معاهدة الصلح مع إيطاليا (فى فبراير ١٩٤٧) أن تفصل فى مصير ليبيا وسائر المستعمرات الإيطالية السابقة فى أفريقية، ثم أمام الرأى العام العالمى حتى تنال مؤازرته لقضيتها.

وقد أخذ رؤساء البرقاويين فى القاهرة على الهيئة أنها تألفت من طرابلسيين فحسب، وأن أحدًا لم يدع البرقاويين للاشتراك فى الهيئة. ولكن هذا المأخذ لا مسوغ له لأن هيئة تحرير ليبيا كانت تعتمد فى نشاطها على برنامج يتخذ أساسًا له المطالبة بالاستقلال والوحدة، وعدم التعرض إطلاقًا لمسألة الإمارة السنوسية حتى تنال ليبيا بأسرها (وموحدة) أولًا وقبل كل شىء استقلالها. ولم يكن من المنتظر بتاتًا أن يقبل البرقاويون دعاة الإمارة السنوسية

"بدون قيد ولاشـرط" العمل مع هيئة تحرير ليبـيا فى جبهة واحدة. واعـتقد السيد بشير السعداوى، وبالرغم من إخـفاق مفاوضات بنغازى، وهياج الرأى العام فى طـرابلس الغرب ضد الإمـارة السنوسيـة، أن فى وسعـه إذا استطاع توجيه النشاط إلى الدفاع عن حقوق البـلاد فى وحدتها واستقلالها فى الميدان الدولى، أن يصل رويداً رويداً إلى حـل لمسألة الإمـارة بصـورة تحفظ وحـدة البلاد السياسـية بعد استقلالها، وترضى المعتـدلين من أنصار الإمارة فى برقة ذاتهـا، وكانت المهـمة الـتى تتطلب - فى نظره مـباشـرة - بذل كل الجهـود الممكنة، هى إقناع الدول الأربع بعدالة مطالب الليـبيين، فلا يفرضـون عليها وصاية أجنبـية ولا يجزئونهـا إلى مناطق نفوذ سوف تصـبح برقة ذاتها حتـمًا بذلك، وبفـضل تصريـح (إيدن) الذى تمسك به البرقـاويون فى مـفاوضـات بنغازى، وفـى (ميثـاق الجبـهة الوطنية الـبرقاوية) الذى نشـروه فى ٢٣ يناير ١٩٤٧ من نصيب النفوذ البريطانى.

وكان الأمير السيد محمد إدريس ممن سـاءهم أن تتألف هيئة تحرير ليبيا بدون إشـراك البرقـاويين - على حـد قول سـموه - ومـع أن السيـد بشيـر السعداوى قد أكد للأمير أن الهيئة سوف ترجع إليه، فقد أصر الأمير على أن يكتب له البشير "كـتابًا يطلب فيه أن يجرى اختيـار أناس من برقة للانضمام إلى هيئة تحرير ليبـيا"، وكان هذا "الطلب" بعد تأليف هيئة تحرير ليـبيا بفترة من الزمن. فرأى السـيد السعداوى أن يجب الأميـر إلى طلبه، لعل أن يكون البرقاويون قـد صاروا يريدون أن يوحدوا جهودهم مع إخـوانهم الطرابلسيين للمطالبة باسـتقلال ليـبيا ووحدتهـا. ولم يدر فى خلد إنسان أن الأميـر وقد "طلب" ذلك بنفـسه أن هذا الكتـاب إذا كتب سوف يكون عـديم النفع ولا جـدوى من كتـابته. فكتب بشـير الـسعـداوى الكتاب المطلوب بتـاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٤٧، ولكن دون نـتيجـة. بل أن هذا الكتاب نفسـه لم يلبث أن أحاله الأمير على الجبهة الوطنيـة البرقاوية "لدراسته" فكان جواب هذا المؤتمر فى الشهـر التالى أن أحـداً لم يفكر فى الجانب البرقـراوى عند تأسيس هيـئة

تحرير ليبيا، وأن طلب اشتراك البرقاويين فى هذه الهيئة قد جاء متأخراً، وأن هؤلاء لا يستطيعون الآن الاشتراك فيها. وأما لماذا كان جوأب (الجبهة الوطنية البرقاوية) فمرجعه إلى أن الجانب البقاوى كان لا يزال مصراً على تقديم الإمارة البرقاوية السنوسية على كل ما عداها من المسائل. وأما لماذا طلب اللأمير السيد إدريس هذا الكتاب، ثم لماذا أحاله على الجبهة الوطنية البقراوية، فتفسير ذلك سوف يتضح عند الكلام فى الفصول التالية عن (برقة والإمارة السنوسية). وفيما يلى صورة جواب الجبهة الوطنية البرقاوية (ورئيسها السيد رضا السنوسى) على خطاب بشير السعداوى. وقد نشرت (برقة الجديدة) جواب الجبهة الوطنية البرقاوية، هذا فى ٢٦ سبتمبر ١٩٤٧. وكان هذا (الجواب) فى جريدة (برقة الجديدة) هو رد الجبهة البرقاوية على كتاب السيد بشير السعداوى الذى كتبه بناء على رغبة الأمير إلى سموه.

أ - جواب الجبهة الوطنية البرقاوية على كتاب بشير السعداوى (٢٦ سبتمبر ١٩٤٧)

حضرة صاحب العزة بشير بك السعداوى المحترم

بعد التحية - أحيل على الجبهة الوطنية البرقاوية خطابكم المقدم إلى صاحب السمو أمير البلاد المعظم محمد إدريس المهدى السنوسى بخصوص رغبتكم فى اشتراك برقة فى هيئة لجنتكم (التى ألفتموها وأطلقتهم عليها اسم هيئة ليبيا) وبعد اطلاع هيئة مجلس إدارة الجبهة الوطنية عليه تقرر أن تفيدكم بأنه ما يسر الجبهة البرقاوية أن تضم مساعيها إلى هيئتكم الموقرة غير أنها تود أن تبدى لكم رأيها فى هذا الموضوع لا فتة نظركم إلى النقط التالية على ضوء ما تضمنه خطابكم وهى:

أولا - تأسست هيئتكم الموقرة فى أوائل شهر مارس من هذه السنة وخطابكم موضوع الرد مؤرخ ١٢/ ٨/ ١٩٤٧، أى بعد مرور حوالى تخمسة شهور من تأسيسها. ولعله واضح جداً أن هيئتكم كان فى إمكان أن تسرع فى

الاتصال بسمو الأمير بل كان المنتظر والواجب أن لا يتم إعلان عن تأسيس هذه الهيئة قبل استشارة سمو الأمير وإتاحة الفرصة لسموه حتى يقوم بإعلانها رسميًا بنفسه باعتباره أمير البلاد مبايعًا عليها.

ثانيًا - إن فى إعمال استشارة سمو الأمير وعدم الاتصال الفعلى به إلا بعد خمسة شهور وفى خصوص ضم برقة بالذات الدليل على أن هيئتكم ترى سمو الأمير خاصًا ببرقة وحدها. وفى هذا اعتراف صريح بعدم قيام الوحدة الليبية وإقرار الوضع الراهن فى البلاد.

ثالثًا - إن الجبهة الوطنية البرقاوية يسرها أن تشارككم العمل لخير البلاد ومستقبلها بشرط أن تكون هيئتكم حائزة لثقة شعب طرابلس بالإجماع وموافقة هيئاته وأحزابه.

رابعًا - أن تناسق الأهداف بين برقة وطرابلس شرط أساسى للعمل الموحد وصلاحه وإنتاجه، ولذلك فإن الإقرار والاعتراف بسمو الأمير المعظم أميراً للبلاد الليبية كلها شرط إيجابى حسب ميثاق الجبهة الوطنية البرقاوية، ولا شك أن العمل على غير هذه الشروط والإيضاحات يسجعل من الهيئة العامة ميدانًا للاختلاف الذى لا داعى له.

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام رئيس الجبهة الوطنية البرقاوية

رضا السنوسى

والحقيقة أن هدف هيئة تحرير ليبيا الآخر - إلى جانب الدعوة "خارجيًا .. للحصول على تأييد الراى العام العربى والإسلامى والعالمى، وذلك بنشر دعوة الليبيين (للوحدة والاستقلال بين كافة الأقوام فى جميع الميادين الدولية" - كان توحيد الصفوف فى داخل ليبيا، وفى طرابلس الغرب - على وجه الخصوص - حول هذين المطلبين: (الوحدة والاستقلال)، بعد أن حصل أصلا الانشقاق على الجبهة الوطنية المتحدة بسبب تمسك الجبهة بالإمارة

السنوسية. ثم لم يبد أن هناك أى رجاء فى توحيد صفوف الأحزاب الطرابلسية ذاتها، والتى كان من المتوقع بعد فشل مفاوضات بنغازى أن تزول أسباب الخلاف بينها، وأن تلتئم صفوف الشعب الطرابلسى فضلا عن ذلك لمواجهة اللجان التى صار منتظرًا إرسالها إلى البلاد لاستفتاء أهلها فى مصير أوطانهم فى اتحاد وقوة.

وكان لهذه الغاية إذًا أن وجه الأمين العام للجامعة العربية "نداء إلى الشعب الليبى وهيئاته (أى أحزابه) السياسى، ينقل إليهم خبر تأسيس هيئة تحرير ليبيا، ويوضح لهم مهمتها، وهى مساعدة المشتغلين بالقضية الليبية، وجامعة الدول العربية "على معرفة رغبات الشعب الليبى، ويسهل (مهمتهم) فى خدمته، ويمكن من توضيح آمال الشعب فى البلاد العربة، والأجنبية، ثم وجه الأمين العام النصيحة إلى "جميع الهيئات السياسية فى القطر (الليبى) على اختلاف ألوانها، بأن تتكاتف وتتساند فى الداخل والخارج حتى تستطيع أن تؤدى عملها على خير وجه وأكمل نظام". كما ناشد "هذه الأحزاب المتعددة فى ليبيا أن تتهادن، وأن تكف عن أى قول أو فعل يحرك الشقاق بينهم، وأن يتجهوا بكامل جهودهم نحو الاتحاد، وأن يكونوا صفًا واحدًا لإنقاذ البلاد فى الدور الصعب الذى تمر به الآن.

وكان السيد سالم المنتصر رئيس الجبهة الوطنية المتحدة بطرابلس الغرب، أول من بادر بالإبراق فى ١٨ مارس ١٩٤٧، إلى الأمانة العامة يشكرها على "تشكيل هيئة تحرير ليبيا فى القاهرة".

وفى الشهور التالية من وقت تأسيسها فى مارس ١٩٤٧، إلى وقت ذهابها إلى طرابلس فى فبراير من العام التالى، اضطلعت هيئة تحرير ليبيا - على خير وجه - بالمهمة الجوهرية التى عهد بها إليها، وهى تنوير الرأى العام "العربى والإسلامى والأجنبى" بشأن مطلبى الاستقلال والوحدة ,تتبع ما يدور فى مؤتمرات وزراء خارجية الدول أو كلاهم من مباحثات فى مصير

ليبيا، والاتصال بالهيئات والأحزاب السياسية فى طرابلس لمحاولة التأليف بين هذه الأحزاب، وتوحيد جهودها على أساس المطالبة بالوحدة والاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية، والمثابرة على المباحثة مع الأمير السيد محمد إدريس لإقناع الجانب البرقراوى بأن الإمارة السنوسية، وإن صار من الواجب الآن لكل الظروف التى عرفناها، إرجاء "النقاش" حولها، فالتمسك بالوحدة مطلب أساسى من مطالب هيئة تحرير ليبيا، يستتبع حتمًا المناداة بالإمارة السنوسية، ولكن ليس على برقة وحدها، أو على طرابلس "بدون قيد ولا شرط" أو كأنما الإمارة غاية فى حد ذاتها، تعلو على كل الاعتبارات الجدية الأخرى. ونجحت هيئة تحرير ليبيا فى أداء واجبها فى الفترة التى تلت تأسيسها مباشرة، وكانت فترة عصيبة بسبب الصعوبات التى اكتنفتها، وكان لزعامة بشير السعداوى أكبر الأثر فى نجاحها.

***